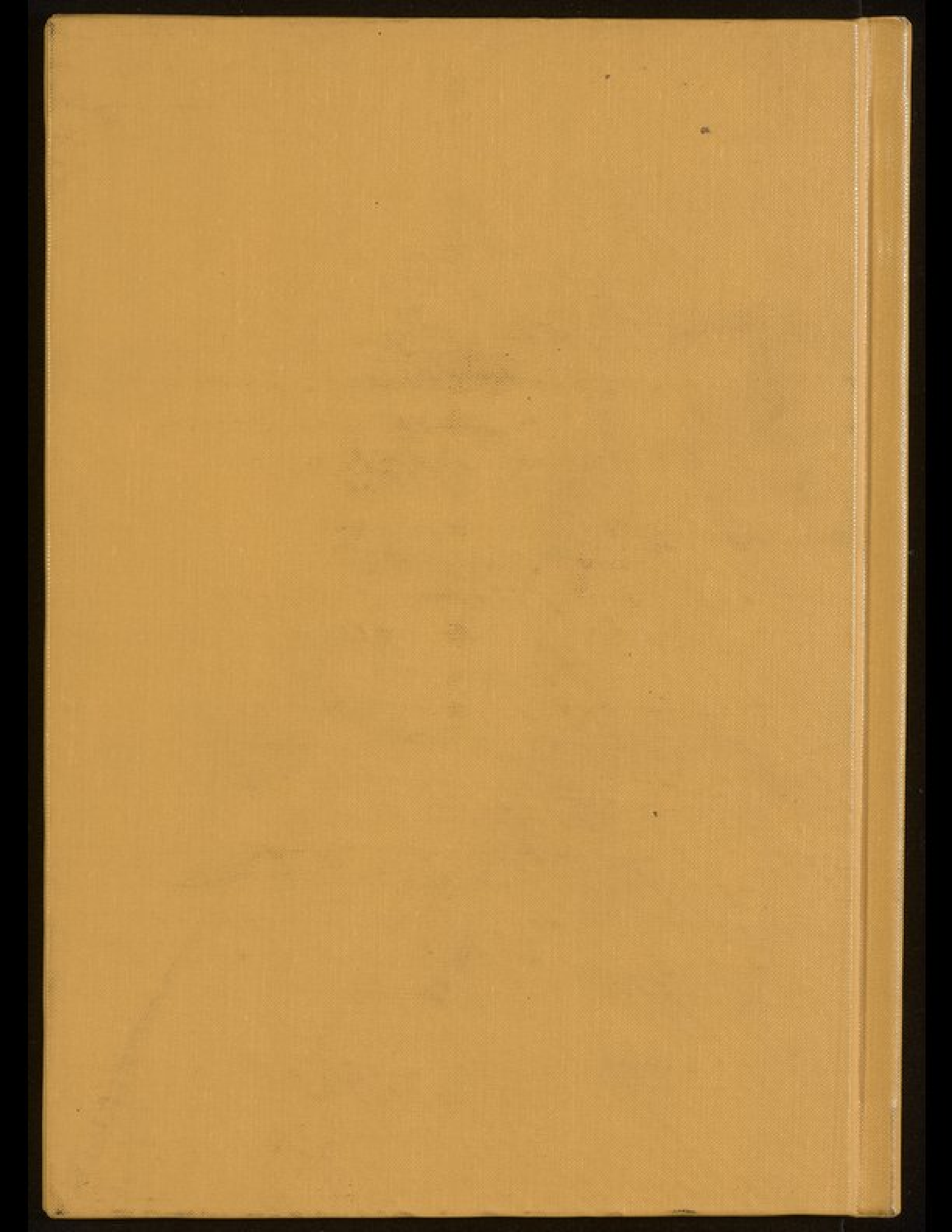
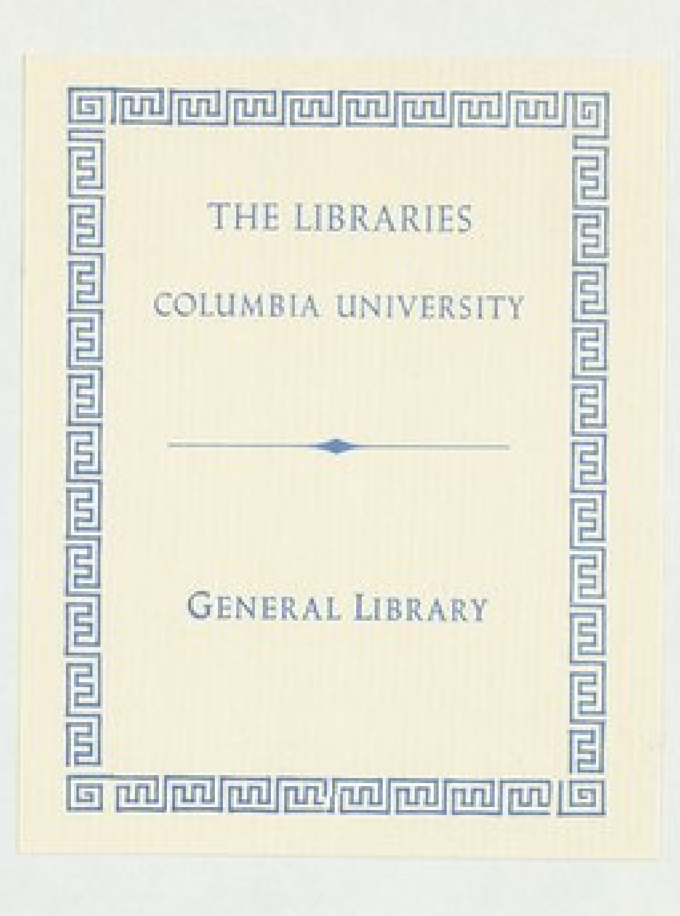
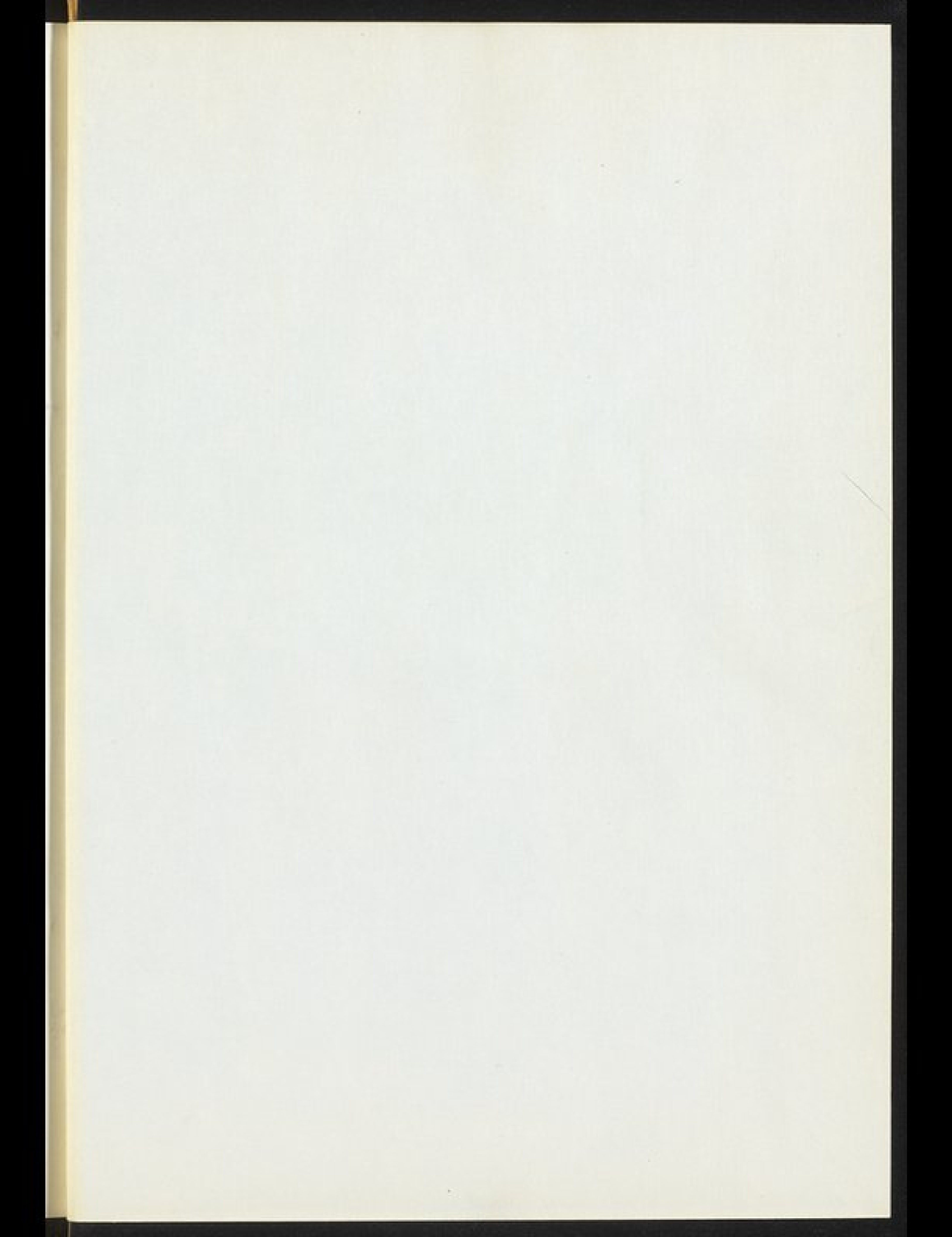
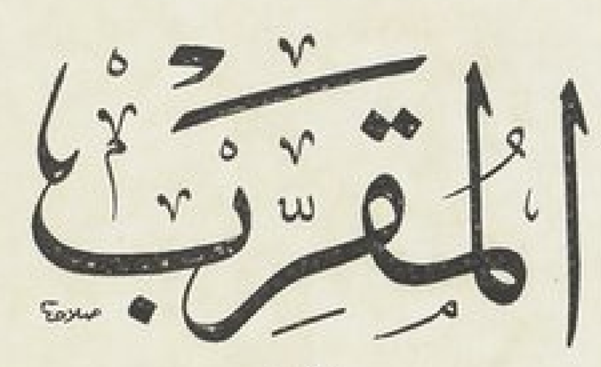








الجمهورية العراقية
رئاسة ديوان الاوقاف
إحياء التراث الإسلامي



المقرب

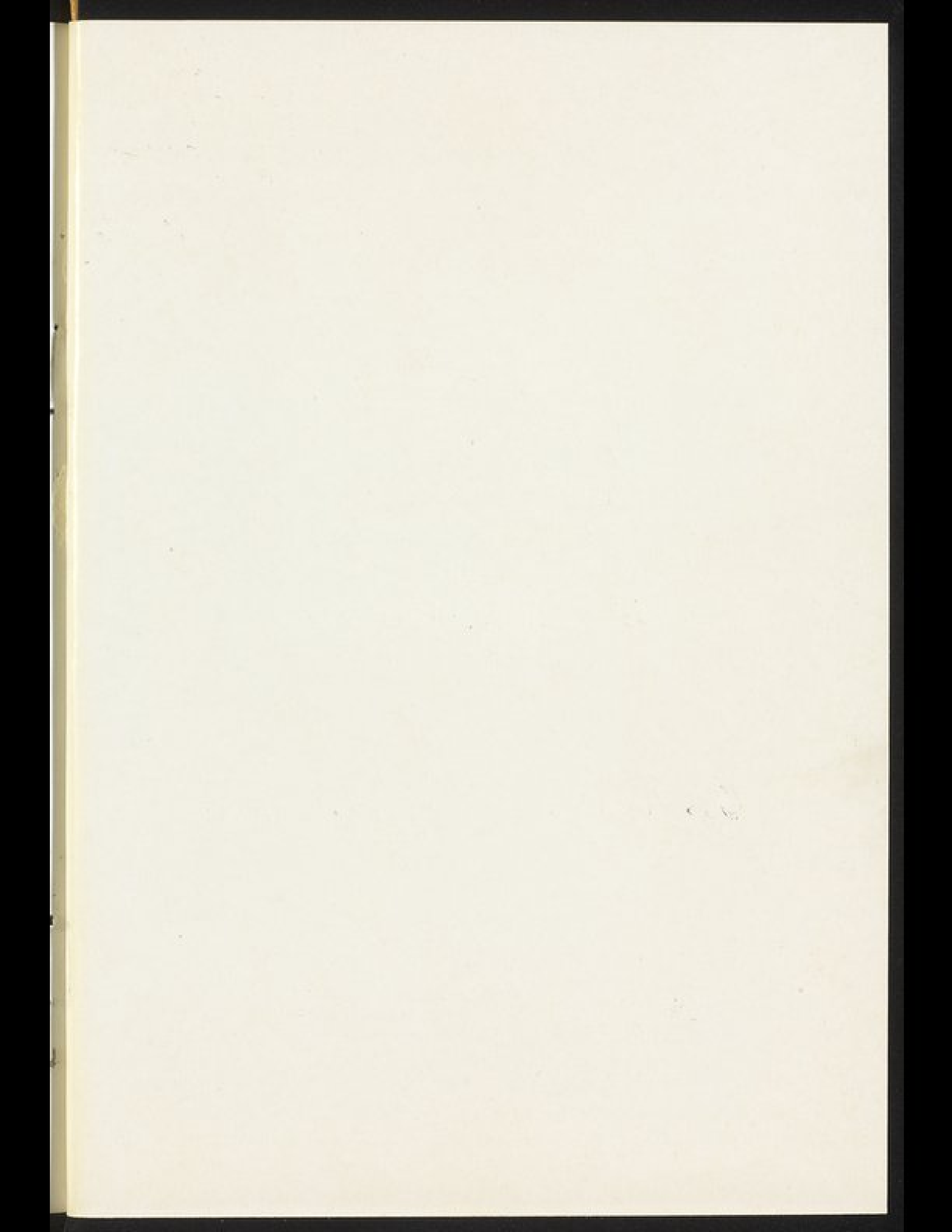
تأليف
علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور
المتوفى
سنة ٦٦٩هـ

تحقيق
أحمد عبد الستار الجواري　　عبد الله الجبوري

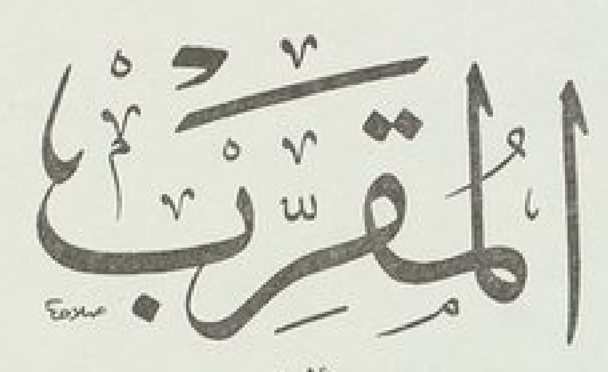
الجزء الاول

الكتاب الثالث

مطبعة العاني ـ بغداد



الجمهورية العراقية
رئاسة ديوان الأوقاف
احياء التراث الإسلامي



تأليف
علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور
المتوفى
سنة ٦٦٩هـ

تحقيق
أحمد عبد الستار الجواري   عبد الله الجبوري

الجزء الاول

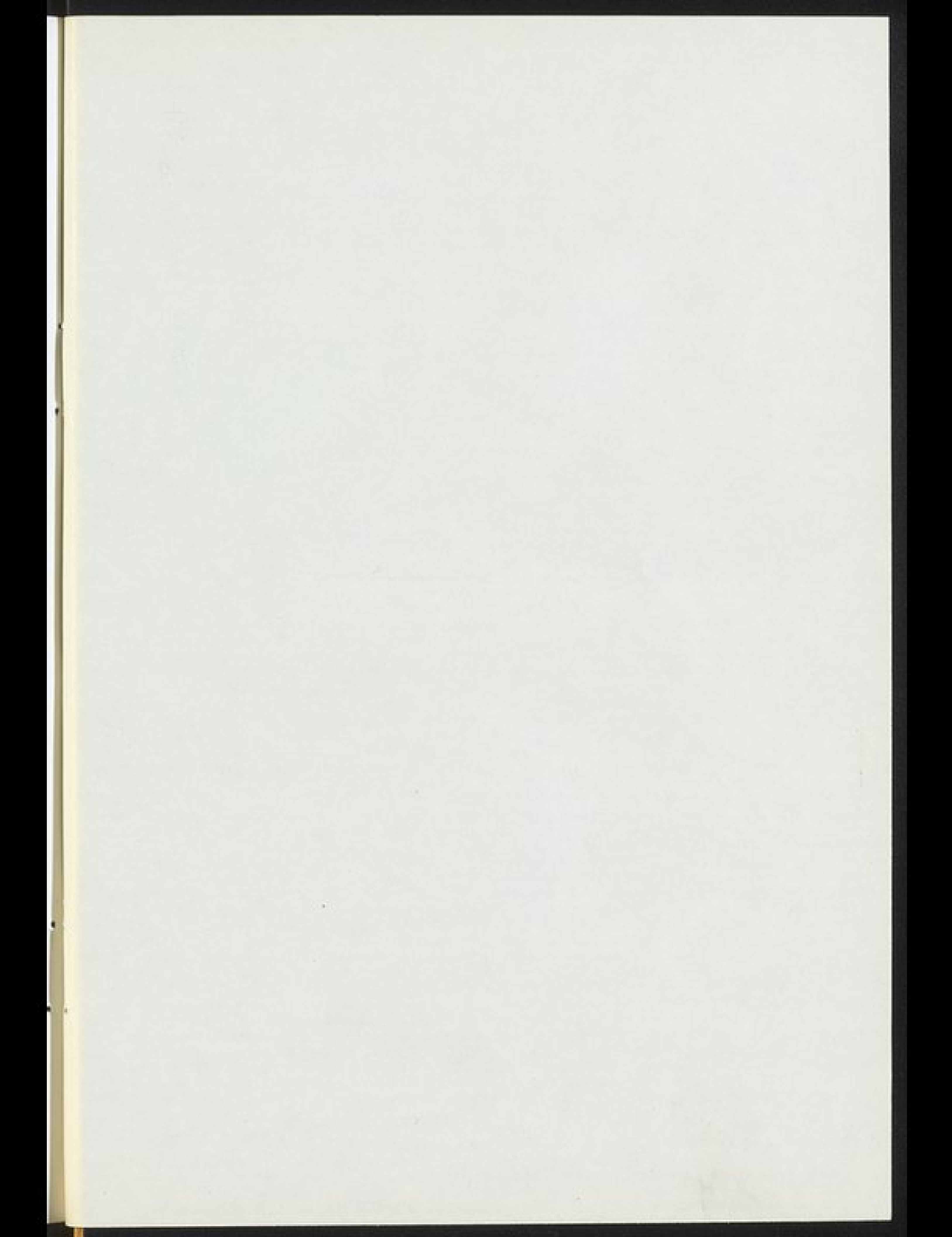
الكتاب الثالث

مطبعة العاني ـ بغداد

الطبعة الاولى

١٣٩١هـ - ١٩٧١م





المقدمة

ابن عصفور ، حياته ، وآثاره



ابن عصفور

هو : علي بن مؤمن بن محمد بن علي[١] بن أحمد بن محمد ابن عمر بن عبدالله بن منظور[٢] ، ابن عُصفور ، الحضْرمي ، الاشبيلي ، الاندلسي ، النحوي ، أبو الحسن ، هذا نسبه كما نصّت عليه المظان التي ترجمت له ، ولم تصرح بأكثر منه .

وقد شذّ عنها كتاب ، عنوان الدراية ، حيث جعل اسم أبيه : موسى [٣] .

أمّا عن نشأته الاولى ، وحقيقة نسبته الى : حضرموت ، فلا تذكر هذه المظان عنها شيئاً .

ولادته ونشـأته :

ولد ابن عصفور في سنة سبع وتسعين وخمسمائة ، للهجرة النبوية المباركة ، باشبيلية[٤] وبها نشأ ، وعن شيوخها أخذ العلم ، وفي آفاقها نجم ذكره ، وعلا صيتُه ، .. !

---

(١) انظر : فوات الوفيات ج٢ ص١٨٥ ، وبغية الوعاة ج٢ ص٢١٠ ، وشذرات الذهب ج٥ ص٣٣٠ ، وتاريخ ابن الوردي ج٢ ص٢٢٠ ، ومعجم المؤلفين ج٧ ص٢٥١ ، وبروكلمان ، التكملة ج١ ص٥٤٦ ، والاعـــلام ج٥ ص١٧٩ .

(٢) هذا النسب ، انفرد به ابن مكتوم ، في مقدمة المقرب ، وبخطه . وجاء في مقدمة الممتع نسبه هكذا ، بعد ذكر اسم جده علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر ، ـ اي بزيادة اسم (أحمد) بين احمد وعمر ، الممتع ١/٤ .

(٣) عنوان الدراية فيمن عرف من العـــلماء ببجاية ، للغبريني ، ص١٨٨ .

(٤) ابن مكتوم ، في مقدمة المقرب ، بخطه ، وقد انفرد بهذا الخبر .

ونشأته في بلاد الاندلس ، يكتنفها الابهام ويلفها الغموض ..
فلا تذكر مصادر ترجمته عنها ، إلاّ النزر اليسير .. !

ومن أظهر الشيوخ الذين أخذ عنهم ابن عصفور ، ابو الحسن الدبّاج ، وأبو علي الشلوبين ، وهما من اعلام النحاة في عصره ، وأثر الشلوبين بيّن جليّ في ثقافة ابن عصفور ، فقد لازمه عشر سنين ، الى أن ختم عليه كتاب سيبويه[٥] ، ثم وقعت بينهما منافرة ومقاطعة ، وبعدها جال ابن عصفور في بلاد عدة للاشتغال والدرس ، وطاف في الاندلس ، وأخذ عن علمائها ، .. وكان أصبر الناس على المطالعة ، لا يملّ من ذلك[٦] .

ولمّا أشتدّ عوده ، ورسخت قدمه في النحو ، أخذ يُقْرِئ الناس ، وصار له مجلس علم ، يختلف اليه الطلاّب والعلماء يأخذون عنه ، ويفيدون منه .

فأقرأ النحو بأشبيلية ، وشريش ، ومالقة ، ولُورَقة ، ومرسيه ، فكثر تلاميذه ، وعمّ نفعه في البلاد .

وتذكر مظان ترجمته ، انّه لم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو ، ولا تأهّل لغير ذلك ..[٧]

ومن أظهر طلاّبه الذين بان أثره قوياً في ثقافتهم اللغوية والنحوية ، أثير الدين أبو حيّان الاندلسي .

---

(٥) ذكر ابن مكتوم رواية عن شيخه أبي حيان ، ان ابن عصفور ، لم يكمل ختم كتاب سيبويه على الشلوبين .

(٦) بغية الوعاة ٢ج ص٢١٠ ، والفوات ج٢ ص١٨٥ .

(٧) الفوات ج٢ ص١٨٥ ، وشذرات الذهب ج٥ ص٣٣٠ .

وذكرت مصادر ترجمته ، بيتين من الشعر له ، قالهما ارتجالاً ، كما ذكر ابن مكتوم ، وهما[8] :

لمّا تدنسْتُ بالتفريط في كِبَري
ورحتُ مغرىً بشرْب الراح واللَّعَسِ
رأيتُ أنَّ خضاب الشيب أسْتر لي
ان البياضَ قليل الحمد للدَّنَسِ

* * *

وذكر ابن الوردي ، انه كان يخضب رأسه ولحيته بالحنّاء ، وقال هذين البيتين في ذلك ..[9]

* * *

وقد انفرد ابن مكتوم القيسي ، بذكر بيتين آخرين من شعره ، وهما[10] :

ميْساً بطرف إذا ما جرىْ
ترىْ البرق يبعث في اثره
مصغّر لفظٍ ، ولكنه
يجلّ ويعظم في قدرهِ

* * *

---

(8) ابن مكتوم ، والفوات ٢/١٨٥ ، وبغية الوعاة ٢/٢١٠ ، وابن الوردي ٢/٢٢٠ ، وفي بعضها : أيقنت أن ، البيت الثاني ، وشذرات الذهب ٥/٣٣٠ .

(9) ابن الوردي ٢/٢٢٠ .

(10) ابن مكتوم ، وبخطه ، في مقدمة المقرب .

وفاتـــه :

تضاربت آراء المؤرخين والعلماء الذين ترجموا لابن عصفور ، في تحديد سنة وفاته ، ومكانها ، حتى الصورة التي مات عليها .

فابن شاكر الكتبي يذكر ان : « الشيخ تقي‌الدين بن تيمية ، يدّعي ، انه لم يزل يرجم بالنّارنج في مجلس الشراب ، الى ان مـات » . وذلك في سنة تسع وستين وستمائة[١١] .

وشايعه في ذلك ، الذهبي ، وابن الوردي ، والسيوطي ، وابن العماد الحنبلي ، وغيرهم[١٢] ..

ومن الثابت ، ان روايـة ابن مكتوم ، أصحّ الروايات ، وأوثقها ، لقربه من زمن ابن عصفور ، ولأنه تتلمذ على أبي حيّان الاندلسي ، وهو من تلاميذ ابن عصفور .

ورواية ابن مكتوم تقول : ان ابن عصفور ، توفي بتونس ، في يوم السبت الرابع والعشرين من ذي القعدة سنة تسع وستين وستمائة (٦٦٩هـ)[١٣]...

ونقل الاستاذ خيرالدين الزركلي ، في أعلامـه[١٤] ، عـن

---

(١١) فوات الوفيات ٢/١٨٥ .

(١٢) العبر في خبر من عبر ٥/٢٩٢ ، تاريخ ابن الوردي ٢/٢٢٠ ، بغية الوعاة ٢/٢١٠ ، وشذرات الذهب ٥/٣٣٠ ، وكشف الظنون ٦٠٣ ، و Brock, S, 1:546 ، ومعجم المؤلفين ٧/٢٥١ ، والاعلام ٥/١٧٩ .

(١٣) ابن مكتوم ، مقدمة المقرب .

(١٤) الاعلام ٥/١٧٩ ، وقد وقع سهوا ذكر وفاته في سنة ٦٦٣هـ ، في صفحة ١٨٠٥ من كشف الظنون ، وتبعه في هذا السهو ، غير واحد من مفهرسي المخطوطات ، انظر ، فهرس دار الكتب ٢/١٦٣ ، وفؤاد سيد ، فهرس المخطوطات المصورة ١/٣٩٨ .

كتاب : وفيات ابن قنفذ ـ المخطوط ـ ان ابن عصفور مات غريقاً بتونس ، في سنة سبع وستين وستمائة ..

وهذه الرواية ، تنفي رواية ابن شاكر الكتبي ومن تابعه في رواية « دعوى » ابن تيمية ، في وفاة ابن عصفور .

ورثاه القاضي ناصرالدين أحمد بن محمد المالكي ، المشهور بابن المنير ، قاضي الاسكندرية[١٥] ، المتوفى سنة ٦٨٣هـ ، بقوله .

* * *

أَسْنَدَ النحــو إِلينـا الدؤلي
عن أمـير المؤمنـــين البَطَلِ
بــدأ النحـــو عليٌ وكـــذا
قلْ بحقٍّ ختم النحو علي[١٦]

* * *

مؤلفاتــه :

تركَ ابن عصفور جملة من الآثار ، في النحو والأدب ، عرفنا منها هذه الكتب :

١ ـ الممتع في « التصريف » ، ذكره ابن شاكر الكتبي ، وابن الوردي وقال فيه : « وهو بديع في فنه » .

وذكره السيوطي ، وابن العماد الحنبلي ، وحاجي خليفة ، وبروكلمان ، ومنه نسخ :

أ ـ نسخة كتبت في القرن السادس أو السابع ، وعليها خط

---

(١٥) انظر ترجمته في : مرآة الجنان ١٩٨/٤ ، وفوات الوفيات ٧٢/١ ، بغية الوعاة ٣٨٤/١ : شذرات الذهب ٣٨١/٥ .
(١٦) بغية الوعاة ٢١٠/٢ .

أبي حيّان الاندلسي ، في مواضع مختلفة .

وتقع في ١١٠ ورقات ، في مكتبة فيض الله ، برقم [٢٠٥٢] .

ومنه نسختان مصورتان في معهد المخطوطات العربية ، برقم [١٩] و [٢٠] .

وكان أبو حيان لا يفارقه ، وقد لخّصه بكتاب أسماه : المبدع الملخص من الممتع ـ ومنه نسخ :

أ ـ نسخة ضمن مجموعة في دار الكتب المصرية ، بخط أبي حيّان نفسه ، برقم [٢٤ نحو] ، وتقع في ٣٩ ورقة .

ب ـ نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب ، في معهد المخطوطات ، برقم [١٧] .

ج ـ نسخة أخرى في المعهد المذكور ، مصورة عن نسخة في مكتبة بشير أغا ايوب ، برقم [٢/١٧٢] في ٢٥ ورقة ، ورقمها في المعهد [١٨] ، والنسخة كتبت في سنة ٧١٨هـ بجامع الحاكم بالقاهرة ، وقوبلت على نسخة المؤلف ، المنتسخة منه .

وقد طبع الممتع أخيراً ، في حلب ، بتحقيق الدكتور فخرالدين قباوه ، في جزئين ، سنة ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م ، المطبعة العربية . ومنه نسخة مخطوطة اخرى في المدينة المنورة ، خزانة شيخ الاسلام عارف حكمة برقم [٤٨] في ١٢٠ورقة ، ولم يقف عليها المحقق المذكور .

٢ ـ شرح الجمل للزجاجي ٠

ذكره ابن شاكر الكتبي ، وابن الوردي ، وقال : ان له شرحين عليه ، والسيوطي ، وذكر انها ثلاثة شروح ، وابن العماد الحنبلي ، وحاجي خليفة ٠ ومنه نسخ :

أ ـ نسخة في المكتبة الاحمدية بتونس ، بها نقص من أولها ، وتبتدىء من شرح أواخر باب البدل ، كتبه ، ابراهيم ابن محمد القرشي ، سنة ٨٥٣هـ ، بخط مغربي ، وتقع في ١٥ ورقة ، برقم [٤١٩٢] ٠

ب ـ نسخة في مكتبة يني جامع برقم [١٠٧٣] في ٢٦٧ ورقة ، كتبت في القرن الثامن ، وقوبلت على نسخة المؤلف ، ومنها مصورة في معهد المخطوطات ، برقم [٧٠] ٠

جـ ـ نسخة في المكتبة التيمورية ، كتبت سنة ٧٤٧هـ ، برقم [٣٢٢] في ١٦٠ ورقة ٠

د ـ نسخة في ليدن برقم [٤٣] ٠

هـ ـ نسخة في الامبروزيانا برقم [١٥٤] ٠

كما ذكر بروكلمان في تاريخ الادب والعربي ، وكما ورد في مجلة مجمع الشام (م٣ ص/٣٤١) ٠

ومنها مصورة اخرى في معهد المخطوطات برقم [٧١] ٠

٣ ـ المفتاح ، ذكره ، ابن شاكر الكتبي ، وحاجي خليفة ٠

٤ ـ الهلال ، ذكره ابن شاكر الكتبي ، وحاجي خليفة ٠

٥ ـ الأزهار ٠

٦ ـ إنارة الدياجي •

٧ ـ مختصر الغرة ، وهذه ذكرها ابن شاكر الكتبي •

٨ ـ مختصر المحتسب ، ذكره الكتبي ، والسيوطي ، وابن العماد الحنبلي ، وحاجي خليفة •

والمحتسب ، من كتب النحو ، ألفه ابن بابشاذ طاهر بن أحمد النحوي ، المتوفى سنة ٤٦٩هـ كما يعرف أيضاً بالمقدمة المحتسبة •

وشرحه ابن عصفور ، ثم اختصره ،••

٩ ـ السالف والعذار ، ذكره الكتبي ، وحاجي خليفة •

١٠ـ البديع شرح المقدمة الجزولية ، ذكره الكتبي ، والسيوطي ، وحاجي خليفة •

والمقدمة الجزولية ، تأليف ابي موسى عيسى بن عبدالعزيز البربري ، المراكشي ، الجزولي ، المتوفى سنة ٦٠٧هـ ، وهي حواش على كتاب الجمل للزجاجي ، وتسمى بالقانون •

وقيل لم يتمها ابن عصفور ، وانما أتمها تلميذه : الشلوبين الصغير ، محمد بن علي الانصاري ، المالقي ، المتوفى في حدود سنة ٦٧٠هـ •

١١ـ شرح ديوان المتنبي ، ذكره الكتبي ، وحاجي خليفة •

١٢ـ شرح الاشعار الستة ، شعر : امرىء القيس ، والنابغة ، وزهير ، وعلقمة ، وغيرهم :

ذكرها الكتبي ، والسيوطي ، وحاجي خليفة •

١٣- سرقات الشعراء ، ذكره الكتبي ، والسيوطي ، وحاجي خليفة .

١٤- شرح ديوان الحماسة ، ذكره الكتبي ، وحاجي خليفة .

١٥- المقرب ، (وسنعرف به بعد قليل) .

١٦- شرح المقرب .

وذكر ابن شاكر الكتبي ، ان هذه الشروحات ، لم يكملها ، وذكر ان له غير ذلك من الآثار ..!

١٧- الضرائر الشعرية ، ذكره عبدالقادر البغدادي في (خزانة الأدب) ، ونقل عنه في مواضع منها : ج٣/٣٣٨ ، ٣٧١ ، ٣٨٠ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ ، ٤١٢ ، ٤١٨ .

المقرّب

وهو من أهم آثار ابن عصفور ، وقد أصاب شهرة رفيعة ، وصيتاً بعيداً .

وقد عني به النحاة ، عناية حميدة ، وتناولوه بالشرح ، والتهذيب والتعليق .

وأظهر هؤلاء ، تلميذه ، أبو حيّان الاندلسي ، الذي وضع له شروحاً ، ومختصرات ، نذكر منها :

١ - تقريب المقرب :

ومنه نسخة في مكتبة أغا أيوب ، برقم [١/١٧٣] ، وتقع في ٥٨ ورقة .

ومنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية ، برقم [٣٨]

كتبت سنة ٧١٠هـ ، بخط : احمد بن عبدالله الزرعي ، الفيومي ، وقوبلت على نسخة عليها خط المؤلف •

ومنه نسخة اخرى ، في المكتبة الاحمدية بتونس ، برقم [٦٧٤١] ، كتبت سنة ٧١٢هـ •

ونسخة اخرى في الخزانة الغروية (في النجف) كتبت سنة ٧١٢هـ بخط : محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن ابي علي الاشعري ، بالمدرسة الكاملية في القاهرة •

وأخرى في باريس ، برقم [٤٨١٥] •

٢ ـ التدريب في تمثيل التقريب ، وهو شرح لكتابه (التقريب) الذي اختصر به (المقرب) •

ومنه نسخة في مكتبة بشير أغا أيوب برقم [١٧٢/١] ، وتقع في ٣٠ ورقة ، ومنه نسخة مصورة ، في معهد المخطوطات العربية ، برقم [٣٢] والنسخة كتبت سنة ٧١٨هـ ، وقد فرغ منه المؤلف سنة ٧١٥هـ ، ويقول حاجي خليفة : « انه كالكافية حجما » • أهـ

شرح المقرب :

وهذا الشرح ، لابن عصفور نفسه ، ألّفه بطلب من أحد ملوك الحفصيين بتونس ، وشرح فيه المسائل المشكلة من المقرب • وذكره الكتبي ، وحاجي خليفة ، ومنه نسخة ، في جامعة استانبول برقم [٦٣٣٥] •

ومنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية ، برقم [١٠٦] وتقع في ٦١ ورقة ، ومنه مصورة في مكتبة الاوقاف العامة

ببغداد . ويعرف هذا الشرح ، بالشرح الكبير ، وقد اختصره أبو حيان ، بكتابه (الموفور) .

أ ـ الموفور من شرح ابن عصفور :

ومنه نسخة بخط أبي حيان نفسه ، ضمن مجموعة ، بدار الكتب المصرية ، برقم [٢٤ نحو] ومنها مصورة في معهد المخطوطات العربية ، برقم [١٧٣] .

ويقع هذا الكتاب في ٦٣ ورقة ، وهي ناقصة الآخر ، وتنتهي بالكلام على اسم الفاعل والمفعول .

٣ ـ مثل المقرب في النحو ، لابن عصفور نفسه :

ومنه نسخة في دار الكتب المصرية برقم [١٩٩١ نحو] .

كتبت سنة ٧٢١هـ ، وتقع في ٥٠ ورقة .

ومنه نسخة مصورة ، في معهد المخطوطات العربية ، برقم [١٤٠] . وذكر حاجي خليفة في كشف الظنون :ـ

١ ـ ان للشيخ الامام تاج الدين أحمد بن عثمان التركماني ، الحنفي ، المتوفى سنة ٧٦٨هـ ، تعليقة على الشرح الكبير لابن عصفور .

٢ ـ وللشيخ بهاء الدين أبي عبدالله محمد بن ابراهيم بن النحاس ، الحلبي ، المتوفى سنة ٦٩٨هـ ، شرح للمقرب ، كتبه إملاءً [١] ، كما ذكر جمال الدين عبدالرحيم الاسنوي في (طبقات الشافعية) الجزء الثاني صفحة ٥٠٧ ، (ترجمة النحاس رقم ١٢٠٥) والسيوطي في البغية .

المقرّب والنحاة

أثار المقرّب عاصفة من النقد، عند نحاة الأندلس، وغيرهم، من نحاة المشرق[*] .

فقد تناوله فريق منهم بالنقد والتجريح، والتشنيع على مؤلفه، حتى ان بعضهم حاول ان يرد ما فيه من براعة وجودة الى فضل غير ابن عصفور من النحاة !..

فقد ذكر ابن شاكر الكتبي : « ويقال ان حدوده كلها مأخوذة من الجزولية » . أهـ .

ومن العلماء الذين انتقدوه :ـ

١ ـ ابراهيم بن أحمد بن محمد الجزري، الانصاري، الخزرجي، أبو إسحاق، أحد علماء الأندلس، قال فيه ابن رشيد في رحلته : « شيخ الشيوخ، وبقية أهل الرسوخ،.... أخذ عنه علماء افريقيا العربية، والبيان، والأصلين، والجدل، والمنطق »[١٧] .. أهـ . ومن آثاره :

أ ـ المنهج المعرب في الردّ على المقرّب .

٢ ـ أحمد بن محمد بن أحمد، الأزدي، الاشبيلي، أبو العباس، ويعرف بابن الحاج[١٨] .

(*) ومما يجدر ذكره هنا، ان هناك كتابا آخر يعرف بـ « المقرب » للمبرد، ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة عاشر افندي في تركيا .

(١٧) له ترجمة فى البغية ج١ ص٤٠٦ .

(١٨) بغية الوعاة ج١ ص٣٥٩ .

أحد علماء العربية في الأندلس ، قرأ على الشلوبين ، وغيره ، وله آثار جليلة في العربية ، توفي سنة سبع وأربعين وستمائة .

وكان يقول : « إذا متُّ يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما شاء » أهـ .

وقد ردّ على ابن عصفور بكتاب أسماه :

الايرادات على المقرّب .

٣ ـ عليّ بن محمد بن عليّ بن يوسف ، الكتامي ، الاشبيلي ، أبو الحسن ، المعروف بابن الضائع[١٩] .

قال فيه ابن الزبير : « بلغ الغاية في فن النحو ، ولازم الشلوبين ، وفاق أصحابه بأسرهم .. وله في مشكلات الكتاب عجائب » أهـ .

مات في الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر ، سنة ثمانين وستمائة ، وقد قارب السبعين .

وله آثار جليلة في العربية ، منها : ردود على ابن عصفور في معظم اختياراته .

٤ ـ حازم بن محمد بن حسن ، القرطبي ، الانصاري ، أبوالحسن ، شيخ البلاغة والأدب ، قال فيه أبو حيان : « هو أوحد زمانه في النظم والنثر ، والنحو ، واللغة ، والعروض ، وعلم البيان » .

روىُ عن جماعة يقاربون ألفاً .

---

(١٩) بغية الوعاة ج٢ ص٢٠٤ .

قال السيوطي : « وأما حفظ لغات العرب وأشعارها ، وأخبارها ، فهو حمّاد روايتها ، وحمّال أوقارها ... » أهـ .

مات ليلة السبت ، رابع عشر من شهر رمضان ، سنة أربع وثمانين وستمائة .

وله آثار في البلاغة ، والنحو ، ومنها : ردّه على المقرّب ، الذي أسماه : شدّ الزنّار على جحفلة الحمار[٢٠] .

ومن النحاة الذين ردّوا عليه ، في أثناء مؤلفاتهم ، ابن هشام الانصاري ، وابن مؤمن القابسي ...

* * *

وهذه الردود والتعليقات والنقود ، تجلو قيمة المقرّب عند النحاة ، وما أثار لديهم من آراء وأفكار .

ونقل عنه عبدالقادر البغدادي في (خزانة الأدب) ج١ ص٥٠٢ و ٨٥/٢ ، ٣٧٨ ، وقد امتدحه أبو عمرو عثمان بن سعد بن عبدالرحمن ، المعروف بأبن تُولُو القرشي[٢١] المتوفى سنة ٦٨٥هـ ، بهذه المقطّعة ، وهي برواية أبي حيّان .

أَبا حسَن ، قرّبتَ للناس ما نأى
من النحو جداً بالكتاب المقرّب

---

(٢٠) نفح الطيب ج٢ ص٥٢٢ ط/اوربا ، وترجمة ابن حازم ، في البغية ج٢ ص٤٩١ـ٤٩٢ ، ومقدمة ديوانه ص ٢ ـ ل ، تحقيق عثمان الكعاك ، ومقدمة كتابه : منهاج البلغاء وسراج الادباء ، ص٣ـ١١٨ ، تحقيق الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة .

(٢١) انظر ترجمته في : العبر ٣٥٤/٥ ، النجوم الزاهرة ٣٦٩/٧ .

دللت على أســرار يفصح مـا
خصصت به من كل لفظ مهذب[٢٢]
يميناً لقــد أطلعته شمس حكمــة
أنرت بهـا ما بين شـرق ومغـرب
بـه علمـوا علـم الكتاب حقيقـة
وكان مجـازاً علمهـم بالمغيب
فحياك من أحيى بك العلم ، بعــدما
أميت بأقـوام عن الفهـم غيـب

وهذه القطعة ، بخط ابن مكتوم ، رواية عن أبي حيان ، ولم يذكرها غيره[٢٣] .

منهجه النحوي :

ومما يتميز به منهج ابن عصفور في المقرب في هذه الأمور :

١ ـ انه يخالف ما اعتاده النحاة ، فيبدأ بعد أقسام الكلم بأحكامها حين التركيب ، ويرجىء أحكامها مفردة ، وأول الأحكام الاعراب ، وأول ألقابه الرفع ، وأول المرفوعات الفاعل .

٢ ـ انه يتميز بالبراعة والدقة في التعاريف ، ولذلك كثر اقتباس النحاة من تعاريفه ، أمثال : « ابن هشام ، والاشموني ، وابن يعيش » .

---

(٢٢) كذا ورد صدر البيت غير مستقيم الوزن .
(٢٣) مقدمة المقرب ، بخط ابن مكتوم .

٣ ـ غلبة المنطق عليه برغم أنه يذهب مذهب أهل الكوفة ، يلاحظ على سبيل المثال ، (باب التعجب) .

٤ ـ يتميز بتتبع المعاني اللغوية للأدوات واستعمالاتها ، ويستقصي الأحكام استقصاءاً لا نظير له في غيره من كتب النحو .

(يلاحظ : باب كان وأخواتها واستقصاء معانيها واستعمالاتها بدقة) .

٥ ـ العناية بالمعاني ، (يلاحظ باب أفعال المقاربة واقتران ان بالخبر) . وكذلك (باب أسماء الأفعال وباب الاغراء) .

ومن أهم مزاياه انه لا يجعل الاعراب ديدنه ، بل انه يتحكم الى المعنى والاستعمال ، ويستقصي وجوه الاستعمال ، ولو لم تدخل في باب الاعراب ، مثال ذلك بحثه في موضوع المفعول به . ودخول لام الجرّ عليه ، وحذف حرف الجر .

٦ ـ ابتكار العلل ، من ذلك تعليله عمل أمثلة المبالغة بأنها تقع موقع اسم الفاعل من فعّل ، فكأن فعّال قائم مقام مفعّل .

لمن ألف المقرب ؟

ذكر ابن عُصفور في فاتح كتابه المقرّب انه وضع كتابه المذكور ، باشارة من الأمير المظفر المؤيّد أبي زكريا ، ..

فمن هو هذا الامير ؟

نقول :

هو المولى أبو زكريا يحيى بن أبي محمد عبدالواحد بن أبي

بكر بن المولى أبي حفص الهنتاتي .

جد الخلفاء الحفصيين ، وماهد أمرهم بأفريقية ، كما قال عنه ابن خلدون(٢٤) .

ولد ابو زكريا بمراكش سنة تسع وتسعين وخمسمائة ، وبويع بالقيروان في رجب سنة خمس وعشرين وستمائة ، وجددت له البيعة يوم وصوله لتونس في الرابع والعشرين من رجب المذكور ، وفي سنة أربع وثلاثين بويع البيعة الثانية ، وذكر اسمه في الخطبة ، وكان هذا الأمير ، ملكاً مطاعاً ، وبطلاً شجاعاً ، مشاركاً في العلم للعلماء ، ومدبراً للأمور بالمعرفة والدهاء ، فذاً في البلاغة كثير الأدب واللغة(٢٥) .

وكان من الصالحين ، والعلماء العاملين ، ختم كتاب المستصفى للغزالي(٢٦) ، على الشيخ الرعيني السوسي ، وغيره من الكتب المفيدة ، وناظر في النحو على ابن عصفور ، ومن هنا جاءت إشارته عليه بوضع مختصر مفيد في النحو ، فكان المقرّب !.

وقد جمعت دولته من رؤساء العلماء والشعراء وأهل الصلاح ، ما لم يجتمع لغيره .

وترك مالاً وفيراً ، وكتباً كثيرة ، كانت قوام خزانته ، وتقدر بستة وثلاثين ألف مجلد .

وكانت وفاته في سنة سبع وأربعين وستمائة ، ببلاد عناب ،

---

(٢٤) تاريخ ابن خلدون م٦ ص٤٠٦ ، ط/بيروت .
(٢٥) البيان المغرب ج٣ ص٣٩٣ .
(٢٦) وهو كتاب في أصول الفقه .

« عنّابة » ، ودفن بجامع بونة ، ثم نقل الى قسنطينة ، في أثناء غزوة توجه بها غرب بلده ، ولمحاربة أحد ملوك مراكش .

وقد أثبت له ابن عذارى في البيان المغرب ، رسالة بليغة نفيسة ، رفعها الى الحضرة النبوية الشريفة(٢٧) .

وترك من الأولاد الذكور أربعة ، وهم : محمد المستنصر ، وأبو اسحاق ، وأبو بكر ، وأبو حفص عمر(٢٨) .

* * *

مخطوطات المقرب :

تمكنّا من حصر عدد مخطوطات المقرّب ، وتسميتها حسب ما وصلت إليه يد البحث ، وهي :

١ ـ نسخة في مكتبة أحمد الثالث ، باستانبول ، برقم [٢٢٦١] ، كتبها علي بن إيبك الزيني ، في سنة ٧٢٥هـ ، بخط نفيس ، وتقع هذه النسخة في ١١٠ ورقات ، ١٨ × ٢٢سم .

٢ ـ نسخة في مكتبة فيض‌الله في تركيا ، برقم [٢٢٠٦] ، كتبت في القرن السابع ، في ٢٤٠ ورقة ، ١٧ × ٢٢سم .

٣ ـ نسخة في دار الكتب المصرية ، برقم [٤٥٩ نحو] ، كتبت في القرن الثامن ، ناقصة من الأول ، وتبتدأ بالكراسة رقم ٢٤ بالكلام على الهمزة ، وأول ما فيه : قبيل باب المقصور

---

(٢٧) البيان المغرب ج٣ ص٣٩٥ .

(٢٨) انظر ترجمته وتفصيل أخباره ومغازيه في . البيان المغرب ج٣ ص٣٩٣ ـ ٣٩٨ ، وتاريخ ابن خلدون م٦ ص٤٠٦ ، و م٧ (انظر فهرسه) ، والمؤنس في أخبار افريقيا وتونس ، لابن ابي دينار ، صفحة/١٣٢ـ١٣٤ ، ونماذج من شعره في كتاب : عنوان الاريب ، لمحمد النيفر ج١ ص٦٥ .

والممدود ، وتقع في ٢٣٣ ورقة ، ١٣ × ١٨سم .

٤ ـ نسخة أخرى في دار الكتب المصرية ، برقم [١٩٩٠] ، كتبت في سنة ٧٢٢هـ ، في ١٢٠ ورقة ، ٢٠ × ٣٠سم .

٥ ـ ومن هذه النسخ ، مصورات في معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية بالقاهرة ، تحت الأرقام : [١٦٦] ، [١٦٧] ، [١٦٨] ، [١٦٩] مكررة عن نسخة فيض‌الله ، و [١٧٠] .

٦ ـ نسخة أخرى في دار الكتب المصرية ، برقم [٢٧٩] ، كتبت في يوم السبت الرابع والعشرين من المحرم ، سنة ٦٧٩هـ ، كاملة ، بخط مشكول جيد نفيس .

٧ ـ نسخة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، برقم [١٤٢٩] ، وتقع في ١٥٢ ورقة ، ٢١ × ١٤سم .

٨ ـ نسخة في طوبقبو سراي برقم [٢١٩٩][٢٩] .

٩ ـ نسخة في يني جامع ، برقم [١١٠٧] .

النسخ المعتمدة في التحقيق :

١ ـ نسخة دار الكتب المصرية ، وهي برقم [١٩٩٠ نحو] ، وتقع في ١١٧ مائة وسبع عشرة لوحة ، وكل لوحة في صفحتين .

كتبت في يوم الأربعاء ، قبيل الزوال ، الموافق سادس عشري من شهر رجب الفرد من شهور سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة ،

---

(٢٩) انظر : بروكلمان (التكملة) ١/٥٤٦ـ٥٤٧ حول ذكر نسخ اخرى .

بخط : محمد بن أبي القاسم بن خلف‌الله بن أبي القاسم ، المغربي ، القرشي ، الشافعي .

وهذه النسخة قوبلت على الأصل المنقولة عنه ، وهي نسخة حررت على أصول معتمدة في القاهرة ،..

وفي الورقة الأخيرة منها ، فهرس بما تضمنته من الأبواب ، صنعه ناسخ النسخة .

وآخرها باب (الضرائر) .. وقياسها ٢٠ × ٣٠سم ، وفي الصفحة الواحدة ، عشرون سطراً .

خطها دقيق ، جيد مشكول ، وقلمها المعروف بالنسخ ، وعلى الورقة الأولى منها ، جملة تملكات ، لعلماء القرنين العاشر والحادي عشر ، للهجرة ، ثم انتقلت النسخة الى خزانة أحد ملوك اليمن ، واسمه المتوكل على الله اسماعيل .

وفي أولها ورقة تضمنت ترجمة ابن عصفور .

ونظراً لجودة هذه النسخة ، وكمالها ، اتخذناها أختاً لنسخة الأم ، وأصلاً ثانياً لها ، في عملنا ، ورتقنا بها ما وقع من عيوب في نسخة الأوقاف ببغداد . وقد رمزنا اليها بالحرف [د] .

٢ ـ نسخة مكتبة الأوقاف ببغداد :

وهذه النسخة من أهم النسخ ، وأوثقها ، وأتقنها ، كتبت في شهر ذي الحجة من شهور سنة إحدى وعشرين وسبعمائة ، بخط : ناصرالدين محمد بن يوسف بن عبدالكريم العراقي ، المعروف جده ، بأبن بنت العراقي .

وقرأها على أحمد بن عبدالقادر بن أحمد بن مكتوم ، القيسي ، المتوفى سنة ٧٤٩هـ .

وابن مكتوم القيسي ، لغوي ، نحوي ، ولد بالقاهرة سنة ٦٨٢هـ ومات بها ، وهو أحد تلاميذ أبي حيّان النحوي الأندلسي ، وله آثار جليلة منها :

أ ـ الجمع بين العباب ، والمحكم في اللغة .
ب ـ شرح الكافية لابن الحاجب .
ج ـ مختصر البحر المحيط .
د ـ أخبار اللغويين والنحاة ، في عشر مجلدات(٣٠) .

وهو يروي النسخة ـ قراءة ـ عن شيخة أبي حيّان ، وقد قرأها عليه ، ناصرالدين ابن بنت العراقي ، وأجازه ، وفي الورقة الثانية من المخطوط ، صورة الاجازة ، وبخط ابن مكتوم ، مؤرخة في سنة خمس وعشرين وسبعمائة ، وهو عام انتهاء القراءة والاجازة . وفي الورقة الأولى منه ، الصفحة الأولى ، بعض التعليقات على ابن عصفور وقطعة شعرية لابن تولو القرشي ، المتقدمة في مدح المقرّب ، ثم في الصفحة الثانية منها ، ترجمة ابن عصفور ، بخط ابن مكتوم القيسي ، وهي أوثق ترجمة ، تقع هذه النسخة في ١٥٣ مائة وثلاث وخمسين ورقة ، وقياسها ٢٠ × ٢٩سم . ورقمها سميك ، مصفر ،

---

(٣٠) انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ج١ ص١٧٥ ، وبغية الوعاة ج١ ص٣٢٦ ، وشذرات الذهب ج٦ ص١٥٩ ، والجواهر المضية ، ج١ ص ٧٥ .

خطها متوسط ، صعب القراءة ، غير معجم الحروف ، تكثر على هوامش صفحاتها التعليقات والشروح ، وخطها أقرب الى الخط المغربي .

وفي الصفحة الواحدة ، ١٨ سطراً ، وتنتهي المخطوطة ، بباب الضرائر ، أيضاً .

والنسخة من كتب الخزانة الخالدية ، ببغداد ، آلت بالشراء الشرعي الى السيد ابراهيم فصيح الحيدري البغدادي ، في سنة ١٢٩٣هـ في اسلامبول ، ثم آلت الى مكتبة الأوقاف العامة ببغداد .

لذلك آثرنا ان تكون هذه النسخة « أماً » في عملنا .

* * *

منهجنا في التحقيق :

اتبعنا في تحقيق المقرّب المنهاج الآتي وصفه :

١ ـ تحرير النص كما ينبغي التحقيق ، ولم نثقله بالتعليقات المسهبة ، وانما اكتفينا بالاشارة الى بعض الآراء التي يلزم التعليق عليها .

٢ ـ اثبات الخلاف الوارد في النسختين .

٣ ـ تخريج النصوص الشعرية والنثرية ، الواردة في المتن . وتسمية قائليها ، ان وجدنا الى ذلك سبيلا .

٤ ـ تخريج الآيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث النبوية الشريفة .

٥ ـ تفسير الكلم المنبهم **الغريب** •

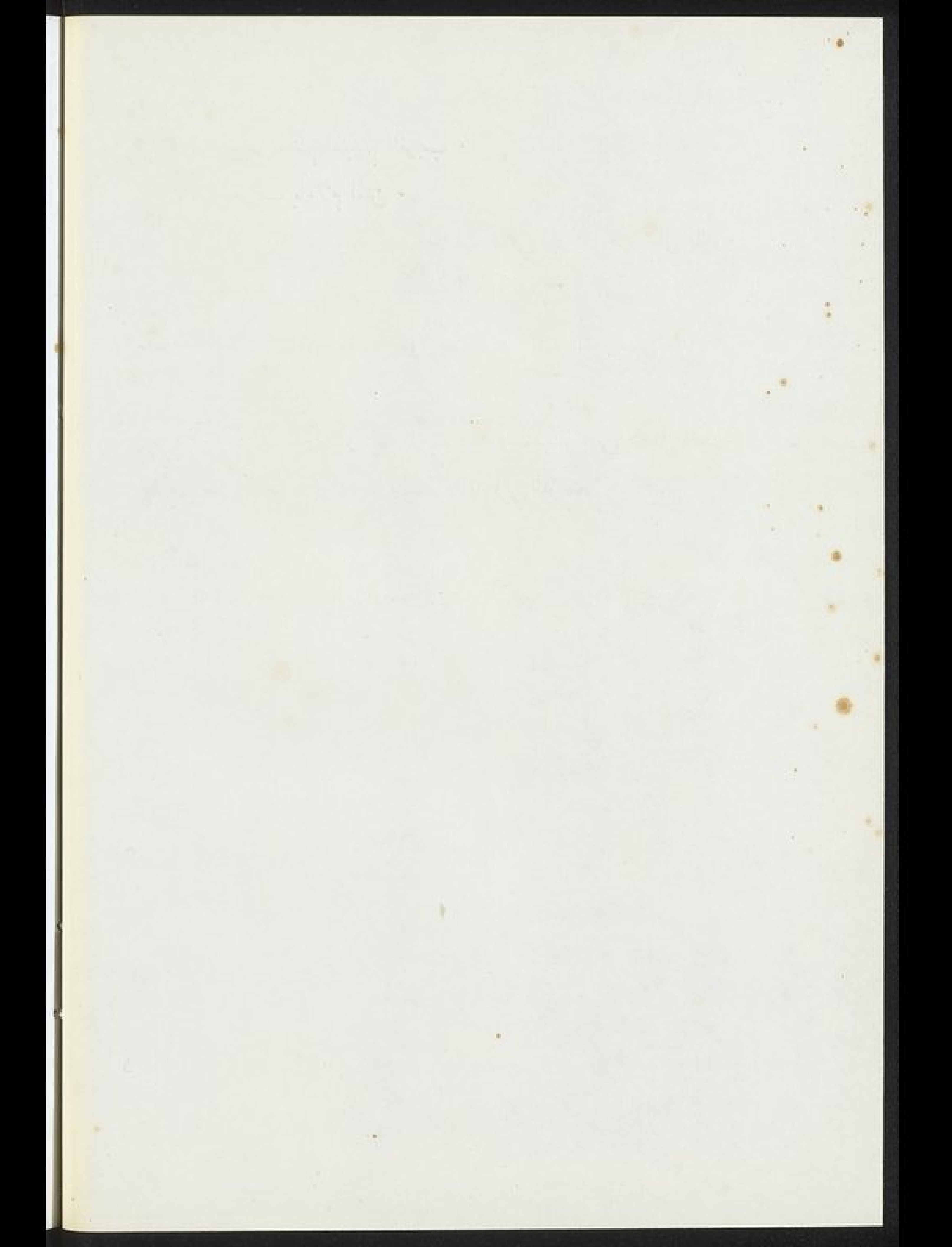
٦ ـ التعريف **بأعلام المتن** •

وقد آثرنا أنْ يكون « المقرّب » في جزئين ، يشتمل الجزء الثاني منه على الفهارس التفصيلية العامّة •

وحمداً لله أن وفّقنا بعون منه ، على نشر أثر نفيس من آثار السَّلَف الصالح •

وهو المسؤول أنْ يمدّنا بتوفيقه وتسديده حتى يتصل الجهد في خدمة العربية وآثارها القيمة • انه ولي المؤمنين •

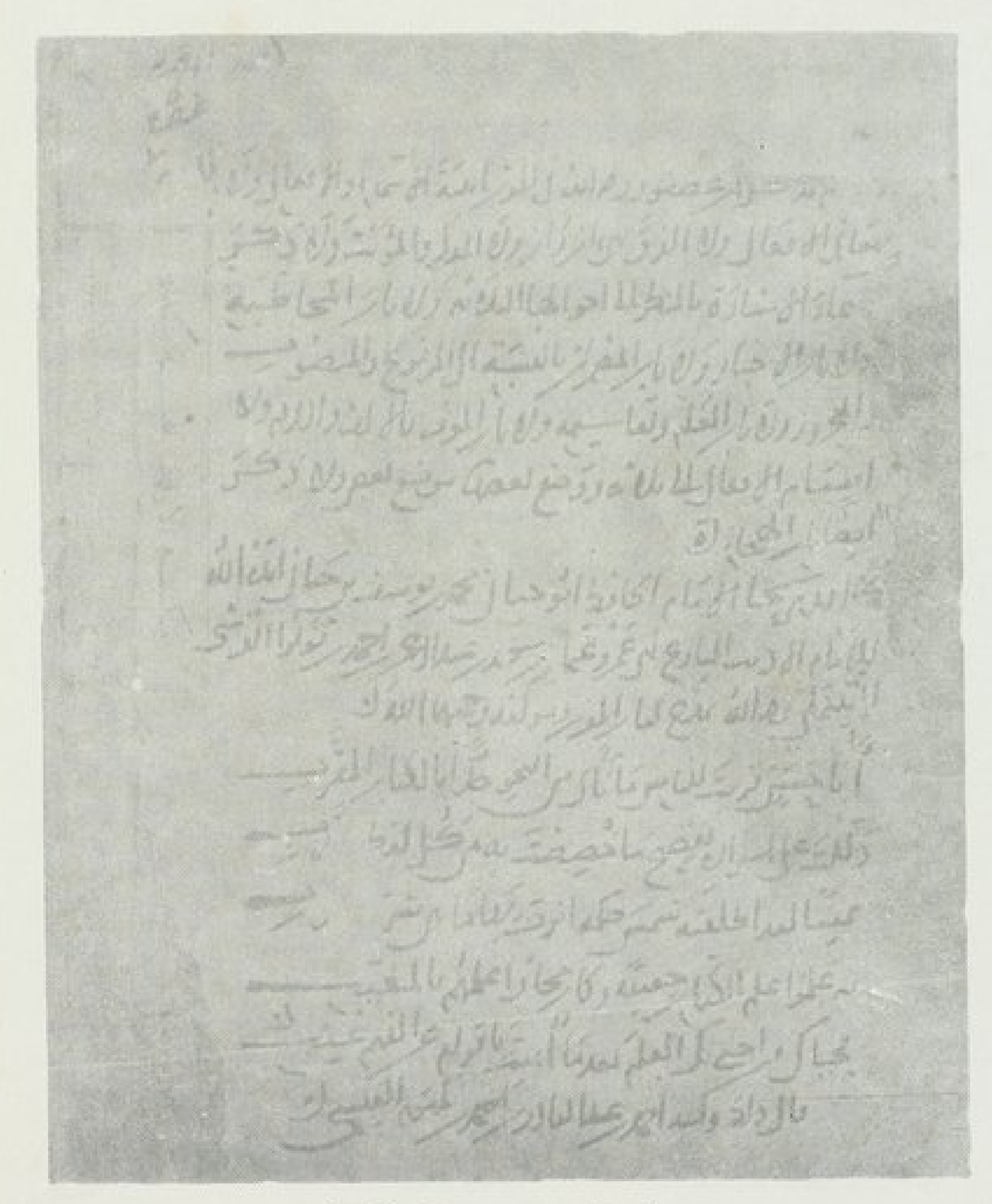
الدكتور أحمد عبدالستار الجواري **عبدالله الجبوري**



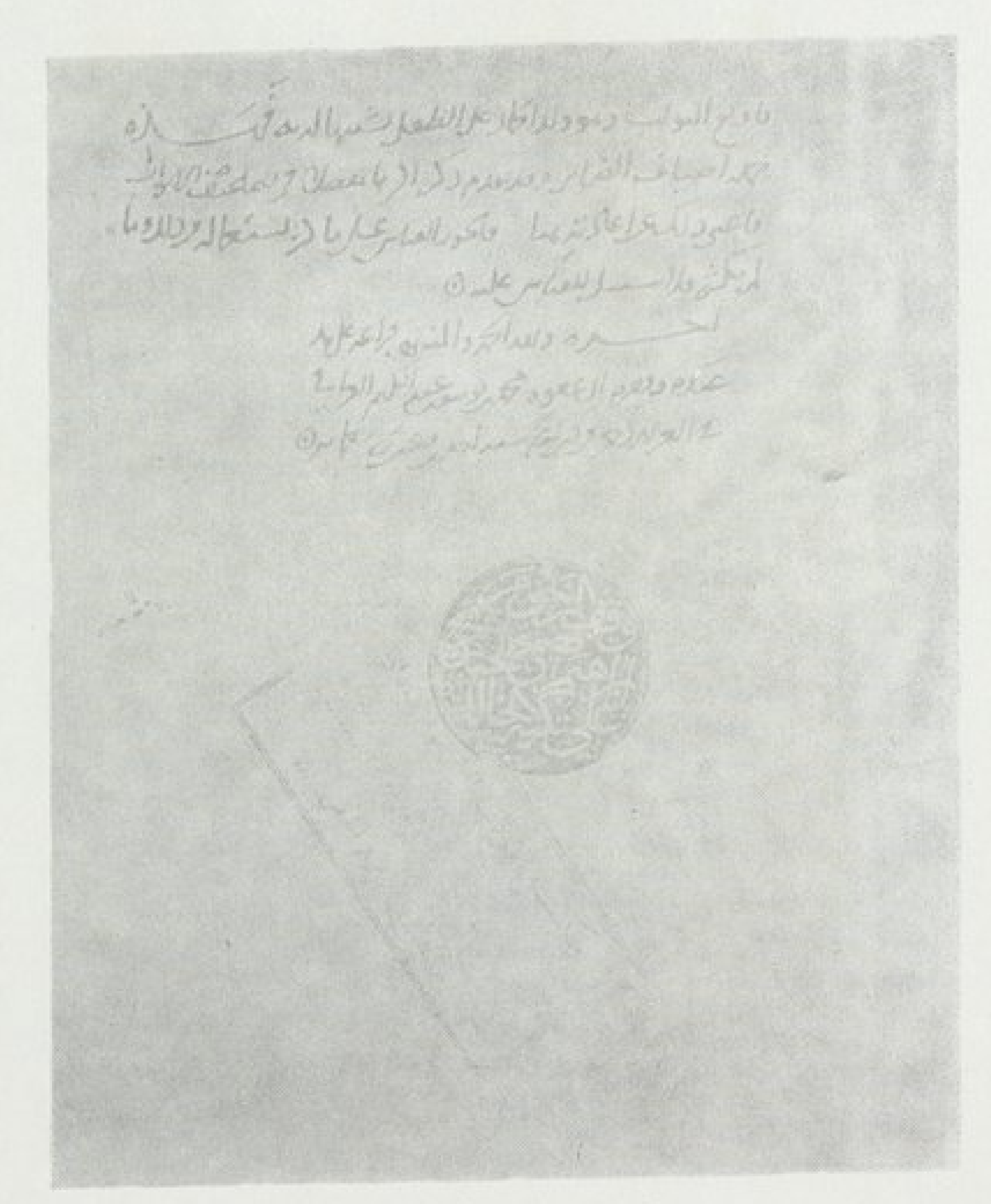
أمثلة

من صور المخطوطتين

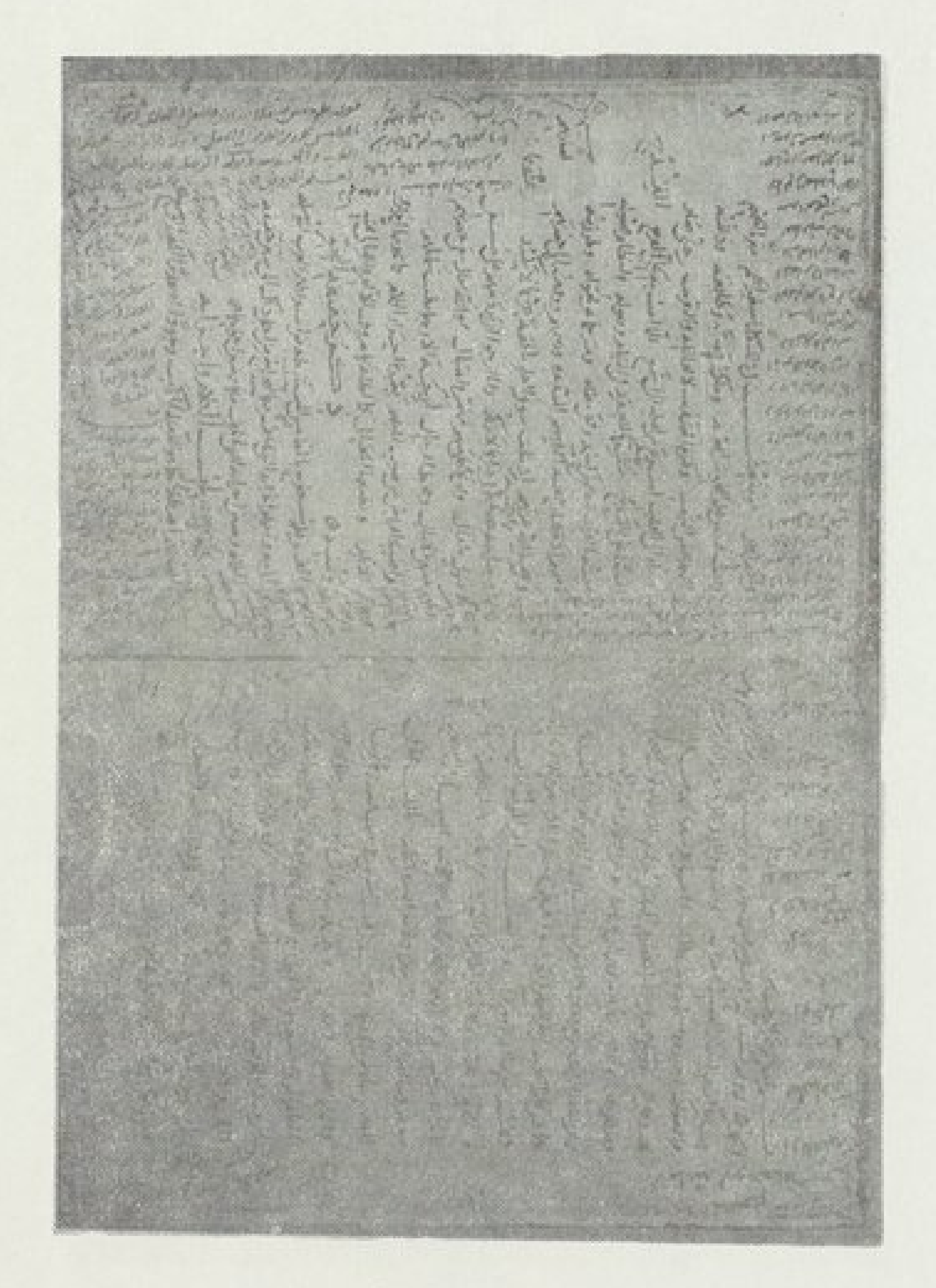




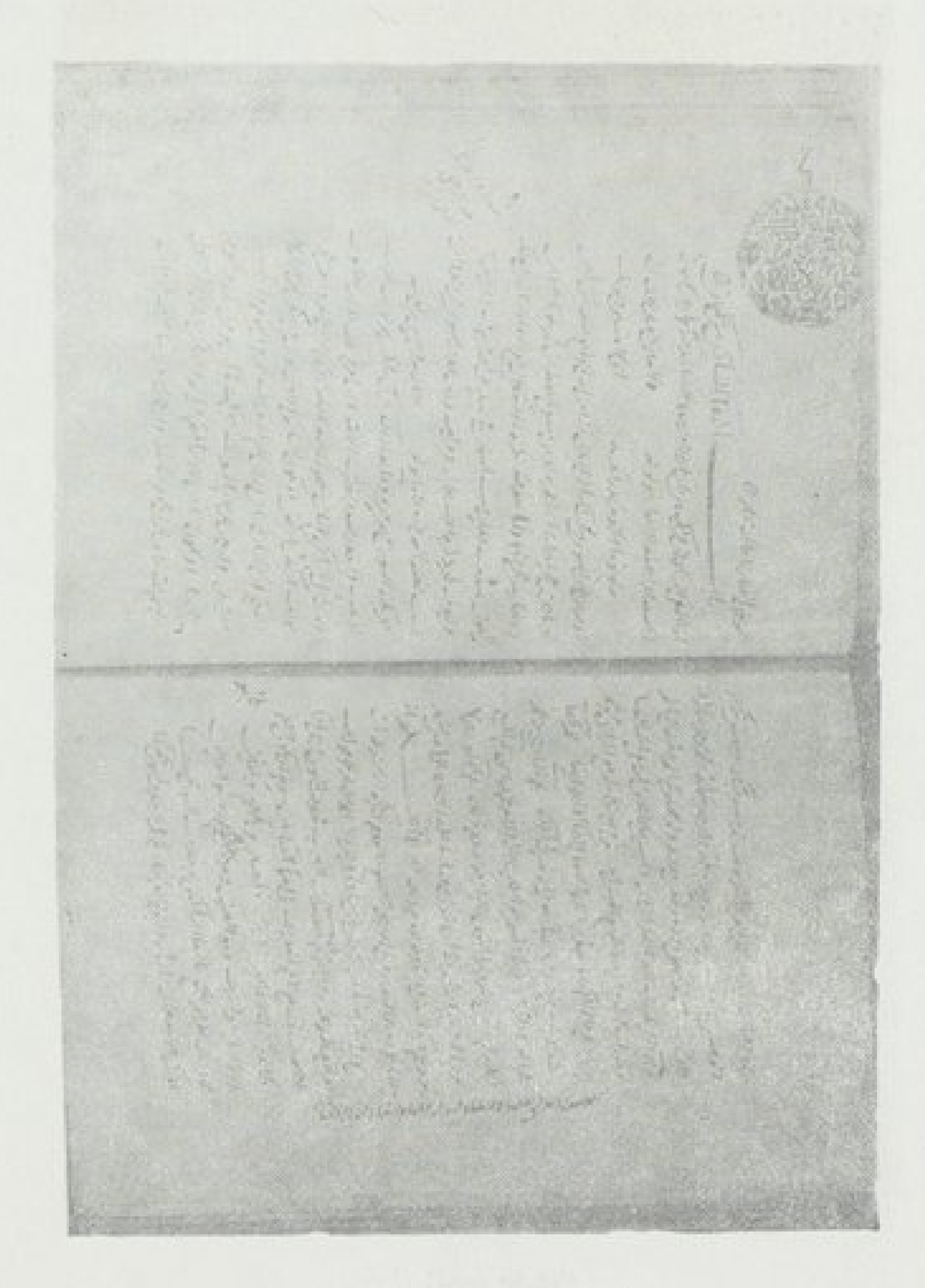
الورقة الاولى من المخطوطة الأم
ويظهر في اسفلها خط ابن مكتوم



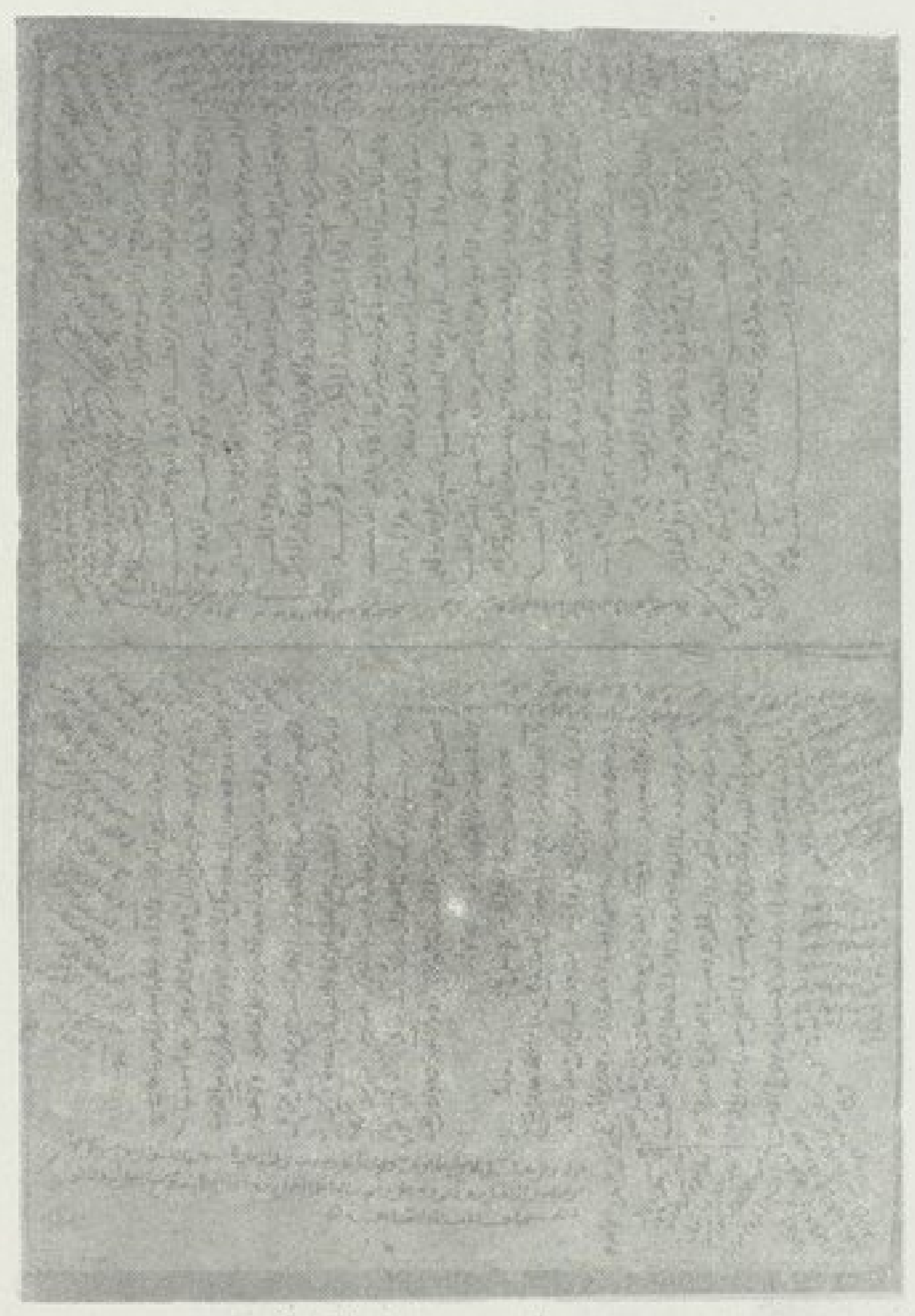
آخر المخطوطة الأم



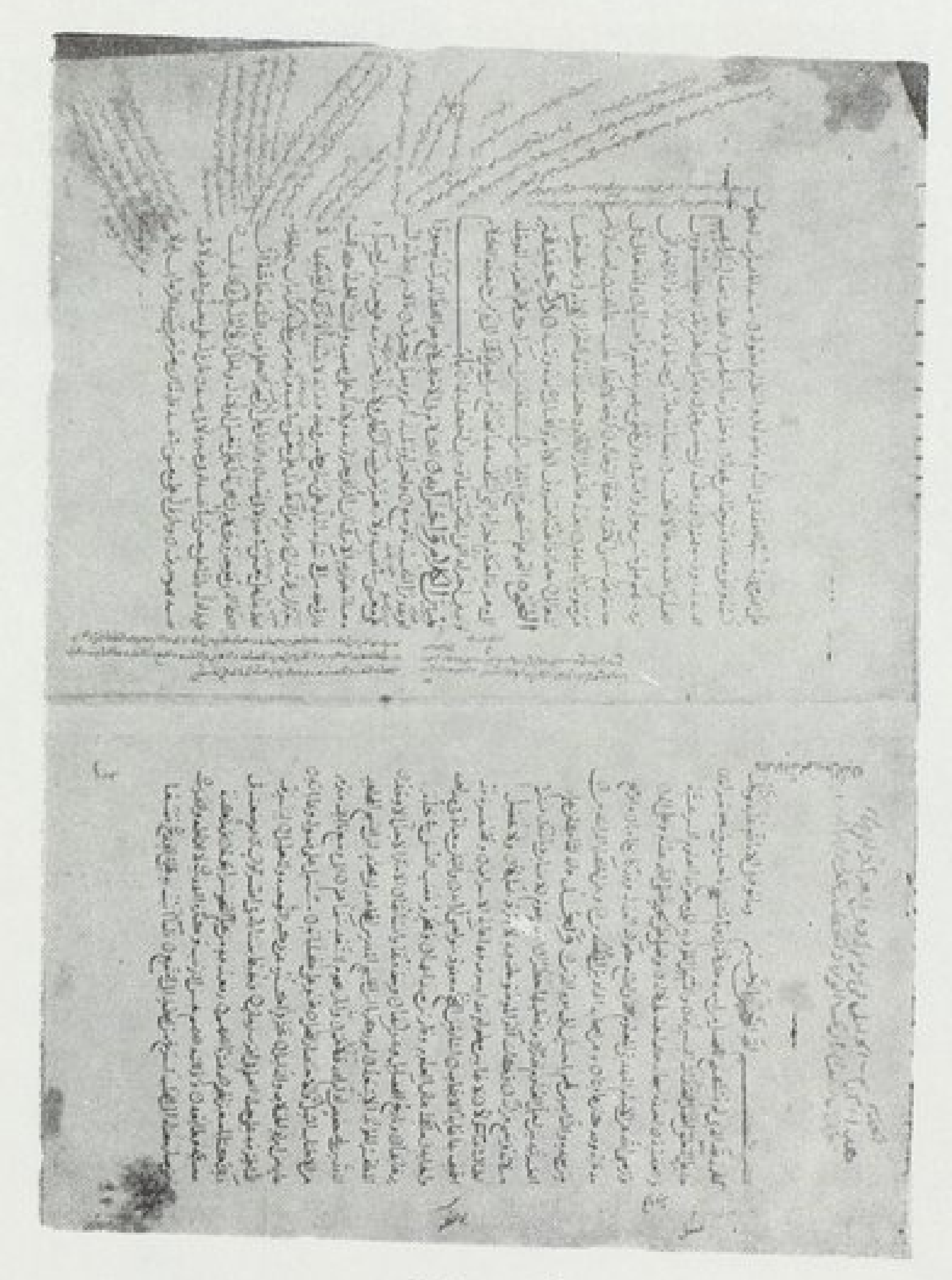
أول المخطوطة الأم



نموذج آخر من المخطوطة الأم



نموذج آخر من المخطوطة الأم



أول مخطوطة (د)

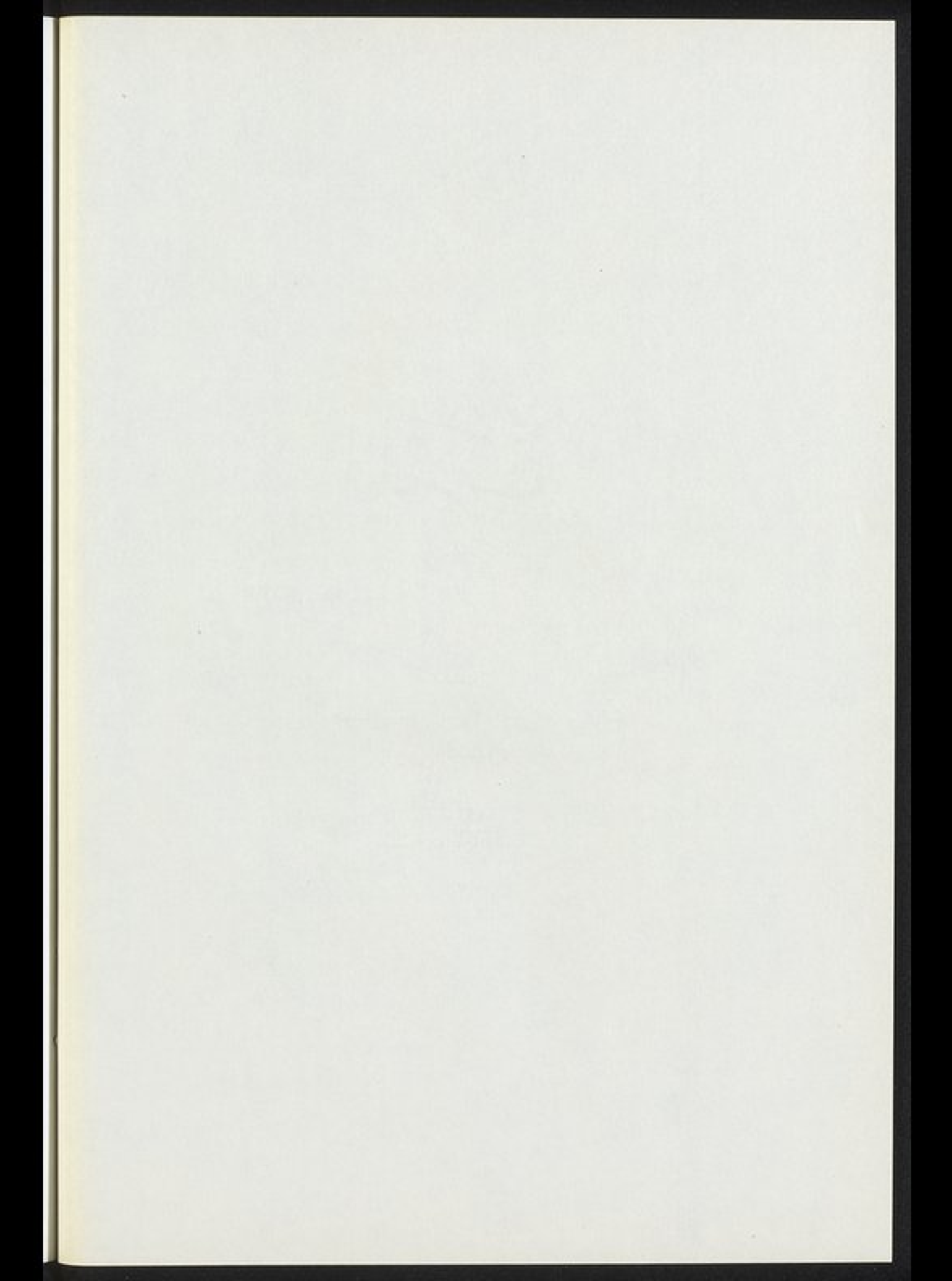
نموذج آخر من مخطوطة (د)

نموذج من مخطوطة (د)



تأليف
أبي الحسن علي بن مؤمن المعروف
بابن عصفور

المتوفى
سنة ٦٦٩هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام ، ولم يستنتج بأجمل من صنعه مرام . جاعل النطق أفضل الصفات البشرية[1] ، والسُبل المؤدية الى معرفة العلوم الشرعية والعقلية ؛ أحمده سبحانه كما يجب لجلاله ، وأصلّي على سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله ورضي الله عن الامام (المعصوم)[2] المهدى المعلوم الذي اطلع كوكب العدل وقد كان خافيا ، واوضح مذهبه وقد كان عافيا ، وعن اصحابه الهادين المهتدين ، وعن الخلفاء الراشدين من بعده والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين ، وبَعْد[3] .

فلما كان علم العربية من اجل العلوم قدرا ، واعظمها خطرا اذ به تقوم للانسان ديانته ، فتتمُ صلاته وتصح قراءته ، وكانت اكثر الموضوعات فيه لا تُبرِد غليلاً . ولا تحصّل لطالبه مأمولا ، وانها بين مطوّلة قد أسرف فيها غايةَ الاِسراف ، ومختصرة قد أجحف بها غاية الاِجحاف ، أشار من النَجح[4] معقود بنواصي آرائه ، واليُمن معتادٌ في مذاهبه وأنحائه ، مالك عنان العلوم وفارس ميدانِها ومحرزُ قصب السَبْق في حلْبة رهانِها ،

(١) في (د) وما توفيقي الا بالله .
(٢) سقطت من د .
(٣) في (د) فانه لما .
(٤) في الاصل (النصح) والتصويب عن : د .

وتاريخ الفضائل وعنوانها وحدَقتها وإنسانها ، الأمير الأجل الأوحد المظفر المؤيَّد الأسعد أبو زكريا ابن الشيخ المقدس المجاهد أبي محمد بن الشيخ المجاهد المقدس أبي حفص أدام الله علاءهم وأنار بنجوم السعد سماءهم ، الى وضع تأليف منزّه عن الاطناب المملّ ، والاختصار المخلّ ، محتوٍ على كليّاته ، مشتمل على فصوله وغاياته ، عارٍ عن ايراد الخلاف والدليل ، مجردٍ اكثره عن ذكر التوجيه والتعليل ، ليُشرفَ الناظر فيه على جملة العلم في أقرب زمان ، ويحيطَ بمسائله في أقصر أوان ، فوضعت في ذلك كتابا صغير الحجم مقربا للفهم ، ورفعتُ فيه من علم النحو شرائعه ، وملّكته عَصيّه وطائعه ، وذلّلتُه للفهم بحسن الترتيب ، وكثرة التهذيب لالفاظه والتقريب ، حتى صار معناه الى القلب أسرع من لفظه الى السَمع ، فلما أتيت به على القِدْح تمنعاً على القَدح ، مشبها للعِقْد في التئام وصوله ، وانتظام فصوله ، سميته (بالمقرّب) ليكون اسمه وفق معناه ومترجما عن فحواه ، وطرّزته باسمهم ، اذ كان نتيجة اشارتهم السديدة ورسمهم ، ورفعته الى حضرتهم ، وصلَ الله عزتهم اذ كانت سوق العلم نافقة عندها لا تكسدُ ، وجنائبه[1] هابّة في جنابها لا تركد ، وأنا أرجو ان يَرِدَ منهم على حسن قبول واقبال ، وأن يحْظى منهم بتهمّم واحتبال ، والله تعالى يبقي حضرتهم منتهى الآمال ، ومحطّ الرحال ،

---

(١) الجنائب ، جمع : الجنوب ، وهي ريح تهب من الجنوب .

أرِجَةً الأرجاء ، بطيب شمائلهم ، راضيةً الرياض عن صَوْب أناملهم ، يعبدها أحرار الكلام كما يخدمها أحرار الأنام ، وتطيعها المعالي كما أطاعتها صروف الايام والليالي ، بمنّه ويُمنه ...

* * *

ذكر حقيقة النحو

النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلةِ الى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف[1] منها فيحتاج من أجل ذلك الى تبيين حقيقة الكلام وتبيين أجزائه التي يأتلف منها وتبيين أحكامها .

* * *

باب معرفة علامات الاعراب[2]

الكلام اصطلاحا[3] هو اللفظ المركّب وجودا أو تقديرا ، المفيد بالوضع ، وأجزاؤه ثلاثة : اسم وفعل وحرف ، فالاسم : لفظ يدلُ على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنيته لزمان ، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه ، نحو زيد ، ألا ترى أن الزاي جزء منه ولا تدل على بعضه لذلك فان وجد من الاسماء ما يدل على زمان كأمسِ وغدٍ فبذاته لا ببنيته ، ألا ترى أنّ بنيتيهما لا تتغيران للزمان .

والفعل : لفظ يدل على معنىً في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان ،

(١) في د ايتلف .
(٢) في د (باب تبيين الكلام) .
(٣) في د في الاصطلاح .

والحرف لفظ يدل على معنىً في غيره لا في نفسه ؛ والدليل على أن أجزاء الكلام[1] بهذه الثلاثة خاصة ، أن اللفظ الذي هو جزء كلام :اما ان يدل على معنى أو لا يدل ، وباطل ان لا يدلّ فان ذلك عيْبٌ ، واذا[2] دل فاما [ان يدل][3] على معنى في نفسه أو في غيره لا في نفسه فهو حرف ، وإنْ دلّ على معنى في نفسه ، فاما ان يتعرّض ببنيته للزمان أو لا يتعرض ، فان تعرّض فهو فعل ، وإن لم يتعرّض فهو اسم ، فالأجزاء إذن منحصرة في هذه الثلاثة .

ذكر تبيين احكام الكلم :

اعلم ان الكلم لها احكام في أنفسها قبل تركيبها ، وينبغي أنْ يؤخَّر الكلام على ذلك لعلّة تُذكر عند الأخذ فيه ، وأحكام في حين تركيبها وهي نوعان : إعرابيّة وغير إعرابيّة .

---

(١) في د في الاصطلاح .
(٢) في د : الكلم هذه الثلاثة .
(٣) في د : فاذا .

ذكر النوع الاول منهما

باب الاعــراب :

الاعراب اصطلاحاً[1] تغير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بني فيه لفظاً أو تقديراً عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل الى هيئة اخرى ·

وألقابه اربعة : الرفعُ والنصبُ والخفض والجزم ، فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الاسماء والافعال ، وأما الخفض فانفردت به الاسماء ، وقد كان حقه أن يدخل على المضارع من الافعال اذا أضيفت اليه أسماء الزمان أو ذو ، أو آية[2] ، نحو قولهم : اذهب بذي تسلم ، أو ايتني بآية يقوم زيد وخرجت يوم يقــوم عمرو ألا ترى انه معرب وقد دخل عليه عامل خفض ؟ لكن منع من خفضه ان الاضافة في الحقيقة انما هي للمصدر لا للفعل فلذلك لم تؤثر فيه · واما الجزم فانفردت به الافعال وقد كان حقه ان يدخل في الاسم غير المنصرف لانه لما حمل على الفعل في امتناع الخفض والتنوين لشبهه به ، كان ينبغي ان يبقى ساكنا في حال الجر لذهاب الخفض منه وأن لا يتكلف حمله على النصب لكن مَنَعَ من ذلك ما في إذهاب العلامتين من الاخلال بالاسم ·

---

(١) ساقطة من : د ·

(٢) لان الخفض أو الجر عندهم علم الاضافة ، وهي في الاصل نسبة لا على سبيل الاسناد · وقد سموا حروف الجر أحيانا حروف الاضافة لانها تضيف معاني الافعال الى الاسماء ·

باب معرفة علامات الاعراب

قد تقدم أن ألقاب الاعراب : الرَّفْع والنَّصب والخفض والجزم ، فأما الرفع فعلاماته ثلاث : الضمة والنون وبقاء اللفظ عند دخول عامل الرفع عليه غير مغيّر عمّا كان عليه قبل ذلك ليس بعلامة[١] للرفع في الحقيقة وانما سمّي علامة رفع لقيامه مقامها وإغنائه عنها ، فالنون تكون علامة للرَّفع في كلِّ فعل مضارع اتَّصل به ضميرُ الاثنين أو علامتهما أو ضمير الواحدة المخاطبة أو ضمير جماعة المذكَّرين العاقلين أو ما أجري مجراهم أو علامتهم نحو قولك : الزيدان يقومان ، ويقومان الزيدان ، وأنت تقومين والزيدون يقومون ويقومون الزيدون ، والبراغيث يأكلونني ويأكلونني البراغيث ، وعدم التغير يكون علامة للرفع في الاسماء المثناة وجمع المذكر السالم وما جرى[٢] مجراه لأنَّ المثنى وما جرى مجراه قبل دخول العامل عليه يكون[٣] بالألف وجمع[٤] المذكر السالم يكون[٥] بالواو والنون فلذلك اذا عدّوا ولم يُدخلوا عاملاً لفظاً ولا تقديرا قالوا : إثنان وثلاثون ، فلما دخل عامل الرفع عليها لم يتغيرا وصار ترك العلامة فيهما[٦] علامة . والضمير يكون علامة

(١) في د بعلامة رفع .
(٢) ساقطة من (د) .
(٣) ساقطة من (د) .
(٤) في (د) في .
(٥) ساقطة من (د) .
(٦) ساقطة من (د) .

للرفع فيما بقي من الاسماء والافعال المعـــربة . وأمّا النَّصْب فعلاماته خمس ، الفتحة والكسرة وانقلاب الألف ياء وانقلاب الواو ياء وحذف النون[1] ، فالكسرة تكـــون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم ، وانقلاب الألِف ياء تكون علامة للنصب[2] في تثنية الاسماء خاصة . وانقلاب الواو ياء يكون علامة للنصب في جمع المذكر السالم ، وحذف النون يكون علامة للنصب فيما رفع من الافعال بالنون ، والفتحة تكون علامـة للنصب[3] فيما بقي من الاسماء والافعال المعربة . وأما الخفض فعلاماته أربع : الكسرة والفتحة وانقلاب الألف ياء وانقلاب الواو ياء ، فالفتحة تكون علامة للخفض في الأسماء التي لا تنصرف وستُبيَّن في موضعها إن شاء الله تعالى ، وانقلاب الالف ياء يكون علامة للخفض في (جمع المذكر السالم)[4] والكسرة تكون علامة للخفض فيما بقي من الاسماء المعربة .

وأما الجزم فله علامتان وهما : السكون والحذف ، فالحذف في صِنفين من الافعال أحدهما ما رفع [منهما][5] بالنون ، جزمه [بحذفها][6] والاخر كل فعل في آخره حرف علة غير مُبْدَل من [همزة][7] جزمه أيضا بحذفه نحو : لم يغزُ ولم يرمِ ولم

(١) ساقطة من (د) .
(٢) ساقطة من (د) .
(٣) بين قوسين ساقط من : د .
(٤) زيادة من : د .
(٥ـ٦) زيادة من : د .
(٧) زيادة من : د .

يخشَ ولا يُثبت حرف العلة ويكون الجزم بحذف الحركة إلاّ في ضرورة نحو قوله :

أَلَمْ يأتيكَ والأنبـــاء تَنْمي

بما لاقَتْ لَبُون بني زِيـاد[1]

فان كان مُبْدلاً من [همزة][2] نحـو يقرأ ويُقرِئُ ويُوضِئُ ، جازَ فيه وجهان . أحدهما حذف حرف العلة إلحاقا بالمعتل المحض . والثاني إثباته إجْراءً له مجرى الصحيح . وعلى الحذف جاء قوله :

جرِئْ متى يُظـلم يُعاقب بظُلْمـه

سريعاً وإلاّ يُبْدَ بالظـلم يَظْلم[3]

والسكون يكون علامة للجزم فيما بقي من الافعال المعربة ..

---

(١) البيت من قصيدة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي ، وهو في : اللسان (أ ت ى) ، والانصاف ١/٣٠ ، والمغنى ١/١١٤ و ٢/٤٣٢ وشرح شواهد المغني ١/٣٢٨ ، والكتاب ٢/٥٩ ، والخزانة ٣/٥٣٤ ، وغيرها .

(٢) زيادة من : د .

(٣) موضع الشاهد يبد أصلها يبدأ آخرها همزة . والبيت لزهير ابن ابي سلمى ، من معقلته المشهورة ، انظر : ديوانه : ٢٤ .

ذكر الاماكن التي يدخل فيها المعرب من الاسماء والافعال لقب من القاب الاعراب

[الاربعة][1]

اما الاسم : فيرفع اذا لم يدخل عليه عامل لفظا ولا تقديرا ، وكان مع ذلك معطوفا على غيره أو معطوفاً غيرُه[2] عليه ، نحو قولك : واحدٌ واثنان ، إذا أردتَ مجرّدَ العدد لا الاخبار. وإذا كان فاعلاً ، أو مفعولا لم يُسمَّ فاعله ، أو مبتدءاً ، أو خبره أو اسم كان وأخواتها ، أو اسم ما وأختيها : لا ولات ، أو خبر إنّ وأخواتها أو تابعاً لمرفوع أو جارياً[3] مجرى المرفوع . وينصب اذا كان مفعولا مطلقا ، أو مفعولا به ، أو مشبَّهاً به ، أو مفعولا فيه ، أو معه ، أو من أجله ، أو حالا ، أو تمييزا ، أو مستثنى ، أو خبر كان وأخواتها ، أو خبر ما وأختيها لا ولات . او اسم لا التي للتبرية[4] ، أو اسم إنّ وأخواتها ، أو منادى ، أو تابعا لمنصوب ، أو جاريا[5] مجرى المنصوب . ويخفض اذا دخل عليه حرف الخفض ، أو أضيف اليه اسمٌ ، أو كان تابعا لمخفوض أو جاريا[6] .

---

(١) زيادة من : د .
(٢) في : د (عليه غيره) .
(٣) في : د (أو لجار مجرى) .
(٤) في : د (للتبرية) ويريد : التبراة . وهي التى تعرف بـ (لا) النافية للجنس .
(٥) في : د (لجار مجرى) .
(٦) في : د (لجار مجرى) .

وأما الفعل : فيرفع اذا عري من النواصب والجوازم ، وينصب إذا دخل عليه ناصب ، أو عطف على منصوب ، أو كان بدلا منه ٠ ويجزم اذا دخل عليه جازم ، أو عطف على مجزوم أو جارٍ مجراه ، أو كان بدلا منهما[1] فهذه جملة الاماكن التي تكون فيها الاسماء والافعال معربةً بلقب من ألقاب الاِعراب ٠

(١) في : د منه ٠

باب الفاعل

الفاعل هو[1] اسم أو ما في تقريره متقدم[2] عليه ما أسند إليه لفظاً أو نية على طريقة فَعَلَ أو فاعل ، وهو أبداً مرفوع أو جار مجرى المرفوع ، وارتفاعه بما اسند اليه . ومرتبته أن يكون مقدَّماً على المفعول به ، ويجوز تأخيره عنه بشرط أن يكون في الكلام لفظ مُبيّن نحو قولك : ضرب زيداً عمروٌ . وضربت موسى سلمى . وضَرَبَ موسى العاقلَ عيسى ، أو معنى مُبيِّنٌ نحو قولك : أكلت الحُوَّارى[3] سلمى . فان لم يكن في الكلام من ذلك[4] شيء لم يجز التقديم نحو قولك : ضربَ موسى عيسى .

وينقسم الفاعل بالنظر الى تقديم المفعول عليه وحده وتاخيره عنه ثلاثة اقسام :

قسم لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده ، وهو أنْ يكون الفاعل ضميراً متصلاً أو لا يكون في الكلام شيء مبين أو يكون الفاعل مضافاً اليه المصدر المقدر بأنْ والفعل أو بأنّ التي خبرها فعل [أو إسم مشتقٌ منه][5] فأما قوله[6] :

---

(١) في د : الاسم المرفوع عليه .
(٢) ساقط من د .
(٣) الحوّارى : بضم الحاء والواو المشددة ، الخبز الابيض ، المنقى دقيقه من لباب البر . اللسان (حور) .
(٤) في : د (في الكلام شيء من ذلك) .
(٥) ساقط من د .
(٦) البيت في : الانصاف ٤٢٧/٢ ، والخصائص ٤٠٦/٢ ، والخزانة ٢٥١/٢ ، وغيرها ، وهو من الابيات التى لا يعرف قائلها .

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ

زَجَّ القَلوصَ أبي مَزَادَهْ[1]

فضرورة . وقسم يلزم فيه تقديمه عليه وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل ظاهراً ، أو متصل بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعول ، أو على ما اتَّصل بالمفعول ، أو يكون الفاعل ضميراً عائداً على ما اتصل بالمفعول ، أو يكون المفعول مضافاً اليه اسم الفاعل بمعنى الحال ، أو الاستثناء أو المصدر المقدَّر بأَنْ والفعل أو بأنَّ التي خبرها فعلٌ . أو يكون الفاعل مقروناً بالاَّ أو في معناها[2] المقرون بها نحو قولك ، إنما ضرب زيداً عمرو . تُريد ما ضرب زيداً إلاّ عمرو . أو في ضرورة نحو قوله[3] :

وكانت لهم رِبْعِيَّةٌ يحذَرُونَها

إذا خَضْخَضَتْ ماءَ السماء القنابِلِ

---

(١) المزجة : الرمح القصير ، كالمزراق ، وأبو مزاده ، كنية رجل . وموضع الشاهد تقديم المفعول (القلوص) على الفاعل الذى أضيف اليه المصدر وهو (أبي مزاده) والاصل زج أبي مزادة القلوص . على غرار قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض) الآية ٢٥١ ، سورة البقرة .

(٢) في د : (معنى المقرون بها) .

(٣) البيت للنابغة الذبيانى من قصيدة يرثي بها النعمان بن أبي شمر ، وهي في اللسان (خض) وديوانه : ١١٧ ، وفيه : القبائل ، وهما بمعنى واحد . وربعية : الغزوة تكون فى اول أوان الغزو .

فاما قوله[1] :

فلم يدرِ إلاّ اللهُ ما هيَّجتْ لنا
عشيَّةَ آناءُ الديار وشامها[2]

فعلى اضمار فعل ، أي درى ما هيَّجت لنا .

وقسم يجوز فيه التقديم والتأخير وهو ما عدا ذلك .

وينقسم المفعول بالنظر الى تقديمه على العامل وتأخره عنه ثلاثة اقسام ؛ قسم يلزم فيه تقديمه على العامل وهو أن يكون المفعول اسم شرط أو كم الخبرية في اللغة الفصيحة أو كم الاستفهامية أو اسماً غيرهامن سائر اسماء الاستفهام اذا لم يُقصد به الاستثبات ، او اذا كان المفعول ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله نحو قولك : إياك[3] ضربت . وقسمٌ : يلزم فيه تأخيره عنه[4] وهو ان يكون المفعول ضميراً متصلاً ، أو العامل غير متصرف . واذا دخل على العامل ما النافية ، أو لا في جواب قسم ، أو أداة من أدوات الاستفهام أو الشرط أو التحضيض أو لام التأكيد غير المصاحبة لانّ[5] أو وقع صلة لموصول ، أو صفة لموصوف لم يجز تقديم المفعول على الموصول

---

(١) البيت من قصيدة لذي الرمة ، وهو في : ديوانه : ٦٣٩ ، واوضح المسالك ١/٣٦٩ (صدره فقط) ، والكتاب ١/٣٧٠ .
(٢) رواية الديوان : أهلة اناء .
(٣) في (د) قوله تعالى : « اياك نعبد » .
(٤) ساقطة في (د) .
(٥) لان اولئك مما له صدر الكلام .

أو[1] الموصوف ولا على شيء مما تقدّم ذكره[2] (وأما)[3] تقديمه على العامل وحده فجائز ، إلاّ أن يكون الموصول حرفاً ناصباً للفعل . لا يجوز : يعجبني ان زيداً يضرب عمروٌ ، أو يكون الموصول الالف واللاّم فإنه لا يجوز أيضا الفصل بالمفعول بينهما وبين الاسم الواقع في صلتها وكذلك ان دخل على العامل خافض غير زائد لم يجز تقديم المفعول على العامل ولا على الخافض ، فان كان زائداً جاز تقديم المفعول عليه ولم يجز تقديمه على العامل وحده . وقسمٌ أنت فيه بالخيار وهو ما عدا ذلك .

نوع منه آخر :

وهو حكم الفاعل والمفعول به في الاسماء الموصولة .

اعلم انه لابدّ من حصر الموصولات وتبْيين معانيها فان مدار الباب على ذلك . فالموصول حرف ، وهو أنّ وأنْ وما وكي المصدريات . واسم وهو من ، وما ، والذي ، والتي وتثنيتهما وجمعهما ، وأيّ والألف واللامُ بمعناها[4] ، وذو وذات في لغة طيء وتثنيتها وجمعهما عند بعضهم ، والأولى بمعنى الذين . وذا إذا كانت معها ما[5] أو من الاستفهامية وأُريد بها معنى الذي والتي .

---

(١) في د : (ولا على الموصوف) .
(٢) لانه لا يجوز ان يعمل ما بعدها في ما قبلها .
(٣) ساقطة من : د .
(٤) في د : معناهما .
(٥) في د : مع ما .

وفي الذي أربع لغات : الذيْ بتخفيف الياء ، والذيُّ بتشديدها ، والذِ بحذف[1] الياء والذْ بتسكين الذال بعد الحذف ومثلها في التي . وتقول في تثنية الذي اللذان[2] رفعاً وان شئت شدّدت النون واللذين نصباً وخفضاً[3] بتخفيفها وان شئت حذفت . فقلت اللذا واللّذيْ ومثل ذلك في تثنية التي ، وتقول في جمع الذي الذين[4] في جميع الاحوال ومنهم من يقوم الذون رفعاً واللذين نصباً وجراً وبنو هذيل يقولون [اللايين][5] في جميع الاحوال ومنهم من يقول : اللذون[6] رفعاً وللائين نصباً وخفضاً وانْ شئت حذفت النون في جميع ذلك . وتقول في جمع التي اللائي ، واللاتي ، واللواتي ، وإنْ شئت حذفت الياء في جميع ذلك ، واللّواء بالمدّ والقصر واللاي [بالياء][7] من غير همز واللاء بغير ياء . واللاتَ . وتقول في تثنية ذو الطائية ذوا في الرفع وذَوَي في النصب والخفض وفي جمعها ذوو في الرفع وذوي في النصب والخفض وتقول في تثنية ذات الطائية : ذواتا في الرفع وذواتي في النصب والخفض وفي جمعها ذوات بضم التاء في الاحوال كلها أنشد الفرّاء :

---

(١) ساقطة من : د .
(٢) ساقطة من : د .
(٣) في : د ، وجرّاً .
(٤) بين قوسين ساقط من : د .
(٥) زيادة من : د .
(٦) في : د (اللاؤون) .
(٧) زيادة من : د .

جَمَعْتُها مـــن أيْنُقٍ مَوارق

ذَواتُ يَنهضْنَ بغير سـائق[1]

فأما ما فإنّها تقع على ما لا يعقل وعلى أنواع من يعقل من المذكَّرين والمؤنَّثات . ومن تقَع على[2] من يعقل وعلى ما لا يعقل إذا عومل معاملته أو اختلط به فيما وقَعَتْ عليه مِن نحو قوله تعالى [ومنهم من يمشي على رجلين][3] أو فيما فُصِّل بها نحو قوله تعالى [ومنهم مـن يمشي على أربـع][4] فوقعت من على الماشي على الاربع[5] لاختلاطه بالعاقل في المفصَّل بمن وهـو قوله تعـالى [كلَّ دابّة][6] . والذي يقع على آحـاد أولي العلم وغيرهم ، وقد يقع على الجميع إذا عومل معاملة المفرد المذكر وكـذلك تثنيتها فأما جمعها فعلى من يعقل خاصة . والتي تقع على من يعقل وما لا يعقل من آحاد المؤنَّثات وقد يقع على الجمع إذا عومـل معاملة الواحدة المؤنَّثة . وكذلك تثنيتها وجمعها ، واما الألف واللام بمعنى الذي والتي فانّها تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكَّرين والمؤنَّثات ، ويكون للمفرد والمثنى والجمع والمذكر

---

(١) شطره الاول ، في : أوضح المسالك ١/١١١ ، وهو بتمامه في ديوان رؤبة : ١٨٠ .

(٢) في د : على أولي العلم وقد تقع على .

(٣) سورة النور : ٤٥ .

(٤) سورة النور : ٤٥ .

(٥) في د : على أربع .

(٦) سورة النور : ٤٥ .

والمؤنث بلفظ واحد . وكذلك : أيّ ، إلاّ أنّ بعضهم إذا أراد التأنيث قال : أيّةُ ، واذا أراد التثنية قال أيان في المذكّرين والمؤنّثين واذا أراد الجمع قال : أيوّن في المذكّرين وأيّات فيما عدا ذلك . وذو تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكّرين . وذات تقع على من يعقل وما لا يعقل من المؤنّثات ، حكىٰ الفرّاء : « بالفضل ذو فضّلكم الله به ، والكرامة ذاتُ أكرمكم الله به »[1] ، يريد بها فحذف الألف ونقل الفتحة الى الياء وقد تُعْرُب ذو ، قال منظور بن سحيم الفقعسي .

. . . . . . فحسبيَ من ذي عندهم ما كفانيا[2]

وأما الأولى ، بمعنى الذين فتقع على من يعقل من المذكرين ، وبمعنى اللاتي [فتقع][3] على من يعقل من المؤنّثات وقد تقع على ما لا يعقل[4] . وذا اذا كانت مع [ما] وقعت على من[5] يعقل من المذكرين[6] والمؤنّثات . فأما أنْ وكي المصدريتان فلا توصلان إلاّ بالجمل الفعلية . وأمّا أنّ فلا توصل

---

(١) انظر : أوضح المسالك ١/١١١ .

(٢) وأوله : فاما كرام موسرون لقيتهم .
والبيت في : ابن عقيل ١/٤٠ ، وصدره في المغني ٢/٤٥٧ ، وأوضح المسالك ١/٣٠ ، ويروى : من ذو .

(٣) زيادة من : د .

(٤) زيادة من : د .

(٥) في د : على ما لا يعقل .

(٦) في د : من النوعين .

إلا بالجمل الاسمية . وأما ما فانها[1] توصل بالجمل الاسمية والفعلية وأمَّا الأسماء الموصولة فلا توصل إلا بالظروف والمجرورات التامة وبالجمل المحتملة للصدق والكذب[2] الخليَّة من معنى التعجب المشتملة على ضمير عائد على الموصول إلا الألف واللام منها فانَّها لا توصل إلا باسم الفاعل واسم المفعول ، ولا توصل بالجمل إلا في ضرورة نحو قوله :

ما أنتَ بالحكَم الترُضَى حكومتُه

ولا الأصيل ولا ذي الرَّأيِ والجدَلِ[3]

والضمير العائد على الموصول إنْ كان مرفوعا وكان غير مبتدأ لم يجز حذفه ، وإنْ كان مبتدأ وكان الخبر جملة فعلية أو إسميَّة أو ظرْفاً أو مجروراً لم يجز حَذْفُه وإنْ كان الخبر[4] غير ذلك وكان الضمير قد عُطِفَ على غيره لم يجز حذفه ، وإنْ كان قد عُطفَ غيرُه عليه ففيه[5] خلاف ، والصَّحيح أنَّه لا يجوز حذفه وإنْ لم يكن معطوفاً على غيره ، ولم يكن غيره معطوفاً عليه ، وكان الموصول [أياً][6] جاز إثباته وحذفُه ، وان كان الموصول

---

(١) ساقطة من د .

(٢) والمقصود بذلك : الجملة الخبرية .

(٣) البيت للفرزدق ، وهو من الشواهد المشهورة ، انظره في : ابن عقيل ١/١٣٦ ، وموضع الشاهد اتصال (ال) الموصولة بالفعل المضارع (الترضى) .

(٤) ساقطة من : د .

(٥) في د : ففي حذفه .

(٦) زيادة من د .

غير ذلك فإنْ كان في الصِّلة طُولٌ جاز إثباته وحَذْفُه نحو : ما[١] أنا بالذي قائل لك سوءاً ، وإنْ لم يكن فيها طُولٌ لم يجز الحذف بل ما جاء[٢] منه شاذ لا يقاس عليه نحو قراءة من قرأ : (مثلاً ما بعوضةٌ)[٣] (تماماً على الذي أحسنُ)[٤] برفع بعوضة وأحسن ، وإنْ كان منصوباً فان كان منفصلاً لم يجز حذفه ، وإنْ لم يكن ، فان كان في صلة الألف واللام لم يجز حذفه إلا في ضعيف من الكلام بشرط أنْ لا يؤدي حذفه إلى لبس ، وإنْ كان في صلة غيرها فانْ كان العامل فيه غير فعل لم يجز حذفه نحو قولك : جاء في الذي انه قائم ، وإنْ كان معمولاً لِكَان الناقصة أو لشيء من أخواتها لم يجز حذفه . وإنْ كان معمولاً لغيرها من الأفعال ، فانْ كان في الصِّلة ضمير آخر عائد على الموصول لم يجز حذفه وان لم يكن جاز اثباته وحذفه ، وإنْ كان مخفوضا فان كان خفضه بالاضافة فإنَّ المضاف اليه[٥] إن كان إسم الفاعل بمعنى الحال أو الاسْتقبال جاز حذفه ، وإنْ كان غيره لم يجز حذفه ، نحو قولك : جاءني الذي أبوه قائمٌ ، وإنْ كان خفضه[٦] بحرف جر ، فإن لم يدخل على الموصول أو على ما أُضيف إليه حرف مثل الحرف الذي دخل على الضمير لم يجز

---

(١) في د : نحو قولهم .
(٢) في د : ما جاء من ذلك .
(٣) سورة البقرة : ٢٦ .
(٤) سورة الانعام : ١٥٤ .
(٥) سقطت من : د .
(٦) في د : كان مخفوضا .

نحو قولك : جاءني الذي مررت به ، وجاءني غلام الذي مررتَ به . وان دخل عليهما[1] حرف مثل الذي دخل عليه ، فان لم يكن العامل في الموصول أو ما أضيف اليه والضمير بمعنى واحد لم يجز خلافه نحو قولك : سُرِرْتُ بالذي مررتَ به ، وفرِحْتُ بغلام الذي مررتَ به ، وإنْ كان جاز اثباته وحذفه نحو قولك : مررت بالذي مررتَ به ، وإنْ شئتَ حذفت به ، قال .

نُصلّي للّذي صلَّتْ قريشٌ

ونعبُدُه وإنْ جَحَدَ العُمومُ[2]

ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول ولا بين أبعاض الصّلة بأجنبيَ ، وهو ما ليس من الصلة ، إلاّ بِجُملَ الاعتراض ، وهي كل جملة فيها تشديد للصّلة ، أي تأكيد وتبيين ، نحو قوله :

ذاك الذي ـ وأبيكَ ـ يُعرَف مالكاً

والحقُ يَدفع تُرَّهاتِ الباطلِ[3]

ففَصل بالقسم بين الذي وصِلَتِه لما فيه من معنى التأكيد ، ولا يجوز أنْ يتبَع الموصول ولا يستثنىُ منه ولا يخبرُ عنه ، إلاّ بعد تمام صلِته ، ولا يجوز أيضا تقديم الصلة على الموصول ، ولا

---

(١) في د : عليه .

(٢) الشاهد حذف العائد المجرور هو وحرف الجر . الاصل نصلي للذى صلت له قريش .

(٣) البيت في الخصائص ٣٣٦/١ وهو لجرير ، انظر : ديوان جرير صفحة : ٤٣٠ ، وفى الخصائص والديوان : تعرف مالك .

تقديم شيء منها[1] ، فان جاء ما ظاهره خلاف وذلك تؤوّل . ويجوز فيما كان من الموصلات للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد نحو : مَنْ وما ، الحملُ على اللفظ فيُعامَل معاملة الواحد المذكر ، والحمل على المعنى فيكون الحكم على حسب المعنى الذي تريد ، وكذلك يجوز في الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما إذا وقع شيء من ذلك بعد ضمير متكلم أو مخاطب الحمل على اللفظ ، فيكون الضمير العائد عليهما[2] غائبا كالضمير العائد على الأسماء الظاهرة ، والحمل على المعنى فيكون الضمير العائد عليه على حسب الضمير الواقع قبل الموصول ، وإنْ شئت حملتَ في جميع ما ذُكِرَ بعض الصّلة على اللفظ ، وبعضها على المعنى ، إلاّ أنّ الأوْلى أنْ يبْدأ بالحمل على اللفظ . ويجوز الابتداء بالحمل على المعنى ومن ذلك قوله :

أأنتَ الهلالي الذي كنت مرةً
سَمِعنا به والأرحبيّ المغلّبُ[3]

إلاّ أن يؤدي حمل بعض الصلة على اللفظ وبعضها على المعنى الى مخالفة الخبر للمخبر عنه ، والخبر فعل ، أو الى ايقاع وصف خاص بالمذكر على المؤنث ، أو بالمؤنث على المذكر من الصفات التي لم يفصل بين مذكّرها ومؤنّثها بالتاء ، فان أدى الى شيء

---

(1) لانه لا يتم معناه الا بها .
(2) في د : عليه .
(3) الشاهد فى قوله الذى كنت ولو حمل على اللفظ لقال الذى كان .

من ذلك لم يجز ، وكذلك إن أدى حمل الصلة كلها على اللفظ الى ايقاع وصف خاص بالمذكّر على المؤنّث [أو بالمؤنث على المذكر من الصفات التي لم يفصل بين مذكرها ومؤنثها][1] من الصفات المذكورة لم يجز . واعتبار مسائل هذا الباب بأن تُبدَل من الاسم التام إن كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع ، وان كان منصوبا ضمير المتكلم المنصوب ، وتُبْدِل من الاسم الموصول إسماً في معناه فان صحّت المسئلة بعد ذلك كانت صحيحة قبله ، وإلاّ فهي فاسدة . فلا يجوز : أعجبَ زيدٌ ماكرِه عمرو ، إنْ أوقعتَ ما على ما لا يعقل لأنك لو قلت : أعجبتُ الحمار لم يجز ، ويجوز أعجَب زيداً ماكرِه عمرو ، لأنك لو قلت : أعجبني الحمارُ لجازَ ذلك .

(١) ساقط من د .

ذكر حكم الفاعل
في الافعال التي لا تَتصَرَّف
وهي نعم وبئس وفعل التعجُّب
باب نعم وبئس

وهما فعلان غير متصرِّفَين . فأما قول بعض العرب : والله ما هي بنعمَتْ الوَلَد ، نصرُها بُكاء وبرها سَرِقة ، وقول بعضهم أيضا : نعم السَّيْر على بئس العَيْر ، فهو عند الفرّاء من قبيل ما جعل من الجمُل اسماً محكياً على جهة التلقيب ولم يجعل إسماً راتبا على ما أُوقع عليه ، وذلك في شذوذ من الكلام[١] ، نحو قول بعضهم ، وقد قيل له ها هو ذا فقال نعم[٢] الها هو ذا ، أو في ضرورة[٣] شعر نحو قول الشاعر[٤] :

كَذبتم وَبَيْتِ الله لا تنكحــــونَها
بَني شـابَ قرنَاها تَصرُّ وتَحلُبُ

وأما قول الشاعر :

فقد بُدِّلتُ ذاكَ بنعم بالٍ وأيـــامٍ لياليها قِصـــار

فنعم فيه اسم ، بدليل اضافتها الى ما بعدها وهي في الأصل :

---

(١) يراجع فى ذلك كتاب الانصاف لابن الانبارى ج١ ص٩٨-٩٩ .
(٢) زيادة من د .
(٣) زيادة من د .
(٤) البيت فى الكتاب ، ج١ ص ٢٥٩ و ج٢ ص٧ ولا يعرف قائله . وانظر : الخصائص ج٢ ص٣٦٧ .

نعم التي هي فعل سُمِّي بها ، وحُكِيَت على حدٍّ قولهم ما رأيته مُذْ شَبَّ الى دبَّ .

وفي نعم أربع لغات : كسر النون وتسكين العين ، هو الاكثر . وفتحها وتسكين العين ، وفتح النون وكسر العين ، وفتحهما[1] معا ، وفي بئس لغتان : كسر الباء وفتحها[2] .

ولا يكون فاعلهما إلاّ ما عُرِّف بالألِف واللام ، أو ما أضيف الى ذلك نحو قولهم : نعمَ الرجلُ زيدٌ ، ونعم غلامُ القوم عمرو ، أو مُضمراً على شريطة تفسيره باِسم نكِرَة بعده نحو قولك : نعم رجلاً زيدٌ . ومن هذا القبيل : قوله تعالى « إنْ تُبدوا الصَدقات فنعمّا هي »[3] .

وقوله سبحانه « بئسما اشتروا به أنفسهم »[4] . أو مضافا الى نكرة وذلك قليل جداً نحو قوله[5] :

فَنِعْمَ صاحبُ قومٍ لا سلاح لهم
وصاحِبُ الركب عثمان بن عفانا

ولابد من ذكر اسم الممدوح او المذموم ومن ذكر التميز اذا كان الفاعل مضمرا . وقد يجوز حذف ذلك كله لفهم المعنى ومن كلامهم ، إنْ فعلتَ كذا وكذا فبها ونعمَتْ ، أي ونعمتْ

---

(١) د : وكسرهما .
(٢) في د : وكسرهما معا . وهو ليس بصحيح .
(٣) سورة البقرة : ٢٧١ .
(٤) سورة البقرة : ٩٠ .
(٥) البيت في شرح المفصل ج٧ ص١٣١ .

فَعْلَةُ فعلتُك ، بحذف[1] التميز واسم الممدوح . ويكون اسم الممدوح او المذموم أخص من الفاعل ولا يكون أعم ولا مساويا ، لا يقال نعم الرجل انسان ولا نعم البعير جَمَلٌ عند من يجعل البعير لا يقع إلاّ على الجَمل ، لأنه لا فائدة في ذلك ، واما من يجعل البعير واقِعاً على الناقة والجَمل ، فان ذلك جائز عنده لأنه إذ ذاكَ أخص من الفاعل ، واذا كان فاعلهما مذكرا لم يكنَ به عن مؤنث لم تلحقهما علامة التأنيث واذا كان مؤنثا لم يكْنَ به عن مذكر جاز الحاق علامة[2] التأنيث واسقاطها . فتقول نِعْمت المرأة هِندٌ [ونعم المرأة هِنْدٌ][3] . لأن الفاعل انما يراد به الجنس ، وكأنك جعلت الممدوح أو المذموم جميع الجنس على حد قولهم : أكلت شاةً كل شاة ، لما أثنوا على الشاة بالسِّمَن جعلوها جميع الجنس . فاذا قلت : زيدٌ نعم الرجل ، [وزيد بئس الرجل][4] . جعلت زيداً جمع جنس الرجال الممدوحين أو المذمومين فصار قولك المرأة بمنزلة النساء ، كما[5] تقول قام النساء وقامت النساء ، فكذلك تقول نعم المرأة ، ونعمتِ المرأةُ . فان كان المذَكر قد كنيَ به عن مؤنث ألحقتهما علامة التأنيث إن شئت نحو قولك : هذه الدار نعمتِ البلَدُ ، لأنّ البلَد هنا

---

(١) في د : فحذف التمييز .
(٢) في د : الحاق العلامة واسقاطها .
(٣) زيادة من د .
(٤) زيادة من د .
(٥) في د : فكما .

كناية عن الدار وعلى ذلك قول ذي الرمة[1] :

أو حرّة عيطل ثبجاء مُجفَرة

دعائم الزور نعمت زورقُ البلدِ

فالزورق مذكر ، لكن ألحقتِ العلامةُ لما كُني به عن الحرّة ، وإن كان المؤنث قد كني به عن مذكر كان تركُ العلامة إذ ذاك أحسنُ منه قبل أن يكون كنايةً عنه ، نحو قولك : هذه[2] البلد نعم الدارُ ، واذا كان فاعلها مضمراً لم يبرز[3] في حال تثنية ولا جمع نحو قولك : نعم رجلين الزّيدان ، ونعم رجالاً الزّيدون ، لأنهم استغنوا بتثنية التميز وجمعه عن ذلك ، وقد حكى الأخفش ظهور الضمير عن قوم من العرب إلا أنه لم يتحقق بقاؤهم على الفصاحة لمخامرتهم أهل الحاضرة . ولا يجوز الجمع بين التميز والفاعل الظاهر إلا اذا أفاد التميز معنىً زائداً على الفاعل ، فأما قول جرير[4] :

والتغلبيّون نعم الفحلُ فحلُهُم

فحلاً ، وأمُّهم زَلاّءُ منطيقُ

فانتصاب فحل على أنه حال مؤكدة لا تميز ، وأما قوله[5] :

---

(١) البيت في ديوانه ١٤٦ .

(٢) في د : هذا .

(٣) في : د ، لم يظهر .

(٤) البيت في ديوانه صفحة : ٣٩٥ ، وابن عقيل ١٣٢/٢ .

(٥) البيت لجرير ايضا ، من قصيدة له يمدح فيها عمر بن عبدالعزيز ، وهو في ديوانه صفحة : ١٣٥ ، وابن عقيل ١٣٢/٢ ، والمغني ٥١٦/٢ ، والخزانة ١٠٨/٤ .

تزوّدْ مثلَ زاد أبيك فينا

فنعْمَ الزادُ ، زادُ أبيك زادا

فيتخرج على أن يكون زاداً المنصوب معمولا لتزود ، ولا يجوز دخول مِن عليه إلا في شذوذ من الكلام أو في ضرورة نحو قوله[1] :

تخيَّره ولم يعدل سواهُ

فنعم المرءُ من رَجُلٍ تهامي

واذا تقدم اسم الممدوح أو المذموم على الفعل كان مبتدءاً والجملة بعده في موضع الخبر وأغنى العموم عن الرابط ، وإن تأخر عنه جاز فيه أن يكون مبتدءاً والجملة قبله خبره ، وأن يكون خبر ابتداء مضمر ، أو مبتدءاً والخبر محذوف تقديره الممدوح زيد ، والمذموم زيد .

وكل فعل ثلاثيّ يجوز فيه ان يبنى على وزن فَعُل بضم العين ويراد به معنى المدح أو الذم وذلك في الافعال التي يجوز التعجب منها بقياس ويكون حكمه إذ ذاك كحكم نعم وبئس في الفاعل والتمييز واسم الممدوح أو المذموم .

وما يجري مجرى نعم وبئس في المعنى حبذا فتقول اذا أردت المدح[2] : حبذا زيد ، واذا أردت الذم : لا حبَّذا زيدٌ ، وهي في

---

(١) البيت في اوضح المسالك ٢/١١٣ وفيه (العجز) و/٢٨٧ ، وقد اختلف في نسبته ، فمنهم من نسبه الى : ابي بكر بن الاسود الليثي ، وقيل هو لبجير بن عبدالله بن سلمة الخير .

(٢) في د : الممدوح .

الأصل مركبة من : حبَّ وذا الذي هو اسم اشارة ، فجعلا بمنزلة اسم[1] واحد وحكم لهما بحكم الاسماء ، فاذا قلت : حبَّذا زيدٌ ، فحبَّذا مبتدأ أو خبر مقدم . كأنك قلتَ : المحبوبُ زيدٌ . ولذلك لم يتغير ذا بحسب المشار اليه بل تقول حبذا الزيدان ، وحبَّذا الزَّيدون ، وحبَّذا الهندات ، وكثر[2] ادخالهم حرف النداء على حبَّذا نحو قول جرير[3] :

يا حبَّذا جَبَلُ الريَّان من جبَلٍ

وحبَّذا ساكنُ الريَّانَ من كانا

مما يدل على أنها اسم ولذلك لم يستوحشوا من مباشرة حرف النداء لها كما استوحشوا من مباشرته الفعل في نحو قوله[4] :

ألا يا آسْقياني قبل غارة سِنْجال . . . . . .

ولذلك قل ، والاسم المنتصب بعد حبَّذا جامداً كان أو مشتقاً تمييزه بجواز دخول من عليه ، تقول : حبَّذا من رجلٍ زيدٌ . وحبَّذا من راكبٍ زيدٌ .

* * *

(١) في د : شيء واحد .
(٢) في د : وكثرة .
(٣) البيت في ديوانه صفحة : ٥٩٦ .
(٤) وتمامه : وقبل منايا قد حضرن وآجال
وهو من قصيدة للشماخ بن ضرار الغطفاني ، وهو في : اللسان (سنجل) ، وفيه . يا اصبحاني .
والمغني ٤١٢/١ وفيه : بعد غارة .
وشرح المفصل ١١٥/٨ ، ولم نجده في ديوانه .

باب التعجب

التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها ، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره ، او قل نظيره ، فقولنا استعظام لأنّ التعجب لا يتصور إلا ممن يجوز في حقه الاستعظام ، ولذلك لا يجوز أن يرد التعجب من الله تعالى . فان ورد ما ظاهره ذلك صرف الى المخاطب نحو قوله تعالى « فما أصبرهم على النار »[1] اي هؤلاء ممن يجب ان يتعجب منهم ، وقولنا زيادة : اكثر التعجب لا يكون الا ممن يزيد وينقص واما الخِلق الثابتة فلا يجوز ان يتعجب منها الا ان يشذ من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه ، والذي شذ من ذلك : ما احسنه وما اقبحه وما اطوله وما اقصره وما اهوجه وما احمقه وما انوكه وما اشنعه ، وقولنا في وصف الفاعل لانه لا يجوز التعجب من فعل المفعول ، لا يجوز ان تقول ما اضرب زيدا اذا تعجبت من الضرب الذي أوقع به ، الا ان شذ من ذلك ايضا شيء فيحفظ ولا يقاس عليه ، والذي شذ منه : ما اشغله وما أولعه بالشيء وما اعجبه برأيه وما أحبه الي وما أمقته عندي وما ابغضه اليّ وما أخوفه عندي . بدليل قول كعب بن زهير[2] :

فلَهْوَ أخوفُ عنـــدي إذْ اكلّمه
وقيــل إنّك محبوسٌ ومقتــولُ

---

(١) سورة البقرة : ١٧٥ .

(٢) من قصيدته الجهيرة التي يمدح فيها الرسول (صلى الله عليه وسلم) ويعتذر بها اليه . انظر ديوانه : ٢١ مع اختلاف في رواية البيتين .

من ضيغم بثراء الارض مخـــدرُه

ببطـــن عثّر غيلٌ دونــه غيـــل

اذ لا يبنى افعل التي للمفاضلة الا مما يبنى منه فعل التعجب .

وقولنا في الحد : خفي سببها وخرج بها المتعجَب منه عن نظائره أو قل نظيره ، لان ما تكثر نظائره في الوجود لا يستعظم .

وللتعجب ثلاثة ألفاظ : ما أفعله ، وأفعل به ، وفَعُل ، فاذا اردت التعجب من فعل على طريقة ما أفعله فاما أن يكون مزيدا أو غير مزيد ، فالمزيد ان كان على غير وزن أفعل ، لم يجز التعجب منه نفسه . إلا ان يشذ من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه ، والذي حكي من ذلك ما أفقره ، من افتقر وما اغناه من استغنى وما أتقاه من اتّقى وما أقومه من استقام ، وما امكنه عند الامير ، من تمكن ، وما أملأ القربة . من امتلأ ، وما أبَلَ زيداً اي : ما اكثر إبله . وانما يقال تأبّل إبلاً اذا اتخذها . ولذلك لم يجز التعجب من العاهات والألوان لان افعالهما في الاصل على وزن افعلَّ وافعالَّ ، وهما أزيد من ثلاثة أحرف ولذلك لم يُعِلّوا حَوِل وعَوِر وسَوِد ، لأنها في معنى ، احول ، واعورّ واسودّ(١) واما قوله(٢) :

(١) هذا تعليل طريف للتصحيح مع وجود ما يوجب الاعلال .

(٢) هو : طرفة بن العبد والبيت في : الانصاف ١٤٩/١ ، واللسان (بيض) ومجمع الامثال ٨١/١ ، وانظر ديوان طرفة بن العبد صفحة : ١٥ .

اذا الرجال شَتَوْا واشتدَّ أكلُهُم

فأنتَ أبيضُهم سِرْبالَ طبَّاخِ

فلا يقاس عليه[1] لأنه ضرورة ، وان كان على وزن أفعل ولم تكن همزته للتعدية جاز التعجب منه ، نحو قولهم : ما اخطأه وما أصوبه وما انتنه وما أظله وما اضوأه ولم يقولوا ما أجوبه ، إسْتغناءً عن ذلك بقولهم ما أحسن جوابه ، وان كانت للتعدية لم يجز التعجب منه إلاّ ان يشذ من ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه ، والذي شذ من ذلك قولهم ما اعطاه[2] للدنانير وما اولاه للمعروف وما أضيعه للشيء ومن ذلك قول ذي الرمة[3] :

بأضيع من عينيك للماء كلما توهمت ربعاً أو تذكرت منزلا

وغير المزيد ان كان على ازيد من ثلاثة أحرف ، لم يجز التعجب منه ، وان كان على ثلاثة أحرف نحو : نعم وبئس وإن كان متصرفاً فان كان من الخلق الثابتة لم يجز التعجب منه ، إلا ان شذ من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه .

والذى شذ من ذلك قولهم ، ما أحسنه ، وما أقبحه ، وما أطوله ، وما أقصره ، وما أهوجه ، وما أحمقه ، وما أنْوكه ، وما

---

(١) في د : عليها لانها .
(٢) في د : (ما آتاه للدراهم وما أعطاه للدنانير) .

(٣) انظر ديوانه صفحة ٦٧١ وفيه :
بانبع من عينيك للدمع كلما تعرفت داراً أو تذكرت منزلا

أشنعه ، وان لم يكن من الخِلَق الثابتة ، فان كان من باب كان لم يجز التعجب منه ، وان كان من باب ظَنَنْتُ لم يجز التعجب منه إلا بشرط ان يقتصر فيه على الفاعل فتقول : ما أظنَّ زيداً ، ولو قلت : ما أظنَّ زيداً عمراً قائماً لم يجز [من هاهنا][1] ، وان كان من غير ذلك من الابواب جاز التعجب منه .

[وإن[2] أدخلت اللام عليهما معا لم يجز ، لأنه لا يعمل فعل في مجرورين بحرف واحد ، إلا على وجه التبعية ، ولا يجوز حذف أحدهما اختصاراً ، لأنه كالمذكور . ولا يصح تقديره منصوباً ولا مجرورا ، وإن كان من باب أعلم لم يجز فيما همزته للثقل ، ولا فيما زاد على الثلاثة بغير همزة .

ويصح في أنْبأ ، وأخبر ، مع الاقتصار على الفاعل لا غير . ومن أجاز الاقتصار على المفعول الاول قال : ما أخبر زيداً لعمرو . وإن كان من غير ذلك من الأبواب ، نحو : ما أضربه لزيد ، وما أعطاه ، وما أعطاه للدراهم ، ولا يجوز ذكر المفعولين ، والاقتصار هنا جائز بخلاف الظن ، فلذلك لا يجوز : ما أظنَّ زيداً لعمرو][2] ، إلا ألفاظا استغنت العرب عن التعجُّب منها بغيرها، وهي : قام ، وقعد ، ونام ، وسكر ، وغضب ، وجلس ، وقال من القائلة ، وكل ما ذكرنا انه لا يجوزالتعجب منه نفسه ، فانك

(١) من د .
(٢) بين معقوفين زيادة من د .

تتوصل الى التعجب منه بأن تأتي بدله بفعل يجوز ان يتعجب منه ، وتنصب مصدر الفعل الذي [تعذر][1] التعجب منه ، على انه مفعول للفعل الذي تتعجب منه [وتقتصر[2] إن شئت على المفعولات ، أو تأتي بجميعها] ، فتقول : ما أشدَّ دَحْرجته ، وما أشدَّ استخراج زيد للدراهم ، وما أكثر انطلاقه ، وما أكثر ظنّك زيداً منطلقاً ، [وما[3] أحسن إخبار زيد بكراً عمراً قائما] ، وما أسوأ عَمى بكرٍ ، فان لم يكن له مصدر ادخلت ما المصدرية عليه نحو قولك : ما اكثر ما يَذْرُ زيد الواجب عليه ، فان لم يجز دخول ما المصدرية عليه لم يُتعجب منه اصلا ، نحو : نعم وبئس : والفعل الذي تتعجب منه ان كان على وزن فعُلَ بضم العين ، بنيتَ منه أفعل من غير تغيير ، وان كان على وزن فَعَل بفتح العين أو كسرها فلابد من تحويله الى فعُل ، بضم العين وحينئذ يُتعجب منه ، وقد حذفت الهمزة في موضعين قالوا : ما خير اللبن الصحيح وما شره للمبطون ، وهو شاذ لا يقاس عليه و (ما) في هذا الباب اسم تام في موضع رفع على الابتداء ، والفعل الذي بعده في موضع خبره وفاعله ضمير مستتر في الفعل عائد على (ما) وهو مفرد مذكر أبداً على لفظها فيقال : ما أحسن الزيدين ، وما أحسن الزيدون ، ويجوز زيادة كان بين ما والفعل الذي في موضع خبرها فتقول

---

(١) من د .
(٢) من د .
(٣) من د .

ما كان أحسن زيداً اذا أردت التعجب مما وقع وانقطع ، فان اردت التعجب مما وقع ولم ينقطع الى حين تعجبك لم تدخل كان وقد حكيتُ زيادة أصبح وأمسى بينهما ، إلا ان ذلك لا يقاس عليه[1] قالوا ما أصبح أبْرَدَها وما أمسى أدفأها ، ولا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه لأنه لا يتصرف فلم يُتصرف لذلك في معموله وسواء كان المعمول ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك ، ويجوز عندي تقديم معموله المجرور على المنصوب ، ومن كلامهم : ما أحسنَ بالرجل أنْ يصدُقَ ، ومن كلام عمرو بن معدي كرب :

« ما أشدَّ في الهيجاء لقاءها ، واكرمَ في اللزْبات عطاءها وأثبتَ في المكرمات بقاءها » .

وأما التعجب على طريقة أفْعِلْ به ، فلا يكون إلا من الافعال التي يتعجّب منها على طريقة ما أفعله . إلا أنه لابد من بنائه أولا على وزن أفْعَل ، التي يُراد بها صارَ ذا كذا نحو قولهم : أبقلَ المكان أي صار ذا بَقْل ، وحينئذٍ يُبنى الأمر عليه ، فيقال : أسْمِعْ بزيد ، وأبصر بعمرو (واصل : اسمع زيدٌ ، وابصر عمرو)[2] لأنه مبني من فعل لا يتعدى وفاعله ظاهر ، وساغ وقوع الظاهر فاعلا للأمر بغير لام لما لم يكن امراً في الحقيقة ، بل المعنى الخبر ، والأمر قد يجيء بمعنى الخبر قال تعالى : « قُلْ من كان في الضلالة

---

(١) ساقطة من د .
(٢) زيادة من د .

فليمدُدْ له الرحمن مَدّاً »[1] (اي فيمد له الرحمن مدا)[2] لكن زيدت الباء في الفاعل ولزمت حتى صار لفظ الفاعل كلفظ المجرور في نحو قولك : أمرر بزيد اصلاحا للفظ • ويدل على أن المجرور في موضع الفاعل وان الفعل لم يتحمل ضميراً إبقاء اللفظ على صورة واحدة في خطاب الواحد المذكر والواحدة المؤنثة والمثنى والمجموع ، فتقول[3] يا عمرو أحسن بزيد ، ويا عمران أحسن بزيد ، ويا عمرون أحسن بزيد ، (ويا هند احسن بزيد ، ويا هندات إحسنْ بزيد)[4] وانما حذف من قول أوس أبن حجر[5] يصف درعاً :

تَرَدَّدَ فيها ضوءُها وشُعَاعُها

فأحْصِنِ ، وأزْيِنْ بامرىء أن تَسَربلا

وفي قوله تعالى [في أحد القولين][6] (أسْمِعْ بهم وأبْصِرْ)[7] لكونه في اللفظ بمنزلة الفضْلَة •

واما التعجب على طريقة فَعُل ، فلا يجوز أيضا • إلا مما يُتعجب منه على طريقة ما أفعله بقياس ، ولا يلزم في الفاعل الألف واللام فتقول ضَرُبَ زيدٌ وضَرُبَ الرجلُ ، أي ما أضربهما ويجوز

---

(1) سورة مريم : ٧٥ •
(2) زيادة من د •
(3) في د : تقول •
(4) زيادة من د وهي في هامش الاصل •
(5) البيت في ديوانه صفحة : ٨٤ وفيه : فاحسن •
(6) ما بين معقوفين ساقط من : د •
(7) سورة مريم : ٣٨ •

دخول الباء الزائدة على الفاعل فيقال ضَرُبَ بزيد . إِجراءً له مجرى أضرب بزيد لأنهما في معنىً واحد ، وما ذلك قوله[1] :

حَبَّ بالزَّور الذي لا يُرَى منِه إِلا صفحةٌ أو لِمامْ

واذا بنيت الفعل المعتلّ اللاّم بالياء على فَعُل ، قلبت الياء واواً لانضمام ما قبلَها فتقول : (رَمُوَ)[2] الرَّجلُ .

---

(١) الاصل : حبب ، ثم لما صير الى التضعيف نقلت الضمة الى الاول فسكن الثانى وادغم في الثالث فصار حب .

(٢) فى الاصل و : د : (لرمو) .

باب ما لم يُسَمَّ فاعله

يُحتاج في هذا الباب الى معرفة خمسة أشياء : الأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول ، وكيفية بنائها له ، والسبب الذي لأجله يُحذَف الفاعل ، والمفعولات التي تقام مقام الفاعل ، والأول منها بالاقامة اذا اجتمعت ، فأما الأفعال فثلاثة أقسام : قسم لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق ، وهو الأفعال التي لا تتصرف نحو : نعم وبئس ، وقسمٌ فيه خِلافٌ ، وهو كان وأخـــواتها المتصرفة ، والصحيح أنها تُبنَى للمفعول بشرط أن تكون قد عملت في ظرف أو مجرور فيحذف اسمُها كما يُحذف الفاعل ويحذف الخبر ، إذ لا يتصور بقاء الخبر دون مخبر عنه ويُقام الظرف أو الجار والمجرور مقام المحذوف فيقال ليس[1] في الدار ، وليس[2] يوم الجمعة ، وقسم لا خلاف في جواز بنائه للمفعول وهو ما بقي من الأفعال المتصرفة ، وأما كيفية بنائه للمفعول ، فان الفعل لا يخلو من أن يكون صحيحا غير مضاعف أو معتلاً ، أو مضاعفا غير معتل ، فان كان صحيحا غير مضاعف ،[3] فانه إن كان في أوله همزة وصل ضممتَ أوله وثالثه وكسرت ما قبل آخره[4] وان كان في أوله تاء زائدة ضممتَ

---

(١) فى د : كينن ·

(٢) فى د : كينن ·

(٣) ما بين قوسين زيادة من د ·

(٤) نحو : انطلق ، واستخرج ·

أوله وثانيه [وان لم يكن في أوله شيء من ذلك][1] ضممت أوله [وثانيه][2] وكسرت ما قبل آخره ، وان كان ما قبل الآخر مكسوراً أبقيته على كسره ، ولا تغير صنفاً من هذه الاصناف بأكثر من ذلك . إلا ان يكون ثانيه ياء أو ألفاً زائدتين أو ثالثه ألفاً زائدة فانك تقلبها واواً لانضمام ما قبلها : والمضارع من جميع ذلك يُضم أوله ان كان مفتوحا ويبقى على ضمه ان كان مضموما ويُفتح ما قبل آخره ان كان مكسورا أو مضموما ويبقى على فتحه[3] ان كان مفتوحا ، وان كان معتلاً أو مضاعفا غير معتل فُعِلَ به ما يُفْعَل بالصحيح . أو لا يكون التغيير اللاحق له بعد ذلك على حَسَب ما يقتضيه التصريف .

وأما السبب الذي لأجله يحذف الفاعل فانه يحذف إما لِعلم المخاطب ، أو لجهل المخاطب[4] ، أو للخوف منه ، أو للخوف عليه ، أو للتعظيم . وذلك اذا كان المفعول حقيراً ، أو للتحقير وذلك اذا كان المفعول عظيما ، أو إيثارا لغرض السامع ، أو لأقامة الوزن ، أو لتوافق القوافي ، أو لِتقارب الاسجاع[5] ، وأما

---

(1) ما بين معقوفين ساقط من د .
(2) زيادة من د .
(3) في الاصل : ضمه ، والتصحيح من د .
(4) في د : جهل .
(5) في د : الاشجاع ـ بالشين المعجمة وهو تصحيف .

المفعولات (التي تقام مقام الفاعل)[1] فالمصدر بشرط ان يكون مختصاً لفظاً أو تقديرا • ومتصرفا ، والظرف الزماني والمكاني ، بشرط ان يكونا متصرفين ، والمفعول به المسرح والمقيد ، وأعني به المجرور ، وأما الاولى منها بالاقامة اذا اجتمعت فالمفعول به المسرح اذا اجتمع مع غيره لم يَقُم سواه ، فإنْ لم يكن للفعل مفعول به مُسَرَّح أقمتَ أيَّ البواقي شئت إلاّ أن اقامة المصدر المختص في اللفظ أولى من اقامة غيره ، فان كان للفعل مفعولات مُسرحة أقمت المُسرّح لفظا وتقديرا ، وتركتَ المُسرَّح لفظا لا تقديرا تقول : اختير زيدٌ الرّجالَ ، ولا يجوز اختِير الرّجالُ زيداً ، فان كانت كلها مُسَرّحة لفظا وتقديرا ، فان كان الفعل من باب أعطيتُ أو من باب ظننت أقمت أيهما شئت إلا ان (الاختيار)[2] اقامة الاول ، وهو المبتدأ في الاصل في باب ظننت ، والفاعل في المعنى في باب أعطيت ، وان كان من باب أعلمت لم يجز عندي ، الا اقامة الاول خاصة ، وهو الفاعل في المعنى ، واسم المفعول وما كان من الصّفات بمعناه حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول •

(١) زيادة من د •
(٢) زيادة من د •

باب المبتدأ وخبره[1]

يحتاج في هذا الباب الى معرفة الابتداء ومعرفة المبتدأ والخبر وأحكامهما ، فالابتداء : هو جعلك الاسم أو ما هو في تقديره أول الكلام لفظا أو تقديرا ، معرًّى من العوامل اللفظية غير الزائدة لتخبر عنه ، والمبتدأ هو الاسم ، أو ما هو في تقديره المجعول أول الكلام لفظا أو نيةً على الوصف المتقدم ، والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية ، والمبتدأ لا يكون الا معرفة ولا يكون نكرةً إلا بشرط ، وهي ان تكون موصوفة أو خَلَفاً من موصوف، نحو قولك ، مؤمنٌ خيرٌ من مُشركٍ ، أو مقارنة للمعرفة في أنها لا تقبل الألِفَ واللامَ وهي : (أفعل ، مَنْ) أو تكون اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو كم الخبرية ، أو يكون الكلام بها في معنى التعجب ، أو تتقدمها أداة نفي أو أداة استفهام أو خبرُها بشرط أن يكون ظرفاً أو مجروراً ، أو يكون فيها معنى الدُعاء ، أو يكون الكلام في معنى كلام آخر ، وهو قليلٌ ، ومنه قولهم : « شيءٌ ما جاء بكَ » وشرٌ أهرَّ ذَا نابٍ » ، أي ما جاء بكَ إلاّ شيءٌ ، وما أهرَّ ذَا ناب إلا شرٌ ، أو تكون النكرة عامة ، أو في جواب من سأل بالهمزة ، وأَمْ ، أو يكون الموضعُ موضعَ تفصيلٍ ، نحوُ قولكَ : الناسُ رجلان : رجل أهنْتُهُ ورجلٌ اكرَمْتُهُ ، فرجل يجوز فيه أن يكونَ مبتدءاً .

---

(١) في د : والخبر .

والخبر ينقسم قسمين : مفردٌ وجملةٌ ، فالمفرد : ثلاثة أقسام
قِسمٌ هو الأول(*) ، وقسمٌ ينزل[1] منزلتَه من جهة المعنى ،
نحوُ قولك : زيدٌ حاتمٌ جُوداً ، وقسم واقعٌ موقعَ ما هو
الأول ، وهو الظَّرف والمجرور ، بشرط[2] أن يكونا تامين ،
والجملة تنقسم قسمين إسمية وفعلية ، ويشترط فيهما أن يشتملا
على رابط يَربُطهما بالمبتدأ ، اما ضميرٌ يعودُ على المبتدأ أو
تكريرُ المبتدأ بلفظه أو اشارة اليه ومنه : « ولباسُ التَّقوى ذلك
خيرٌ »[3] في قراءة من قرأ برفع اللِّباس ، أو عموم يدخل تحته
المبتدأ ، أو يقترن بالجملة جملة أخرى مُتضمنة لضمير عائد على
المبتدأ معطوفةٌ عليها بالفاء نحوُ قوله[4] :

وإنسانُ عيني يَحْسُرُ الماءُ تارةً
فيَبدو ، وتاراتٍ يَجمُ فيَغْرَقُ

هذا ما لم تكن الجملة هي المبتدأ في المعنى ، فان كانت
إيّاه لم تَحتج إلى رابطٍ ، ومنه (هجيرَىْ[5] أبي بكر ، لا إله
إلاّ الله) .

(*) يريد بذلك قول النحاة انه الخبر عين المبتدأ ، يتحمل ضميره ان كان مشتقا او بمنزلة المشتق .

(1) في د : منزل .

(2) في د : ويشترط فيهما .

(3) سورة الاعراف : ٢٦ .

(4) هو ذو الرمة ، والبيت في ديوانه : ٣٩١ ، والمغنى ٢/٥٥٤ ، ويحسر : يتكشف ، ويجم : يكثر ، والشاهد وجود ضمير المبتدأ في جملة فيبدو المعطوفة بالفاء على جملة الخبر (يحسر الماء) الخالية من ضمير المبتدأ .

(5) الهجّير والهجّيرى : الدأب والعادة والديدن .

فأما[1] المفرد فان كان ظرفاً أو مجروراً أو مشتقاً فانه يشتمل على ضمير عائدٍ على المبتدأ ، وإن كان جامداً لم يحتج الى ذلك ، والضمير ان كان مرفوعاً لم يجز حذفه وإن كان منصوباً لم يجز حذفُه إلا في الشعر نحو قول ابن يعفر[2] :

وخالدٌ يحمد سادتُنا بالحق لا يُحْمَدُ بالباطلِ

التقدير : يحمده سادتُنا ، وان كان مخفوضا بالاضافة لم يجز حذفه ، وان كان مخفوضا بحرف جر جاز اثباته ، وحذفه نحوُ قولك : السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهم اي : مَنَوان مِنْهُ ما لم يؤدِ الى تهيئة العامل للعمل وقطعه[3] عنه . لا يُقال زيدٌ مررتُ ، والخبر بالنظر الى الاثبات والحذف ثلاثة أقسام : قسمٌ يلزم فيه حذف الخبر وهو المبتدأ الواقع بعد لولاه[4] ولذلك لُحِّنَ المعري في قوله[5] :

يُذيبُ الرُّعبُ منه كلَّ عَضْبٍ

فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسالاَ

---

(١) في د : وأما .

(٢) هو الاسود بن يعفر ، ولم نجد البيت في ديوانه . (صنعه الدكتور نوري القيسي) .

(٣) في د : والقطع عنه .

(٤) في د : لولى ، وهو تصحيف .

(٥) البيت في : سقط الزند وانظر : المغني ٣٠٢/١ و ٥٩٧/٢ ، الشاهد اثبات الخبر وهو جملة (يمسكه) ، ويذهب بعضهم الى ان وجوب الحذف مقيد بان يجيء الخبر كونا عاما ، أما الكون الخاص فيجوز أن يذكر .

والمبتدأ اذا كان مصدرا قد سدَّت الحال مَسدَّ خبره ، نحوُ قولك : ضَرْبي زيداً قائماً ، وكلُّ مبتدأ استُعمل محذوفَ الخبر في مثل او في كلام جارٍ مجراه في كثرة الاستعمال .

وقسمٌ يلزم فيه اثبات الخبر وهو كل خبر لا يكون له إن حُذفَ ما يدل عليه ، وخبر ما التعجبية وكل خبر يكون في مثل أو كَلام جارٍ مجراه ، وقسم أنت فيه بالخَيار ، وهو ما عَدا ذلك ، والمبتدأ بالنظر الى الاثبات والحذف قسمان : قسمٌ يلزم فيه اثباته وهو ما التعجبية ، وكل مبتدأ يكون في مَثَلٍ أو كلام جارٍ مَجراهُ ، أو لا يكون عليه دليل لو حُذِفَ ، وقسمٌ : أنت فيه بالخيار وهو ما عدا ذلك ، والخبر ينقسم بالنظر الى تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه ، ثلاثة أقسام ، قسم يلزم فيه تأخير الخبر : وهو ان يكون المبتدأ اسم شرط أو اسم استفهام ، أو كم الخبرية أو ما التعجبية ، أو يكون المبتدأ والخبر متساويي الرتبة في التعريف أو التنكير ، أو يكون المبتدأ مشبهاً بالخبر ، أو ضمير شأن ، أو مخبراً عنه بفعل مرفوعه مضمر مستتر فيه عائد على المبتدأ ، أو يكون المبتدأ قد استعمل خبره مُؤخَراً عنه في كلام[1] أو مثل جار مجراه ، وقسم يلزم فيه تقديم الخبر : وهو ان يكون الخبر اسم استفهام ، أو كم الخبرية أو يكون المبتدأ نكرة لا مُسوِّغ للابتداء[2] بها ، الا كون خبرها ظرفا أو مجرورا متقدما عليها ، أو يكون المبتدأ إنَّ

---

(١) في د : في مثل أو كلام .

(٢) في د : للاخبار عنها الا كون .

ومعموليها ، أو قد اتصل به ضمير يعود على شيء في الخبر ، أو يكون الخبر قد استُعمل مُقدماً على المبتدأ في مَثَلٍ أو كلام جار مجراه ، وقسم أنت فيه بالخيار وهو ما عدا ذلك . ولا يُقتضَى المبتدأ أزيَدَ من خبر واحد من غير عطف ، إلا بشرط ان يكون الخبران فصاعداً في معنى خبر واحدٍ ، نحو[1] قولهم : هذا حُلوٌ حامِضٌ أيَ مُزٌ ، ويجوز دخول الفاء في الخبر اذا كان المبتدأ اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة عامةً ، بشرط ان تكون الصِّلة أو الصِّفة ظرفاً أو مجروراً أو جملة فعلية غير شرطية يكون الفعل منها على هيئة لا تُنافي أداة الشرط ، وبشرط أن يكون الخبر مستحقاً بالصِّلة أو الصِّفة .

---

(١) في د : من غير عطف .

باب الاشتِغال

وإنما عُقِبَ به بعد المبتدأ والخبر لأنَّ كثيرا من مسائله يرجع الى ذلك ، فالاشتغال : هو أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنه فِعلٌ متصرِّفٌ أو ما جرى مجراه ، قد عمِل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المُشتَغَل عنه ، أو في موضعه ، فمثال عمله في الاسم [قولك][1] زيدٌ ضربتُه ، ألا ترى انه لو لم يعمل الفعل في الضمير لنَصَبَ زيداً ، ومثال عمله في موضعه [قولك][2] : أزيدٌ قام أبوه ، ألاَ ترى أنَّ « قام » لو لم يعمل في الأب لم يعمل في زيد لأنَّ الفاعل لا يتقدَّم على الفعل ، لكن يعمل في ظرف أو مجرور إن وقع موقِعَه وأعني بالسببي[3] ما اتصل به ضميرٌ عائد على المشتغل عنه ، وما اشتملت صفته على ضمير عائد عليه ، وما عُطِفَ عليه اسم قد اتصل به ضمير عائـد عليه بالواو خاصة وما أُضيف الى شيء من ذلك ، والاسم المُشتغَل عنه ان لم يتقدمه شيء ، وكان العامل الذي بعده ليس في معنى أمر ولا نهي ولا دعاء ، فاما أن يعمل في الضمير أو في السببي رفعا أو غيره ، فان عمل فيه رفعاً لم يجزْ في المُشتغَل عنه الا الرفع على الابتداء ، وان عمل فيه غير ذلك جاز فيه الرفع على الابتداء وهو المختار ، والنصب على اضمار فعل يفَسِره الظاهر

---

(١) زيادة من د ٠

(٢) زيادة من د ٠

(٣) في الاصل : بالسبب ٠

من لفظه إن أمكن وإلا فمن معناه ، والمخفوض اذا[1] كان في موضع رفع يعامل في هذا الباب معاملة المرفوع إلاّ أنّ النصب أبداً في هذا الباب مع الضمير المنصوب أحسن منه مع السببي المنصوب ، ومع السببي المنصوب أحسن منه مع الضمير المجرور ، ومع الضمير المجرور أحسن منه مع السببي المجرور ، فان كان العامل في معنى أمر أو نهي أو دُعاء جازَ أيضاً في المُشتغَل عنه الرفع على الابتداء . والحمل على إضمار فعل فيكون على حَسب الضمير أو السببي ، فان كانَ مرفوعاً رُفع ، وان كان منصوباً أو مخفوضاً نُصِبَ والاختيار إضمار الفعل ، هذا اذا لم يقع العامل صلة أو صفة أو يفصِل بينه وبين المُشتغَل عنه أداة من أدوات الصُدور ، وهي : ما النافية ولا في جواب القسم وأدوات الاستفهام أو الشرط أو التحضيض وهي : هلاّ ولولا ولو ما وإلاّ بمعناها ، ولام الابتداء أو الداخلة على جواب القَسَم فانه لا يجوزُ فيه إذ ذاكَ إلا الرفع على الابتداء[2] . وان تقدمه[3] شيء فاما ان يكون حرف عطف ، أو أداة لا يليها إلاّ الفعل ظاهراً أو مُضمراً ، أو أداة هي بالفعل أولى ، أو سؤالا تكون جملة الاِشتغال جواباً له أو غير ذلك ، فان تقدمه غير ذلك فالأمر [فيه][4] على ما كان عليه لو لم يتقدمه شيءٌ وإن تقدمه سؤال فان كان العامل في

---

(١) في د : ان كان .
(٢) لان كل ذلك لا يعمل ما بعده في ما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا .
(٣) في د : تقدم .
(٤) زيادة من د .

الضمير أو السببي غير خَبَر فالأمر على ما كان عليه لو لم يتقدمه شيء ، وإن كان خبراً جاز في المُشتغل عنه الرفع على الابتداء والحمل على اضمار فعل إلا انّ الاختيار ان يوافق المُشتغَل عنه في إعراب[1] الاسم الذي استُفهِمَ به ، فان كان مبتدءاً أو معمولاً لفعل كان هو كذلك ، وإن تقدّمه حرف عطف فلا يخلو أيضا ان يكون العامل أيضا[2] خبراً أو غير خبر ، فانَ كان غير خبر فالأمر في المُشتغَل عنه على ما كان عليه لو لم يتقدّمه شيء ، وإن كان خبراً فاما ان يكون العَطفُ على جملة اسميّة فيكون الأمر على ما كان عليه لو لم يتقدَّمه شيء ، وإما (ان يكون)[3] على جملة فعلية فيجوز الابتداء والحمل على إضمار فعل ، والمختار الحمل على إضمار الفعل[4] . ولها ان يكون العطف على جملة ذات وجهين فيستوي الرفع على الابتداء والحمل على إضمار فعل ، هذا ما لم يُفصل بين حرف العطف وبين المُشتغَل عنه باذا التي للمفاجأة ، فلا يجوز إلا الابتداء إلا أن يكون الفعل العامل في الضمير أو في السببي مقرونا بعده ، فانّ حكم الاسم إذ ذاك كحكمه[5] لو لم يتقدمه شيء[6] أو بأما فيبقى على حكمه[7] لو لم يتقدمه شيء ، وان تقدّمته أداة لا يليها إلا الفِعلُ ظاهراً أو مضمراً لم يجز

---

(١) في د : الاعراب .
(٢) ساقطة من د .
(٣) ساقطة من د .
(٤) في د : وأما ان يكون .
(٥) في د : كحكمه .
(٦) ساقطة من د .
(٧) في د : حاله .

في المُشتغَل عنه إلاّ الحمل على إضمار فعل ، وتلك الادوات هي أدوات الشرط وأعني بذلك إن وأخواتها ولو التي هي حرف لِما كَان سيقع لوقوع غيره ، أو بمعنى إن ، والفرق بينهما أنَّ التي هي لِما كان سيقع لوقوع غيره يكون الفعل الذي بعدها بمعنى المضي وان لم تكن صيغته صيغة الماضي . نحو قولك : لو يقوم زيد أمسِ لقام عمرو ، وإن شئت أسقطت اللام . والتي هي بمعنى إن تخلّص الفعل للاستقبال ، وان كانت صيغته صيغة الماضي صيّرت معناه الى الاستقبال نحو قوله(١) :

قومٌ إذا حاربُوا ، شدُّوا مآزِرَهم

دونَ النساء ولو باتت بأطهار

أي : وإن باتت بأطهار ، و (لو) من : نِعْمَ العبد صُهَيبٌ لو لم يخفِ الله لم يعْصِه ، محتملة الوجهين ، وأدوات التّحضيض وهي : هلاّ ولولا ولوما وألاّ بمعناها ، فان كانت لولا حرف امتناع لوجود لم يلها إلاّ الابتداء(٢) وتدخل اللام في جوابها [وجواب لو إذا كان موجباً أو منفياً بما](٣) (أو بمعناها)(٤) ويجوز حذفها ومن ذلك قوله :

لولا الحياءُ وباقي الدّين عبتكما

ببعض ما فيكما إذ عبتُما عَوَرَي

وحذفها مع [ما] أحسنُ من حذفها في الموجب فان كان

---

(١) البيت للاخطل ، وهو في ديوانه : ٨٤ ، والمغني ٢٩٢/١ .
(٢) في د : المبتدأ .
(٣) ما بين معقوفين زيادة من د .
(٤) ساقطة من د .

الجواب منفياً بلم لم يجز دخول اللام عليه[1] وكل ظرف زمان لِما يستقبل وان تقدَّمته أداة هي بالفعل أولى كان الاختيارَ الحملُ على إضمار فعل ، ويجوز الرفع على الابتداء . والادوات التي هي بالفعل أولى أدوات الاستفهام وما ولا النافيتان[2] إلاّ ان ادوات الشرط وادوات الاستفهام اذا وقع بعدها الفعل والاسم قدم الفعل على الاسم ، فلا تكون المسئلة من الاشتغال .

ولا يجوز تقديم الاسم على الفعل الا في ضرورة شعر ما عدا الهمزة . واذا كان الفعل الذي دخلت عليه ماضياً فانه يجوز تقديم الاسم بعدها على الفعل في الكلام ، وان كان الاختيار تقديم الفعل ، والاسم المُشتغَل عنه في هذا الباب إن كان له ضمير واحد أو سببي واحد حملتَهُ عليه ، وإن كان له سَبَبان او ضميران منفصلان ، أو ضمير منفصل وسببي حملته على أيهما شِئت ، وإن كان له ضمير متصل مرفوع مع سببي أو ضمير منفصل حملته على الضمير المتصل لا غير ، وان كان له ضمير متصل منصوب مع ضمير منفصل أو سببي حملته على أيهما شئت في باب ظننت ، وفي : فقدت وعدِمت ، وفي غير ذلك من الابواب لا يجوز حمله إلا على الضمير المتصل . وإن كان له ضميران متصلان حملته على المرفوع منهما إلاّ أنّ ذلك لا يكون إلا في باب ظننت وفي فقدت وعدِمت .

---

(١) لاستثقال تكرار اللام .

(٢) في د : الباقيتان .

باب كان وأخواتُها

وهي : كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس وغدا وراح وآض وما زال وما انفك وما فتىء وما برح وما دام وقعد من قولهم : شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة . وجاء في قولهم ما جاءت حاجتك وهي أفعال . وكلها يجوز (فيها)[1] ان تدخل على المبتدأ والخبر ، فما كان مبتدءاً كان اسماً لها إلاّ اسم الشرط ، واسم الاستفهام وكم الخبرية ، ولا سيما التي اِلتُزِم فيها الرفع على الابتداء نحو ما التعجبية وأيمن الله . وما كان خبراً للمبتدأ كان خبراً لها إلاّ الجملة غير المحتملة للصدق والكذب[2] ، وكلها يجوز ان تستعمل تامة فلا تحتاج الى خبر ، إلاّ ليس وما زال وما فتىء وجاء وقعد في المَثَلَ ، لأن الأمثال لا تغيّر عما استعملت عليه ، وليس فيها ما يزاد بقياس ، وذلك بين الشيئين المتلازمين إلاّ كان ، فأما زيادتهم أمسى وأصبح في قولهم : ما أصبح أبرَدَها وما أمسى أدْفأها ، فشاذة ، وكان : إذا كانت زائدة فللدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان وان كانت ناقصة . فكذلك أو بمعنى صار وان كانت تامة فبمعنى حضر ، يقال كان (لبَنْ) ، أي : حضر ، وبمعنى حَدَث ، يقال كان أمرٌ أي حَدثَ ، وبمعنى كفل يقال كنتُ الصبيَّ ، أي كفلتُه وبمعنى غزل يقال : كنتُ الصوف أي غزلته ، وأما أصبح وأمسى وأضحى

---

(١) زيادة من د .

(٢) أي جملة الانشاء .

فان كانت ناقصة فهي للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي يشاركها في الحروف ، وقد تكون بمعنى صار وان كانت تامة فهي للدخول في الأزمنة المذكورة • وقد تكون أصبح منها الاقامة في الوقت الذي يشاركها في الحروف ومن ذلك قولهم : « اذا سمعت بسُرَى القَيْن ، فاعلم بأنه مُصْبِح » ، أي مقيم في الصباح ، وأما غدا وراح فان كانتا ناقصتين فهما للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي يشاركهما في الحروف ، وقد تكونان بمعنى صار واذا كانتا ناقصتين فهما للدلالة على السير في الوقت الذي يشاركهما في الحروف ، وأما ظل وبات فان كانتا ناقصتين فتكونان بمعنى صار ، وقد تكون ظل لمصاحبة الصفة للموصوف نهارَه ، وبات لمصاحبته إياها ليلة وان كانتا تامتين كانت بات بمعنى عرَّس ، وظلَّ بمعنى الاقامة بالنهار ، وأما صار فان كانت ناقصة تكُنْ للدلالة على تحوُّل الموصوف عن صفته التي كان عليها الى صفة اخرى ، وان كانت تامة تكن بمعنى انتقل ، وآض في تمامها ونقصانها بمنزلتها • وجاء وقعَدَ في المَثَل بمنزلة صارَ الناقصة • وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال ان كان الخبر مُبْهَم الزَّمان وإن كانَ مُقيَّداً بزمان نفتهُ على حسب تقييده ، وأما ما زال وما فتِىءَ فللدلالة على ملازمة الصفة للموصوف مذْ كـانَ قابلاً لها على حَسَبِ ما قبلَها ، وأما ما انفكَّ وما بَرِحَ فانْ كانتا ناقصتين فللدلالة ايضا على ملازمة الصفة للموصوف مُذْ كانَ قابِلاً لهـا على

حَسَبِ ما قبلها ، وإنْ كانتا تامتين فللدلالة على بقاء الفاعل في مكانٍ أو على صفة . وأما ما دام فلمقارنة الصفة للموصوف في الحال إنْ كانت ناقصة ، وإنْ كانت تامة فللدلالة على بقاء الفاعل .

ولا تفارقُ ما زال وأخواتها أداة النفي في حال نقصانها إما ملفوظاً بها وإما مقدَّرة . وانها لا تُحذف منها الأداة في فصيح الكلامِ إلاّ في الفعلِ المضارع في جواب القسَمِ قالَ الله تعالى : « تا الله تَفْتَؤُا »(١) ولا تحذفُها مما عدَا ذلك إلاّ في الشعر ، نحو قوله(٢) :

فَلا وأبي دَهْمـاء زالَتْ عزيـزةً
على قومِها ما فتَلَ الزَّنْدَ قـادحِ

وقد استُعمِلَت برَحَ ناقصةً بغير أداة نفي لا في اللفظ ولا في التقدير ، وذلك قليل جداً ، قال الشاعر(٣) :

وأبْرَحُ مـا أدامَ اللهُ قَوْمِي
بِحَمْدِ اللهِ مُنْتطِقاً مُجيـدا

ولا يجوزُ دخول إلاّ في خبر ما زالَ واخواتها . وسائر أفعال هذا الباب إذا كانت منفيةً جاز دخول إلاّ في خبرها ما لم تكن الأخبار مشتقة من أفعالٍ لا تدخل إلاّ في خبرها تقـولُ

---

(١) سورة يوسف : ٨٥ .
(٢) البيت في الخزانة ٤/٤٥ ، وصدره في المغني ٢/٤٣٩ ، وهو من الابيات التي لا يعرف قائلها .
(٣) هو : خداش بن زهير ، والبيت في : ابن عقيل ١/٢٢٨ .

ما كانَ زيدٌ إلاّ قائماً ، ولا تقول : ما كانَ زيدٌ إلاّ مُنفكّاً قائماً .

وأفعال هذا الباب كلها متصرفةٌ إلاّ ليسَ وما دامَ وقَعَدَ وجاء في المثلِ ، وهي بالنظر الى تقديم أخبارها عليها ، قسمان ، قسمٌ لا يجوز تقديم خبَرِه عليه وهو ما دامَ وقَعَدَ في المثَلِ ، وما زالَ وأخواتها ما دامت منفية بما ، أوْ بلا في جواب قَسَم ، وقِسمٌ يجوز تقديم خبره عليه وهو ما بَقِيَ من الأفعال ، ما لم يعرِض له عارِضٌ يوجب تقديم الخبَرِ أو تأخيره عنه ، وهي العوارض التي أوجبت تقديم المفعول على العامل أو تأخيره عنه ، ما عدا انفصال الضمير فانه لا يوجب تقديم الخبر بل يجوز : كانَ إيّاهُ زيْدٌ ، وكانَه زيْدٌ ، وإلاّ حَسُنَ الانفصالُ ، قال عمر ابن أبي ربيعة[1] :

لئِنْ كانَ إيّاهُ لقد حالَ بعْدَنا
عن العَهْدِ ، والانسانُ قد يتغيَّرُ

ومما جاء متصلا قول أبي الأسود[2] :

---

(١) البيت من قصيدته المشهورة والتى مطلعها :
أمن آل نعم أنت غاد فمبكر ... غداة غد أم رائح فمهجّر
انظر ديوانه صفحة : ٨٦ .
وضمير الخبر (اياه) عائد على المغيرى الذى ورد في البيت قبله :
أهذا المغيري الذي كان يذكر

(٢) هو ابو الاسود الدؤلى ، والبيت في ديوانه : ٨٢ ، والكتاب ٢١/١ ، والانصاف ٨٢٣/٢ ، والخزانة ٤٢٦/٢ .

فإنْ لا يكُنها أو تكُنْهُ فإنّه

أخوها غذتْهُ أمُّه بلبانِها[1]

وينقسمُ الخبر بالنظر الى تقديمه على الاسم وتأخيره عنه ثلاثة أقسام :

قسم يلزم تقديمه عليه وهو أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم ظاهراً ، أو يكونَ الاسم نكرةً لا مسوّغ للابتداء بها ، إلا كونُ خبرها ظرفا أو مجروراً متقدماً عليها ، أو يكونَ الاسم مقرونا بالا أو في معنى المقرون بها ، أو يتصلَ بالاسم ضميرٌ يعودُ على شيءٍ في الخبر .

وقسم ، يلزم تأخيره عنه وهو أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم كذلك ، أو يُعدمَ الفارق بين الاسم والخبر أو يكونَ الخبر فعلاً مرفوعه ضمير مستتر فيه ، أو يكونَ الخبر مقروناً بالا أو في معنى المقرون بها .

وقسم ، أنت فيه بالخيار وهو ما عدا ذلك ، واذا كان للخبر معمول فإن قدمته وحده على الخبر جاز ، ما لم يكن في الخبر مانع من الموانع التي تمنع من تقديم المفعول على الفعل ، وإن قدمتهُ على الاسم جاز إن كان ظرفاً أو مجروراً ولم يجز فيما عدا ذلك في الديوان : وإن قدمته على الفعل جاز ، وعلى ذلك قوله[2] :

---

(١) في الديوان : أخ أرضعته أمه .

(٢) البيت للمعلوط القريطي ، وهو في المغني ٢٢/١ ، (وصفحات اخرى انظر فهرس الشواهد) .

موضع الشاهد تقديم معمول الخبر (خيرا) على الفعل (لا يزال) .

ورجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيتَه

على السنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

وان قدمته مع الخبر على الاسم فلا يخلو[1] مِن أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك ، فان كان ظرفاً أو مجروراً جاز وإن كان غير ذلك ، ولا يخلو ان يكون قبل الخبر أو بعده ، فإن كان قبله لم يجز نحوُ قولك : كان طعامَك آكلاً زيدٌ ، وإن كان بعده جاز نحوُ قولك : كان آكلاً طعامَك زيدٌ ، وإن قدمتها على الفعل لم يُجز ذلك إلاّ حيث يجوز تقديم الخبر وحده . وإذا اجتمع في هذا الباب إسمان فامّا ان يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو معرفةً ونكرةً ، فإن كانا معرفتين جعلت الذي تقدر المخاطب يجهله الخبر ، فان كان يعلمهُما إلاّ أنّه يجهل النسبة فالمختار جعل الأعرف منهما الاسم والأقل تعريفاً الخبر ، وقد يجوز عكس ذلك ، فان كانا في رتبة واحدة من التعريف جعلت أيَّهُما شئت الاسم والآخر الخبر ، وإن كانا نكرتين جعلت الاسم التي لها مُسوِّغٌ للأخبار عنها والأخرى الخبر ، ولا يجوز عكس ذلك ، فان كان لكل واحدةٍ منهما مُسوِّغٌ جعلتَ أيَّهُما شئت الاسم والاخرى الخبر ، وإن كان أحدهما معرفةً والآخر نكرةً جعلت الاسم المعرفة والنكرة الخبر ولا يجوز عكس ذلك إلاّ في الشعْر .

---

(١) في د : يخلوا .

باب الافعال الجارية مجرى كان وأخواتها

وأعني بذلك افعال المقاربة ، وهي : عسى ويوشك واخلولق وكادَ وكَرِبَ وأخذ وجعَلَ وطَفَقَ بفتح الفاء وكسرها ، وهذه الافعال كلُّها داخلةٌ على المبتدأ والخبر ككان وأخواتها فما كان اسماً لكان ، كان اسماً لها ، وأما أخبارها فلا تكون إلاّ افعالاً ، فأما عسى ويُوشِكُ واخلولَقَ فلا تقعُ الأفعال موقع أخبارها إلاّ مع أن وقد تحذف مع عسى ويُوشِك وهو قليل وبابُهُ الشعر ، ومنه قوله(١) :

عسى الكَرْبُ الذي أمسيتَ فيه
يكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَريبُ

وقول الآخر(٢) :

يُوشِكُ مَنْ فرَّ عن منيَّته
في بعض غرّاته يُوافقُها

وأما كادَ وكربَ فتقع الأفعال موقع خبريهما بغير أن ، وقد تدخل عليهما أن ، وذلك قليل وبابه الشعر ومنه قوله(٣) :

وقد كادَ من طول البِلَى أنْ يَمْصَحَا

(١) البيت لهدبة بن خشرم العذري ، وهو من الابيات السوائر ، أنظره في : ابن عقيل ٢٨١/١ ، والتذكرة السعدية ٣٨/١ ، وشرح شواهد المغني وغيرها من المظان . والمغني ١٦٤/١ ثم ٦٤١/٢ ، والخزانة ٨١/٤ . وغيرها من المظان .

(٢) البيت لامية بن أبي الصلت ، وهو في الكتاب ٤٧٩/٢ ، وابن عقيل ٢٨٦/١ .

(٣) هذا شطر بيت من الرجز ، وينسب لرؤبة بن العجاج ، وهو في : الكتاب ٤٧٨/١ ، والانصاف ٥٦٦/٢ ، والخزانة ٢١٥/٢ ثم ٩٠/٤ .

وقول الآخر[1] :

وقد كربَتْ أعناقُها أنْ تقَطّعَا

وأما أخذ وجَعَلَ وطفِقَ فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلاّ بغير أن ، والسبب في ذلك أن عسى ويُوشِك واخلولَقَ فيها تراخٍ ، فلما كانت الافعال التي في موضع أخبارها مستقبلةً أدخلوا عليها أنْ[2] المخلِّصة للاستقبال ، وأما أخَذ وجَعَل وطفِق فالأفعال الواقعة موقع أخبارها أحوال فلم يسغ لذلك دخول أن عليها ، وأما كادَ وكربَ فلمقاربة ذات الفعل ، فمن أدخل أن على أخبارهما فتشبيها لهما بعسى لأنها مستقبلةٌ ، ومن لم يُدخلها فتشبيهاً لهما بجَعَلَ لكثرة المقاربة ألا ترى أن معنى قولك : كَاد زيْدٌ يقومُ ، قارَبَ القيام حتى لم يبقَ بينه وبين الدخول فيه زمن ، كما أن الذين حذفوا أن من خبَرَ عسى ويوشِك شبهوهما بِكادَ ، ولا تقعُ الاسماء موقعَ أخبار هذه الأفعال وان كان ذلك هو الأصل في كلامٍ نحو قولهم[3] :

« عسى الغُوَيْرُ أبؤُسَا »

أو في ضرورة نحو قوله[4] :

---

(١) وأوله : سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما .
والبيت لكلحبة اليربوعي ، وهو في : ابن عقيل ٢٨٧/١ .

(٢) في د : ان ، وهو تصحيف .

(٣) هذا مثل قالته الزباء ، ملكة الجزيرة ، والغوير : تصغير الغار ، والأبؤس : جمع : بؤس .
وقد خرّجه بعض النحاة ، على أن (أبؤسا) خبر عسى .

(٤) البيت في : ابن‌عقيل ١٣١/١ ، والمغني ١٦٤/١ ، والخزانة ٧٧/٤ .
وهو ينسب لرؤبة ، وموضع الشاهد ورود خبر عسى اسما وهو (صائما) .

أكثرت في العذْلِ[1] مُلِحّاً دائِماً

لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسَيْتُ صائِما

وانما رُفِضَ هنا الاسم وان كان الأصل لأنَّ المناسبة التي قصدوها بين هذه الافعال وأخبارها لا تتصورُ في الاسماء . وقد تسدُّ أن مع صلتِها مسدَّ الاسم والخبرِ في : عسىٰ ويُوشِكُ فتقول ، عَسي أَنْ تقومَ ، ويُوشِكُ أن تقومَ ، كما سدَّت مسدَّ المفعولين في : ظَننتُ وأخواتِها ، وقد تتقدم أخبار هذه الأفعال على أسمائها فتقول عسى ان يقوم زيدٌ ويُوشِكُ أن يقوم عمرو على أن يكون زيدٌ اسم عسى وعمرو اسم يوشِكَ وأن والفعل في موضع الخبر ، واذا اتصل بعسى ضمير متكلم أو مخاطب جاز فيها أن تبقى على وزنها ، وان تكون على وزن فَعِلَ بكسر العين فتقول : عَسَيْتُ أن أقوم وعسيْتَ أن تقوم بفتح العين و كسرها ، واذا كان فاعلها ظاهراً أو ضمير غيبة لم تستعمل إلاّ على فَعَلَ بفتح العين ما عدا ضمير جماعة المؤنثات فانها تستعمل معه باللغتين ، وتقول في التثنية والجمع ، الزّيدان عسى ان يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، والهندات عسى أن يقمن ، ان لم تُقدِّرْ في عسى ضميراً بل تكون أن وصلتَها في موضع الاسم والخبر ، فان جعلتَهما متحملةً للضمير قلت : عَسَيا وعَسَتا وعَسَوا وعَسَيْنَ . ولايكون فاعل الفعل الواقع في موضع أخبار أخوات عسى إلاّ ضميراً عائداً

---

(1) في بعض الاصول : في اللوم .

على اسمائها ، فأما قوله[1] :

وقـــد جعلتُ إذا ما قمْتُ يُثْقِلُني

ثوْبي فأنهضُ نهضَ الشارِبِ الثَّمِلِ

فعلى اقامة السبب ؛ وهو الاثقال مقام المسبب وهو النهوض نهض الشارب الثمل ، والمعنى : وقد جعلت انهض نهض الشارب الثمل لاثقال ثوبي إِيايَ ، فقدَّم ذكْرَ السبب كما قال تعالى « أنْ تَضِلَّ إِحداهُما فَتُذَكِّرَ إِحْداهُمـا الأُخـرى »[2] فاستشهاد الرجل والمرأتين ليس سببه ضلال احداهما بل التذكير إِن ضلت ، فَعُومِلَ الضَّلالُ معاملة التذكير لما كان سببه .

وقد تعمل عسى عمل لعلَّ اذا كان الاسم الواقع بعدها ضميراً فيقال : عساكَ ان تقوم وعساني ان أخرج ، قال[3] :

ولي نَفْسٌ أقــولُ لهـا إذا مـا

تُنازِعُني : لعــلّي أوْ عَسَـــاني

---

(۱) ينسب هذا البيت لعمرو بن أحمر الباهلي ، وهو في : المغني ٦٤١/٢ ، والبيان ٧٦/٣ ، والخزانة ٩٣/٤ .

(۲) سورة البقرة : ٢٨٢ .

(۳) البيت لعمران بن حطان الخارجي ، وهو في : شعر الخوارج : والكتاب ٣٨٨/١ ، وعجزه في اوضح المسالك ٤٣٩/١ وفيه : (اقول لها : لعلي او عساني) .

باب ما ولا ولات

إعلم : أن (ما) لها شِبْهان عامٌ وخاصٌ ، فالعـــام شبهها بالحروف التي لا تخص الاسم بالدخول عليه ، إذ هي غير خاصة بالاسم ، والخاص شبهها (ليس) في أنها للنفي وانها إن دخلت على المحتمل خلصته للحال ، كما ان ليس كذلك ، فبنو تميم راعوا الشبه العام فلم يعملوها . وأهل الحجاز ونجد راعوا الشبه الخاص فاعملوها عمل (ليس)[1] ، إلا انهم لم يُعملوها عملها إلا بشروط ثلاثة : احدها ، ان يكون الخبر غير موجب ، والآخر أن لا يتقدم الخبر على اسمها وليس بظرف ولا مجرور ، والثالث أن لا يُفصَل بينها وبين الاسم بان الزائدة . فان فُقدَ شيءٌ من ذلك رجعوا الى اللغة التميمية ، فأما قول الفرزدق[2] :

فأصبحـــوا قد أعـــادَ اللهُ نِعْمَتَهُم
إذْ هُم قريشٌ وإذ ما مثلَهُم بَشَرُ

فمثلَهُم مرفوعٌ إلاّ أنـــه مبنيٌّ على الفتح لاضافته الى مبنيٍّ[3] نحو قول الآخر :

تَتَداعى مَنْخِراهـا بِـدَمٍ
مِثْلَ ما أثْمرَ حُمَّاضُ الجَبَلْ

---

(١) ذلك لان القاعدة العامة ان الحرف لا يعمل الا اذا اختص فاذا اختص بالاسماء عمل فيها واذا اختص بالافعال عمل فيها .

(٢) من قصيدة يمدح بها عمر بن عبدالعزيز ، انظر : ديوانه : ٢٢٣ ، والمغني ١/٨٧ ، و/٤٠٢ ثم ٢/٥٧١ ، وشرح شواهد المغني : ٢٣٧ ، والخزانة ٢/١٣٠ .

(٣) وهذا باطل من القول اذ لو بني كل مضاف الى مبني لكثر ذلك وورد في غير هذا الموضع .

وكذلك قول الآخر[1] :

وما الدّهر إلاّ مَنْجَنُوناً بأهْلِه

وما صَاحِبُ الحاجاتِ إلاّ مُعَذَّباً

يتخرج على أن يكون معذبٌ مصدراً كممزَّقٍ ، وكذلك منجنون ، التقدير : وما الدهر إلاّ دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلاّ تعذيباً[2] ، فيكون من باب ما أنت إلاّ سَيراً . ويجوز دخول الباء في خبرها تأخر عن الاسم أو تقدم عليه نحو قوله[3] :

أما والله أنْ لو كنْتَ حــراً

وما بالحــرِّ أنتَ ولا القمــينِ

واذا أتيت بعد حرف العطف باسم واحد ، فان كان حرف العطف يقتضي الايجاب رفعت ليس إلاّ ، نحو قولك : ما زيدٌ

---

(1) هو بعض بني سعد ، والبيت في : شرح المفصل ج8 ص/75 ، والمغني 76/1 (الشاهد/110) وشرح شواهد المغني 219/1-220 ، والخزانة 129/2 وفى الاصول الاخرى : أرى الدهر ..
والمنجنون : الدولاب الذى يستقى عليه ، وموضع الشاهد نصب خبر (ما) مع أنها فتنقض نفيها بالا .

(2) والتوجيه : والا يعذب معذبا ، أي : تعذيبا ، انظر : اوضح المسالك 198/1 .

(3) البيت يروى بهذا اللفظ أيضا :
وما بالحر أنت ولا الخليق
وما بالحر أنت ولا العتيق
والبيت مجهول القائل ، وهو في : المغنى 31/1 ، وشرح شواهد المغني : 111 ، والانصاف 200/1 ، والخزانة 133/2 ، والشاهد دخول الباء في خبر (ما) مع تقدمه على الاسم .

قائماً لكن قاعدٌ ، وبَلْ قاعِدٌ ، وإن كان لا يقتضيه وعطفته على الخبر ، كان المعطوف على حسبه إن كان مرفوعاً أو منصوباً ، وان كان مخفوضا جاز فيه الحمل على الموضع ، فترفع ان قدرتها تميمية وتنصب إنْ قدرتها حجازية ، والحمل على اللفظ فتخفض ، فان أتيت بعد حرف العطف بصفة موصوف وأوليت الوصف الحرف و كان الموصوف سببياً من اسمها كان الوصف على حسب الخبر إنْ كان مرفوعاً ، ويجوز فيه الرفع والنصب إن كان منصوباً ، ويجوز فيه الرفع والنصب والخفض ان كان مجروراً بالباءِ الزائدة . وان كان الموصوف اجنبياً منه لم يجز في الوصف في جميع ذلك إلاّ الرفع وأما الموصوف فمرفوع على كل حال ، واذا تأخر الوصف جاز فيه الرفع والنصب كان الموصوف سببياً أو لم يكن ، هذا إن كان الحرف لا يقتضي الايجاب ، فان اقتضاه لم يجز إلاّ الرفع فيهما تأخر الوصف أو تقدم ، ولا ولات يكونان بمنزلة ما الحجازية في رفع الاسم بهما ونصب الخبر .

أما لا فانها لا تعمل إلاّ في النكرات بشرط ان يكون الخبر ايضاً مؤخراً منفياً نحوُ قولك : لا رَجلٌ أفضلَ منكَ ، فان كان موجَباً أو مقدماً لم تعمل ، نحوُ قولك : لا أفضل منك رجلٌ ولا امرأة . ولا رجل ولا امرأة إلاّ أفضلُ منكَ ، وسبب ذلك أنها إنما تعمل إذا كانت خاصة بالاسم ولا تكون خاصة حتى تكون للنفي العام فتكونَ في جواب السؤال العام نحوُ قولك :

هل من رجلٍ قائم ، فيلزمُ دخولها من أجل ذلك على الاسم النكرة .

وأمّا لاتَ فلم ترفع بها العرب إلاّ (الحِين) مُظهراً أو مُضمراً فتقول : لاتَ حينُ قيام لك ، ولاتَ حينِ قيامٍ لكَ ، فتنصب حينَ تريد لاتَ الحِينُ حينَ قيام لك ، وتعمل في الحِين معرفةً ونكرةً لاختصاصها به ، ومن اعمالها فيه معرفةً قول الأعشى [1] .

لاتَ هَنَّا ذكرىٰ جُبَيْرةَ أو من

جاء منها بطائف الأهْوال

فأعملَها في هَنَّا وهو معرفةٌ . والعطف على خَبَرها كَالعطف على خبر ما إذا كان منصوباً وقد أجروا إنِ النافية في الشعر مجرىٰ (ما) في نَصب الخبر لِشبهها بها ، قال[2] :

إنْ هو مُسْتَولياً على أحَدٍ

إلاّ على أضعفِ المجانينِ

ولا يجوز ذلك في الكلام لأنها مختصة .

---

(١) انظر ديوانه : ص١ ، وصدره في : اوضح المسالك ٢٠٦/١ .

(٢) البيت مجهول القائل ، وصدره في : اوضح المسالك ٢٠٨/١ ، وفيه : يروى عجزه على صور مختلفة ، احداها (رواية المقرب) .

والثانية : الا على حزبه الملاعين

والثالثة : الا على حزبه المناحيس

وروي عن أهل العالية قولهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية .

وقرأ بعضهم (ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم) .

باب الحروف
التي تنصب الاسم وترفعُ الخبر

وهي ، إنَّ وأنَّ ولكنَّ ومعناها التاكيد ، وكأنَّ ومعناها التشبيه وليْتَ ومعناها التمني ، ولعلَّ ومعناها الترجي في المحبوبات والتوقع في المحذورات . اعلم أنَّ هذه الحروف لما كانت مختصة بالاسماء ، ولم تكن كالجزء منها اشبهت الافعال ، فعملت ورفعت أحد الاسمين ونصبت الآخر لأنها أشبهت منها ما يطلب اسمين ، وما يطلب من الأفعال اسمين يرفع احدهما وينصب الآخر . ولما كانت معاني هذه الحروف في أخبارها أشبهت الأخبارُ العُمَد فرُفِعت وأشبهت الاسماءُ الفضلاتِ فنصبت . وجميعها إنما يدخل على المبتدأ والخبر ، فما كان مبتدأً كان اسماً لها ، إلاّ اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية ، وكل اسم التزم فيه الرفع على الابتداء كـ (ما) التعجبية وأيمن الله ، وما كان خبراً للمبتدأ فانه يكون خبراً لها إلاّ الجمل غير المحتملة الصدق والكذب واسماء الاستفهام وكم الخبرية .

وانفردت إنَّ من بين سائر اخواتها بدخول اللام في الخبر اذا كان اسماً أو فعلاً مضارعاً أو ماضياً غير متصرف ، نحو نِعْمَ وبئس ، أو ظرفاً أو مجروراً أو جملة اسمية ، فان كان ماضياً متصرفاً لم يجز دخولها عليه ، وقد تدخل اللام على الاسم اذا وقع

موقع الخبر نحو قولك إنّ في الدار لزيداً ، وقد تدخل ايضاً على معمول الخبر إذا تقدم عليه نحو قولك إنّ زيداً لفي الدار قائم ، فأما قراءة من قرأ (إلاّ أنهم ليأكلون الطعام)[1] بفتح الهمزة فشاذة[2] واللام فيها زائدة . ولا تدخل اللام على إنّ نفسها وان ابدلت همزتها هاءً فأما قوله[3] :

ألا يا سَنَا برق على قُلَلِ الحمى
لَهِنَّكَ من بَرْقٍ عليَّ كريمُ

فأصله : له انك . ثم نُقِلت حركة الهمزة ، والعرب تقول له أنت .

ولا يجوز تقديم شيء من معمولات هذه الحروف عليها ولا تقديم اخبارها على اسمائها لضعفها في العمل . إلاّ ان يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً فانّ العرب اتسعت فيهما . ويجوز تقديم معمول الخبر عليه اذا لم يكن للخبر مانع من موانع تقديم المفعول على العامل ، ولا يجوز تقديمه عليها اصلا ولا على الاسم إلاّ أن يكون ظرفاً أو مجروراً في أحد القولين ، وهو مع

---

(١) سورة : الفرقان ، الآية/٢٠ .
(٢) القراءة بكسر الهمزة .
(٣) البيت لرجل من نمير ، وعجزه في : المغني ١/٢٥٤ ، وشرح شواهد المغني : ٦٠٣ ، واللسان (لهن) ، وامالي القالي ١/٢٢٠ ، ومجالس ثعلب : ١١٣ .

ذلك قليل نحو قوله[1] :

ولا تلحني فيها فإنَّ بحُبِّها

أخاكَ مُصابُ القلبِ جمٌّ بلابِلُهْ

واذا اتصل بحرف من هذه الحروف يا المتكلم لحقته نون الوقاية ، ولا تلزم فتقول : إنّي وإنّني ، وكذلك سائر اخواتها إلاّ ليت فانها تلزمها فتقول : ليتني ولا يجوز ليتي إلا في ضرورة نحو قوله[2] :

كمُنْيَةِ جابرٍ إذْ قال : لَيْتي

أُصادِفُه وأُتْلِفُ بعضَ مالي

ويجوز حذف اسماء هذه الحروف في فصيح الكلام إذا دلّ على ذلك دليل ، ومن ذلك قول الفرزدق[3] :

فلو كنتَ ضَبِّياً عرفْتَ قرابتي

ولكنَّ زنجيٌّ عظيمُ المَشافِرِ

التقدير ، ولكنك زنجيٌّ ، الاّ أن يكون الاسم ضمير أمرٍ

---

(١) البيت مجهول القائل ، وهو في : ابن عقيل ١/١٣٧ ، والخزانة ٣/٥٧٢ والمغني ٢/٧٧٣ .
وبلابل : جمع بلبلة ، وهي الوسوسة .
والشاهد تقديم معمول الخبر (مصاب) وهو الجار والمجرور (بحبها) .
(٢) البيت لزيد الخير الطائي ، (زيدالخيل الطائي) وهو في ديوانه : ٨٧ وابن عقيل ١/٩٨ .
(٣) البيت في ديوانه : ٤٨١ ، والمغني ١/٣٢٣ ، والخزانة ٤/٣٧٨ .

أو شأن : فانه لا يحسن حذفه إلا في ضرورة ، بشرط ألا يؤدي حذفه الى أن يلي إنّ وأخواتها فعل ، نحو قوله[1] :

إنّ من يدخلِ الكنيسةَ يومـاً
يلْقَ فيهـا جاذراً وظِبـاءا

التقدير إنه ، وكذلك أيضاً يجوز حذف الخبر إذا كان عليه دليل ومن ذلك قوله[2] :

خَلا أنّ حياً من قريش تفضّلوا
على الناس أو أنّ الأكارم نَهْشَلا

فحذف تفضلوا لدلالة ما قبله عليه ، واكثر ما يكون ذلك إذا كان الاسم نكرة نحو قول الأعشى[3] :

إنّ محلاً وإنّ مُرْتحلاً
وإنّ في السَّفر ما مضى مَهَلا[4]

أي : إنّ لنا محلاً ، وإذْ الحقت هذه الحروف ما لم يجز اعمالها نحو قولك : إنّما زيد قائم ، لزوال اختصاصها بالأسماء .

---

(١) هو الاخطل التغلبي ، ولم نجده في ديوانه : وهو في المغنى ١/٣٦ ، والخزانة ١/٢١٩ و ٢/٤٦٣ .

(٢) البيت نسبه البغدادى الى الاخطل ، ولم نجده في ديوانه ، وهو في : الخصائص ٢/٣٧٤ ، والخزانة ٤/٣٨٥ .
والمعنى : اى : او ان الاكارم نهشلا تفضلوا .

(٣) هو في : ديوانه : ١٧٠ .

(٤) ويروى في : المغني ١/٨٧ والخزانة ٤/٣٨١ : وان في السفر اذ مضو مهلا .

ألا ترى أنك تقول : إنمَا يقوم زيد ، الا ليتَ فانه يجوز الغاؤها إذا جعلت ما كافة واعمالها اذا لم يعتد بها لأنها باقية على اختصاصها ، لا يقال : ليتما يقوم زيد . وقد روي بيت النابغة(1) :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا

إلى حمامتنا ونصفه فقد

برفع الحمام ونصبه على الوجهين .

ويجوز في : إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ التخفيف بحذف احد المثلين، فأما لكنّ إذا خُففت فيبطل عملها لزوال الاختصاص نحو قولك : ما قام زيد لكنْ عمرو قائم . وأما أنْ وكأنْ فلا يجوز فيهما إلا الاعمال لبقائهما على اختصاصهما بالاسماء إلا أن اسمهما لا يكون إلا ضمير شأن محذوفاً نحو قولك : علمت أنْ زيدٌ قائمٌ ، وكأنْ زيدٌ قائمٌ ، وعلمت انْ سيقوم زيدٌ ، التقدير أنه زيد قائم وكأنه زيد قائم وأنه سيقوم زيد ، ولا يكون ظاهراً أو ضميراً لا يراد به الشأن إلا في ضرورة نحو قوله(2) :

كأنْ وريديه رشاءُ خُلُبْ

---

(1) هو النابغة الذبياني ، والبيت في ديوانه : ١٦ وفيه :
قالت فيا ليتما هذا الحمام لنا .

(2) هذا بيت من مشطور الرجز ، ينسب لرؤبة بن العجاج ، انظر ديوانه : ١٦٩ .

وقوله الآخر[1] :

. . . . كأنْ ظَبْيَةٌ تعطو إلى وارقِ السَّلَمْ

وقد يثبت المضمر في الضرورة نحو قوله[2] :

فلو أنْكِ في يوم الرَّخاء سألْتِنِي

طلاقَكِ لم أبخل وأنتِ صديقُ

والجملة الواقعة خبراً لأنْ إذا كانت فعلية فَصِلَ بينهما بالسين أو سوف أو قد في الايجاب وبلاّ في النفي ، إلاّ ان يكون الفعل غير متصرف نحو قوله تعالى : « وأنْ للانسان إلاّ ما سعى »[3] . ولا يحتاج الى الفصل لشبهه بالاسم وفصلهم بينها وبين الفعل بما ذُكِر دليل على اختصاصها بالاسم ، وأما إنَ فيجوز الغاؤها وإعمالها ولا يكون اسمها إلاّ ظاهراً . فانْ اعملت لم تلزم اللاّم في الخبر بل يجوز إنّ زيداً قائمٌ ولقائمٌ وإنْ ألغيت لَزِمت اللاّم فرْقاً بينها وبين النافية نحو قولك ، إنْ زيدٌ لقائمٌ ، فمن ألقاها فلزوال الاختصاص ، إذ قد تدخل على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر نحو قولك : إنْ ظننتُ زيداً لقائماً ، وتلزم اللام ايضاً فارِقةً ويكون دخولها على المنصوب الذي هو خبر في الاصل

---

(1) وأوله : ويوما تلاقينا بوجه مقسم

والبيت نسب الى غير واحد ، انظره في : الكتاب ٢٨١/١ و ٤٨١ ، والانصاف ٢٠٢/١ ، واللسان (ق س م) والخزانة ٣٦٤/٤ والمغني ٣٢/١ .

(2) البيت مجهول القائل ، وهو في : المغني ٢٩/١ ، وابن عقيل ٣٢٨/١ .

(3) سورة النجم : ٣٩ .

أو على الفصل ، نحو قولك : إنْ ظننت زيداً لهو القائم ، ومن أعملها فلأنها لم تفارق الاختصاص بالجملة ، إذْ لا تدخل من الافعال إلاّ على النواسخ للابتداء ولا تدخل على غيرها ، إلاّ ان شذّ من ذلك شيء فلا يقاس عليه ، نحو قوله(١) :

شَلَّت يمينُـــك إنْ قتلت لَمُسْلماً

حلَّتْ عليـكَ عقوبـــةُ المُتَعمِّدِ

وحكي عن بعض الفصحـاء : « إنْ قنَعْت كاتبك لسوْطاً »

وانفردت إنَّ ولكنَّ بجواز العطف على موضعهما مع الاسم في أحد القولين إلاّ انه لا يخلو أن تعطف على اسمها بعد الخبر أو قبله ، فانْ عطفتَ بعده جاز لك وجهان : النصب والرفع على الموضع ، وان عطفت قبله فالنصب على اللفظ ليس إلا ، نحو قولك : إنّ زيداً وعمرواً قائمان ، ولا يجوز الرفع على الموضع لأنّه لم يتمّ الكلام فانْ جاء شيءٌ من ذلك فشاذٌ لا يقاس عليه ، نحو قولهم : انك وزيدٌ ذاهبان ..

---

(١) البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو ، ترثي زوجها الزبير بن العوام (رضي الله عنه) . وهو في : ابن عقيل/٣٢٧ ، والمغني ٢١/١ ، والخزانة ٤٣٨/٤ . وهذه اللام تسمى : الفارقة ، لانها تفرق بين الاثبات والنفي ، والشاهد دخولها على الفعل (قتلت) . وهو غير ناسخ .

باب المفعول به

المفعول به هو : كلّ فَضلةٍ انتصبت عن تمام الكلام يصلح وقوعها في جواب من قال : بأيّ شيء وقع الفعل ٠ أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه ٠ والعامل فيه أبداً الفعل أو اسم الفاعل او الامثلة التي تعمل عمله أو اسم المفعول أو المصدر المقدر بأنْ والفعل أو الاسم الموضوع موضع الفعل وأعني بذلك الاغراء والمصادر الموضوعة موضع الفعل وأسماء الأفعال ٠

باب الافعال المتعدية

إعلم انّ الافعال قسمان ، مُتعدٍ وهو ما يصلح انْ يبنى منه اسم المفعول ويصلح السؤال عنه بأي شيء وقع . وغير متعدٍ وهو ما لا يصلح ذلك فيه ، فالمتعدي منها وهو المقصود في هذا الباب ، إما يتعدّى الى واحد أو الى اثنين أو الى ثلاثة ، فالمتعدّي الى واحد ، إما انْ يتعدّى اليه بنفسه ، وهو : كل فعل يطلب مفعولاً به واحداً ، لا على معنى حرف من حروف الخفض كضرب ، وإمّا بحرف خفض وهو كل فعل يطلبه على معنى حرف من حروف الخفض كَسِرْتُ ، وأما بنفسه تارةً وبحرف جرّ أخرى ، وهو كل فعل يطلبه ويكون وصوله إليه بنفسه وبحرف الجرّ على حدّ سواء ، نحو ، نصَحَ ، وهذا الضرب الآخر يُحْفَظ ولا يقاس عليه . ويجوز في الأنواع الثلاثة حذف المفعول اختصاراً وهو أن تريد المحذوف ، واقتصاراً وهو ان لا تريده ، فمن الاختصار قوله(١) :

مُنَعَّمة تصونُ إليك منها
كصَوْنك من رداءٍ شَرْعَبي(٢)

أي : تصون إليك منها الحديث ، لأن المرأة تُوصف بكتمان الحديث ومن الاقتصار قوله تعالى : « كلوا واشرَبوا . »(٣) أي

---

(١) البيت للحطيئة ، وهو في : ديوانه : ٣٥ ، والخصائص ٢/٣٧٢ .
(٢) في الاصل ورد : كمونك ، والتصحيح عن الديوان .
والشرعبي : ضرب من ثياب اليمن .
(٣) سورة البقرة : ٦٠ .

أوقعوا هذين الفعلين . ويجوز ادخال اللام على المفعول به اذا تقدم على العامل ، قال الله تعالى : « إنْ كنتم للرؤيا تعبرون »(1) . وقد يجيء ذلك مع التأخير إلاّ انه لا ينقاس عليه ، إلا في ضرورة نحو قوله(2) :

فلمّا أنْ تواقفْنا قليلاً | أنخنا للكلاكلِ فارْتمينا

اي : أنخنا الكلاكل . وكذلك ايضاً يجوز حذف حرف الخفض إنْ كان المفعول أنّ أو أنْ مع صلتها ، تقول ، عجبت من انّك قائمٌ ، ومن أنْ يقوم زيدٌ ، وإن شئْت حذفْتَ مِنْ وان كان المفعول خلاف ذلك لم يجز حذفه ، إلاّ حيث سُمع قالوا : فرقته وفزعتُه أو في ضرورة نحو قوله(3) :

تمرّون الديار ولم تعوجوا | كلامكم عليَّ إذاً حرَام

اي : على الديار ، واذا تعدّى الفعل الى المفعول ظاهراً لم يتعد اليه مع ذلك مضمراً ، لا تقول لزيد ضربْتُهُ . فأما قوله(4) :

هذا سُراقةُ للقرآن يدرُسُهُ
والمرء عند الرُشا إنْ يلْقها ذيبُ

فالضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، أي : يدرس

---

(1) سورة يوسف : 3 ويقال لهذه اللام لام التقوية .
(2) لم نقف على قائله ، والكلاكل : جمع كلكل ، وهو الصدر .
(3) البيت لجرير بن عطية الخطفي ، وهو في ديوانه ص512 (وفيه رواية أخرى) . وابن عقيل 456/1 .
(4) هذا البيت ملفق ، فهو برواية اخرى :
ضحوا باشمط عنوان السجود به | يقطع الليل تسبيحا وقرآنا
في ديوان حسان بن ثابت ، ص/410 ، وفى رواية اخرى فى المغني 240/1 ، والخزانة 227/1 .

الدرس ، والمتعدّي الى اثنين نوعان :

داخل على المبتدأ والخبر وما ليس كذلك ، فالداخل عليهما : ظننت ، اذا لم تكن بمعنى اتّهمتُ ، بل يقيناً أو شكاً مع ترجيح أحد الطرفين ، وعلمت اذا لم تكن بمعنى عَرَفْتَ ، ووجدت بمعناها ، وحسِبْتُ ، وخِلْتُ إذا كانتا بمعنى ظننت الشكّيَة ، وزعمتُ الاعتقادية ، ورأيت بمعنى علمتُ أو ظننت بمعنى الشكّية ، وجعل بمعنى صيَّر ، ووهب بمعنى جعل .

وما كان من الافعال متعدياً الى ثلاثة اذا بُني للمفعول صار من هذا الباب وهذه الافعال يكون مكررة مفعولها الأوّل كل ما صَلُحَ ان يكون مبتدءاً ولم يلزم ذلك فيه ، ومفعولها الثاني كل ما صلح أن يكون خبراً لكان ، ويجوز في هذه الأفعال حذف المفعولين اختصاراً واقتصاراً ، فمن الاختصار قول الكميت[1] :

بأيّ كتابٍ أمْ بأيّةِ سُنَّةٍ

تَرى حُبَّهُم عاراً عليَّ وتحْسِبُ

اي : وتحسب حبهم عاراً عليّ ، ومن الاقتصار قولهم : من يسمعْ يَخَلْ ، اي تقع منه خيْلةٌ ، فأما حذف احدهما فلا يجوز اقتصاراً ويجوز اختصاراً في ضعف من الكلام ومنه قول عنترة[2] :

(١) البيت في شعر الكميت والهاشميات ص/٣٨ واوضح المسالك ٣٢١/١ .

(٢) البيت من معلقته الشهيرة ، التى مطلعها :

هل غادر الشعراء من متردم … أم هل عرفت الدار بعد توهم

انظر : ديوانه : ١٨٦ وابن عقيل ٣٧٨/١ .

ولقد نزلتِ ـ فلا تَظنّي غيرَهُ ـ
منّي بمنزلةِ المُحبِّ المُكْرَمِ

اي فلا تظنّي غيره واقعاً مني .

وهذه الافعال ان دخلت عليها أداة نفي لم تلغَ أصلا ، وان لم تدخل عليها فلا تخلو أن تتقدم على المفعولين أو تتوسط أو تتأخر ، فان تقدمت عليها ؛ فلا تخلو أنْ تقع أول الكلام أو يتقدمها شيء ، فان لم تقع أولاً فالاِعمال حسن والالغاء ضعيف ، ومن الالغاء قوله[1] :

كذاكَ أُدبْتُ حتىٰ صارَ من خُلُقي
إنّي وجدتُ مِلاكُ الشّيمةِ الأدَبُ

وان وقعت اولاً فالأعمال ليس الا ، نحو قولك : ظننت زيداً قائماً ، وان توسطت أو تأخرت جاز الوجهان ، إلا انّ الالغاء مع التأخير أحسن منه مع التوسط ، هذا ما لم تؤكد الفعل بالمصدر أو بضميره أو بالاشارة اليه ، فان اكدته بشيء من ذلك فالاعمال تقدمت أو تأخرت أو توسطت ، وقد يجوز الالغاء في حال التوسط والتأخر مع التأكيد بالضمير أو بالاشارة أو بالمصدر وهو قليل جداً . وهو مع الضمير اقلّ منه مع اسم الاشارة ومن ذلك قوله[2] :

---

(١) البيت نسبه ابو تمام الى بعض الفزاريين ، وهو في : شرح ديوان الحماسة ١١٤٦/٣ وشرح التبريزى ١٤٧/٣ ، والتذكرة السعدية ج١ الورقة ٤٨ وابن عقيل ٣٧٢/١ .

(٢) لم يعرف قائله ، وهو في : المغني ٧١٤/٢ ، وشرح شواهد المغني : ٩٣٢ .

يا عمرُو إنّكَ قد مَلَلْتَ صحابتي

وصحابتيْك إخـــال ذاكَ قليـــل

والالغاء مع التأكيد بصريح المصدر أقلّ من ذلك بكثير .
وقد تسدّ أنّ وأنْ مع صلتيهما مسدّ المفعولين فتقول : ظننتُ أنّ زيداً قائمٌ ، وأنْ يقوم زيدٌ .

ويجوز في هذه الأفعال الفصل وهو : وضع ضمير منفصل لا موضع له من الاعراب بين المفعولين إذا كانا معرفتين ، أو نكرتين مقاربتين للمعرفة ، أو معرفة ونكرةُ مقاربةً لها ، وأعني بالنكرة المقاربة للمعرفة في هذا الباب (أفعل من) لأنّها لا تقبل الالف واللاّم ، كما ان المعرفة لا تقبلهما ويكون الضمير على وفق المفعول الأول في الغيبة والتكلم والخطاب ، لأن العرب جعلت فيه ضرْباً من التأكيد لما قبله فتقول : ظننتُ زيداً هو القائمُ ، وظننتك أنت القائم ، وظنّنَي أنا القائم . ولما فيه من التأكيد لم يستجيزوا الجمع بينه وبين التأكيد فلا يقولون : ظننتك أنت أنت القائم ، يجعلون أحدهما تأكيداً والآخر فصلاً ، بل استَغْنَتْ بأحدهما عن الآخر .

ويجوز الفصل أيضاً بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك اذا كانا معرفتين أو نكرتين مقاربتين للمعرفة أو معرفة ونكـرة مقاربة لها ، إلاّ أنّه لا تظهر الفصلية نصّاً إلاّ في باب ظننت وأعلمت بشرط أن يكون المفعول الذي قبل الفصل اسماً ظاهراً

نحو قولك ، أعلمتُ زيداً عمرواً هو القائم ، الا ترى انه لا يتصور ان يكون تأكيداً لعمرو لأنه ظاهر والمضمر لا يؤكد به المظهر ، ولا بدلاً منه لأن المضمر اذا كان بدلاً مما قبله فانما تكون صيغته على وفق موضع الاول من الاعراب ، فلو كان بدلاً لقلْت : إيّاه ، فتبيّن انه فصل لا موضع له من الاعراب ، أو في باب كان بشرط دخول اللاّم على الفصل نحو قولك : ان كان زيدٌ لهو القائم ، فأما قول الشاعر[1] :

وكائِنْ بالأباطحِ من صديقٍ
يراني لو أُصبْتُ هوَ المُصَابا

فأتى بضمير الغيبة فاصلاً بين مفعوليْ يَرَى مع أن الذي قبله ضمير متكلم ، فيتخرج على أن يكون التقدير : يرى مُصابي هو المصابا ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مُقامه ، ثم أتى بالفصل على الأصل • وحكى الأخْفش : أنّ بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وذي الحال ، فيقول : ضربت زيداً هو ضاحكاً ، إلاّ أنّ ذلك قليل • ويجوز في هذه الأفعال وسائر أفعال القلوب التعليق ، وهو ترك العمل لمانع • والموانع ان يكون المفعول إسم استفهام أو مضافاً إليه ، أو تدخل عليه همزة الاستفهام ، أو لام الابتداء ، أو ما النافية ، أو إنّ وفي خبرها اللاّم ، فهذه الأشياء توجب

---

(١) هو جرير بن عطية الخطفى ، والبيت في : ديوانه : ١٧ ، والمغني ٥٤٨/٢ ، والخزانة ٤٥٤/٢ •

التعليق ، أو يكون الاسم مُسْتَفْهماً عنه في المعنى ، فتكون في التعليق بالخيار ، نحو قولك : علمت زيد[1] أبو مَنْ هو ، وإنْ شئْت نصبت زيداً ، ألا ترى أنَّ المعنى . علمت أزيد[2] أبو عمرو أم أبو غيره ، إلاّ أنْ يدخل الفعل معنى فعل لا يعلق ، فانّ العرب تلتزم فيه الاعمال وذلك نحو قولك : أرأيتك زيداً أبو مَنْ هو ، ولا يجوز رفع زيد لأن الكلام دخله معنى أخبرني وأخبر لا تعلّق ، ولم يعلّق من غير أفعال القلوب إلاّ السؤال والرؤية من كلامهم : سَلْ أبو مَنْ زيد ، وأمّا ترى . أيّ برْق ها هنا ، والفعل المُعلّق إنْ كان من قبيل ما يتعدّى الى واحد بحرف خافض كانت الجملة في موضع مفعول بعد إسقاط حرف الجرّ نحو قولك : فكَّرْتُ أبو مَنْ زيدٌ ، وإنْ كانَ من قبيل ما يتعدّى إليه بنفسه ، كانت الجملة في موضعه نحو قولك : عرفت أبو مَنْ زيد ، وإن كان من قبيل ما يتعدّى إلى اثنين سدّت الجملة مسدّهما ، نحو قولك : علمت أبو [أيّهم] زيدُ ، وإذا كان الاسم مُسْتَفْهَماً عنه في المعنى وأعملت فيه الفعل ، فان كان متعدّياً إلى اثنين كانت الجملة في موضع المفعول الثاني ، نحوُ قولك ، علِمْتُ زيداً أبو مَنْ هو ، وإنْ كان متعدياً إلى واحد ، كانت الجملة بَدَلاً من الاسم الذي قبلها ، نحو قولك : عَرَفْتُ

---

(١) في د : زيدا .
(٢) في د : أزيدا

زيداً أبو مَنْ هو ، ويكون من قبيل بَدل الشيء من الشيء والتقدير : عرفتُ شأنَ أبو من هو ، فحذف المضاف ، وقد قيل إنّ الفعل في جميع ما ذُكِرَ من قبيل ما يتعدّى الى مفعولين ، إمّا بحق الأصل وإمّا بالتّضمين وهو الصحيح عندي .

وغير الداخل على المبتدأ او الخبر إمّا إن يصل إليها بنفسه ، وهو كلُّ فعل يطلب مفعولين ، يكون الأول منهما فاعلاً في المعنى . نحوُ قولك : أعطيت زيداً درهماً ، ألا ترى : أنّ زيداً أخذ الدراهم . وإمّا ان يصل إليهما بنفسه وإلى الآخر بحرف الجرّ ، وهو كل فعل يطلبُ مفعولين إلاّ أنّ طلبه لأحدهما على معنى حرف من حروف الخفض نحوَ قولك ، اخترت من الرجال زيداً ، ويجوز في هذين النوعين حذف المفعولين أو أحدهما اختصاراً أو اقتصاراً ، ومن الاقتصار قوله تعالى : « فأمّا من أعطى واتّقى[1] » ، ولا يجوز حذف حرف الجر ووصول الفعل اليهما بنفسه إلاّ فيما سمع وممّا سُمِع ذلك فيه : اختار ، واستغفر ، وأمر ، وسمّى ، وكنّى ، ودعا ، بمعنى سمّى ، قال[2] :

دعَتْني أخاها أمُّ عمرو ، ولم أكُنْ
أخاها ، ولم أرضع لها بلبانِ

أي : سمّتني أخاها .

---

(١) سورة الليل : ٥

(٢) هذا البيت لعبدالرحمن بن الحكم ، من قصيدة يشبب فيها بزوج أخيه مروان بن الحكم ، انظر : شذور الذهب : ٣٧٥ .

والمتعدّي إلى ثلاثة هو : أعلم إذا لم تكن بمعنى عرَفَ ، وأرى بمعناها ، وأنبأ ، ونبّأ ، وأخبَر ، وحدّث ، إذا ضُمنت معنى أعلم ، ويجوز في هذه الأفعال حذفُ المفعولات الثلاثة اقتصاراً واختصاراً ، أمّا حذف اثنين منها أو واحد فجائز اختصاراً وغير جائز اقتصاراً ، ويكون المفعول الثاني لهذه الأفعال ما كان أوّلاً في باب ظننت ، والثالث ما كان ثانياً فيه ، ويجوز أنْ تسدّ أنَّ وأنْ مع صلتيهما مسدّ المفعولين ، الثاني والثالث .

باب اسم الفاعل

إعلم ان اسم الفاعل إمّا انْ يكون فيه الألف واللاّم أو لا يكون ، فإنْ كانت ، فامّا أنْ يكون مفرداً أو مجموعاً جمع تكسير أو جمع سلامة بالألف والتّاء ، أوْ مثنى ، أوْ مجموعاً جمعَ سلامة بالواو[1] والنون ، فإنْ كان مفرداً أوْ جمع تكسير اوْ جمع سلامة بالألف والتّاء جاز في معموله الّذي يليه النّصب والخفض إنْ كانَ المعمول مُعرّفاً بالألف واللاّم أو بالأضافة الى ما فيه الألف واللاّم أوْ الى ضميره نحوُ قولك : هذا الضاربُ الرّجل ، والضاربُ غلامَ الرجل ، وهذا الرّجلُ أنا الضاربُ غلامَه ، وإنْ كانَ المعمولُ غير ذلك لم يَجزْ فيه إلاّ النّصبُ ، نحوُ قولك هذا الضّاربُ زيداً[2] والضّاربك ، وان كان مثنىً أوْ جمع سلامة بالواو والنّون فإنْ أثبتَ النون لم يَجزْ فيه إلاّ النّصب ، وإنْ حذفْتها جازَ النّصب إنْ قدّرتَ حذْفها للطّول ، والخفض ، إنْ قدّرتَ حذْفها للإضافة فتقول : الضّارباك ، والضاربا زيداً ، والضّاربوا زيداً ، بنصب زيد وخفضه ، وسواء في ذلك كون اسم الفاعل بمعنى المُضيّ أو الحال أو الاستقبال ، وانْ لم يكنْ فيه الألف واللاّم ، فامّا انْ يكون بمعنى المُضيّ أو الحال أو الاستقبال ، فإنْ كان بمعنى الحال ، أوْ

---

(١) في د : بالالف والواو والنون ، وهو تصحيف .

(٢) مذهب البصريين غير ذلك ، وهذا مذهب الاخفش .

الاستقبال ، جازَ فيه وجهان : حذف النون أو التنوين وخفض المعمول الذي يليه ، وإثباتُهما ونصبه باسم الفاعل ، نحوُ قولك : هذا ضاربٌ زيداً ، وهذان ضاربان زيداً ، وهــؤلاء ضاربون زيداً ، وهذا ضاربُ زيد ، وهذان ضاربا زيد ، وهؤلاء ضاربوا زيد ، وإنْ كانَ بمعنىً المُضيّ ، فإمّا أنْ يكون من فِعْــل متعدّ إلى واحد ، أوْ من فعل متعدّ إلى أزيد ، فإنْ كان من فعل متعد إلى واحد ، فحذفت النون أو التّنوين والخفض ، نحو قولك: هذا ضاربُ زيد أمس وهذان ضاربا عمرو أمس[1] ، [وهؤلاء ضاربو زيد أمس] ، وانْ كان من فعل متعد الى أزيد لم يُجزْ فيه الا حذف النون أو التنوين واضافته الى الذي يليه ونصبه ما بعده ، ولا يعمل إسم الفاعل إلاّ بشــروط : وهي أنْ لا يوصف ولا يُصَغَّر ، وأن يعتمد على أداة أو استفهام ، أو يقع صِلَةَ لموصول ، أو صفة لموصوف لفظاً أو نيّة ، أو خبراً لذي خبر ، أو حالاً لذي حال ، أو في موضع المفعول الثّاني ، من باب ظننت ، أو الثالث من باب أعلمت ، فأمّا قولُه[2] :

اذا فاقدٌ خَطْبــاءُ فرخَيـن رجّعَتْ

ذكرتُ سُليمىُ في الخَليط المُباين

---

(١) زيادة من : د .

(٢) ينسب هذا البيت الى : بشر بن ابي خازم ، ولم نجده في ديوانه ، وهو في : اللسان (ف/ق/د) وفى الاشمونى ٥٩/٤ ورد بهذه الرواية :

فى الخليط المزايل

فعلى إِضمار فعل التّقدير : فقدتُ فرحين[1] ، ويجوزُ تقديم معمول إِسم الفاعل عليه ما لم يمنع من ذلك مانع من الموانع التي ذُكرتْ في باب الفاعل ، وإِذا كان معمول إِسم الفاعل ضميراً متّصِلاً لم تثبت فيه نون ولا تنوين ، بل تقول : ضارِبكَ ، وضارِباك ، وضاربُوك ، وقد يثبتان في الضرورة ، نحوُ قوله[2] :

وما أدري وظنّي كلّ ظنّ
أمُسْلِمُني إِلىٰ قومي شَراحِ

ونحوُ قول الآخر[3] :

ولم يرتفق والنّاس مُحتضرونه
جميعاً ، وأيدي المُعْتفين رواهِقُهُ

واذا أتبعتَ معمول إِسم الفاعل المرفوع أو المنصوب كان التّابع على حسَبه في الاعراب ، وأمّا المخفوض فامّا أنْ تُتبعه بنعت أو تأكيد أو عطف نَسَق أو بدَل ، فإِنْ أتبعته بنعت ، أو تأكيد أو عطف بيان . فالخفض على اللفظ والنّصب على الموضع إِلاّ أنْ يكون خفضه بإِضافة إِسم الفاعل بمعنى المُضيّ إِليه ، وليس فيه ألف ولام ، فإِنّه لا يجوز إِذْ ذاك

---

(1) انظر : الاشمونى ٤/٦٢ .
(2) هو : يزيد بن محمد الحارثي ، والبيت في : البحر المحيط ٧/٣٦١ ، المحتسب ٢/٢٢٠ ، وشراح : مرخم ، شراحيل على غير نداء .
(3) البيت في الكتاب ١/٩٦ ، مجهول القائل .

إلا الخفض على اللفظ ، نحو قولك : ضاربُ زيدٍ العاقلِ نفسِه أمسِ ، وإنْ أتبعه بعطف نَسَق أو بَدَل فإمّا أنْ يكون في اسم الفاعل ألف ولام أو لا يكون ، فإنْ لم يكن : فالخفض على اللفظ والنَّصْب بإضمار فعل ، نحو قولك : هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً اي وضربَ عمراً أو : يضربُ عمراً ، وهذا ضاربُ زيدٍ أخاكَ ، أيْ وضربَ أخاك ، أو : يضرب أخاك ، وإنْ كان فيه ألف ولام ، فإنَّه انْ كان مثنىً أوْ جمعَ سَلامة بالواو والنّون ، جاز الخفضُ على اللفظ ، والنّصب على الموضع ، نحو قولك : هذان الضاربا زيد أخيك وعمرو ، بخفض الأخ وعمرو ونصبهما ، وإنْ لم يكن مثنىً ولا جمع سلامة بالواو والنّون ، فإمّا أنْ يكون التّابع معرّفاً بالألف واللام ، أو بالإضافة إلى ما فيه الألف واللام ، أو إلى ضميره أو غير ذلك .

فإنْ كانَ معرّفاً بشيء مما ذُكِرَ جازَ الخفض على اللفظ ، والنَّصْب على الموضع ، نحو قولك : هذا الضّاربُ الرّجل والغلامَ ، وهذا الضّاربُ الغلامَ وصاحبَ الدّابة ، وهذا الضّاربُ الرّجل وغلامَهُ ، ومن ذلك قوله(١) :

الواهب المائةَ الهجانَ وعَبْدَها
عُوذاً تُزَجّي بينها أطفالَها

---

(١) هو الاعشى ، والبيت في ديوانه : ١٥٢ (بيروت) وهو من قصيدة يمدح فيها : قيس بن معد يكرب ، وفيه : تزجي خلفها
وانظر : الكتاب ج١ ص٩٤ .

رُويَ بخفض عَبْدٍ ، ونَصْبِه ، وإنْ لم يكن مُعرّفاً بشيء مِمّا ذُكِر فالنّصب على الموضع ليس إلاّ ، نحوُ قولك : هذا الضّاربُ الرّجل وعمراً ، بنصب عمراً لا غير ، واسمُ المفعول في ما ذُكِر يَجْري مجرى اسم الفاعل ..

باب الأَمثلة التي تعمل عَمل اسم الفاعل

وهي فَعُولٌ ، وفعّالٌ ، ومِفْعَالٌ ، وفَعِلٌ ، وإِنّما عملتْ عمله لوقوعها موقعه بدليل أَنّها للمبالغة ، وفِعْلُ المبالغة فَعَّلَ بتضعيف العين ، واسم الفاعل منه مُفَعِّلٌ ، فهذه الأمثلة إذنْ واقعة موقع مُفَعِّل ، ولذلك كان حكمها كحكم اسم الفاعل في جميع ما تقدّم ذكرُه ، إلاّ أَنّ إعمال فَعِلٍ وفَعيل قليلٌ ، فمن إعمال فَعيل قوله(١) :

حتىٰ شآها كَليلٌ موْهِناً عَمِلٌ

باتَتْ طِراباً وباتَ اللّيلَ لم يَنَم

ومن إعمال فَعِلٍ ، قولُ زيد الخيل(٢) :

أَتاني أنّهم مَزِقُون عِرْضي

جِحاشُ الكِرْمِلَين لها فَديدُ

---

(١) البيت لساعدة بن جؤية ، وهو في : ديوان الهذليين ١٩٨/١ ، المغنى ٤٨٦/٢ ، الخزانة ٤٥٠/٣ ، اللسان (شأو) .
وشآها : شاقها ، وكليل : اى برق كليل ،

(٢) وهو فى ديوانه : ٤٢ .
ومزقون : جمع مزق ، وهو مازق : شق الثياب ، والكرملين : ماء في جبل طيء ،

باب المصدر العامل عمل فعله

وهو نوعان : موضوع موضع الفعل ، نحو قوله[1] :

أعلاقـــةً أمَّ الوُليِّدِ بعـــدَما

أفنانُ رأْسِـك كالثغـام المخْلِسِ

التقدير : أتعلق أم الوليد .

ومقدّر بأنْ والفعل ، أو بأنْ التي خبرُها فِعْلٌ أو إِسم مشْتقَ منه ، أو بما والفعل ، نحوُ قولك : يعجبني ضربُ زيدٍ عمراً ، التّقدير : أنْ ضربَ زيدٌ عمراً ، أو : أنّ زيداً يضربُ عمراً ، وكلاهما يعمل عمل الفعل الذي أُخذ منه ، وسواء كان بمعنى المُضيّ ، أو بمعنى الحال ، أو الاْستقبـال ، ولا يخلو المصدر من أنْ يكون مُنوّناً ، أو مضـافاً ، أو مُعرّفاً بالأَلف واللاّم ، فإنْ كان مُنوّناً فإنّك ترفع به الفاعل أو المفعول الذي لم يُسمَ فاعله ، وتنصبُ المَفعـول ، فتقولَ : يعجبني ضربٌ زيدٌ عمراً ، وإنْ شئت حـذفت المفعـول وأبقيت الفاعل أو بالعكس ، وهو الأكثر في الاستعمال ، نحوُ قوله تعالى : « أوْ إِطعامٌ في يوم ذي مَسْغبةٍ . يتيماً ذا مَقْربة »[2] ، التقدير : أو إِطْعام أحدكم ، إلاّ أنّ إثبات التنوين مع ذكر الفاعل قليل جداً ،

---

(1) البيت للمرار الفقعسي ، وهو في : الكتاب ١/٦٠ ، ٢٨٣ ، والمغني ١/٣٤٤ ، والخزانة ٤/٤٩٣ .

والثغام : الذي يبس وصار أبيض ، والمخلس ، ـ بكسر اللام ـ المختلط رطبه بيابسه .

(2) سورة البلد ، الآية/١٦ .

ومما جاء من ذلك ، قوله في أحد الوجهين(١) :

حربٌ تردد بينهم بتشاجر

قد كفرَّت آباؤها أبناؤُها

التقدير : يتشاجر أبناؤها وقد كفرّت آباؤها ، أي لبست الدروع ، وإنْ كان مُضافاً فلا يخلو من أنْ تضيفه إلى الفاعل أو إلى المفعول ، فإنْ أضفته إلى الفاعل خفضته وبقيَ المفعول منصوباً ، ومن ذلك قوله(٢) :

وهنّ وقوفٌ ينتظرن قضاءه

بضاحي عذاة أمره وهو ضامزُ

أي : قضاه أمره ، وإنْ أضفته إلى المفعول خفضته وبقيَ الفاعل علىُ رفعه ، وهو قليل ومنه قوله(٣) :

أفنىُ تلادي وما جمّعتُ من نَشَبٍ

قرعُ القواقيز أفواهُ الأباريقِ

في رواية : مَنْ رفَع الأفواهَ(٤) ، بل الأولى إذا وُجد الفاعل والمفعول أنْ يُضاف إلى الفاعل . وإنْ كان مُعرّفاً بالألف واللاّم فالأحسن فيه أنْ لا يعمل ، وقد يجوز أنْ تعمل عملَ فعله ، فيرفع به الفاعل وينصب المفعول فيقال : عجبت من

---

(١) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه ص/١٠ ط المكتبة الاهلية ـ بيروت ط/٢ ولم نجده في ط/الصاوي .

(٢) هو : الشماخ بن ضرار ، انظر ديوانه ص/٧١٧ وفيه : وهن صليل

(٣) البيت للاقيشر الاسدي ، وهو في : المغني ٢/٥٩١ .

(٤) انظر : المغني ٢/٥٩١ .

الضَّرْب زيدٌ عمراً ، وإنْ شئتَ حذفت الفاعل وأَبقيتَ المفعول أو العكس ، ومن حذف الفاعل ، قوله[1] :

ضعيفُ النِّكايــة أعــداءَه
يَخالُ الفِرارَ يُراخي الأَجَلْ

وجمع المصدر يجري مَجْراه في الأعمال ، نحوُ قوله[2] :

وقد وعدَتْكَ موعداً لو وفَت به
مواعِدَ عُرقوب أَخاه بيثْربِ

فالأخ منصوب بمواعد ، ويجوز في هذا الباب تقديم المفعول على الفاعل ، نحوُ قولك : يُعجبني ضربٌ زيداً عمرو ، وأمـا تقديمه على المصدر فجـائز إنْ كان المصدر موضوعـاً موضع الفعْل ، فتقول : زيداً ضرباً ، تريد : زيداً أَضربْ ضَرْباً ، وإن كانَ مقدّراً بأنْ والفعل ، أو بأَنَّ التي خبرُها فِعْلٌ ، أو بما والفِعْل ، لم يَجُزْ ذلك . لأنّه إذا تقدّر بالوصول ، عُومِلَ مُعاملته ، فكما لا تَتقدّم الصّلة ولا شيء منهما على الموصول ، فكذلك لا يَتقدّمُ معمول المصدر عليه .

---

(١) البيت في الكتاب ١/٩٩ ، وفيه : أعداءه .

(٢) البيت من سوائر الامثال ، وهو للأشجعي ، وانظره في : اللسان (ع/ر/ق/ب) ، والعجز فى : الكتاب ١/١٣٧ ، وفى اللسان :

وعدت ، وكان الخلف منك سجيّـة
مواعــد عـرقوب أخاه بيثرب

باب أسماء الأفعال

إعلم : أنّ العرب وضعت للفعل أسماء ، وأكثر ذلك في الأمر ، نحو قولهم : بَلْه زيداً ، بمعنى : دَعْ زيداً ، ورويد عمراً بمعنى ، أمهله ، وتيدَ مثلها ، ونَزالِ بمعنى أنزلْ ، وتَراكِ عمراً ، وبمعنى اتركه ، وحذار الشرَّ ، بمعنى : أحذر الشرَّ ، وقَرقَار وعَرعَار ، بمعنى قرقر ، وعرعرْ ، ومَه بمعنى : اكفف ، وصَهْ بمعنى : اسكتْ ، وايهاً أي كُفَّ وهَيْتَ بكسر الهاء وفتحها ، أي أسرعْ ، وهَيك مثلها ، وقطْكَ أيْ اكتف ، وقَدْكَ مثلُها ودَعْ أي : انتعش .

ودَعاً لك ، ودَعْدَعاً مثلُها ، وآمين ، بقصر الألف ومدِّها ، أي أستجب ، وهَلُمَّ ، أيْ أقبل أو أحضرْ ، وحيَّ ، اي أقبل ، وهَلاَ ، اي قرِّى ، وحَيهلْ بفتح الهاء وتسكينها اي ، أقبلْ أو إيت ، وقد تنوّن ، فيُقال ، حَيَّهلاً ، ولا تكون إذْ ذاكَ إلاّ بمعنى : إيتِ ، وهاء وَهاْ وَهاك ، أي : خُذْ ، وذلك كلّه موقوفٌ على السَّماع ، يُحفظ ، ولا يُقاسُ عليه ، إلاّ ما كان منه على فَعال ، نحو نَزال ، فانّه يُقاسُ عليه في الأفعال الثلاثية لِكَثْرة ما جاءَ منه ، وحكمها أنْ تُعامل مُعاملة الفعل الذي هي بمعناه في التعدّي وتركه ، فتقول تَراكِ ، كما تقول أترك ، وتَراكِ عمراً ، كما تقولُ أتركَ عمراً ، ولا تُضاف إلى معمولها كما لا يُضاف الفعل ، لا تقول تَراكِ زيْدٍ ، فإنِ

اتّصلت به كافُ مُخاطبةٍ ، نحوُ قولهم : رُوَيْدكَ زيداً ، كانت حرف خطاب بمنزلتها في ذلك ، ولا يقدّم معمولها لعدم تصرفها ، لا تقول : زيْداً دراكِ ، ولا الشرَّ حَذارِ ، ولا يُنْصب الفِعْل بعد الفاء في جوابها ، إلاّ أنْ تكون من لفظ الفعل ، نحوُ قولك : تَراكِ فنتركك ، وان لم تكن من لفظه لم يجز ذلك ، لا يقال : بَلْهَ زيداً فَيُكرمَك ، ومن قال : بَلْهَ زيدٍ ، فخفضَ لم يجعله إسم فعل ، بل هو مصدرٌ مضافٌ موضوعٌ موضعَ الفعل ، كأنّه قال : تَرْكَ زيدٍ ، أيْ اترك زيداً ، فيكون بمنزلة قوله تعالى : « فَضَرْبَ الرقاب »[1] . وقد يجعلون للأفعال أسماء في الخبر ، إلاّ أنَّ ذلك قليل ، ومنه : أفٍّ ، مُنوّنَةً وغير مُنوّنة ، أي أتضجّرُ ، وأَوَّه ، أيْ أتوجّع ، وشتّانَ ، بكسر النون وفتحها ، بمعنىُ تباعد ، ومن ذلك قوله[2] :

شَتّان ما يَوْمي على كُورها
ويومُ حَيّانَ أخي جَابرِ

كأنّه قال : تباعدَ يومي ويومُ حيّان ، أيْ تباعدَ ما بينهما ، وهَيْهَاتَ ، بفتح التاء وكسرها ، وضمّها مُنوّنة وغير مُنوّنة ،

---

(١) سورة محمد ، الآية/٤ .
(٢) البيت للأعشى ، من قصيدة يهجو بها علقمة بن علاثة ، ويمدح عامر بن الطفيل فى المنافرة التى جرت بينهما ، انظر : ديوانه ص : ٩٦ .

بمعنى بَعُدَ ، ومنها قوله(١) :

فَهيْهاتَ هيَهْاتَ العقيقَ وأَهلُه
وهيَهْاتَ خِلٌ بالعَقيقِ تَواصِلُه

وسَرْعَانَ ، أي سَرُعَ ، ووَشكان ، أي ، وَشُكَ ، ومن كَلامهم : سَرْعَانَ ذي اهالَة ، وليس شيءٌ منها ينصب المفعولَ ، لأَنَّها لم تُوضَعَ مَوْضِع أَفعال متعدية •

---

(١) هذا البيت لجرير بن عطية ، من نقيضة له مع الفرزدق ، انظر : ديوان جرير ص : ٤٧٩ ، وفيه :

فأيهات أيهات العقيق ومن به　　وأيهات وصل بالعقيق تواصله

وانظر رواية أخرى له في : اوضح المسالك ٢٣/٢ ، وقطر الندى : ٢٥٦ ، وشذور الذهب : ٤٠٢ •

باب الإغراء

وأعني بذلك : وَضْع الظروف والمجرورات موضعَ أسماء الأفعال ، وهو موقوفٌ على السَّماع ، والذي سُمِعَ من ذلك : عليكَ وعِنْدكَ ، ودُونك ، وأَمامَك ، ومكانَك ، ووراءَكَ ، وإليكَ ، فأَمّا عليكَ وعندكَ ودُونكَ ، فوضعتْ موضعَ أفعال متعدية فتعدّت لذلك ، فتقولُ : عليك زَيْداً ، وبزيدٍ ، ودُونكَ زيداً ، وعندكَ زيداً ، إذا أمرته به وقد توضع أيضاً عندكَ موضع تخوّف وتقدّم فلا تتعدّى ، فتقول : عندكَ إذا خوّفته من شيء بين يديه ، أو أمرته أنْ يتقدّم ، وقد توضع أيضاً على مع مخفوضها موضع فعل متعدّ إلى مفعولين ، فتقول : عليَّ زيداً ، والمعنى : أولني زيداً ، ولا يجوز ذلك في غيرها ، وأمّا أمامك ومكانك ووراءكَ وإليك فوضعت موضع أفعال لا تتعدّى فلم تتعدّ لذلك ، فأمّا أمامك فاستعملت تارة بمعنى تخوّف ، وتارة بمعنى تبصّر ، فتقول : أمامك إذا خوّفته من شيء بين يديه أو بصّرته شيئاً ، وأمّا وراءكَ فوضعت موضع أفطن ، فتقول : وراءكَ ، أي أفطن لما خلفك ، وأمّا مكانك فوضعت موضع قولك تأخّر ، وأنت تحذره شيئاً خلفه ، وأمّا إليك فوضعت موضع تنحَّ وتأخّر ، فتقول : إليكَ ، أيْ ، تأخّر وتَنحَّ عن مكانك الذي أنت فيه ، ومن ذلك قوله :

إذا التيّار ذو العَضَـــلات قُلْنا

إليكَ إليكَ ضاقَ بهـا ذِراعا

أي تأخّر والكاف في جميع ذلك مخفوضة بحرف الجر أو بإضافة الظرف اليها والظروف والمجرورات في هذا الباب متحملة ضمير الفاعل وهو المخاطب ، فإنْ اتبعت الضمير المجرور قلت : عليكَ نفسكَ زيداً ، وإنْ اتبعت الضمير المرفوع ، قلت : عليكَ أنت نفسك زيداً ، ولا يُغرى إلاّ لمخاطب ، فلاتقول: على يدٍ عمراً، فانْ جاء ، من إغراء الغائب شيء حُفظ ، ولم يُقس عليه ، نحوُ ما حُكي من قول بعضهم : عليه رجلاً ليَسْني ، وأمّا قوله عليه السلام « من استطاع منكم الباءة فليتزوّج ، وإلاّ فعليه بالصّوم فإنه وجاء » فيتخرّج على ان تكون الباء زائدة في المبتدأ كأنه قال : وإلاّ فعليه الصّومُ ، فلا يكون من الأغراء ، وأمّا المُغرى بـه فيكون غائبـاً ومتكلّماً ، ومخاطباً فانْ كان غائباً او متكلماً ، اتصل ضميره بالظرف أو المجرور ، وقد ينفصل ، فتقـول : عَلَيْكه ، وعَلَيْكني ، وعليكَ إياه ، وعليكَ إيّاي ، وانْ كان مخاطباً لم يتصل ضميره بها بل ينفصل أو تأتي بَدله بالنَّفس ، فتقـول : عليـكَ إيّـاكَ ، وعليـكَ نفســك ، ولا تقـل : عَلَيْكَكَ ، لأنه لا يتعدّ فعـل المضمـر المتصـل الى مضمـر المتصل إلاّ في باب ظننتُ ، وفي فَقَـدتُ ، وعَدِمْتُ ، لا تقول : ظلمتَني ولا ضربتكَ ، ولا يجوز تقديم المفعول على الظرف ولا على المجرور ، لا تقول زيداً عليك ولا عمراً دونك ،

لأنها لم تقوَ قوة الأفعال اذ لا تتصرّف تصرفها ، ولا يبرز فيها ضمير الفاعل في تثنية ولا جمع ، بل تقول : عليكما زيداً ، وعليكم زيداً ، وعليكم زيداً ، فأمّا قوله تعالى : « كتابَ اللهِ عليكُمْ »[1] ، فكتابُ مصدر موضوع موضع فعله ، وعليكم مجرور متعلق بـه ؛ كأنه قال : كتب الله عليكم ذلك ، وكذلك قول الشاعر :

يـا أيهـا المائح دَلْوي دونكا
إني وجدتُ الناس يَحْمدُ ونكا[2]

فيتخرّج على ان يكون دلوي منصوباً باضمار فعل كأنـه قال خذ دلوي ، ودونك اغراء مستأنف ، ولا يجوز أيضاً ان يُجـاب بشيء من ذلك بالفاء ، لا تقول عليك زيداً فتهبنه ، ولا دونك عمرواً فتحسن إليه .

---

(١) سورة النساء ، الآية/٢٤ .
(٢) البيت لجارية من الانصار وقيل : لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم . وصدره في : المغني ٢/٦٧٤ ، ٦٨٢ ، واوضح المسالك ٣/١٢٠ ، وشذور الذهب : ٤٠٧ .
والمائح : هو بالهمزة المنقلبة عن الياء ، وهو الذى ينزل فى جوف البئر ليملأ الدلاء .

باب ما يجوز أَنْ يُتسع فيه

فينتصبَ على التَّشبيه بالمفعول به ، وهي ثلاثة أنواع : الظرف والمصدر المتّسع فيهما ، وسيستوفى الكلام عليهما فى موضعه ، ومعمول الصفة المشبّهة باسم الفاعل ، وهي كل صفة مأخوذة من فعل غير متعدّ فى اللفظ الى مفعول به منصوب إلا انها شبّهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدّي ، فنَصبتْ نحو قولك : هذا حسنٌ الوجهَ ، ووجه الشبه بينهما أنّها صفة محتملة ضميراً طالبة لاسم بعدها ، تُفرد وتُثنّى وتُجمع وتُذكّر وتؤنّث ، كما أَنّ اسم الفاعل ، كذلك ، فان نقص من ذاك شيء لم تُشبّه فلا يجوز : زيدٌ أفضل منك الأبَ ، لأنه لا يثنى ولا يُجمع ولا يؤنّث ، وصفات هذا الباب تنقسم قِسمين ، قسم : يشبّه عموماً وأعني بذلك : أنّه يجري منه المذكر على مثله ، والمؤنث على مثله والمذكر على المؤنث ، والمؤنث على المذكر وهو كل صفة معناها صالح للمذكر والمؤنث ولفظها قد فصل فيه بينهما بالتاء ، وذلك نحو : حسن وحسَنة ، تقول : مررت بامرأة حسَنة الأم ، وبرجل حسَن الأَب ، وبرجل حسن الأَم ، وبامرأة حسَنة الأب ، وقِسمٌ : يُشبّه خصوصاً ، وأعني بذلك أَنه يجري منه المذكر على مثله والمؤنث على مثله أيضاً ، وهو كل صفة لفظها صالح للمذكر والمؤنث ، والمعنىٰ خاص بأحدهما ، أو بالعكس ، أو لفظها ومعناها خاصّان باحدهما ، فمثال الأول حائض وطامث ، ومثال عكسه عجزاء ، ومثال الثالث ، عذراء ومُلْتحٍ ، تقول :

مررت بامرأة حائض البنت ، وعجزاء البنت ، وعـــذراء البنت ، ولا يجوز ان تقول : مررت برجل أعذر البنت ولا أعجز البنت ، ولا حائض البنت ، وتقول : مررت برجل مُلتح الأَبن ، ولا يجوز ان تقول مررتُ بامرأة ملتحية الابن ، فعلىُ هذا لا تكون الصفة مشبّهة إلاّ اذا نَصبت المعمول أو خفضتَهْ ، لأَنَ الاضافــة إنّما تكون من نصب والا فهي غير مُشبّهة ، والمُشبّهة تتبع ما قبلها في واحد من الرفع والنّصب والخفض ، وفي واحــد من التعريف والتّنكير وفي واحد من الإِفراد والتثنية والجمع وفي واحد من التذكير والتأنيث وأمّا قوله :

يا ليلـة خُرْس الدّجاج بَهرتهـا

بيغداد ما كادت الى الصبح تنجلي

فخرسٌ مفرد مخفّفَ من خرس ، يُقال ، ليلةٌ خُرْسٌ ، إذا لم يُسْمع فيها صوت ، وليس بجمع ، فإنْ لم تكن مُشبّهة ، فإنّها تتبع ما قبلها في واحد من النّصْب والرفع والخفض ، وفي واحد من التعريف والتّنكير خاصّةً .

ولا تعمل الصّفة في هذا الباب إلاّ في السّببيّ بشــرط أنْ يكون فيه الأَلِفُ واللّام نحوُ قولك : زيدٌ حسَنُ الوجه ، أو يكون مضافاً الى ما فيه الأَلِف واللّام ، أو إلى ضميره ، أو ضمير ما أُضيف إليه نحوُ قولك : هذا حَسَنٌ وَجْهُ الأُمّ جميـل وجهها ، وهذه امرأةٌ حَسَنَةٌ وجه الجارية جميلةُ أنفِه ، أو أنْ

يكونَ ضميرَ معمولٍ لصفة أخرى ، نَحْوُ قولِكَ : مررتُ برجل حَسَنِ الوجْهِ جميلِهِ ، أو أنْ يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف ، نحوُ قولك : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهُهُ ، أو أنْ يكون نكرةً ، نحوُ قولكَ : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهاً .

والصِّفة في هذا الباب مُشَبَّهةً كانت أو غير مُشَبَّهة ، لا تخلو من أنْ تكون معرَّفة بالألف واللام ، أو نكرة ، فإنْ كانت نكرةً جازَ في معمولها إنْ كان مُعَرَّفاً بالألف واللام ، أو مضافاً إلى ما عرِّف بهما ، أو إلى ضميره ، أو إلى ضمير ما أُضيف إليه ، أو إلى ضمير الموصوف ، ثلاثة أَوْجه : الرفع والنَّصب[1] والخفض ، إلاّ انه لا يجوز في المضاف إلى ضمير الموصوف ، النَّصْب والخفض ، إلاّ في ضرورة ، نحوُ قولك : هذا حسَنٌ وجْهِهِ ، بنصب وجهه وخفضه ، فمن النصب قوله :

أنعتها إنّي من نُعّاتها
كُومُ الذُّرى وادقة ضرّاتِها

---

(١) هذا من غرائب النحاة اذ الصفة محمولة فى عملها على فعلها وهو لا يتعدى فلا ينصب المفعول ولابد ان تكون هى أضعف منه فى القدرة على الاعمال · فما دام الفعل لا ينصب فهى من باب أولى لا تعمل هذا العمل ·

ثم ان ما يزعمون أنه منصوب بها هو فى المعنى فاعل لا أثارة فيه للمفعولية ولا لشبهها فهو غير مستحق للنصب · واهم من كل ذلك أن هذا الذى يزعمون فى عملها النصب لم يرد عليه شاهد من كلام العرب · وقياسهم اياه على النكرة المنصوب تمييزا قياس فاسد لان التمييز يكون محولا عن الفاعل وهو بيان لابهام النسبة لا يصح أن يلحق بالمفعول أو يشبه به ·

ومن الخفض قوله[1] :

أقامَتْ على رَبعيْهِمــا جارتا صفــا
كُميْتا الأعالي جَوْنَتا مُصْطلاهُما

وإنْ كان المعمول نكرة أو مضافاً إلى ضميرها ولم يتصل به ضمير يعود على الموصوف ، جاز فيه الخفض والنَّصْبُ ، نحوُ قولك : هذا حَسَنٌ وجهاً ، وحسَنُ وجهٍ ، ومررتُ برجلٍ حسَنِ وجهٍ جميل أنفه ، بنصب أنفه وخفضه ، وإن اتصل به ضمير رفعته عائد عليه رفعته ، ولا يجوز نصبُهُ ولا خفْضُهُ إلاّ في ضرورة ، وان كان ضمير معمول لصفــة أخرى ، فإنْ كانت الصفة مُنصرفة لم يجز فيه إلاّ الخفض ، نحوُ قولك : حسَنُ الوجه جميلهِ ، وإنْ كانت غير منصرفة جاء في الضمير أن يكون في موضع خفض ، وان يكون في موضع نصب ، فتقول : مررتُ برجلٍ حسَنِ الوجه أحمره ، بكسر الرّاء إنْ قدَّرت الضمير مخفوضاً ، وفتحها إنْ قدّرتَه منصوباً ، وسمع الكســائي : (لا عهْدَ لي بألأمَ قفَاً منه ، ولا أوْضعَه) . بفتح العين ، وإنْ كانت الصفة معرّفة بالألف واللام ، فإن كانت مثنّاة أو مجموعة بالواو والنون ، وإنْ أثبتّ النون لم يجز في المعمول الاّ النَّصْب ، نحوُ قولك : قام الرَّجُلان الحسَنَان وجُوهــاً ، والرجالُ

---

(١) البيت من قصيدة للشماخ بن ضرار الغطفانى ، يمدح بها يزيد بن مربع الانصارى ، انظر ديوان الشماخ ، صفحة ٣٠٨ .
والصفا : جبل ، وانظر الكتاب ج١ ص/١٠٢

الحسَنون وجوهاً ، وقام الرجال الحسان الوجوه[1] ، والرجال الحسَنون الوجوه[2] ، وقام الرجلان الحسنان وجوهاً منهما ، والرجال الحسَنُون وجوهاً منهم ، وقام الرجلان الحسَنان وجوههما ، والرجال الحسَنُون وجوهَهُم ، إلاّ أنّ نصبه إذا اتّصل به ضميرٌ يعود على الموصوف ، لا يجوز إلاّ في ضرورة ، وإنْ حذفْتَ النون جاز فيه النصب والخفض ، إلاّ ان ذلك لا يجوز فيه ، إلاّ اذا اتّصل به ضميرٌ عائد على الموصوف إلاّ في ضرورة ، وإنّ كانت غير ذلك جاز في[3] المعمول ، إنْ كان معرّفاً بالألف واللام ، أو مضافاً إلى ما عُرّف بهما ، أو إلى ضميره ، أو إلى ما أُضيف إلى ضميره ، ثلاثة أوْجه ، الرفع ، والنصب ، والخفض ، وإنْ كان مضافاً إلى ضمير الموصوف لم يجز فيه إلاّ الرفع ، وقد يجوز فيه النصب في الضرورة ، نحوُ قولك : مررتُ بزيدٍ الحَسن وجْهَه ، ومررتُ بالرجل الحسَن وجْهَه ، بنصب وجهه ورفعه .

وإنْ كان نكرة أو مضافاً إلى ضميرِ نكرةٍ لم يجز فيه إلاّ النصب ، نحوُ قولك : هذا الحَسَنُ وجْهاً ، الجميلُ أنْفهُ ، وإنْ كان ضميراً ، فإنْ كان عائداً على ظاهر يجوز فيه النصب ، والخفض ، جاز فيه ان يكون في موضع نصب ، وان يكون في موضع خَفْض .

---

(١) في د ، الحسنان الوجه ،
(٢) في : د ، الحسنون الوجه .
(٣) في د : فيه .

فإنْ كان عائداً على ظاهرٍ لا يجوز فيه إلاّ النصب ، لم يجز فيه ، إلاّ ان يكون في موضع نَصْبٍ ، نحوَ قولك : هذا الحسَنَ وجْهاً الجميلُهُ .

ويجوز أنْ يُتْبع معمول الصفة المشبَّهة باسم الفاعل ، بجميع التوابع ما عدا الصفة .

واذا[1] كان مخفوضاً خُفِضَ المعطوف عليه ، ولم يجز نَصْبه باضمار فعل ، وإنْ كانَ ذلك جائزاً في المعطوف على المخفوض باضافة اسم الفاعل اليه .

---

(١) في د : وان .

باب المنصوبات
التي يطلبها الفعل على اللزوم

(بهذا الباب [تتبيّن] احكام المنصوبات التي لا ينفك الفعل عن طلبها من جهة المعنى)[1] ، وهي : الحال ، والمفعول المطلق ، وأعني به المصدر ، والمفعول فيه ، وأعني به ظرفَيْ الزمان والمكان ،

فأمّا المصدر فهو : إسم الفعل ، نحو : قيام ، أو عدده ، نحو : عشرين ضربة ، أو ما قام مقامه ، نحوُ قولك : سرتُ قليلاً ، فحذفته وأقمت صفته مقامه ، أو ما أضيف إليه بشرط أن يكون ذلك المضاف هو المضاف إليه في المعنى او بعضه ، نحوُ قولك : سرتُ كلَّ السَّيْر ، أو أشدَّ السَّيْر ، ويُشْتَرط في جميع ذلك أنْ يكون منصوباً بعد فعل من لفظه أو من معناه .

وأمّا ظرف الزمان ، فهو إسم الزمان ، أو عدده ، أو ما قام مقامه نحوُ : سرتُ قُدومَ الحاجّ ، أي : وقت قدومه ، فَحذفْتَ اسم الزمان وأَقَمْتَ المصدر مقامه ، أو ما شُبِّه به ، أو ما أُضيف إليه بشرط أنْ يكون المضاف هو المضافَ إليه في المعنى أو بعضَه ، نحوُ قولك : سرت جميعَ اليوم ، أو بعضَه ، ويشترط أنْ يكون جميع ذلك منصوباً علىٰ معنىٰ في .

وأمّا[2] ظرف المكان ، فهو إسم المكان ، أو عدده ، نحوُ :

---

(١) سقطت هذه الجملة من : د
(٢) في الاصل : وظرف المكان ، هو :

عشرين ميلاً ، أو ما قام مقامه ، نحوُ قولك : قعـدتُ قريباً منك ، أي : مكاناً قريباً منك ، فَحُذفَ الظرف ، وأُقيمت صفته مُقامه .

أو ما شُبِّه به ، أو ما أُضيف إليه ، بشـرط أنْ يكون المضاف هو المضاف إليه ، أو بعضه ، نحوُ قولك : سرتُ جميعَ الميل ، أو بعضَه ، ويشترط أنْ يكون جميع ذلك منصوباً على معنى في .

والحال : هو كلُّ إسم أو ما هو في تقديره منصوب لفظاً ، أو نيّةً ، مفسّرٌ لما انبهم من [الهيئات] أو موكّد لما انطوى عليه الكلام .

فالمفسّرُ ، قولك : جاء زيدٌ ضاحكاً .

والموكّد : تبسّم زيد ضاحكاً .

فأمّا المصدر : فينقسم ثلاثة أقسام :

مُبْهَمٌ ، وهو ما يقع على القليل والكثير من جنسه ، نحوُ قيام .

ومختص ، وهو ما كان اسماً لنوع ، نحو : القهقرى ، أو تخصص بالألف واللّام ، أو بالإضافة ، أو النَّعْت .

ومعدود ، وهو ما دخلت عليه تاء التأنيث الدّالة على الافراد ، كضرْبةٍ ، أو كان اسمَ عدد ، كعشرين ضَرْبة ، أو مثنّى ، وأمّا ظرف الزمان ، فينقسم أيضاً ثلاثة أقسام :

مُبْهَمٌ ، وهو ما لا يصحُ وقوعه في جواب (كم ولا في جواب)[1] متىٰ ، نحو [زمان] .

ومختص : وهو ما يصح وقوعه في جواب متىٰ ، نحو : يوم الجمعة .

ومعدود ، وهو ما يصحُ وقوعُه في جــواب كم ، نحوَ : يومين .

وقد يكون الظرف مختصاً ، ومعدوداً ، فيقع في جواب كم ومتىٰ ، نحو : المحرم ، وسائر أسماء الشهور ، إذا لم تُضَفْ إلى شيء منها شهرا ، فإنْ أضفتْه إلى ما تصح إضافته إليه منها ، كان في جواب متىٰ ، وصار مختصاً ، نحوَ : شهر رمضان ، فما كان منها معدوداً ، مختصاً كان أو غير مختص ، فالعمل في جميعه ، إلاّ أنْ تُريد التكثير ، نحوُ قولك : سرتَ سَنَةً ، فيكون العمل إذ ذاك في بعضه ، وما كان منها مختصاً غير معدود ، فالعمل قـد يقع في جميعه ، وقد يقع في بعضه .

وأمّا ظرف المكان ، فينقسم أيضاً ثلاثة أقسام ، مُبْهم ، وهو ما ليس (له)[2] نهايـــة معروفـة ، ولا حـــدود مصـــورة ، نحوُ : خلفك .

ومختص ، وهو عكسه ، نحوُ : الدّار ، والمسجد ، ولا يقتضي

---

(١) بين قوسين ، ساقط من : د

(٢) سقطت من الاصل ، و : د ، واثبتناها لتساوق سياق الكلام .

شيء من ذلك أنْ يكون العمل في جميعه ، ومعدود وهو ما يصح وقوعه في جواب كم ، والعمل في جميعه ، وأمَّا الحال : فقسمان ، موكّدة ، ومبيِّنة ، كما ذكرت . ويصل الفعل إلى جميع ضروب الظروف ، والمصادر ، وضربي الحال [بنفسه] إلاّ ظرف المكان المختص ، فانّه إنْ كان مشتقاً من لفظ الفعل . وصَلَ إليه الفعل الذي من لفظه ، بنفسه ، وما عدا ذلك فانّه لا يصل إليه ، إلاّ بواسطة في ، إلاّ ما شذّ ، من ذلك وهو : الشام ، من قولهم : ذهبت ، نزلت الشام ، وكلُّ إسم مكان مختص مع دخلت وأدْراجَه ، من قولهم : رجع أدْراجَه ، واستمرَّ أدْراجَه ، أو ما جاء من ذلك ، في ضرورة نحوُ قوله[1] :

جَزى اللهُ بالاحسان ما فَعَلا بكم
رَفيقَيْنِ قالا : خَيْمَتَيْ أُمّ مَعْبَد

ويتعدّى الفعل أيضاً إلى ضمير المصدر نفسه ، ولا يتعدّى إلى ضمير ظرفي الزمان والمكان مطلقاً ، إلاّ بواسطة في ، إلاّ ان يتسع في الظرف فتنصبه على التشبيه بالمفعول به ، فانّ الفعل إذ ذاك يصل إلى ضميره بنفسه نحوُ قوله[2] :

ويومٍ شهدناه سُلَيْماً وعامراً
قليلٍ سوى الطّعْنِ النِّهال نوافلُه

---

(١) البيت ، نسبه ابن هشام الى رجل من الجن ، سمعوا بمكة صوته ولم يروا شخصه ، يذكر النبي محمدا صلى الله عليه وسلم ، وأبا بكر رضى الله عنه حين جزى الله رب الناس خير جزائه .

(٢) البيت فى الكتاب في ١/٩٠ ، ونسبه الى : عامري :

فجعل اليوم مشهوراً اتساعاً ، وإنْ كان مشهوراً فيه ، ولا يتسع في الظرف ، إلا إذا كان العامل فيه فعلاً غير متعدٍ ، أو متعدياً إلى واحد ، أو ما عمل عمله ، إنْ كان من جنس ما ينصب المفعول به .

وأمّا الحال فلا يضمر .

والمصدر ينقسم بالنّظر الى التصرّف والانصراف ، أربعة أقسام :

أحدها ، ان يكون متصرّفاً ، لا منصرفاً ، وهو (كلُّ) ما أُقيم من الصفات التي لا تنصرف ، مقام مصدر محذوف ، وكلُّ ما جُمع من المصادر جَمْعاً متناهياً ، أو كانت فيه ألف تأنيث مقصورة ، أو ممدودة ، نحوُ : رُجعى ، وكبرياء ، والثاني عكسه ، نحوُ : سبحانَ الله ، ومعاذَ الله ، وريحانه ، أيْ : استرزاقه ، وعَمْرك الله [وقَعْدك الله][1] ، ومعاذ الله ، وغُفْرانك لا كُفْرانك ، أيْ : استغفاراً [وحِجْراً ، أي : تحريماً لذلك وبراءَةً منه ، قال تعالى : « حِجْراً محجوراً »[2] .][3].

وحَنانيْك ، وهذاذيك ، وحذاريْك ، ودَواليْك ، ولبّيْك ، وسَعْديْك .

والثالث : أنْ يكون لا متصرّفاً ، ولا منصرفاً ، وهو : سبحان ،

---

(١) بين قوسين ، ساقط من : د

(١) سقطت من الاصل .

(٢) سورة/الفرقان ، الآية ٢٢ .

(٣) بين معقوفين زيادة من : د .

إذا جعل علماً ولم يُضَفْ ، نحوُ قوله[1] :

أقــول لمّا جاءني فخــره
ســـبحان من علقمـــة الفاخر

أيْ : براءةً منه[2] .

والرابع : ان يكون متصرّفاً منصرفاً ، وهو ما عــدا ذلك ، نحوُ : ضَرْب .

وأَعني بالتصرّف ، استعمال الاِسم في موضع النَّصْب ، والرفع ، والخفض ، وبالاِنْصراف دخول التنوين أو ما عاقبه ، وكذلك أيضاً ينقســـم ظرف الزمان بالنّظر إلى التصرُّف والاِنْصراف ، أربعة أقسام :

أحدها : ان يكون لا متصرّفاً ولا منصرفاً ، وهو : سَحَراً إذا أردْتَه من يوم بعينه .

والثاني : ان يكون متصرفاً لا منصرفاً ، وهو : غدوة ، وبكرة ، وعشيّة ، إذا كانت أعلاماً ، إلاّ أنّ استعمال عشيّة علماً يقلّ .

والثالث : ان يكون منصرفاً لا متصرّفاً ، وهو : سُحَيْرٌ ، إذا أردْتَ به سَحَرَ ليلتك ، وبكر وعشيّة ، وعَتَمةً ، وصَحْوةْ ، وضُحىً ، وصباحْ ، ومساء ، وبين ، وذات مرّة ، وذو صباح ، وذو مساء .

---

(١) هو الاعشى ، والبيت فى الكتاب ج١ ص/١٦٣ ، والديوان ص/٩٤ وفيه : فجره ، الفاجر ، والفجر : المخالفة ، والفاجر : المنقاد للمعاصي ، ورواية الكتاب تتفق مع رواية ابن عصفور .

(٢) انظر ، الكتاب ١/١٦٣ .

ومن العرب من يجعل ذات مرّة ، وذات يوم ، وذا صباح ، وذا مساء ، مُتَصرِّفة ، وهي لغة خثعم ، قال[1] :

عزمت على إقامة ذي صباح
لأمرٍ ما يسوَّدُ مَنْ يسودُ

والرابع : ان يكون متصرّفاً منصرفاً ، وهو ما بقيَ منها ، إلاّ ان التصرف يفتح فيما كان منها صفة في الاصل ، نحو قولك : سير عليه طويلاً ، وسير عليه حديثاً إلاّ أنْ توصف نحوُ : سِيرَ عليه طويلٌ من الدهر ، أو يكون صفة خاصة بالموصوف ، نحوُ : سيرَ عليه مليٌّ ، أو مستعملة استعمال الأسماء نحوُ : سير عليه قريب ، فإنّ تصرّفه يحسن إذّ ذاك .

وظرف المكان ينقسم بالنَّظر إلى التَّصرف والانْصراف ثلاثة أقسام .

أحدها : ان يكون متصرّفاً ، وهو كلُّ ما أُقيم من الصفات التي لا تنصرف مقام ظرف مكان محذوف ، أو كان جمعاً متناهياً .

والثاني : عكسه ، وهو : مكانك ، إذا دخلها معنى عِوَضك ، ودونَك ، إذا أُريد بها نقصان المرتبة في صفة من الصفات . وفوقك ، إذا أُريد بها علوّ المرتبة في صفة من الصفات ، وسِواك ،

---

(١) هو : أنس بن مدركة الخثعمي ، والبيت من شواهد الكتاب ، ج١ ص/١١٦ ، وانظر : الخصائص ٣/٣٢ .
والتقدير : لامر معتد أو مؤثر يسود من يسوّد من يسود ، الخصائص ٣/٣٢ .

وسُواك ، وسَواءك ، وعند ، ومع ، ووسْط ساكنة السين ، إلاّ أن عند ، ومع ، قد يدخل عليهما من ، ولا تتصرَّف بأكثر من ذلك .

وأمّا الحال : فإنْ كانت مُبيّنة اشتُرِط فيها أن تكون نكرة ، أو في حكمِها نحوُ قولهم : ارسلها العِراك ، وطلبته جَهدي ، وطاقتي ، كلمته فاه إلى فيّ ، ورجع عوده على بدئه ، وجاء القوم قضَّهم بقضيضهم ، وجاء زيدٌ وحده ، ومررتُ بالقوم ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة ، أي معتركةَ العِراك ، ومجتهداً جَهْدي ، ومُطيقاً طاقتي ، وجاعلاً فاه إلى فيّ وعائداً عوده على بدئه ، ومُنْقضّين قضّهم بقضيضهم ، ومنفرداً وحده ، ومنفرداً وحده ، ومنفرداً ثلاثتهم بالمرور ، فحذِفَت النكرات ، وأُقيم معمولها مقامها .

وأما أدخلوا الاولَ فالأول ، وجاء القوم الجمّاءَ الغفير ، بالألف ، واللّام فيهما زائدتان .

والغفير ، وصف لازم ، كلزوم وصف مَنْ ، في قولك : مررتُ بمنْ[1] معجبٍ لك .

ويشترط فيها أيضاً ، أن تكون مشتقّةً ، أو في حكمها ، وأعني بذلك ان تكون في معنى : ما أُخِذَ من المصدر ، وإن لم تكن

---

(١) لان (من) هنا نكرة تامة ، مخصصة بالوصف . و (من) فى كل مواضعها اسم مبهم ، ولابد من ازالة ابهامها ، فهى فى الموصولية يزال ابهامها بجملة الصلة وفى الاستفهام يزال ابهامها بتضمنها معنى الاستفهام .

مأخوذة منه ، نحوُ قولك : علمته الحساب باباً باباً أيْ : مفصلاً .

ويشترط فيها أن تكون متنقلة ، أي غير لازمة ، أو في حكمها ، نحوُ : خلَق الله الزرافة يديها أطول من رجليها .

فهذه الصفة وإنْ كانت لازمة للزرافة ، فإنّها تشبه بعد (خلَقَ) غير اللازم ، إذ كان من الجائز ان يخلقها الله تعالى على خلاف ذلك .

ويشترط فيها أيضاً ان يكون قد تم الكلام دونها[1] ، أو في حكم ما تم الكلام دونه ، نحوُ قولك : ضربي زيداً قائماً ، وبابه ، ألا ترى ان ما ها هنا لا يتم الكلام إلاّ به لنيابته مناب الخبر ، ولو ظهر الخبر على الأصل ، فقيلَ : ضربي زيداً إذا وُجِدَ قائماً[2] ، لم تكن لازمة .

، كانت الحال آتية بعد الجملة من الفعل ومرفوعه ، وهي تامّة في الأصل ، قبل إضافة الظرف إذاً إليها ، وإنّما عرض لها اللزوم في حال الاضافة ، .

ويشترط فيها أيضاً ان تكون منصوبة علىٰ معنىٰ في[3] .

---

(١) وهذا هو الذي يعنونه بقولهم فضلة تمييزا لها عن العمدة التى لا يتم الكلام بدونها .

(٢) بين قوسين ساقط من : د

(٣) هذا واحد من المذاهب فى نصب الحال ، والذى عليه الاكثرون أنها منصوبة بما بينت هيئة من فعل او شبهه ويذهب الكوفيون الى أنها منصوبة بعد تمام الكلام .

والباب فيها ان تأخرت عن ذى الحال ، أن تكون من معرفة ، أو من نكرة مقاربة للمعرفة ، أو غير مقاربة لها ان كانت الحال يقبح ان تكون وصفاً لذي الحال ، نحوُ قولهم : مررتُ ببُرٍ قبلُ فقيراً بدرهم ، ومررتُ بماء قِعْدة رَجُل ، ووقعَ أمرٌ فَجْأةً .

وقد يجيء من نكرة غير مقاربة للمعرفة ، وإن كانت ممّا يحسُن وَصْفُ ذي الحال به ، إلا أنَّ ذلك قليل ، فإنْ تقدّمت على ذي الحال ، جاءت من المعرفة والنكرة على كلّ حال .

وإنْ كانت الحال مؤكّدة اشترط فيها جميع ما يُشْتَرط في المُبَيِّنة إلا الانتقال ، ويجوز أنْ يقع موقع الاسم المنتصب على الحال الظرف ، والمجرور التامّان ، والجملة المُحتملة للصّدق والكذب ، فإنْ كانت الجملة إسميّة فإنّها تدخل عليها واوُ الحال ، ويلزم ان كانت الجملة غير مشتملة على ضميرٍ عائد على ذي الحال ، ملفوظ به ، أو مُقَدَّر .

ولا يلزم إنْ كانت مشتملة عليه ، بل المختار لحاقها ، وإنْ كانت فعليّة ، وكان الفعل ماضياً لفظاً ومعنىً ، أو معنىً دون لفظ ، واشتملت على ضميرٍ عائد عليه ، فالاختيار الواو .

وقد يجوز أنْ لا تأتي بها ، وإنْ لم تشتمل على ضميرٍ عائد عليه ، فلابُدَّ من الواو ، ولا يجوز أنْ يكون الفعلُ الماضي لفظاً ومعنىً حالاً ، حتى تكون معه قَدْ مُظْهَرة أو مضْمَرة ، أو يكون وَصْفاً لمحذوف ، فإن كان الفعل الماضي لفظاً فعل شرطٍ ،

قدْ حذفَ جوابَه في الأصل ، وقعَ حالاً ، ولا يكون معه إذْ ذاكَ قدْ ، لا ظاهرةً ولا مُضْمرة ، ولا يكون وَصْفاً لموصوف محذوف .

ومن ذلك قولُ العرب : « لأضْرِبنَّه ذهبَ أو مكث » ، فذهبَ في موضع نصب على الحال ، والتقدير : لأضربنَّه ذاهباً أو ماكثاً ، أيْ : لأضربنَّه على كلِّ حالٍ ، والأصل فيه : لأضربنَّه إنْ ذهبَ أوْ مكثَ ، ولذلك لا يجوز أنْ تقول : لأضربنه يذْهبُ أو يمكثُ .

وإنْ كان الفعل مضارعاً ، فإنْ دخلَ عليه حرفٌ من الحروف المُخلِّصة للاسْتقبال ، كالسين ، وسوف ، لم يجز أنْ يكون حالاً ، وإنْ لم يدخل عليه حرفٌ من الحروف التي لا يكون ما بعدها إلاّ مُسْتقبلاً ، فإنْ كان منفياً وكانت الجملة مشتملة على ضميرٍ عائد على ذي الحال جاز أنْ تأتيَ بالواو ، وأنْ لا تأتي بها .

وإنْ لم تكنْ مُشْتملة عليه ، فلابدَّ من الواو ، وإن كان مثْبتاً لم يكن بُدٌّ من الضمير ، ولا يجوز دخولُ الواو إلاّ أنْ يشذّ فيُحْفظ .

ولا يُقاس عليه نحوُ قولهم : « قُمْتُ وأصُكُّ عيْنَهُ » ، أو في ضرورة ، نحوُ قوله[1] :

---

(١) هو عبدالله بن همام السلولي ، والبيت في : ابن عقيل ١/٣٧١ ، واظافير : جمع اظفور ، والمراد به هنا السلاح .

فلمّا خشيتُ أظافيرَهُم

نجوتُ وأرْهنُهُم مالِكا

ولا يقضّى العامل من المصادر ، ولا من ظروف الزمان ، ولا من ظروف المكان ، ولا من الأحوال الراجعة الى ذي حال واحدة ، أزيد من شيء واحد ، إلاّ بحرف عطف ، إلاّ أنْ يكون أفعَل التي للمفاضلة ، فإنّها تعمل في ظرفَين من الزمان أو المكان ، وفي حالَين من ذي حال واحدة ، نحوُ قولك : أنتَ يومَ الجُمُعَة أحسن قائماً منك يوم الخميس قاعداً ، فإنْ كان الحالان من ذوي حال جازَ ذلك في كلّ عامل نحوُ قولك : لقيَ عمرو زيداً مُصْعداً مُنْحدراً ، إذا كان اللاقي مُصْعداً ، والمُلْقي مُنْحدراً ، وإنْ كان أحد الطرفين مُشْتملاً على الآخر ، جاز ذلك أيضاً في كلّ عامل ، نحوُ قولك : لَقيتُ زيداً يومَ الجمعة غُدْوةً ، فتَنْصِب يومَ الجمعة وغدوةً بلقيت على أنّهما ظرْفان .

والمصادرُ وظروف الزمان يجوز تقديمها على العامل كائناً ما كان ، إلاّ أنْ يكون العامل اسماً موصولاً ، وفعلاً غير مُتصرّف . أو يكون المصدر ضميراً مُتّصلاً .

وإنْ جعل العامل صِلة لموصول ، أو صفة لموصوف ، أو دخلت عليه أداةٌ من أدوات الصدور التي تقدَّم ذكْرُها في باب الفاعل ، لم يجز تقديمها على الموصول ولا على الموصوف ولا على

شيء من تلك الأدوات[1] .

وأمّا تقديمها على العامل وحده فجائزٌ ، إلاّ أنْ يكـــون الموصول الألف واللاّم ، أو حرفاً ناصباً ، فإنّه لا يجوز تقديمها إذْ ذاك على العامل وحده .

وأمّا الحالُ ، فإنْ كان العامل فيها فعلاً أو ما جرى مجراه ، (جاز تقديمها)[2] عليه ما لم يَمْنَع من ذلك كون العامل فيها من قبيل الأسماء الموصولة ، أو فعلاً غير متصرّف ، وإنْ جعل الفعل العامل فيها ، أو ما جرى مجراه صِلة لموصول ، أو صفة لموصوف أو دخل عليه أداةٌ من أدوات الصُّدور لم يجز تقديمها على الموصـول ، ولا على الموصـوف ، ولا على شيء من تلـك الأدوات ، وأمّا تقديمُها على العامل وحده فجائز ، إلاّ أن يكون الموصول الألف واللاّم ، أو حرفاً ناصباً ، فانّه أيضاً لا يجـوز إذْ ذاك تقديمُها على العامل وحده ، وإنْ كَان العامل فيها ليس بفعل ولا جارٍ مجراه لم يجز تقديمُها عليه ، تقول : زيدٌ في الدار ضاحكاً ، ولا يجوز أنْ تقول : زيدٌ ضاحكاً في الدار .

ولو كان المعمول ظرفاً لجاز تقديمُه ، فكنت تقول : زيدٌ

---

(١) لان ذلك كله مما لا يعمل ما بعده فى ما قبله ، لان الصلة تابعة للموصول مكملة له فلا يجوز تقديمها عليه ، وكذلك الصفة تمنع أن تتقدم على الموصوف بداهة .

(٢) بين قوسين ساقط من : د

يومَ الجمعة في الدار[1] ، بدليل قوله[2] :

تركتِ بنا لَوْماً ولو شئت جادَنـا
بُعَيْدَ الكرى ثلجٌ بكرْمانَ ناصِحِ

فأعمل في بُعَيْد الكرى ثلْجاً ، بما فيه من معنى الفعل ، وقدّمه عليه[3] .

وكأنه قال : بُعَيْد الكرى بارداً ، أي : ثغر بارد .

وأمّا توسُّط الحال بين ذي الحال والعامل فيه فجائزٌ ، نحوُ قولك جاءَ راكباً زيدٌ ، ولقيتُ مُسْرعاً زيداً . ما لم يمنع من ذلك كوْن ذي الحال مخفوضاً ، أو ضميراً متَّصِلاً .

---

(١) لان العامل حينئذ ضعيف لا يتصرف فيه بالتقديم والتاخير اما الظرف فانهم يتوسعون فيه . ومرد ذلك الى أن معنى الظرفية من لوازم الحدث ، بخلاف الحال ونحوه فانه ليس كذلك .

(٢) هو جرير بن عطية ، من قصيدة يمدح بها : عبدالعزيز بن مروان . أنظر : ديوان جرير ، ص/١٠٠ .

(٣) انظر ، مغني اللبيب ٢/٥٣١ .

باب المنصوبات

التي يطلبها جميع الافعال على غير اللزوم

وهي : المفعول معه ، والمفعول من أجله .

فأمّا المفعول معه ، فهو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى مع ، المضمَّن معنى المفعول به ، وذلك نحو قولك : ما صنعت وأباكَ ، ألا ترى ان الواو بمعنى (مع) الأب في المعنى مفعول به ، كأنّك قلت : ما صنعْتَ بأبيك ، ولو لم ترد هذا المعنى لكان الاسم الذي بعد الواو معطوفاً على الاسم الذي قبله ، وانْتصابه بالفعل الظاهر المتقدّم عليه بوساطة الواو ، وصحَّ له العمل فيه مع توسّطها بينهما ، لأنّها حرف عطف في الأصل ، فعمل الفعل فيما بعدها كما عمل فيما بعد حرف العطف .

والدّليل على أنّها عاطفة في الأصل ، أنّها لا تقعُ إلاّ في الأماكن التي يُمكن أنْ تكون فيها عاطفة على جهة الحقيقة ، أو المجاز .

واخْتُلف في قوله تعالى : « فأَجْمِعُوا أَمْرَكُم وشُرَكاءَكُم[1] » فحملَ قومٌ ، (وشركاءكم) على أنْ يكون مفعولاً معه ، وحَمَلَه قومٌ على أنْ يكون معطوفاً على مفعولِ : (أَجْمِعُوا) ، وحمله آخرون على أنْ يكون منصوباً بفعل مضْمر ، والتَّقْدير : (وأجْمَعوا شركاءَكم)[2] .

---

(١) سورة يونس ، الآية/٧١ .

(٢) والتقدير : فاجمعوا امركم واجمعوا شركاءكم .

والأول من هذه الوجوه هو الأَظْهر ، ولكون الواو التى هي بمعنىٰ : مع ، عاطفة في الأصل ، لم يجزْ تقديم المفعول معه ، علىٰ العامل ، وإنْ كان مُتَصرِّفاً ، كما لا يجوز تقديم المعطوف عليه . ولذلك أيضاً لم يَجزْ توسيطه بين الفعل والفاعل ، وإنْ كان ذلك جائزاً في المعطوف بالواو ، لأنَّ الفروع لا يتصرَّفُ فيها كما يُتصرَّفُ فيها كما يُتصرَّف في الأُصول .

ومسائِلُ هذا الباب تنقسم أربعة أقسام :

قسمٌ يتساوىٰ فيه أنْ يكون الاسم مفعولاً معه ، وأنْ يكونَ معطوفاً علىٰ ما تقدَّم ، وذلك : إذا كانت الجملة فِعليّة ، وتقدّم الواوَ اِسمٌ يسوغ العطف عليه ، نحوُ قولك : جاءَ البَرْدُ والطَّيالسة .

وقسمٌ يكونُ الاِسم فيه مفعولاً معه ، ولا يجوز فيه أنْ يكون معطوفاً ، إلاّ في ضرورة ، وذلك : إذا كانت الجملة فعليّة ، أو إِسْمية مضمّنة معنىٰ الفعل ، وقبل الواو ضميرٌ متَّصِلٌ مرفوع غير مؤكّد بضمير رفع منفصل ، وليس في الكلام طولٌ يقوم مقام التأكيد ، أو ضميرُ خفضٍ مُتّصِل باسْمٍ لا يُمكن عطف ما بعد الواو عليه ، نحوُ قولك : ما صَنَعْتَ وأَباكَ ، وما شأْنُكَ وزيداً .

ولا يجوزُ رفعُ الأب ، وخفضُ زيد ، إلاّ في الضرورة ، ولا يجوز رفعُ زيد وعطفه علىٰ الشأن .

وقسمٌ ، يُختار فيه أنَ يكون معطوفاً ، ويجوز فيه أنْ يكون مفعولاً معه ، وذلك : إذا كانت الجملة اسْمِيَّة مُتضمِّنة معنىً الفعل ، وتقدَّم الواوَ إسْمٌ لا يتعذَّر العطف عليه ، نحو قولك : ما أَنت وزيداً ، وما شأن عبدالله وزيداً ، والأَحْسَنُ رفعُ زيد في المسألة الأولى ، وجرّه في الثانية .

وقسمٌ ، يكون الاسم فيه معطوفاً ، ولا يجوزُ أنْ يكون مفعولاً معه ، وذلك : إذا كانت الجملة إسميّة غير متضمّنة معنىً فعل ، نحوُ قولك : أنت أعلم ومالُك ، وكذلك أيضاً لا يجوز إلاّ العطف ، إذا لم يتقدّم الواوَ إلاّ المفْردُ ، نحوُ قولهم : كلُّ رجل وضَيْعَتُه .

وأمّا قول الشاعر(١) :

أزَمانَ قومي والجماعةَ كالذي
منع الدِّعامةَ أن تميلَ مَمِيلا

فإنّما نصبَ الجماعة ، لأنّ قومي محمولٌ على إضمار فعل ، كأنه قال : أزمان كان قومي والجماعة(٢) ، ألا ترى أنّ المعنى على ذلك .

وأمّا المفعول من أجْله ، فهو : كلُّ فَضْلة انْتصبت

---

(١) هو : عبيد بن حصين الراعى ، من قصيدة مجمهرة ، يخاطب بها : عبدالملك بن مروان الاموى ، وهى فى : جمهرة اشعار العرب ، ص/٩٣٠ ، والبيت من شواهد سيبويه ج١/١٥٤ ، وفي الاصول الاخرى : أيام لزم الرحالة ان تميل مميلا .

(٢) انظر ، الكتاب ، واوضح المسالك ١/١٩١ .

بالفعل ، أو ما جرى مجراه ، على تقدير لام العلّة ، ويكـون معرفة ونكرة .

ويشترط فيه أنْ يكون مصدراً ، وأنْ يكون مقارناً للفعل الذي ينصبه في الزمان ، وأنْ يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلّل[1]، إلاّ أنْ يكون المراد به التّشبيه ، فإنْ نقص من هذه الشروط شيء في المصدر غير التشبيهي لم يصل الفعل إليه إلاّ بلام العلّة .

نحو قوله[2] :

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشـةٍ
كفاني ، ولم أطلبْ ، قليلٌ من المالِ

فأدنى ، ليس بمصدر ، ولذلك وصل الفعل إليه بلام العلّة .

نحو قوله[3] :

فجئتُ وقد نضّت لنوم ثيابها
لدى السّتْر إلاّ لِبْسة المتفضّل

فوصل نضّت لنوم بلام العلّة ، وإنْ كان مصدراً لما لم يكن مقارناً له في الزمان ، لأنّ النّضْو وقع ، والنوم فيما يستقبل .

---

(١) الفعل المعلل : هو المصدر المنتصب على انه مفعول من أجله ، فعلا لغير فاعل ، وذلك نحو قولك: قمت اجلالا لك .

(٢) هو امرؤ القيس ، من قصيدته المشهورة ، والتى طالعها :

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

انظر ، ديوان امرىء القيس ، ص/١٦٧ .

(٣) هو امرؤ القيس ايضا ، وهو من معلقته المشهورة ، انظر ديوانه ، ص/١٤٨ .

تطبيعـــات

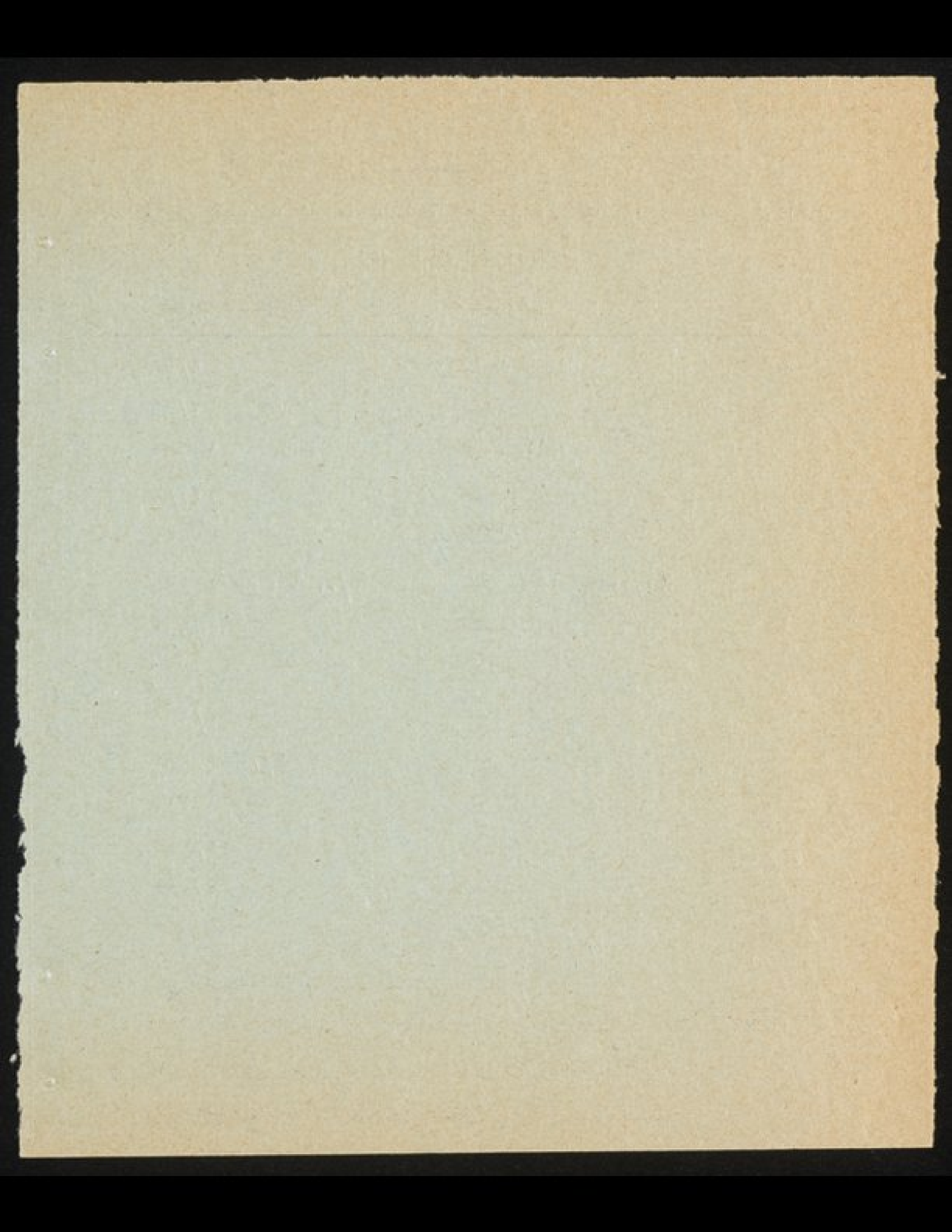
يرجى تصويب هذه التطبيعات قبل قراءة الكتاب ، وسنلحق في آخر الجزء الثاني كل ما يلزم من التصويبات الضرورية .

الصفحة فالسطر	الصـــواب
٤/٥٠	زيـاد
٢/٦١	فيها
١٠/٦٦	ان تُبدوا
١٤/٨٣	هِجَيْرَ ى
١١/٩٢	الشيئين
٤/١٠١ من الهامش/٣	شعر الخوارج ص/٢١
١٠/١١٧	الشيمة
١٠/١٢٣	الضّارب
٤/١٦٢	ناعله
١٨٣/هامش/٣	قيس بن ذريح
١/٢٢٨ هامش	ابو دؤاد
١٥/٢٤٧	الاربعة
٢/٢٦٣	تستقيما
٢٠/٢٦٧	فأُحْسِنْ

وفي الصفحة ١٩٨ سقط هامش السطر/٦

وهو : هو : الحصين بن الحمام المري ، والشاهد من مفضلية مشهورة ، انظرها في : المفضليات ص : ٦٥ مع اختلاف في رواية الشاهد .

وفي الصفحة/١/١١٦ الهامش تحذف عبارة (شعر الكميت) .



نحوُ قوله :

وإنّي لتعروني لذكراكِ هِزّةٌ
كما انتفض العُصْفور بلّله القَطْرُ(١)

فالذكرُ مصدرٌ ووصل إليه الفعل بلام العِلّة ، لما كان فاعله المتكلّم ، وفاعلُ تعرو (الهزّة)(٢) .

فأمّا قول الأعشى :

مدّت عليه الملكَ أطنابَها
كأسٌ رنَوْناتٌ وطِرْفٌ طِمِرْ

فليس الملك مفعولاً من أجله ، بل مفعولٌ به منصوبٌ بمدّت ، وأطنابها بدَلٌ منه ، وأنّث حملاً على معنى الخِلافة .

---

(١) البيت من قصيدة لابي صخر الهذلي : وهو من سوائر الشواهد ، وفي : د ، فترة ، والمشهور رواية الاصل المثبتة وانظر رواية أخرى له في : شرح أشعار الهذليين ٢/٩٥٧ .

(٢) في د : الفترة .

باب المنصوبات

عن تمـام ما يطلبُها

وهي : التَّمييز ، والمُسْتثنى .

فأمَّا التمييز ، فهو : كلُّ اسْم نكرة منصوب مُفَسِّر لما انْبهم من الذَوات ، فأمَّا قولُ بعض العرب : العشرون الدرهم ، والخمسة عشر الدرهم ، فالألف واللام الداخلة علىٰ الدرهم زائدة فيه ، وكذلك قولُ الشاعر(١) :

الى رُدُح مِــن الشِّيزى مِلاءٍ

لُبابَ البُرِّ يُلْبَـك بالشِّهـاد

لبابُ البُرِّ منصوب بملاء بعد إِسْقاط حرف الجرّ ، أي : ملاء بلباب البُرّ ، ويكون انتصابه إمّا عن تمام الاسم ، وامّا عن تمام الكلام .

فالمنتصب عن تمام الكلام هو كلُّ تمييز مفسِّر لمُبْهَم ، يَنْطوي عليه الكلام ، نحوُ قولك : امْتلأ الاِناء ماءً وتصبَّبَ زيدٌ عَرقاً ، ألا ترىٰ أنَّ ماءً مفسّر للمالىء الاِناء ، الذي انْطوىٰ عليه قولك : امتلأ الاناء ، الذي انْطوىٰ عليه قولك : امتلأ الاِناء ، وهو نوعان : منْقولٌ ، وغيرُ منقول .

والمنقولُ : ما كان منه قبل النَّقْل مفرداً بقيَ علىٰ إفراده ، وما كان منه مجموعاً بقيَ علىٰ جمعيته ، وإنْ شئْتَ أفْردته ،

---

(١) هو : ابن الزبعرى ، والبيت في اللسان (ش/ي/ز) والشيزى : شجرة ، يقال لها الآبنوس ، وقيل : تتخذ منها الجفان .

ولا يجوزُ دخولُ مِنْ عليه .

وغيرُ المنقول : إنْ لم يكن اسم جنس ، كان على حسب المُبْهم الذي هو تفسيرٌ له من إفراد ، أو تثنية ، أو جمع ، ولا يجوز دخول مِنْ عليه .

وإنْ كان اسْم جنس ، جازَ دخول مِنْ عليه ، ولم يجز تثنيته ولا جمعُه ، إلا في باب : نِعْم ، وبئس ، فانه يكون على حسب الممدوح ، أو المذموم من إفراد أو تثنية ، أو جمع ، فتقول : نِعْم رجلاً زيدٌ ، ونِعْمَ رجُلَيْن الزَّيْدان ، ونِعْم رجالاً الزيدون ، ولا يجوزُ دخولُ مِنْ عليه ، إلاْ في ضرورة شعر ، أو شذوذ من الكلام .

والمُنْتصب عن تمام الاسْم لا يجيء إلا بعد عدد ، نحوُ : عشرين درهماً ، أو مقدار ، أو شبيه به ، والمقاديرُ ثلاثة أنواع :

مكيلات ، وموزونات ، وممسوحات ، نحوُ : كُرّ بُرّاً ، أو : رطْل سمْناً ، وذِراع ثوباً ، وما في السماء موضع راحة سَحاباً ، وعليه شعر كلبين ذنَباً .

وقد يجيء في غير المقادير ، ومن ذلك قولهم : لي مثله رجلاً ، فنصبوا رجلاً ، لحجز الاضافة بينه وبين مثل .

وإنْ لم يكن ممّا تقدّم من المقادير ، ومن ذلك قولُ الأعشى[1] :

---

(١) الشاهد في ديوانه ص/٧٥ ط/بيروت ، وفيه رواية اخرى ، و : الاشموني ٦٣/٣ .

بانَت لتحزُنَنا عفارَهْ
يا جارتا ما أنتِ جارَهْ

نصَبَ علىٰ التميز بدليل دخول من علىٰ ، مثله في قول الآخر :

يا سيّداً ما أنت من[1] سيّد
مُوَطّأ الأكناف رَحْب الذّراع

ومن ، إنّما تدخل على التميز ، لا علىٰ الحال .

وتمام الاسم إما بنون ، نحوُ : عشرين ، أو بتنوين ، نحوُ : رطلٍ ، أو بمضاف نحوُ : شعَر كلبْين . نحوُ مثله[2] ، أو بتقدير تنوين وذلك في المبنيّات ، نحوُ : أحد عشر . ونحوُ : دخول من علىٰ جميع ما تفسَّر به المقادير والأعداد إلاّ أنّ ما يأتي منه تفسيراً لعدد فانه لا يجوز دخول (من) عليه حتىٰ يُرَدّ إلى أصله فيجْمع ويُعرَّف بالألف واللاّم ، ولا يجوز تقديم التميز ، واما توسيطه فجائز ، ومن ذلك قول زُفَر بن الحارث :

نُطاعِنُ عنهمُ الأقران حتىٰ
جرىٰ منهم دماً مَرْجُ المُجيل

ولا يكون التميز بالأسماء المختصة بالنفي نحو : أحد ،

---

(۱) يريد ان قوله ما أنت (من سيد) نظير قول الآخر ما انت جاره . أي ما أنت من جاره .

(۲) كقولك عندي مثله خيلا .

وغريب ، ولا بالأسماء المُتَوغلَة في البناء ، ولا بالأسماء المتوغلة في الابهام[1] .

[وأمّا][2] الاستثناء ، [فهو][3] إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بأداة من الأدوات التي جعلها العرب لذلك .

وهي : إحدى عشرة أداة ، إلاّ وهي حرف ، وحاشا ، وحَشَا ، وخَلا ، وعَدا ، وهي حروف إذا جرت ما بعدها ، وأفعال إذا نصبته ، إلاّ أنّ النصب بحاشا قليل ، ومنه قولهم « حاشا الشيطان وابنَ الاصْبع[4] » ، والخفض ، بخلا ، وعدا قليل .

وليس ولا يكون وهما فعلان ، فإن دخلت ما على خَلا ، وعَدا ، لم يكونا إلاّ فعليْن إنْ كانت ما مصدريّة ، فإن كانت زائدة جاز الخفض بهما ، فيكونان إذْ ذاك حرفين ، وهو قليل جداً . وغير ، وسُوى ، بضم السين وكسرها ، وسواء بفتحها والمد ، وهي أسماء .

والمُخْرجُ ، لا يكون إلاّ النّصْف فما دونه ، فأمّا قوله تعالى : « إنّ عبادي ليس لك عليهم سُلطان إلاّ من اتبعك من الغاوين »[5] ومعلومٌ ، ان الغاوين اكثر من غيرهم ، فإنّه يتخرّج

---

(١) لانه اما موغل في التنكير واما موغل في الابهام فلا يصلح للتفسير لعدم دلالته على الجنس .

(٢-٣) بين معقوفين ساقط من الاصل ، والتكملة من : د .

(٤) المشهور قوله : اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبع . انظر : ابن عقيل ٥٢٦/١ .

(٥) سورة الحجر الآية/٤٢ .

علىٰ انه يريد بالعباد غير الغاوين ، وتكون الاضافة تشريفاً لهم ، ويكون الاستثناء منقطعاً ، ولا يكون المُخرج إلا مختصاً لو قلت : قام القوم إلا رجالاً ، لم يجز . ولا يكون أيضاً المُخرج منه إلا مختصاً لو قلت : قام رجالٌ إلا زيداً لم يجز .

والاسم الواقع بعد إلا لا يخلو من أنْ يكون قبله عامل مفرَّغ للعمل فيه ، أو لا يكون ، فإنْ كان ، فامّا أنْ يكون العامل المفرّغ رافعاً ، أو ناصباً ، أو خافضاً ، فإن كان رافعاً عمل فيه ، وذلك نحوُ قولك : ما قام إلا زيدٌ . وإنْ كان ناصباً أو خافضاً ، فامّا ان يكون معموله محذوفاً أو لا يكون ، فإن لم يكن له معمول محذوف ، كان الاسم الذي بعد إلا علىٰ حسب ذلك العامل ، وذلك نحوُ قولك : ما ضربت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيدٍ ، وإنْ كان معموله محذوفاً ، كان الاسم الذي بعد إلا منصوباً علىٰ الاستثناء ، ومن ذلك قوله :

نَجا سالِمٌ والنفس منه بشدقه

ولم ينج إلا جَفْنَ سيف ومئْزرا

أي : ولم ينج شيء إلا جِفْن سيف .

وان لم يكن قبل إلا عامل مفرّغ لما بعدها ، فامّا ان يكون الكلام الذي قبلها موجباً أو منفياً ، فإن كان موجباً جاز في الاسم الواقع بعد إلا وجهان ، أفصحهما نصبُه علىٰ الاستثناء .

والآخر ان تجعله مع إلا تابعاً للاسم الذي قبله ،

فتقول : قام القومُ إلا زيداً زيدٌ ، برفع زيد وبنصبه .

وإن كان منفياً لفظاً أو معنىً ، فإن كان الاسم الذي قبلها منصوباً بلا النافية جاز في الاسم الواقع بعدها أربعة أوجه ، أفصحها النصب على الاستثناء ، أو رفعه بدلاً على الموضع ودونهما النصب على أن يكون إلا مع ما بعدها نعتاً للاسم الذي قبلها على اللفظ .

والرفع على أن تكون مع ما بعدها نعتاً له على الموضع ، نحوُ قولك : لا رجلَ في الدار إلا زيداً ، برفع زيدٍ ، ونَصْبه ، وإنْ كان مجروراً بالباء الزائدة ، أو من الزائدة ، جاز في الاسم الواقع بعدها أربعة أوجه .

أفصحها النَصْب على الاستثناء ، أو الابدال على الموضع ، فإنْ كان منصوباً نصبته ، وإن كان مرفوعاً رفعته ، ودونهما النَعْت على اللفظ فيخفض .

أو على الموضع فيرفع أو ينْصب على حسب الموضع ، وذلك قولك : ليس زيدٌ بشيء إلا شيءٌ ، لا يُعْبأ به بنصْب شيء وخفْضه ، وما أنت بشيءٍ إلا شيءٍ لا يُعْبأ به ، برفع شيء ونصبه وخفضه ، ان قدرت (ما) تميميّة .

وكذلك أيضاً إنْ قدرتها حجازيّة لاستواء اللُغتين مع إلا ، فنحوُ : ما جاءَني من أحدٍ إلا زيداً ، برفـع زيـد ونصبه ، وخَفْضه .

وما ضربْتُ من أحدٍ إلا زيداً ، بنصب زيدٍ ، وخفضه .

وإنْ لم يكن الاسم الذي قبلها معمولاً لشيء مما ذكر جاز في

الاسم الواقع بعدها ، ثلاثة أوْجه ، أفصحُها : أنْ يكون بدلاً ، فيكون إعرابه على حسب إعراب الاسم الذي قبله ، ثم يليه ان يكون منصوباً على الاستثناء ، ودونهما ان تجعله مع إلاّ نعتاً لما قبله ، فيكون إعرابه أيضاً على حسب إعرابه ، نحو قولك : ما القوم إلاّ زيداً ، بنصب زيدٍ ، ورَفْعه ، وما ضربت أحداً إلاّ زيداً ، بنصْب زيدٍ لا غير .

وما مررتُ بأحد إلاّ زيداً ، بنصب زيد ، وخفضه .

ولا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام ، ويجوز تقديمه على المستثنى منه ، أو على صفته ، فإنْ قدَّمته على المستثنى منه لم يجز فيه إلاّ النَّصْب . على كلّ حال . نحوُ قولك : ما قام إلاّ زيداً القومُ ، وقد يجعل على حسب العامل الذي قبله ، ويجعل ما بعده بدلاً منه ، وذلك قليلٌ ، نحوُ قوله(١) :

رأت اخوتي بعد الولاء تتابعوا فلم يبقَ إلاّ واحدٌ منهم شَفَرْ

رويَ برفع واحدٍ ، وإنْ قدَّمته على صِفَة المستثنى منه جاز فيه ما كان يجوز مع التأخير ، إلاّ ان الوصف يقوى ويحسُن .

وإذا تكررت المستثنيات ، فإنْ كان بعضُها معطوفاً على بعض ، كانت على حسب المستثنى الأول ، ويكون كلّها مستثنيات من شيء واحد ، نحوُ قولهم : « قام القومُ إلاّ زيداً

---

(١) البيت في اللسان (ش/ف/ر) .

وإلاّ عمراً وإلاّ خالداً » . وإنْ لم يعطف بعضها على بعض ، فإنْ كانت هي المستثنى الأول في المعنى ، كانت أيضاً على حسبه في الإعراب ، لأنّها بدلٌ منه ، ومن ذلك قوله[1] :

ما لكَ من شيخكَ إلاّ عَمَلُهْ

إلاّ رسيمُهُ وإلاّ رَمَلُهْ

فالرسم والرَّمل ، هما العمل ، وإنْ لم تكن الأولَ في المعنى .
فأمّا ان يكن استثناء بعضها من بعض أو لا يمكن ، فان لم يمكن ، فإنْ كان العامل مفرّغاً ، جعلت واحداً منها على حسبه ، ونصبْتَ ما عداه . نحوُ قولك : « ما قامَ إلاّ زيدٌ ، إلاّ عمراً » .
وإنْ لم يكن مفرّغاً كانت مستثناة ممّا استثني منه الأول ، ولا يخلو من أنْ يتأخر عن المستثنى منه ، فيكون الواحدُ منها في الاعراب على حسبه لو انفرد ، وتنصب ما عَداه . فتقول : « ما قامَ القومُ إلاّ زيدٌ إلاّ عمراً » .

او يتقدم عليه فلا يجوز إلاّ النصب ، نحوُ قولك : « ما قامَ إلاّ زيداً إلاّ عمراً أحدٌ » ، وإنْ أمكن استثناء بعضها من بعض جعلت الآخر مستثنىً من الذي قبله ، والذي قبله مستثنىً من الذي قبله ، إلى أنْ تنتهي إلى الأول ، ويكون إعراب الأول منها على حكمه لو انفرد ، وما عداه منصوبٌ لا غَيْر . نحوُ

---

(1) لم يعرف قائله ، وهو من شواهد الكتاب ١/٣٧٤ ، واوضح المسالك ٢/٦٧ والاشموني ٢/٤٥٩ ، وابن عقيل ١/٥١٢ .

قولك : « عندي عشرة إلا خمسةً إلا اثنين إلا واحداً »[1] .

فالواحدُ مستثنىً من الاثنين ، والاثنان من الخمسة ، والخمسة من العشرة .

وطريقُ معرفة قدْرِ المستثنى في هذه المسائل ان تُخرِجَ الآخر من الذي قبله ، وما بقي منه أخرجته ممّا قبله ، ولا تزال تفعل ذلك وإلى أنْ تنتهي إلى الأول .

فالمستثنى إذن في المسألة المتقدمة أربعة ، وذلك : انك أخرجت الواحد من الاثنين ، فبقي واحد ، فأخرجت حكم الاسم الواقع بعد إلا ، إنْ كان من جِنْس ما قبله .

فإنْ كان منقطعاً ، فامّا ان يتوجه عليه العامل المتقدم من جهة المعنى ، أو لا يتوجه .

فإنْ لم يتوجّه عليه لم يجز فيه إلا النَّصْب ، نحوُ قولك : ما زادَ شيءٌ إلا ما نَقَص ، فزادَ لا يتوجّه على ما نقص ، لأنّ ما نقص لا يُوصف بأنّه زادَ ، بل المعنى لكن نقص .

وإنْ توجّه عليه من جهة المعنى فلغةُ أهل الحجاز النَّصْبُ ، وبنو تميم يُجْرونه مُجرى المتّصل في جميع ما تقدّم ذكره .

وذلك نحوُ قولك : « ما جاءَني أحدٌ إلا حمار » ألا ترى أنّ الحمار وإنْ لم يكن من جِنْس ما قبله .

فإنّ معنى العامل متوجّهٌ عليه ، لأنّ المعنى : بل جاءَني حمارٌ .

---

(1) انظر : اوضح المسالك ٦٩/٢ .

وامّا الاسم الواقع بعد غَيْر ، فلا يكون أبداً إلاّ مخفوضاً بإضافة غير إليه .

ويكون حكمُ غير في الإعراب كحكمِ الاسمِ الواقع بعد إلاّ في جميع ما تقدَّم ذكره . فتقول : ما قامَ القومُ غيرُ زيدٍ ، برفع غيْر ، ونصْبه .

إلاّ أنّك إذا اتبعت الاسم الواقع بعد غَيْر ، كان لك في التابع وجْهان ، الخفض علىٰ لفْظه ، وانْ يكون علىٰ حَسَب إعراب غير ، ومن ذلك قوله :

لم ينو غير طريدٍ غيرُ مُنْفَلِتٍ
ومُوثَقٍ في حِبال القدّ مَسْلوبُ

برفع موثق وخَفْضه .

ولا يجوز ذلك في اتباع الاسم الواقع بعد إلاّ غير الحمل علىٰ اللفظ خاصة .

وامّا الاسم الواقع بعد سِوىٰ ، وسُوى ، وسَواء ، فلا يكون إلاّ مخفوضاً بها ، وهي أبداً منصوبة على الظرفية[1] .

وامّا الاسمُ الواقع بعد خَلا ، وعَدا ، وحاشا ، وحشىٰ ، نحوُ قوله :

حشىٰ رهْط النبيّ فإنّ منهم
بحوراً لا تكدّرها الدِّلاءُ

---

(١) انظر : أوضح المسالك ٢/ ٧٠ .

فإنْ كان مخفوضاً ، كان خَفَضه بها ، ويكون حروفاً متعلّقةً بما قبلها .

وإنْ كان منصوباً ، فيكون نصْبه بها ، وتكون أفعالاً ، وفاعلوها مُضْمرون فيها ، والضميرُ عائد علىٰ البعض المفهوم من معنىٰ الكلام .

وإنْ لم يذكر . كأنك قلت : خَلا هو زيداً ، أي : خَلا بعضهم زيداً .

ألا ترىٰ انك إذا أخبرتَ عن قوم مَعهودين من جملتهم زيدٌ ، فقلت : قامَ القومُ . حصَلَ في نَفْس المخاطب ان بعض القائمين زيدٌ . فيكون الضميرُ عائداً علىٰ ذلك البعض المفهوم ، ومن عوده علىٰ الضمير المفهوم ، قولُه تعالىٰ « فأثرن به نَقْعاً »[1] . ولم يذكر المكان .

وتكون الجملة في موضع نَصْب علىٰ الحال [وإنْ دخلت ما علىٰ شيء منها ، كانت مصدريّة ، والمصدر في موضع الحال .][2] علىٰ حدّ قولهم : « أتيته ركضاً » .

وإنْ جعلتها زائدةً ، كان حكمها علىٰ حَسَبه ، قبل لحاق ما .

وامّا الاسمُ الواقع بعد ليس ، ولا يكون ، فينتصب علىٰ انه خبرٌ لهما . ويكون اسمهما ضميراً عائداً علىٰ البعض المفهوم من معنىٰ الكلام كما تقدّم ، والجملة في موضع

(١) سورة العاديات ، الآية/٤ .
(٢) بين معقوفين ، زيادة من : د .

الحال . كأنَّك قلت : قامَ القومُ ليس بعضُهم زيداً ، ولا يكون بعضُهم زيداً .

وكذلك كان الضمير مفرداً مذكراً في جميع الأحوال .

ومن العرب من يجعل الضمير الذي فيهما علىٰ حَسَب الاسم المتقدّم ، فتقول : « ما أتتني امرأة ليست فلانةً » ، ولا تكون فلانةً ، فتكون الجملة علىٰ هذه اللغة صِفة للاسم المتقدم .

باب النـــداء

حروفُ النداء : (يا) ، و (أيا) ، و (هَيا) ، و (وا) ، و (أيْ) ، والهمزة ، ممدوتين ومقصورتين .

فـ (وا) ، منها للمندوب وما جرىٰ مجراه خاصةً .

و (يا) : تستعمل في جميع ضروب المناديات من : مندوب ، ومتعجب منه ، ومُستْغاث به ،و غير ذلك ، قريباً كان أو بعيداً ، وسائرها لا يستعمل إلا في النّداء الخالص .

فأمّا الهمزة ، منها فللقريب خاصةً ، وسائرها للبعيد مسافة أو حكماً كالنائم ، وقد تكون للقريب .

والاِسم المنادىٰ غيرُ المندوب ، والمستغاث به ، والمتعجَب منه ، امّا ان يكون مفرداً أو مضافاً ، فاِنْ كان مضافاً ، كان منصوباً باِضْمار فعلٍ لا يجوزُ إظْهارُه .

وإنْ كان مفرداً ، فامّا ان يكون مطولاً أو غير مطوّل ، فاِنْ كان مطولاً ، وأعني به : ما كان عاملاً في غيره ، لم يجز فيه أيضاً إلاّ النَّصْب ، نحوُ قولك : « يا ضَارباً زيداً » .

وإنْ كان غيرَ مطوّل ، فامّا أنْ يكون معرفة أو نكرة ، فاِنْ كان معرفة بُنيَ علىٰ الضَّمّ ، ويكون في موضع نَصْب باِضْمار فِعْل أيضاً .

وإنْ كان نكرةً ، فامّا ان تكون مُقْبلاً عليها ، أو غير مقْبل عليها ، فاِنْ كان مقبلاً عليها ، فهي أيضاً مبنيّة علىٰ الضَّمّ ، كالعلَم ، وإنْ كانت غير مُقْبل عليها ، كانت منصوبةً

بإضمار فعلٍ .

والأسماءُ كلّها يجوزُ نداؤها إلاّ المضْمرات ، والأسماءُ المعرّفة بالألف واللام ، والأسماء غير المتصرّفة ، والأسماء اللازمة للصدد .

وقد يُنادَى المُضْمر المخاطب في نادر كلام ، أو ضرورة شعر ، وتكون صيغته صيغة المنصوب ، نحوُ ما حكى من قول بعضهم :

« يا إيّاكَ قد كفيتُكَ »(١) .

وقد تكون كصيغة(٢) المرفوع ، نحوُ قوله(٣) :

يا أبجرُ ابنَ أبجرٍ يا أنْتا

أنتَ الذي طلّقتَ عامَ جُعْتا

فإنْ أردت نداء ما فيه الألف واللاّم ، توصلت إلى ذلك بأي ، أو إسم إشارة ، نحوُ قولك : « يا أيُّها الرجل ، ويا هذا الرجل » ، أو بهما معاً ، وذلك قليلٌ ، نحوُ قوله :

ألا أيهذا النّابحُ السيد انّني

علىٰ نأيها مُسْتبسل من ورائها

---

(١) انظر : اوضح المسالك ٢/٧٢ .
(٢) في د : (تكون صيغته صيغة المرفوع) .
(٣) هو سالم بن دارة ، يقوله في : (مر بن واقع) ، ونسبه الازهري تبعا للعيني الى الاحوص ، وصدره في : اوضح المسالك :
يا مر يا ابن واقع يا أنتا .
انظر : اوضح المسالك ج٢ ص/٧٢ ، وشرح المفصل ١/١٢٧ ، ١٣٠ .

ولا ينادى منها بغير وُصلةٍ ، إلا اسم الله تعالى ، لكثرة الاستعمال مع معاقبتهما الهمزة من (الاله) ، او في ضرورة ، نحو قوله(١) :

فيا الغُلامان اللّذان فرّا
إيّاكُما أنْ تَكسباني شرّا

ويجوز حذفُ حرف النّداء ، وإبْقاءُ المنادى ، نحو قوله تعالى : « يوسفُ أعرِضْ عن هذا »(٢) .

إلا ان يكون المنادى اسم إشارة ، أو نكرة ، مقبلاً عليها ، أو غير مقبل ، وقد يحذف من النكرة المقبل عليها في ضرورة ، نحو قوله(٣) :

جاريَ لا تَستنكري عذيري

أو في شاذٍّ من الكلام ، نحوَ قولهم : « افْتدِ مخْنوقُ » و « أطْرِق كرا » و « ثوبي حَجَر » .

ولا يحذف مع اسم الاِشارة أصلاً ، ولذلك لُحّن المتنبي في قوله(٤) :

هذي برزْتِ لنا فهِجتِ رسيسا
ثم انصرفت وما شفيت نَسيسا

---

(١) هذان شطران من الرجز المشطور ، وقائلهما مجهول ، وهما في شرح المفصل ٩/٢ وشرح الكافية ١٣٢/١ ، والخزانة ٣٥٨/١ ، والانصاف ٣٣٦/١ .

(٢) الآية/٢٩ سورة يوسف .

(٣) هو العجاج بن رؤبة ، وانشده ابن هشام في أوضح المسالك ١٠٢/٢ .

(٤) انظر ديوانه ج٢ ص٣٥٩ وفيه : انثنيت .

وإذا أتبعتَ المنادَىٰ ، فلا يخلو من أنْ يكون مُعْرباً أو مبنياً .

فإنْ كان معرباً ، فإنْ اتبعته ببدل ، كان حكم التابع كحكمه ، لو باشره حرف النّداء ، ولذلك لا يجوز ان يبدل اسم فيه لام تعريف ، لأنَك إنْ أثْبتَّها ، فقلت : يا عبدَالله الرجل ، لم يجز . كما لا يجوز ذلك مع حرف النداء ، وإن حَذفتها لم يجز لأنّ النكرة لا تستعمل إلاّ مع حرف النداء ملفوظاً به ، وإنْ اتبعتَه بعطف نَسَق ، فإنْ كان مفرداً لم يكن إلاّ معرفة ، لأنّ النكرة لا تستعمل إلاّ مقرونة بحرف النداء .

ويكون مبنياً علىٰ الضَّمّ ، إلاّ أنْ يكون فيه ألف ولام ، فيكون منصوباً ، وإنْ كان مضافاً فهو منصوب أبداً .

وإنْ اتبعته بغير ذلك من التَّوابع ، فهو منصوب لا غير ، نحوُ : « يا عبدَالله العاقلَ نفسَه » .

وإنْ كان مبنياً ، فإنْ اتبعته ببدل ، أو عطف نَسَق ، فحكمه حكم المعرب في ذلك ، إلاّ أنْ يكون في المعطوف الألِف واللّام ، فإنّه يجوز فيه الرفع علىٰ اللفظ ، لأنّ حركة البناء في هذا الباب تشبه حركة الإعْراب .

والنصب علىٰ الموضع ، نحوُ قولك : (يا زيدُ والرجلُ) برفع الرجل ونَصْبه .

وإنْ أتبعته بغير ذلك من التَّوابع ، فان كان التابع مفرداً . فالرفع علىٰ اللفظ والنَّصْب علىٰ الموضع ما عدا أيّا ، فإنّه

لا يجوز في نعتها إلا الرفع على اللفظ خاصة ، ولا ينعت إلا بما فيه الألف واللام ، أو باسم الإشارة .

وإن كان مضافاً فإن كانت الإضافة محضة ، فالنصب لا غير ، نحو قولك : « يا زيد أخا عمرٍ ونفسه » .

إلا أن ابناً انفردت في هذا الباب ، إذا وقعت بين اسمين علمين ، أو ما جرى مجراهما ، أو بين إسمين متفقين في اللفظ .

وإن لم يكونا علمين ولا جاريين مجراهما ، وكان الأول منهما غير مضاف بجواز إتباع حركة آخر المنادى بآخر النون من ابن ، فتقول : « يا زيدُ بنَ عمرٍ » ، وبضم الدال من زيد وفتحها ، « ويا شريفَ بنَ الشريف » بفتح الفاء من شريف وضمّها ، أنشد الفرّاء :

يا غنمُ بنَ غنمٍ محبوسةٍ

فيها ثُغاءٌ ونعيقٌ وحبقْ

وإن كانت الإضافة غير محضة ، فإنه يجوز فيه الرفع على اللفظ والنصب على الموضع ، ومن ذلك قوله[1] :

يا صاحِ يا ذا الضّامرُ العنْس

والرّحل والأقْتاب والحِلْسِ

رويَ بنصب الضّامر ورفعه .

فإنْ اتبعتَ تابع المنادى ، فعلى اللفظ خاصة ، فتقول :

(١) هو : خالد بن المهاجر ، وهو في : الخزانة ٣٢٩/١ ، والخصائص ٣٠٢/٣ ، وفيه : ذي الاقتاد .

« يا زيد العاقل ذو[1] الجُمَّة » ، بالرفع إنْ جعلته نعتاً للعاقل ، والنصب ان جعلته نعتاً للمنادىٰ .

وإذا كررْت المنادَىٰ ، جازَ في الأول الضم والفتح ، فإن ضممته كان ما بعده منصوباً ، امّا علىٰ البدَل ، أو علىٰ عطف البيان ، أو علىٰ نداء مستأنف ، وإن نصبته نحوُ قولك : (يا زيدَ زيدَ عمرو) .

وكان زيد الأول مضافاً إلى عمرو ، وأقحمت زيداً الثاني بين المضاف والمضاف إليه ، فيكون نحوُ قوله[2] :

إلاّ عُلالةَ او بُـدا هة قارح نهْد الجُزاره

فعُلالة مضاف إلى : قارح ، وأُقحم بينهما المعطوف ، وإذا نويت المنادىٰ المبني علىٰ الضم في ضرورة جاز فيه وَجْهان : أجودهما أنْ يبقىٰ علىٰ ضمّه ، والآخر أنْ يُردَّ إلى أصله من النصب .

وإذا أضفت المنادىٰ إلى ياء المتكلّم ، كان فيه خمس لغات ، أفصحها حَذْف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها ، نحوُ قولك : « يا غلامِ » ، والثانية : أنْ تقلب الياء ألفاً والكسرة فتحة ، نحوُ : « يا غلاما » .

والثالثة ، ان تضم الآخر بعد الحذف ، وتجعل الاسم كأنّه

---

(١) في د : ذي .

(٢) هو : الاعشى ، والشاهد في : ديوانه صفحة/٧٨ ، والكتاب ٧٦/١ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، وفيها : الا بداهة أو علاله .

لم يحدف منه شيء ، ومن ذلك ، قراءةَ من قرأ : « قالَ ربُ احكم بالحق »[1] ٠

المعنىٰ : ياربِّ ، ولذلك جاز حذف حرف النداء ٠

والرابعة : إثبات الياء ساكنة ، نحوُ قولك : « يا غلامي » ٠

والخامسة : إثباتُها متحرّكة بالفتح ٠

فأمّا قوله[2] :

فلستُ براجعٍ ما فـــاتَ منّي
بلهْفَ ولا بليْتَ ولا لـو انّي

فالمعنىٰ : (يا لَهْفا) ، فحُذف الألِف ، وهو من القلّة بحيث لا يُقاس عليه ٠

وامّا المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم ، نحوُ قولك : « يا غلام غلامي » ، فانّه لما كان الثاني ليس بمنادىٰ في الحقيقة ، لم يجز فيه إلاّ ما يجوز في غير النداء ، إلاّ ابن أم ، وابن عم ، وابنة أم ، وابنة عم ، فانّه يجوز فيها خمس اللغات الجائزة في المنادىٰ المضاف إلى ياء المتكلم ، لأنهم : جعلوا المضاف والمضاف إليه ، كالشيء الواحد ، إلاّ ان الوجه الذي يجعل فيه الاسم بعد حذف الياء بمنزلة اسم ، لم يحذف منه شيء يبنى الآخر فيه علىٰ الفتح ، فتقول : « يا ابن أمَّ » ، « ويا ابن عمَّ » ، تشبيها ببعلبك ٠

وقد اختصت العربُ بعض الأسماء بالنداء ، وهو : أبت

---

(١) الآية/١١٢ سورة الانبياء ٠

(٢) قائله مجهول ، وعجزه في : أوضح المسالك ٨٨/٣ ٠

وأَمَتَ ، واللّهُمَّ ، وفُلْ ، وهو كناية عن العلم ، وهَناه ، وهَنتاه ، بضم الهاء وكسرها ، وهما كنايتان عن نكرة ، فهناه ، للمذكَّر ، وتقول : في تثنيته (يا هنانيْه) ، وفي جمعه (يا هَنوناه) ، و (هنتاه) للمؤنث ، وتقول : في تثنيته (يا هنتانيه) ، وفي جمعه : (يا هنانوه) ، وكلُّ صفة معدولة علىٰ وزن (مَفْعلان) نحوُ : مكرمان ، وملأمان ، عُدِلا عن : كريم ولئيم ، أو علىٰ وزن (فُعَل) ، نحوُ : فُسَق وخُبُث ، ولُكَع ، وغُدَر .

عُدِلت عن : فاسق ، وخبيث ، وألكع ، وغادر ، أو علىٰ وزن (فعَال) ، نحوُ : خُباث ، ولُكاع ، وغُدار ، وفُساق .

عُدِلت عن : فاسقة ، ولكعاء ، وغادرة ، وخبيثة ، ولا يستعمل شيء من ذلك في غير النداء ، إلاّ في ضرورة نحوُ قوله[1] :

في لجَّةٍ أمْسِكْ فُلاناً عن فُلِ

أو ما كان منها علىٰ وزن : (مَفْعلان) في نادر الكلام ، حكى السجستاني : « هذا زيد مكرمان » ، تابعاً للمعرفة ممنوع الصرف ، ولا يجوز إظهار حرف النداء مع اللّهم ، لأنَّ الميم المشدَّدة صارت عوضاً منه ، فأمّا قوله[2] :

---

(١) هو : ابو النجم العجلي ، من ارجوزته المعروفة بـ (أم الرجز) ، والشاهد ، في : اوضح المسالك ٣/٩٢ .

(٢) مجهول القائل ، والشاهد من الرجز ، وهو في : الانصاف ١/٣٤٢ ، واللسان (أ/ل/ه) ، وشرح الكافية ١/١٣٢ ، والخزانة ١/٣٥٩ ، وفي المظان الاخرى : صليت او سبحت .

وما عليكِ أنْ تقــولي كلّمــا

سبَّحْتِ أو هلَّلتِ : يا اللّهُمَّ ما

فضرورة لا يُلْتفت إليها .

فإنْ ناديت الاسم علىٰ جهة الاستغاثة به ، أو التعجب ، لم يناده[1] إلاّ بيا ، كما تقدّم ، وتدخل لام الجرّ عليه مفتوحة ومن ذلك قولـه[2] :

لخُطّابُ ليلىٰ يا لَبُرْثُنَ منكم

أدلُّ وأمضىٰ من سُلَيْكِ المقانِبِ

فنادىٰ (بُرثن) علىٰ جهة التعجب من دلالتها ، وان ذكرت المستغاث من أجله ، أدخلت عليه اللام وكسرتها ، فرقاً بينهما ، ومن ذلك قوله[3] :

تكنَّفني الوُشــاة فأزعجــوني

فيــا للنَّاس لِلواشـي المطــاع

ويجوز حذف المستغاث من أجله وإبقاء المستغاث به ، وعكس ذلك ، واذا عطفت علىٰ المستغاث به مستغاثاً به آخر ، كسرت اللام في الثاني منهما لزوال اللبس ، ومن ذلك قوله[4] :

---

(١) لعلها هاء السكت وهي التى تلحق آخر الفعل الناقص مجزوما كقوله تعالى (فبهداهم اقتده) .

(٢) قائله مجهول ، والشاهد في : شرح المفصل ١/١٣١ .

(٣) هو ؟ قيس بن ذريح ، والشاهد في الكتاب ، ج١ ص/٣١٩ ، ٣٢٠ وشرح المفصل ١/١٣١ .

(٤) قائله مجهول ، وعجزه في : أوضح المسالك ٣/٩٦ .

يبكيكَ ناءٍ بعيدُ الدار مغتربُ

يا للكهولِ ولِلشُّبّانِ لِلعجَبِ

وقد يُعامل المستغاث به والمتعجب منه معاملة المَندوب ، وسيُبيَّن ، ولا يجوز حذْف حرف النداء منهما ، وإن ناديت الاسم على جهة النَّدبة ، وأعني بذلك نداء الهالك ، لم يناده من حرف النداء إلاّ بيا ، و وا ، كما تقدّم . ولا يكون إلاّ علماً وما جرى مجراه من نَبْز أو كُنْيَة ، أو موصولاً ليس فيه الألف واللاّم ، نحوُ قولهم : « وامَنْ حفرَ بئر زَمزماه » أو مضافاً الى المعرفة .

وتلحق علامة النَّدبة آخر الاسم المندوب ، نحوُ قولك : « يا زيداه » .

أو آخر الاسم المضاف إليه المندوب ، نحوُ « يا غلام زيداه » .

أو آخر صلته ، نحوُ قولك : « وامَن حفَر بير زَمْزماه » .

وقد حكي لَحاقُها في آخر صفته ، في قولهم : « يا جُمجُمتيَّ الشّاميَّتَيْناه » ، وهو قليل .

ولا تثبت الهاء إلاّ في الوقْف ، فإن وصلت حذفتها ، فتقول : « يا زيدا لا تبْعد » ، وقد يُعوّض من الألف بنونين في الشعر نحوُ قوله :

وافقعساً وأين منّي فَقْعَسُ

ولا يَثبت وصلاً إلاّ في ضرورة ، نحوُ قوله :

ألا يا عمرو عمراهُ وعَمْرُو ابن الزُّبَيْراه

وعلامة الندبة في الأصل إنّما هي : الألف ، فإذا ألحقتها الآخر فلا يخلو من أنْ يكون ساكناً أو متحركاً ، فإنْ كان متحركاً بالفتح ، ألحقت الألف ولم يغيّر ، نحوُ قولك : (يا غلام أحمداه) ، (ويا غلامياه) .

وإنْ كان متحركاً بالضم أو بالكسر ، ألحقت الألف وفتحت ما قبلها نحوُ قولك : (يا زيداه) ، (ويا عبداللّهاه) ، إلاّ أن يخاف لَبْس فيقلب الألف حرفاً من جنْس الحركة التي قبلها ،

فتقول : (يا غُلامكاه) في نُدبة غلامكَ ، (ويا غلامكيه) في ندبة غلامكِ ، لئلاّ يلتبسا .

وإنْ كان ساكناً ، فإنْ كان الساكن تنويناً حذفته وألحقت الألف وأتبعتها حركة ما قبلها ، فتقول : (يا غلام زيداه) ، وإنْ كان ألفاً ألحقت ألف الندبة وحذفت التي قبلها لالتقاء الساكنيْن ، فتقول : (وا موساه) ، وإنْ كان واواً ، فإن كانت متحركة في الأصل فتحتها وألحقت الألف فتقول : (وامَنْ يغزُواه) .

وان لم تكن كذلك حذفتها ثم ألحقت الألف وجعلتها تابعة للحركة التي قبلها ، إنْ خفت لَبْساً ، فتقول : (وا غلامهوه) ، ولا تقول : واغلامهاه ، لئلاّ يلتبس بندبة غلامها .

وإنْ كان ياء ، فإنْ كانت متحركة في الأصل فتحتها وألحقت الألف ، فتقول : في ندبة غلام القاضي ، : يا غلام القاضياه .

وإنْ لم يكن لها أصل في الحركة حذفتها وألحقت الألف وجعلتها تابعة للحركة التي قبلها إنْ خفت التباساً ، فتقول :

في ندبة بناته ، يا بناتهيه ، لئلا يلتبس بندبة بناتها .

ولا يجوز حذف حرف النداء من المندوب أصلاً ، ولا يتكلم بالندبة من العرب ، إلا النساء ، وأما الرجال فإنهم يعاملون معاملة غير المندوب .

ولا يرخم مندوب ، ولا مستغاث به ، ولا متعجب منه ، ويجوز ترخيم ما عدا ذلك من المناديات .

والترخيم :

حذف أواخر الأسماء في النداء ، فعلى هذا الاسم المنادى لا يخلو من أن يكون قد بني بسبب النداء ، أو لا يكون كذلك .

فإن لم يبن لم يجز ترخيمه ، وإن بني ، فاما ان يكون نكرة مقبلاً عليها ، أو غير ذلك ، فإن كان نكرة مقبلاً عليها جاز ترخيمه ، إن كانت فيه تاء التأنيث ، بحذفها نحو : (ثبة) ، تقول : (يا ثب أقبلي) .

وما ليس فيه تاء التأنيث لا يجوز ترخيمه إلا صاحباً ، فإنهم رخموه لكثرة الاستعمال ، فقالوا : يا صاح ، وأما قولهم : (أطرق كرا) ، في ترخيم كروان ، وليس فيه تاء فشاذ .

وإن كان غير ذلك فإنه إن كان مركباً من خمسة ، يحذف الاسم الثاني منه ، وإن كان غير مركب لم يرخم ما كان منه على حرفين ، أو ثلاثة ، وليس أحدها تاء التأنيث ، وإن كان أحدها تاء التأنيث رخمته بحذفها ، نحو : (هبة) إسم رجل .

وما كان منه على أزيد من ثلاثة أحرف جاز ترخيمه ، فإنْ كان في آخره تاء التأنيث حذفتها لا غير ، نحو : فاطمة ، وإنْ كان فيه زيادتان ، زيدتا معاً ، كألفيْ التأنيث ، والألف والنون ، وعلامتيْ النسبة والجمع ، وياءَيْ النَّسَب ، حذفتهما لا غير .

وإنْ كان قبل الآخر ، حرف مدّ ولين ، نحو : (منصور) حذفته مع الآخر ما لم يؤدِ ذلك الى بقاء الاسم على أقل من ثلاثة أحرف ، فلا يحذف إلاّ الآخر خاصةً ، نحو : (ثمود) ، وإنْ لم يكن قبله حرف مدّ ولين ، حذفْت الآخر خاصةً .

والتَّرخيم في جميع ما ذُكر يكون على لغة من نَوى ردّ المحذوف فيبقى الحرف الذي صار آخراً بعد الترخيم ، على ما كان عليه قبل الترخيم من حركة أو سكون ، وعلى لغة من لم ينو ردّه ، فيحكم لما بقى بحكم الاسم الذي لم يحذف منه شيء ، فيبنى على الضم ، إلاّ ما في آخره تاء التأنيث من الصفات ، فإنّه لا يرخَّم على لغة من لم ينو الردّ ، لئلاّ يلتبس المؤنث بالمذَكر ، فتقول في ترخيم قائمة ، يا قائمَ ، بالفتح ، وإذا رخَّمت ما في آخره تاء التأنيث على لغة من نوى الردّ ، جاز لك أنْ تقحم فيه تاء التأنيث وتحركها بالفتح ، فتقول : يا فاطمة .

والترخيم فيما آخره تاء التأنيث أحسن من تركه ، وترك الترخيم فيما عدا ذلك أحسن من الترخيم ، إلاّ : حارثاً ، ومالكاً ، وعامراً ، فإنّ ترخيمها أحسن ، لكثرة استعمالها .

والاسم إِذا كان له حكم قبل الترخيم ثم زال بالترخيم سببُه زال ذلك الحكم ، فتقول في ترخيم قاضون ، إِسم رجل ، يا قاضِ فترد الياء لمّا زال موجب حذْفها ، وهو الواو .

والمرخَّم علىٰ لغة من لم ينو الردّ يحكم له بحكم اسم ، كأنّك لم تحذف منه شيء في البناء علىٰ الضم كما تقدَّم .

وفي اعلاله علىٰ ما يقتضيه التَّصريف ، فتقول في طُفاوة ، يا طُفاء ، لأنّه بمنزلة كِساء ، وفي (عَرْقُوه) ، (يا عرقي) ، كما فعلت بأدْل ، جمع (دلْو) ، وفي (قَطَوات) ، يا قَطا ، كعصى ، ولا يرخَّم إِسم في غير نداء إِلاّ في ضرورة ، فإِنّه يرخَّم علىٰ اللغتين .

فمن الترخيم على لغة من نَوىٰ ، قولُه(1) :

إِنَّ ابن حارثَ إِنْ اشْتَقْ لرؤيته
أو أمتدحْهُ فإِنَّ الناس قد علموا

ومن الترخيم علىٰ لغة من لم ينوِ ، قولُه :

وهذا ردائي عنده يستعيرُه
ليسلُبني نفسي أمال بن حَنْظل

---

(1) هو : أوس بن حبناء ، والشاهد في : الكتاب ٣٤٣/١ ، والانصاف ٣٥٤/١ .

وموضع الشاهد ابن حارث وأصله ابن حارثة .

بـاب لا

اعلم ، ان لا امّا ان تدخل على نكرة أو معرفة ، فإن دخلت على معرفة لم تعمل شيئاً ، ولزم تكرارها .

فامّا قولهم : (لا نَوْلُكَ أنْ تفعلَ)[1] ، فشاذٌ ومحمول على معناه .

لأن المعنى لا ينبغي لك ان تفعل ، وقول الشاعر[2] :

بكتْ جَزَعاً واسْتَرجعت ثم آذَنَتْ
رَكائِبُها أنْ لا إلينا رُجُوعُها

ضرورة .

وامّا قولهم : (قضيّةٌ ولا أبا الحسن) ، و (امّا البصرة فلا بَصْرة لك) ، وقول الشاعر[3] :

أرى الحاجات عند أبي خُبَيْبٍ
نكِــدْنَ ولا أُميّةَ بالبــلاد

فعلى حذف مثل ، وكذلك قول الآخر :

تبكي على زيـد ، ولا زيـدَ مثله
بريءٌ من الحُمّى سليم الجوانح

---

(١) التسهيل ص/٦٨ .

(٢) مجهول ، والشاهد في : الكتاب ١/٣٥٥ ، والخزانة ٢/٨٩ ، الاشموني ٢/٤٠ .

(٣) هو : عبدالله بن الزبير الاسدي ، والشاهد في الكتاب ، ج١ ص/٣٥٥ ، والاشمونى ٢/١٠ ، والاغانى ١٠/١٧١ (بولاق) وقد نسبه ابو الفرج مع ابيات اخرى الى : عبدالله بن فضالة . وانظر : شرح المفصل ٢/١٠٢ .

يتخرج علىٰ تنكير زيد .

وإنْ دخلت علىٰ نكرة ، فإن كان الاسم مضافاً ، أو مطولاً عملت عمل ليس ، وقد تقدّم . وعمل (إنّ) فتنصبه ، لأنّها نقيضتها .

وإنْ كان غير ذلك ، فإنْ كان مفرداً ، أو جمع تكسير ، أو جمع سلامة بالألف والتاء ، بني معها علىٰ الفتح ، وحذف التنوين ، فتقول : (لا رجلَ في الدار) ، (ولا غلمان لزيد) ، (ولا هندات لك) .

وإنْ كان مثنىٰ أو جمعاً علىٰ حد التثنية بنيَ معها ، وكانت صيغته كصيغة المنصوب ، فتقول : (لا زيدْينِ لك) (ولا زيدِينَ لك) .

ولا يجوز الفصل بين لا وبين ما تعمل فيه ، فإنْ فصلت بينهما بطل عملُها ولزم تكرارُها ، فتقول : (لا في الدار رجلٌ ولا امرأة) .

والخبر إنْ كان ظرفاً أو مجروراً ، جاز اثباته وحذْفه ، وان كان غير ذلك ، فبنو تميم يلزمون الحذف ، وأهل الحجاز يجيزون الوجهين ، فيقولون : (لا رجلَ أفضلُ منك) ، وقد يحذفون (أفضل) إذا كان عليه دليل .

وليست لا عاملة في الخبر ، بل هي مع اسمها بمنزلة اسم واحد مرفوع بالابتداء ، والخبر للمجموع .

هذا حكم الاسم الواقع بعدها إنْ لم يكن له عامل ، فإنْ

كان له عامل مضمر لم تؤثر فيه ، نحو قولك : (لا أهلاً ولا مرحباً) .

وإذا اتبعت الاسم في هذا الباب ، فإن كان معرباً ، فإن اتبعته بغير بدل ، أو عطف نسق ، جاز لك وجهان : النصب على اللفظ ، والرفع على الموضع ، نحو قولك : (لا مثلك عالماً) ، بنصب عالم ورفعه ، وإن اتبعته ببدل ، فإن كان المبدل مقروناً بإلا فقد تقدم حكمه في باب الاستثناء ، وإن لم يكن مقروناً بها ، فإن ابدلته على اللفظ فالنصب ، نحو قولك : (لا مثلك صاحب دابة) ، (ولا مثلك رجلاً عندنا) ، وإن أبدلته على الموضع ، رفعت إلا ان يكون المبدل معرفة ، فلا يجوز فيه إلا الرفع على الموضع ، نحو : لا مثلك في الدار زيد ولا عمرو ، وإن اتبعته بعطف نسق ، فإن لم تدخل على المعطوف (لا) جاز النصب على اللفظ والرفع على اللفظ ، إن كان المعطوف نكرة ، فتقول : لا غلام رجل وامرأة في الدار ، بنصب امرأة ورفعها .

وقد حكى الأخفش ، البناء [على الفتح][1] على نية لا[2] .

وإن كان معرفة لم يجز فيه إلا الرفع على الموضع ، نحو قولك : (لا غلام رجل في الدار وعمرو) ، وإن قدرتها تكراراً للأولى ، فالأمر على ما كان عليه ، لو لم تكرر ، وإن قدرتها مستأنفة جاز في الاسم بعدها ما كان يجوز فيه ، لو انفردت

---

(١) زيادة من : د .
(٢) كقوله : (لا رجل وامرأة) بالفتح ، انظر : المغني ٢/٦٣٧ .

من إجْرائها مجرى إنَّ تارةً ، وليس أخـــرى ، وإنْ كــان الاِسم الواقع بعدها مبنياً كان حكمه في الاتباع كحكم المعرب في جميع ما ذكر ، إلاّ انه يجوز في لغة ، إنْ كان مفرداً ، أو لم يفصل بينهما أنْ يُجْعل معه كالشيء الواحد ، فيبنيان ، فتقول : لا رجلَ ظريفَ في الدار ، وقد تدخل لا على المضاف إلى معرفة اذا قدّرت إضافته غير محضة ، ولابدَّ إذْ ذاك من الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، باللّام اصلاحاً للّفْظ نحوُ قولهم : (لا أبالك) ، وقد يؤتى بها في الضرورة نحوُ قوله[1] .

أبِالمـوتِ الـذي لا بُـدَّ أنّي

مُلاقٍ ــ لا أباكِ ــ تُخـــوّفيني

وإذا دخلت ألف الاستفهام على (لا) فإنْ بقيت على معناها من النّفي كانت بمنزلتها قبل دخول الهمزة عليها في جميع ما ذكر ومن ذلك قولهم : (أفلا قِماص بالعيْر) ، وإن دخلها معنى التحضيض ، كان الاسم الذي بعدها على فعل مضمر ، ولم تعملْ شيئاً . وإنْ دخلها معنى التّمنّي كان حكم الاسم الذي بعدها كحكمه قبل دخول الهمزة عليها ، إلاّ انّها لا يكون لها خبر ولا تتبع الاسم الذي بعدها ، إلاّ على لفظة خاصة .

---

(١) هو : أبو حيّة النميري ، والشاهد في : شذور الذهب ص/٣٢٨ .

باب حروف الخفض

وهي : الباء ، والكاف ، ولام الجرّ ، وواو القسم وباؤه ، وواو ربَّ وفاؤُها ، والميم المكسورة والمضمومة في القسم ، نحوُ : مُ اللهِ ، ومِ اللهِ ، وهمزة الاستفهام ، وهاء التنبيه ، وقطع ألف الوصل ، ومن في القَسَم ، ومِنْ ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وحاشا [وحشَى ، وحتى](1) ، وخلا ، وعَدا ، وربَّ ، ومُذْ ، ومنْذُ ، ولولا ، ولعل مكسورة اللام ، ومفتوحتها ، ومن ذلك قولُه(2) :

لعلَّ اللهِ فضَّلكم علينا   بشيءٍ إنَّ أمكم شَرِيمُ

يروىُ بكَسر الّلام وفتحها .

وتَنْقَسِمُ بالنظر إلى ما تجرّه ثلاثة أقسام .

قسم لا يجرّ إلاّ المضمر ، وهو : لولا ، ومن ذلك قوله(3) :

وكم موطن لولاي طِحْتَ كما هوى
بأجْرامه مِـن قلّة النّيقِ منْهَـوي

وقسم ، لا يجرّ إلاّ الظَّاهر ، وهو : هاء التَّنبيه ، وهمزة الاستفهام ، وقطع ألف الوصل ، ومن ، والميم المكسورة والمضمومة

---

(1) ساقط من الاصل ، وهو من : د .

(2) مجهول القائل ، وعجزه في : أوضح المسالك ١١٨/٢ ، وجاء به شاهدا على (لعل) في لغة عقيل .
وهو ايضا في ابن عقيل ٦/٢ .

(3) هو : يزيد بن الحكم ابن ابي العاص الثقفي ، والشاهد في : الخصائص ٢٥٩/٢ الكتاب ٣٨٨/١ ، شرح المفصل ١٥٩/٧ و ٢٣/١٠ ، الخزانة ، ٤٣٠/٢ ، الانصاف ٦٩١/٢ ، وصدره في المظان الاخـرى : وانت امرؤ .

في القَسَم ، وواو رُبَّ ، وفاؤها ، ومُذْ ، ومُنْذُ ، وكاف التَّشبيه .

فأمّا قولُه[1] :

فـلا أرى بَعْلاً ولا حَلائلا
كهُ ولا كهُنَّ إلاّ حاظِلا

وقول الآخر[2] :

فـلا والله لا يُلْفـي أُناسٌ
فتىً حتـاك يابن أبي يزيـد

فضرورة .

وقسم ، يجرُّ الظّاهر والمُضْمَر ، وهو : ما عدا ذلك من حروف الخفْض .

والحروف التي تجرّ الظاهر وحده ، أو مع المُضْمَر منها ، ما تجرّ بعض الظّواهر دون بعض ، وهو : لام القَسَم والميم المكسورة والمضمومة ، وهاء التنبيه ، وهمزة الاستفهام ، وقطع ألف الوصل ، لا تجرّ إلاّ اسمَ الله تعالى ، في القَسَم .

وتاء القَسَم : لا تجرّ إلاّ اسم الله تعالى ، أو : الربّ ، قالوا : (تَربِّ الكعبة)[3] .

---

(١) هو : رؤبة بن العجاج ، من ارجوزة له يصف فيها حمار الوحش ، وصدره في المظان الاخرى : فلا ترى ..
والشاهد في : اوضح المسالك ٢/١٢٥ . وابن عقيل ٢/١٤ .
(٢) لا يعرف من هو ، والشاهد في : ابن عقيل ٢/١٠ وفيه : زياد .
(٣) انظر : أوضح المسالك ٢/١٢٧ .

ومن في القَسَم ، لا تجرُ إلاّ : الربَّ ، ورُبَّ ، وفاؤها ، وواوها لا تجرُ من الظَّواهر إلاّ النَّكرات .

ومُذْ ، ومنْذُ لا تجرّان إلاّ أسماء الزمان ، ومنها ما يجرّ كلّ ظاهر ، وهو : ما عَدا ذلك .

وتنقسم أيضاً بالنظر الى استعمالها حرفاً وغيره ، أربعة أقسام .

قسم ، يستعمل حرفاً واسماً ، وهو : مُذَ ومُنْذُ ، وعن ، فمذ ، ومنذ ، يكونان اسميْن اذا ارتفع ما بعدهما ، ويكونان حرفين إذا انجرَّ ما بعدهما .

وعن تكون اسماً إذا دخل عليها حرف خفض ، نحوُ قوله :

فقلتُ للرّكْب لمّا أنْ عَلا بهم
من عن يمين الخُبيّا نظرةٌ قَبَلُ

وإذا ادى جعلها حرفاً إلىٰ تَعدّي فعل المُضْمر المُتَّصل إلىٰ ضميره المتصل ، نحوُ [قوله](١) :

دَعْ عنكَ نهْباً صِيحَ في حَجَراته
[ولكن حديثاً ما حديثُ الرّواحلِ]

وتكون حرف خفض ، فيما عدا ذلك .

وقسم ، يستعمل حرفاً وفعلاً ، وهو : حاشا ، وحشىٰ ، وخلا ، وعَدا ، فتكون أفعالاً إذا نصبت ما بعدها ، وتكون حروفاً اذا خفضته .

---

(١) هو : امرؤ القيس ، والشاهد في ديوانه ص/١٧٤ وعجزه سقط في الاصل ، وهو في : د · ويروى : ولكن حديث ، بالرفع ·

وقسم ، يستعمل حرفاً واسماً وفعلاً ، وهو : على ، تكون اسماً إذا دخل عليها حرف خفض .

نحوُ قوله[1] .

غَدتْ مِنْ عليها بعدما تمّ ظمؤُهـا
تصِلُ ، وعن قَيْضٍ بزَيْزاء مَجْهلِ

وإذا أدّى أيضاً جعلها حرفاً ال تعدّي فعل المُضْمر المتصل الى مُضْمره المتصل ، نحوُ قوله[2] :

هوّنْ عليكَ ، فإنّ الأُمورَ بكف الاله مقاديرُها

وتكون فعلا إذا رَفَعت الفاعل ، وتكون حرفاً فيما عدا ذلك .

وقسم لا يستعمل إلاّ حرفاً ، وهو : ما عَدا ذلك .

فأمّا قوله :

وزعتُ بالكالهراوة أعوجيّ إذا ونتِ الرّياح جرَى وثابا

فضرورة .

ولابدّ لحروف الجرّ مما يتعلّق به ، إلاّ : لولا ، ولعل ، وحروف الجرّ الزوائد ، نحوُ قولهم : (بحسْبكَ زيد) .

ولا يجوز إضْمار حرف الخفض وابقاء عمله إلاّ في ضرورة ،

---

(١) هو : مزاحم العقيلي ، والشاهد في : ابن عقيل ٢/٢٥ ، وشرح المفصل ٨/٣٨ .

(٢) هو : الاعور الشنّي ، والشاهد في : المغني ، الصفحات : ١٤٦ ، ٤٨٧ ، ٥٣٢ ، والكتاب ١/٣١ ، وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٤ ، وتوجيه اعراب ابيات ملغزة ، ص١٣٨ .

نحوُ قوله[1] :

لاهِ ابنُ عمّكَ ، لا أفضلتَ في حَسَبٍ
عنّي ، ولا أنتَ ديّاني فتخزُوني

أو في نادر كلام ، نحوُ ما حكي من قول بعضهم : (خيرٍ عافاكَ اللهُ) .

أي : علىُ خير[2] .

ولا تفصل بين حرف الجرّ والمجرور ، إلاّ في نادر كلام ، نحوُ ما حكاه الكسائي من قول بعضهم : (أخذْتُهُ بأرَيْ ألفِ درهم)[3] .

أو في ضرورة شعر ، نحوُ قوله[4] :

مُخلّفةٌ لا يُستطاع ارتقاؤها
وليس إلىُ منها النُّزول سبيلُ

وأمّا (منْ) فإنّها تكون زائدة لاستغراق الجنس ، نحوُ قولك : (ما جاءني من رجل) أو لتأكيد استغراقه ، نحوُ قولك : (ما جاءني من أحَد) .

---

(١) هو : الحارث بن محرث ، والمعروف بذي الاصبع العدواني ، والشاهد من قصيدة طويلة له ، تجدها في المفضليات ، وامالي القالي ، والشاهد في : الانصاف ١/٣٩٤ ، والخصائص ٢/٢٨٨ ، والخزانة ٢/٢٢٢ .

(٢) روي عن رؤبة بن العجاج ، انه كان اذا قيل له : كيف اصبحت ؟ يقول : خيرٍ عافاك الله ، انظر : الانصاف ١/٣٩٤ .

(٣) في الاصل : ألف لم ، والتصويب عن : د .

(٤) مجهول ، والشاهد في : الاشموني ٣/٣٥٩ (عجزه فقط) . والخصائص ٢/٣٩٥ ، و ٣/١٠٧ ، وفيه :
لو كنت في خلفاء أو رأس شاهق

ولا تُزاد إلاّ بشرطين : أحدهما : أنْ يكون الاسم الذي تدخل عليه نكرة ، والآخر : أنْ يكون الكلام غير مُوجب ، وأعني بذلك : النّفي والنّهي ، والاستفهام .

وتكون لابتداء الغاية في غير الزمان ، فتقول : (سرْتُ من البصرة إلى الكوفة) ، (وضربت من الصّغير إلى الكبير) .

فأمّا قوله :

من الصُبْحِ حتىَ تغرب الشمس لا ترَىَ
مِـــن القـــوم إلاّ خارجيـــاً مُسَوَّمـــا

فيتخرَّج هو وأمثاله علىَ حذف مضاف ، كأنّه قال : من طلوع الصبح ، . وللغاية ، وهي الداخلة علىَ محل ابتداء الفعل وانتهائه ، نحوُ قولك : (أخذت الدراهم من الكيس) . وللتبعيض ، نحوُ قولك : (قبضتُ من الدراهم) .

وامّا حتىَ ، فتكون لانتهاء الغاية ، فإن لم يكن ما بعدها جزءاً مما قبلها فالفعل غير متوجه عليه ، نحوُ قولك : (سرتُ حتىَ الليل) ، فالسير غير واقع في الليل ، وان كان جزءاً منه ، واقترنت بالكلام قرينة دالّة علىَ انه داخل في المعنىَ مع ما قبله ، أو خارج عنه كان بحسب تلك القرينة ، نحوُ قولك : (صمت الأيام حتىَ يوم الفِطْر) وإنْ لم يقترن به قرينة ، كان ما بعدها داخلاً في المعنىَ مع ما قبلها ، نحوُ قولك : (صمتُ الأيام حتىَ يـوم الخميس) .

وامّا (إلى) فإنّها أيضاً، لانتهاء الغاية، وما بعدها غير داخل فيما قبلها، إلاّ أن تقترن بالكلام قرينة تدلّ على خلاف ذلك، نحو قولك: اشتريت الشقّة إلى طرفها.

وامّا ربّ، فلتقليل الشيء في نفسه، نحو قوله(1):

ألا ربّ مولودٍ وليس لـه أبٌ
وذي وَلدٍ لم يلْدَهُ أبَـوانِ

يعني بالمولود: عيسى، وبذي الوَلد آدم، صلوات الله عليهما، أو تقليل نظيره، وذلك في المباهاة، والافتخار، نحو قوله(2):

فيارُبّ يوم قد لهوْتُ وليلةٍ
بآنِسةٍ كأنّها خَطُّ تِمْثـالِ

كأنّه، قال: الأيّام التي لهوت فيها والليالي يقلّ وجود مثلها لغيري، وهي جواب كلام ملفوظ به، أو مقدّر، وكذلك تقع واو رُبّ وفاؤها أول الكلام، لأنّهما عطفتا الجواب على السؤال، وأنيبتا مناب ربّ.

ولابدّ للمخفوض بها، أو بما ناب منابها من الصّفة.

وقد تحذف للدّلالة، نحو قوله:

فياربّ يوم قد لهوت وليلة، البيت.

يريد: وليلة قد لهوت، فحذف.

---

(1) هو رجل من أزد السراة، والشاهد في: أوضح المسالك ٢/١٤٥، وشرح المفصل ١٠/١٢٦.

(2) هو: امرؤ القيس، انظر ديوانه ص/١٥٩ وفيه: ورب.

وقد تدخل ربَّ علىٰ المضاف إلى ضمير النكرة ، نحوُ قولك : (ربَّ رجلٍ وأخيه) .

وعلىٰ ضمير النكرة فلا يُثنّىٰ ولا يُجْمع استغناء بتثنية التمييز وجمْعه عن ذلك ، نحوُ قولهم : (رُبَّه رجلين ورُبَّه رجالاً) .

ولا يكون العامل فيها إلاَّ بمعنىٰ المُضيّ ، وتلزم الصَّدْرَ ، وفيها لُغات :

رُبَّ بضم الراء وتشديد الباء ، وقد تخفف ، وتكون مفتوحة أو مضمومة ، أو ساكنة .

وربَّ ، بفتح الراء وتشديد الباء ، وقد تخفف ، فيقال : رَبَ ، ومن التخفيف وتسكين الباء قولُه[1] :

أزهيرُ إنْ يَشِبِ القَذَالُ فإنَّه

رُبْ هَيْضَلٍ مَرِسٍ لففْتُ بهيْضَلِ

وقد تلحق تاء التأنيث المشدَّدة والمخفَّفة ، فيقال : ربَّت ، وربَتَ ، وقد تلحقها أيضاً (ما) فيقال : رُبَّما ، وربما ، ورَبما ، فتكون علىٰ حكمها من خفض النكرة بها .

وتدخل علىٰ الفعل الماضي لفظاً ومعنىً ، ومعنىٰ دون لفظ ، فأمّا قولُه تعالىٰ « ربما يَودُّ الذين كفروا »[2] فلصدق

---

(١) هو : أبو كبير الهذلي ، والشاهد في : الخزانة ١٦٥/٤ ، والانصاف ٢٨٥/١ ، وشرح المفصل ٣١/٨ .

وفي المظان الاخرى : رب هيضل لجب

(٢) من الآية/٢ سورة الحجر .

خشية الوعد ، وقرب الدار الدنيا من الآخرة ، جعل المستقبل كأنه وقع .

وامّا (على) فبمعنى فوق حقيقةً أو مجازاً ، نحوُ قوله : (عليه دَينٌ) ، لأنّ الدَّين قد قَهَره ، والقَهْر عُلوٌ .

وكذلك يقال : (هو تحت قَهْره) .

وأمّا (في) فللوعاء حقيقة أو مجازاً ، نحوُ قولك : (هو في حالٍ حَسَنَة) .

وأمّا (عن) فللمزاولة ، يُقال : أطعمه عن جوع ، أي : أزال الجوع عنه .

وأمّا (الكاف) فللتَّشبيه .

وأمّا (اللّام) فللتملك ، وللاستحقاق ، نحوُ قولك : (البابُ للدار) ، وللسبب نحوُ قولك : (جئت لابتغاء الخير) ، وبمعنى القَسَم .

إذا كان في الكلام معنى تعجب ، نحوُ قولك : (للهِ لا يبقى أحدٌ) .

وأمّا حاشا ، وخَلا ، وعَدا ، فللاستثناء ، كإلّا .

وأمّا (لولا) ، فحرف امتناع لوجود .

وامّا لعلّ ، فللترجّي ، والتوقُّع ، كالمفتوحة اللّام .

وأمّا مُذْ ، ومُنْذُ ، فإن كان ما بعدهما حالاً انجرّ ، ويكون معناهما معنى في ، وأعني بالحال : اليوم ، والليلة ، والآن ، وما أشرت اليه .

وإنْ كان ما بعدهما ماضياً جازَ فيه الرفع والخفض ، إلاّ ان الخفض بعد مُذْ قليل .

فان كان الماضي معدوداً كانا للغاية ، نحوُ قولك : (ما رأيته مُذْ يومان) ، أي : أمد انقطاع الرؤية يومان .

وإنْ كان غير معدود ، كانا لابتداء الغاية ، نحوُ قولك : (ما رأيته مُذْ يومُ الخميس) . أي : أول انقطاع الرؤية يوم الخميس .

واذا ارتفع ما بعدهما كانا مبتدأين ، ولا يتقدمهما من الأفعال إلاّ المنفيّ أو الموجب الذي يقتضي الدّوام .

ولا يدخلان إلاّ علىُ الزمان لفظاً ، أو تقديراً ، فان دَخلا علىُ جملة ، كان الكلام علىُ تقدير اسم زمان محذوف ، نحوُ قولك : (ما رأيته مُذْ قامَ زيدٌ) ، أي : مذ زمان قيام زيد .

وإنْ دخلا علىُ ان مع صلتها ، كانت بتقدير مصدر موضوع موضع الزمان ، نحوُ قولك : (ما رأيته مُذْ أنّ الله خلَقه) ، أي : مُذ خَلْقِ الله إياه ، ويكون خَلق الله بمنزلة خفوق النجم .

والاسم الواقع بعدهما فيه ، إن كان عَدداً ، مذاهب للعرب .

فمنهم من لا يعتدّ إلاّ بالكامل فلا يقول : ما رأيته مذ خمسة أيام ، إلا وقد انقطعت الرؤية في جميعها من أولها إلى آخرها ، ومنهم من يعتد بالأول والآخر ، وان لم يكونا كاملين ، ومنهم من يعتد بالناقص للأول ، ولا يعتد بالآخر .

ولا يجوز الاعتداد بالأول والآخر ان أدى ذلك إلى التجوّز في جميع الواقع بعدهما ، لا تقول : (سرت منذ يومين) ، وأنت إنّما سرت بعضهما .

وأمّا الباء فتكون زائدة في خبر ما ، وليس ، وفاعل كفى ، وفي مفعولها نحوُ قوله[1] :

فكفى بنا فضلاً على من غيرُنا
حبّ النبـــي محمـــد إيانـــا

أي : كفانا .

وزائدةٌ مُصْلِحة ، في نحو : (أحْسِن بزيد) ، ولا تزادُ فيما عدا ذلك ، إلاّ في ضرورة ، نحوُ قوله[2] :

ألمْ يأتيكَ والأنبـاء تَنْمـــي
بما لاقت لَبـــونُ بني زيـاد

أي : ما لاقت ، أو نادر كلام ، لا يُقاس عليه ، نحوُ قوله تعالى : « بقادر على أنْ يخلق مثلهم »[3] أي : قادر .

وتكون للالصاق حقيقة أو مجازاً ، نحوُ قولك : (مررت

---

(١) هو : كعب بن مالك الانصاري ، وقيل غيره ، انظر : ديوان كعب بن مالك ص/٢٨٩ ، الكتاب ٢٦٩/١ ، التاج ٣٥٢/٩ ، اللسان ٣٠٧/١٧ ، تفسير الطبري ٤٠٤/١ .

(٢) هو : قيس بن زهير بن جذيمة العبسي ، وقد تقدم في الصفحة/٥٠ .

(٣) من الآية/٨١ سورة (يس) ، وفي سورة الاحقاف ، الآية/٣٣ . وقبلها (أو لم يروا ان الله الذى خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر على ان يحيي الموتى) . والباء واقعة في سياق النفى فهى من قبيل ما يقع في خبر (ما) و (ليس) . وقوله انه نادر لا يقاس عليه تعسف وخلف من القول .

بزيد) ، بجعل المرور متصلاً بزيد ، لما كان متصلاً بمكان يعرف من مكانه .

وللاستعانة ، نحوُ قولك : (كتبتُ بالقلم) .

وللسبب ، نحوُ قولك : (عنّفْتُه بذنبه) .

وللحال ، نحو قولك : (جاء زيدٌ بثيابه) أي : ملبساً بها ،

وبمعنى (في) نحو قولك : (زيد بالبصرة) ، أي : فيها .

وللنَّقل ، نحوُ قولك : (قمت بزيد) ، أي : أقمته .

فمعناها ومعنى الهمزة واحد ، إلاّ أنّها لا تنقل الفعل عن الفاعل ، فتصيّره مفعولاً ، إلاّ في الأفعال غير المتعدية .

وللقسم ، وكذلك تاء القَسَم وواوه ، وهاء التنبيه ، وهمزة الاستفهام ، وقطع ألف الوصل ، ولام القسم ، بمعنى باء القَسَم ، إلاّ ان التاء قد يدخلها معنى التعجب ، وتلزم ذلك في اللاّم .

والقَسَمُ ، هو : كلُّ جملة يُؤكّد بها جملة أخرى ، كلتاهما خبريّة[1] .

فأمّا قولك : (تالله هل قام زيد) ، فليس بقَسَم ، لأنّه ليس بخبر ، ألا ترى أن المعنى : أسألك بالله هل قام زيد .

ولا يسوّغ ان يكون التقدير : أقسم بالله .

ولابدَّ للقَسَم من مقسم به ، ومقسم عليه ، وحروف قسم ، وحروف تربط المقسم به بالمقسم عليه .

---

(١) انظر : المغني ٣٣/١ ، وقد نقل رأي ابن عصفور في هذا الموضع .

فالمقسم به عند العرب : كلُّ اسم معظَّم .

والمقسم عليه : كلُّ جملة حلف عليها ، فعلت أو لم تفعل .

وأما حروف القسم ، فالباءُ وأخواتها ، وقد تقدَّم ذكرها .

وأمّا الحروف التي تربط المقسم به بالمقسم عليه ، إنْ كانت الجملة الواقعة جواباً للو ، وما دخلت عليه ، نحوُ قوله[1] :

أما واللهِ أنْ لو كنتَ حـــرّاً
وما بالحـــرِّ أنتَ ولا العتيـــقِ

وإنْ كانت غير ذلك ، فإنّ واللاّم في الإيجاب ، وما ولا في النفي ، فعلى هذا الجملة المقسم عليها إن كانت إسمية ، وكانت موجبة ادخلت على المبتـــدأ إنَّ وفي جرّهـا اللاّم ، فقلْتَ .

(واللهِ إنَّ زيداً لقائم) ، وإنْ شئْتَ أتيتَ بإنَّ وحدها .

وإنْ شئْتَ باللاّم وحدها ، فقلْتَ : (واللهِ لزيدٌ قائم) .

وإنْ كانت منفيّة أدخلت عليها ما .

وإنْ كانت الجملة فعلية ، فإن كان الفعل ماضياً دخلت عليه في الايجاب اللّام وحدها ، نحوُ قوله :

حلفت لهـــا باللهِ حلفـة فاجـــر
لناموا فما إنْ من حديث ولا مَالِ

أو مع قد إنْ أردت تقريب الفعل من الحال ، وقد تحذف

---

(١) مجهول القائل ، والشاهد في : الانصاف ٢٠٠/١ ، والمغني ٣٣/١ والخزانة ١٣٣/٢ .

اللام إذا طال الكلام ، نحوُ قولـه [تعـالى] : « والشمس وضحاها »(١) .

ثم قال بعد ذلك : « قد أفلح من زكّاها »(٢) .

وأمّا في النفي ، فتدخل عليه ما ، فتقول : (والله ما قام زيد) .

وإنْ كان الفعل مستقبلاً ادخلت عليه في الايجاب اللام وحدها ، ان فصل بينها وبين الفعل ، نحوُ قوله تعالى : « لَإِلى الله تحشرون »(٣) .

وانْ لم يُفْصَل بينهما أدخلت عليه اللام ، وإحدى النونين .
ولا يجوز الاتيان باحداهما دون الأخرى إلاّ في ضرورة .

نحو قوله(٤) :

تألّى ابنُ أوس حلفةً ليردُّني

إلى نسـوة كأنهـنَّ مفائِـدُ

وان كان منفياً ادخلت عليه (لا) ، ويجوز حذفها ، قال الله تعالى : « تَفْتَؤ تذكر يوسف »(٥) ، أي لا تفتؤ .

وإنْ كان الفعل حالاً فانك تدخل عليه في النفي(٦) (ما) ،

---

(١) الآية/١ سورة الشمس .
(٢) الآية/٩ سورة الشمس .
(٣) من الآية/١٥٨ سورة آل عمران .
(٤) هو : زيد الفوارس « الحصين بن ضرار الضبي » . والشاهد في : قطر الندى ص/٢٢٤ وشرح المرزوقي ٥٥٧/٢ .
(٥) من الآية/٨٥ سورة يوسف . وفي : د « تالله تفتؤ » .
(٦) في الاصل : حالا فانك في النفي ، والتصويب من د .

ولا يجوز حذفها .

وان كان موجباً فلابد من وقوعه خبراً لمبتدأ ، فتكون الجملة إذ ذاك اسميّة ، نحوُ قولك : (والله ان زيداً ليقوم الآن) .

وحروفُ القَسَم متعلّقة بأفعال مضمرة ، وقد يجوز إظهار الفعل مع الباء خاصة ، واذا حذفت حرف القسم ولم تُعوِّض منه هاء التنبيه ، ولا همزة الاستفهام ، ولا قطع ألف الوصل ، لم يجز الخفض إلاّ في اسم الله تعالى .

حكى من كلامهم : (أللهِ لافعل) .

بل لابدّ اذ ذاك من النصب بإضْمار فعل ، أو الرفع على انه خبر ابتداء مُضْمَر ، فتقول : (يمينَ الله لأفعل) .

بنصب يمين ، على تقدير ألزم نفسي يمين الله ، وهو المختار ، ورفعه على تقدير : قسمي يمين الله ، وقد شذّت العرب في اسمين ، فالتزموا فيهما الرفع ، وهما :

(أيمن الله) ، وألفه ألف وصل ، تثْبت ابتداءً وتَسْقط دَرْجاً .

و (لعمرُ الله) .

وأمّا : (جَيْرِ) ، و (عَوْضُ) ، فمبنيان ، فيجوز الحكم عليهما بالرفع والنصب .

ويجوز حذف القَسَم ، وإبقاء الجواب ، إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه ، نحوُ قولك : (لتقومنّ) .

وحذف الجواب وإبقاء القَسَم ، اذا جاء أثناء كلام يدلُ على

الجواب أو عَقِيبه .

وإذا اجتمع القَسَمُ والشَّرْط ، بني الجواب علىٰ المتقدم منهما ، وحذف جواب الآخر ، لدلالة المتقدّم عليه .

ولا يكون فعل الشرط اذا تقدّم القسم ، إلاّ ماضياً ، لأن جواب الشرط لا يحذف ، إلاّ اذا كان فعله ماضياً ، نحوُ قولك : (والله إن قام زيد ليقومنَّ عمرو) .

فأمّا قوله :

حلفتُ لها إنْ تُدْلِجِ الليلَ لا يزَلْ

أماميَ بَيْتٌ من بيــوتك ســائرُ

فبنيَ الجواب فيه علىٰ الشرط . لأن حلفت لم تُضمَّن معنىٰ القَسَم ، بل هي : خبر محض .

ويجوز أن تُضَمَّن أفعال القلوب كلّها معنىٰ القَسَم ، فتتلقّىٰ إذْ ذاك بما يُتلقّىٰ به القَسَم ، فتقــول : (علمتُ ليَقولنَّ زيدٌ) .

كما تقول : (واللهِ ليقومنَّ زيدٌ) .

باب الاضافة

وهي تنقسم :

قسم مَحْضة ، وهي التي يتعرف بها المضاف إن كان المضاف اليه معرفة ويتخصص إن كان نكرة .

وغيرُ محضة ، وهي التي لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً .

وكلُّ إضافة إلاّ إضافة إسم الفاعل ، والمفعول بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، والأمثلة التي تعمل عمله ، أو أفعل التي للمفاضلة .

وغيرُك ، ومثلُك ، وشبهُك ، وخدنُك ، وتربُك ، وهدّك ، وحسبُك ، وشرعك ، وكفيك بكسر الكاف وفتحها ، وضمها . وكفاؤك ، وناهيك من رجل ، وعبر الهواجر ، وقيدُ الأوابد ، وواحد أمّه ، وعبد بطنه .

وقد تُجعل إضافة جميع ما ذُكر مَحْضةً إلاّ الصفة المُشبَهة ، فانّها لا تتعرّف بالاضافة أبداً .

والمحضة إمّا بمعنى : مِنْ ، وهي إضافة الشيء إلى جنسه ، نحوُ : (ثوب خزٍّ) .

وإمّا بمعنى اللّام ، وهي ما عدا ذلك ، نحوُ قولك : (مالُ زيدٍ) .

ولا يجوز الجمعُ بين الألف واللّام والاضافة ، إلاّ في اسم الفاعل ، والمفعول ، بمعنى الحال أو الاستقبال والصّفة المُشبّهة .

فأمّا ما حكاه أبو زيد من قول بعضهم : (الثلاثة الأثواب) .

فضعيف جداً ، أو الألف واللام فيه زائدة .

والأسماء منها ما يلزم الإضافة ، وهو مثْل وأخواتها ، وفوقَ ، وتحت ، وأمامَ ، وقبْلَ ، وبعْدَ ، وقُدامَ ، وخلْف ، ووراءَ ، وتلْقاء ، وتُجاه ، وحذاء ، وحِذَةَ ، وعِنْد ، ولدُنْ ، ولدَى ، وسوى ، بضم السين وكسرها ، وسواء ، ووسْط ، ومع ، ودون ، وبيْد ، وقيدَ ، وقدَى ، وقاب . وقيس ، وأيُ ، وبعضْ ، وكلْ ، وكلا ، وكِلْتا ، وذو ، ومؤنثه .

ومثّناهُما ، ومجموعهما ، وأُولي ، وأولاتِ ، وقد ، وقط ، وحَسْبُ .

جميع ذلك لا يكون إلاّ مُضافاً لفظاً ، أو محكوماً له ، بحكم المضاف .

ومنها ما لا يلزم الإضافة ، وهو : ما عدا ذلك ، فإن كانت بمعنى اللّام ، جازَ أنْ تأتيَ باللّام وتُنوّن الأول ، فتقول : (غلامٌ لزيدٍ) .

وإنْ كانت بمعنى مِنْ ، جاز أنْ ندْخِل مِنْ على المخفوض ، وتنوّن الأول ، فتقول : (ثوبٌ مِنْ خزٍّ) .

وإنْ شئت نوّنت الأول ونصبت ما بعده على التميز ، أو أتبعته إيّاه ، فتقول : (ثوبٌ خزٌ ، وخزّاً) .

والأسماء المضافة ، تجوز إضافتها إلى الظاهر والمُضْمر ، إلاّ ذُو ، وذات ، وتثنيتهُما ، وجمعهُما ، فإنّه لا يُضاف شيءٌ من

ذلك إلاّ إلى الظاهر ، ولا يضاف إلى المُضْمر إلاّ في ضرورة ، نحوُ قوله(١) :

صَبحْنا الخزرجيّة مرْهفات
أبانَ ذوي أرومتها ذوُوهـا

وكلُها تُضاف إلى المفرد ، والمثنى ، والمجموع إلاّ كِلا ، وكِلْتا ، وأياً المضافة إلى المعرفة ، وأفعل التفضيليّة وأحداً وإحدى .

أمّا (كِلا) فلا تضاف إلاّ إلى مثنى معرفة ، نحوُ قولك : (كِلا الرجلين قام) .

وقد تضاف في الشعر إلى اثنين ، أحدهما معطوف على الآخر ، نحوُ قوله :

كلا السيف والسّاقِ الذي ضربتْ به
على دَهَشٍ يا بَثْنَ أَلقاهُ صاحِبُهْ

وقد تضاف إلى ما لفظُه مفردٌ . إذا كان واقعاً على اثنين ، نحوُ قوله(٢) :

إنَّ للخير وللشرّ مدىً وكِلا ذلك وجْهٌ وقَبلْ

ومثلُها في جميع ما ذُكِر كِلْتا .

وأمّا أيْ ، وأفعل التفضيليّة ، فإنْ أُضيفتا إلى معرفة لم

---

(١) هو : كعب ، كما في شرح المفصل ٣/٣٦ .
(٢) هو : عبدالله بن الزبعري ، والشاهد في : أوضح المسالك ٢/٢٠٣ وهو من قصيدته المشهورة التى أولها :
ليت اشياخي ببدر شهدوا جزع الخزرج من وقع الاسل

تُضافا إلاّ إلى اثنين فصاعداً ، نحو قولك : أيُّ الرجلين قام ، وأفضلُ الرجال قامَ .

ولا تضيفهما إلى المفرد ، إلاّ ان توقعهما على بعضه .

فامّا قولُه :

فإنّي ما وايّك كان شرّاً
فقيدَ إلى المقامة لا يَراها

وقولُ الآخر :

يا ربَّ موسى أظلمي واظْلَمُه
ارْسلْ عليه ملكاً لا يرْحَمُهْ

فجاء على إقحام أيٍّ ، واظلم توكيداً ، وإنْ أضيفتا إلى نكرة ، أضيفتا إلى الواحد والاثنين والجماعة .

ولا يكونان أبداً إلاّ بعض ما يُضافان إليه .

فامّا قولُهم : (الناقِصُ والأشج أعدلا بني مروان) ، فليست أفعل فيه للتفضيل ، بل هي بمنزلة أحمر ، كأنّك قلت : عادِلا .

وأمّا أحدٌ ، وإحدى ، فلا تضافان إلاّ إلى اثنين أو جماعة .

ولا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه ، فأمّا قولهم : (صلاة الأولى) و (مسجدُ الجامع) و (جانب الغربي) و (دار الآخرة) و (بقلة الحمقاء) فتجعل الصفة في جميع ذلك نائبة مناب موصوف محذوف ، والتقدير : السّاعة الأولى ، والوقت الجامع ، والمكان

الغربي ، وبقلة الحبّة الحمقاء ، وكذلك قولهم : (حي رباح) ، وقول الشاعر[1] :

يَا قرَّ إنّ أبـاكَ حيَّ خويلـد
قد كنتُ خائفهُ علىٰ الإحمـاق

فيتخرج علىٰ ان يكون مما أضيف فيه المسمّىٰ ال للاسم ، كأنّك قلت : (حيّ هذا الاسم) ، أيْ صاحبه ، وكـذلك قول لبيد[2] :

ال الحول ثم اسمُ السلام عليكمـا
ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر

يتخرج على ان يكون أراد بالسلام : الله تعالىٰ ، كأنه قال : اسم الله حفيظ عليكما .

وكذلك تفعل بكل ما يجيء نحو هذا .

والاضافة تكون في كلامهم بأدنى ملابسة ، نحوُ قوله[3] :

إذا كـوكب الخـرقاء لاحَ بسُحْـرة
سهيلٌ أذاعت غزْلهـا في القرائب

فأضاف الكوكب إليها لجدّها في العمل وقت طلوعه .

---

(1) هو : جبار بن سلمى بن مالك ، والشاهد في : الخصائص ٢٨/٣ ، الخزانة ٦١٦/٢ .
قر : مرخم : قرّة ، والاحماق : ولادة الاحمق .
(2) انظر : ديوان لبيد ، صفحة/٢١٤ وفيه : الى الحول .
(3) مجهول ، والشاهد في : شرح المفصل ٨/٣ .

ويجوز حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب وغيره •

اذا كان الكلام مشعراً بحذفه ، فإن لم يكن الكلام مشعراً بذلك لم يجز الحذف إلاّ في ضرورة ، نحوُ قوله[1] :

عشيَّةَ فرَّ الحارثيـــون بعـد مـا
قضى نَحْبه في ملتقى القوم هَوْبرُ

يريد : ابن هوبر •

وقد لا يُعْرب المضاف إليه بعد الحذف بإعراب المضاف ، وذلك إذا تقدّم في اللفظ ذكر المحذوف نحوُ قولهم : (ما كلُّ سوداء تمرةً ، ولا بيضاءَ شَحْمَةً) ، التقدير : ولا كلُّ بيضاءَ شحمة •

ويجوز حذف المضاف إليه بقياس ، إذا كان مفرداً ، وكان المضاف اسم زمان ، فإن كان المحذوف معرفةً بنيْتَ اسم الزمان على الضم ، قال الله تعالى : « لله الأمرُ من قبلُ ومِنْ بعدُ »[2] •

أي : من قبل الغَلَب ومن بعده •

وإنْ كان نكرةً لم يُبْنه[3] ، نحوُ قوله[4] :

---

(١) هو : ذو الرمّة ، انظر : ديوانه ص/٢٣٥ •

(٢) الآية/٤ سورة الروم • وانظر : اوضح المسالك ٢/٢١٣ •

(٣) هذا على غرار لم يناده والهاء للسكت ولتحقيق الاعراب بحذف حرف العلة كقوله تعالى (أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) • الانعام ، الآية/٩٠ •

(٤) هو : امرؤ القيس ، والشاهد من معلقته المشهورة ، وصدره : مكر مفر ، مقبل مدبر معا •
انظر : ديوان امرىء القيس ، ص/١٥٤ •

. . . . .   كجلمود صخر حطَّه السَّيْل من علِ

وإنْ كان المضاف إليه جملة لم يجز حذفه ، إلاّ فيما سمع من ذلك ، نحوُ قولهم : (يومئذٍ) ، و (حينئذٍ) ، وقال تعالى : « وأنتم حينئذ تنظرون »[1] . أي : حين إذ بلغت الحلقوم ، فحذفت الجملة وعوض منها التنوين .

فإنْ كان المضاف غير ظرف ، لم يجز حذف المضاف اليه ، إلاّ فيما سمع من ذلك ، نحوُ : كلّ ، وبعض ، وأي ، وغير ، ولابدَّ من التنوين ، إلاّ ان يكون المضاف بعد الحذف علىٰ هيئته قبل الحذف ، نحوُ قولهم : « قَطَع الله يدَ ورِجْلَ مَنْ قالها » ، التقدير : قطع الله يد من قالها ورجْله ، فحذف الضمير وأقحم المعطوف بين المضاف والمضاف إليه ، وحذفَ التنوين من يد لاضافته إلى من ، وحذف من رجْل ، لأنّه مضاف الى (من) في المعنىٰ ، وبمنزلة المضاف إليه في اللفظ .

وحقُّ الاضافة أنْ تكون إلى مفرد ، ولا تضاف إلى جملة ، إلاّ أسماء الزمان غير المثناة ، وآية ، وحيث ، وذو ، إلاّ أنّها لا تضاف إلاّ الى مضارع (سَلِمَتْ) ، نحوُ قولهم : اذهب بذي تَسْلَمُ .

ولا يجوز ان يكون في الجملة إذ ذاك ضمير عائد علىٰ الاسم

---

(١) الآية/٨٤ سورة الواقعة .

المضاف إليها ، فإنْ كان فيها ضميرٌ عائد على الاسم فصلته عن الاضافة ، وكانت الجملة صلة ، فأمّا قوله :

مضت سنة لعام وُلدت فيه وعشر بعد ذاك وحجّتانِ

فيتخرّج على أنْ يكون فيه متعلّقاً بعامل مضمر ، التقدير : أعني فيه ، وتكون أعني مع معمولها جملة اعْتراض .

وإذا أضيف الاسم إلى غير ياء المتكلم ، كان على حَسبه في حال الإفراد ، إلاّ الأخ وأخواته ، فامّا الفم منها فلا تُثْبت فيه الميم إلاّ في ضرورة ، نحوُ قوله :

. . . . . . يصبح عطشان وفي البحر فَمُه

بل ترُدّ الواوَ التي هي الأصل في حال الرفع وتقلبها ألفاً في حال النَّصْب ، وياء في حال الخفض ، فتقول : فوك ، وفاك ، وفيك .

وامّا سائرها فترُدُّ إليه اللّام المحذوفة ، وهي الواو وتقلبها ألفاً في النَّصْب ، وياءً في الخفض ، فتقول : أخوك ، وأخاك وأخيك .

فإنْ أضفته إلى ياء المتكلّم ، فإن كان صحيح الآخر ، أو جارياً مجراه ، نحوُ : ظبي وغزوٍ ، فقد تقدّم حكمه في النداء ، وامّا في غيره ، فإنك تكسر آخره ، ويجوز في الياء أنْ تكون ساكنة ، وان تكون مفتوحة ، فتقول : غلامي ، ونجيبي ، ويجوز

أنْ تَقْلبَ ألفاً ، والكسرة فتحة في الضرورة ، نحوُ قوله[1] :

أُطوّفُ ما أُطوّفُ ثم آوي إلى امّا وترويني النَقيعُ

إلاّ الفم ، فإنك تحذف الميم ، وترد الواو التي هي أصل وتقلبها ياءً علىُ كلّ حالٍ ، وتدغمها في ياء المتكلم مفتوحةً فتقول : (فيَّ) ، ولا يجوز إثبات الميم .

وإنْ كان في آخره ألف ، فإن كانت للتثنية لم تتغير ، ولم يجز في الياء إلاّ الفتح ، نحوُ قولك : (جاء غلاماي) وكذلك ان لم تكن للتثنية ، نحوُ : رَجَايَ ، وبنو هُذَيْل يقلبونها ياءً[2] ، إذا لم تكن للتثنية ويدغمونها في ياء المتكلم ، ومن ذلك قوله[3] :

سَبقوا هويَّ وأعنقوا لهواهُمْ
فتُخرّموا ولكلّ جَنْبٍ مَصْرعُ

إلاّ لدىُ فإنّه لا يجوز فيها لك إلا قَلْب الألف ياءً ، نحوُ : (لديَّ) .

وامّا الياءُ المفتوح ما قبلها ، أو المكسور ، نحوُ : (غُلاميَّ)

---

(١) هو : الحطيئة ، على رأي ، وقيل هو : ابو الغريب النصري . والشاهد في : اوضح المسالك ٣/٩٤ ، وفيه :

الى بيت قعيدته لكاع

وهي الرواية المشهورة .

(٢) انظر : اوضح المسالك ٢/٢٣٩ .

(٣) هو : ابو ذؤيب الهذلي ، والشاهد من مرثاته لابنائه ، وهو في : شرح أشعار الهذليين ج١ ص/٧ ، اوضح المسالك ٢/٢٣٩ .

ومُصْطفيَّ ، وزيديَّ ، والواو المفتوح ما قبلها ، أو المضموم ، فإنّك تدغمها في ياء المتكلّم ، إلاّ أنّك لا تدغم الواو فيها حتى تقلبها ياءً ، فتقول : (هؤلاء زيْدِيَّ) ، (ومصطفَيَّ) .

وتكون الياء في جميع ذلك مفتوحةً .

باب النَّعْت

النَّعت :

اصطلاحاً ، عبارة[1] عن : اسم أو ما هو في تقديره من ظرف ، أو مجرور ، أو جملة ، تتبع ما قبله لتخصيص نكرة أو إزالة اشتراك عارض في معرفة ، أو مدح ، أو ذم ، أو ترحّم ، أو تأكيد ، بما يدل علىٰ حليته ، كطويل أو نَسَبِه ، كقرشيّ ، أو فعله ، كقائم ، أو خاصّة من خواصّه ، وذلك أن تَصِفَه بصفة سَبَبيّة ، نحوُ قولك : (مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه) .

ويشترط في الظرف والمجرور أنْ يكونا تامَّيْن ، وأعني بذلك : أنْ يكون في الوصف بهما فائدة ، ويشترط في الجملة أنْ تكون مُحْتملة للصدق والكذب[2] ، وأنْ يكون فيها ضميرٌ عائدٌ علىٰ الموصوف .

ويكون حكم ذلك الضمير في الاثْبات والحذْف ، كحكمه لو وقعت الجملة صِلَةً ، وقد تقدَّم ذِكر ذلك ، إلاّ أنْ يكون الضمير مرفوعاً بالابتداء ، فانّه يجوز حَذْفه ، كان في الجملة الواقعة صِفَةً طُولٌ أو لم يَكن ، نحوُ قوله[3] :

---

(١) انظر تعريفات اخرى له ، في : اوضح المسالك ٣/٤ .
(٢) أي خبرية ولا ينعت بالانشائية لان النعت فرع الخبر .
(٣) هو : ثابت قطنة ، والشاهد في ديوانه صفحة/٤٩ : شرح شواهد المغني ١/٨٩ ، ٣٩٣ ، والخزانة ٤/١٨٤ .

إنْ يقتلوكَ فإنَّ قتلك لم يكنْ
عاراً عليك ، ورُبَّ قَتْلٍ عارُ

أيّ : هو عارٌ .

فأمّا قوله(١) :

. . . . . جاؤا بمذْق هل رأيت الذئب قَطْ

فصفة مذْق ، إنّما هو القول المُضْمَر ، أيْ : تقول فيه هل رأيت الذئبَ قط فهذا لونُه .

والنَّعْت لا يكون إلاّ بالمشتق ، وهو المأخوذ من المصدر ، أو ما هو في حكمه ، وهو ما لم يؤخذ من مصدر ، إلاّ أنّه في معنىً ما أُخذ منه ، نحوُ قولك : (مررتُ برجُلٍ أسدٍ) ، فأسدٌ في معنىً شجاع .

ولا يجوز الوصف بما هو في حكم المشتق قياساً ، إلاّ أنْ يكون الاسم منسوباً ، أو اسم عدد ، أو اسم كيْل ، كذراعٍ ، أو اسم إشارةٍ ، نحو قولك : (مررتُ بزيدٍ هذا) ، أو اسماً مشارٌ إليه ، نحوُ قولك : (مررتُ بهذا الرجل) .

والنَّعْتُ ان لم يرفع ضميراً عائداً علىٰ المنعوت ، فإنّه يتبعه لفظاً ، أو موْضعاً في واحدٍ من ألقاب الاعراب ، وفي واحدٍ من التَّعْريف والتَّنْكير .

وإنْ رفع ضميراً عائداً عليه ، فإنّه إنْ كان مشتقاً بقياسٍ ،

---

(١) قيل هو : العجاج ، وقيل غيره ، والشاهد ، بيت من الرجز المشطور ، وهو في : أوضح المسالك ٨/٣ .

نحوُ : أَفْعَل في الألوان ، وفاعل من فَعَلَ ، كقائم ، فإنّه يتبع المنعوت في الشيئين المتقدّمين ، وفي واحدٍ من الإفراد والتثنية والجمع ، وفي واحد من التذكير والتأنيث ، إلا أفعل[1] ، فإنّها لا تتبع في تأنيث ولا تثنية ولا جَمْع ، بل تكون مفردةً مذكّرةً على كلّ حال .

وإنْ لم يكن مُشْتقاً ، أو كان مشتقاً بغير قياس ، فإنّه يتبع المنعوتَ ، ولابدَّ في الشيئين المتقدّمَيْن .

وامّا الاثنان الباقيان ، فبعض الصفات يتبع فيهما ، كحسن ، وبعضها يتبع في أحدهما ، كصبور ، وكالوصف بالجامد الذي في معنى المشتقّ ، نحوُ قولك : (مررتُ بامرأة حَجَرِ الرأس) .

وبعضُها لا يتبع في واحدٍ منهما ، كالمصدر الموصوف به في الأصح .

ولا يكون النَّعْت إلاّ مساوياً للمنعوت في التعريف ، أو أقل منه تعريفاً ، فلابدَّ من ذكر المعارف ومراتبها في التعريف .

فالمعارف خمسة أصناف :

المضمر :

وهو ما عُلِق في أول أحواله على شيء بعينه في حالِ غَيْبة خاصّةً ، كهو ، أو خطابٍ خاصّةً ، كأنْتَ ، أو تكلّم خاصّةً ، كأنا .

---

(١) يريد بها أفعل التفضيل .

والمشـــار :

وهو ما علق في أول أحواله على مسمّىً بعينه في حـــال الاشارة إليه ، نحوُ : هذا .

والعـلم :

وهو ما عُلّق في أول أحواله على مسمّىً بعينه في جميع الأحوال من غَيْبة ، وتكلُّم ، وخطاب ، وإشارة ، نحوُ : (زيدٍ) .

والمعرّف بالالف واللام :

وهو كلُّ ما يكون بهما معرفة ، فاذا زالتا منه ، كان نكرةً ، نحوُ : الرَّجُل ، والغُلام ، فإنْ كانَ معرفةً بعد اسقاطهما ، نحوُ : الحَسَن ، كان من قبيل الاعْلام .

والمعرف بالاضافة :

وهو كلُّ ما أُضيف إلى معرفة من هذه المعارف ، إضافة محْضة ، وقد تقدّم تبيينُ ذلك .

وامّا الموصولات ، فمن قبيل ما عُرّف بالألف والّلام ، وقد تقدّم ذكرُها .

وأعرفُ هذه الأصناف : المُضْمراتُ ، ثم الأعلام[1] ، ثم المُشاراتُ ، ثم ما عُرّف بالألف والّلام ، والمضافُ إلى معرفة من هذه المعارف ، إضافة مَحْضة ، بمنـــزلة ما أضيف إليه في

---

(١) هذا موضع خلاف بين النحاة فان منهم من يذهب الى أن العلم أعرف لانه معرفة بنفسه والضمير معرفة بما يعود اليه فهو اقل اعرفية .

التعريف ، إلاّ المضاف إلى المُضْمر ، فإنّه في رتبة العَلَم .

والأسماءُ تنقسم بالنّظر إلى نعتِها ، والنّعْت بها أربعة أقسام :

قسمٌ يُنْعَت به ، ولا يُنْعَت ، وهو الاسم الذي لم يستعمل إلاّ تابعاً ، نحوُ : بَسَن ، من قولهم : حَسَنٌ بَسَنٌ .

وقسمٌ ، لا يُنْعت ولا يُنْعت به ، وهو المُضْمر ، واسم الشرط ، واسم الاستفهام ، وكم الخبريّة ، وكلُّ اسم غير متمكّنٍ ، وأعني بذلك : ما لزم موضعاً واحداً من الإعْراب ، كما التَّعجبيّة ، أو موضعَيْن ، كقبْلُ وبعدُ .

وقسمٌ ، يُنْعت ويُنْعتُ به ، وهو أسماء الإشارة ، وكلُّ اسمٍ مُشْتقٍّ ، أو في حكمه .

وقسمٌ ، يُنْعتُ ولا يُنْعتُ به ، وهو العَلَمُ وسائر الأسماء التي ليست مُشْتقّةً ولا في حكمها .

والاسمُ المنْعوتُ إنْ كان نكرةً لم يُنْعت به إلاّ بنكرة . وإنْ كان معرفةً ، فإنّهُ انْ كان مُضْمراً لم يُنْعَت ولم يُنْعت به ، كما تقدّم .

وامّا المضافُ إلى المُضْمر ، والعلم ، والمضاف إليه ، فتُنْعت بما فيه ، إلاّ الألف والّلام ، وبالمشار ، وبما أُضيف إلى معرفة وامّا المُشار ، فلا يُنْعت إلاّ بما فيه الألف والّلام خاصّةً .

وامّا المضافُ إلى المُشار ، فيُنْعَت بالمُشار وبما فيه الألف والّلام ، وبما أُضيف اليهما .

وامّا المُعرَّف بالألف واللّام ، أو بإضافته إلى ما عُرِّفَ بهما ، فَيُنْعتان بما فيه الألف واللّام وبما أُضيف إليه .

والنُعُوتُ إنْ لم تتكرَّر ، كانت تابعةً للمنعوت لا غَيْر ، إلاّ أنْ يكون المنْعوت مَعْلوماً ، أو متنزّلاً منْزلته .

والصِّفةَ ، يُرادُ بها المدح أو الذّم ، أو التَّرحم ، فإنه يجوز فيها الاتْباع ، فتكون على حَسَبِ المنْعوت .

والقطع إمّا إلى الرفع علىٰ خبر ابتداء مُضْمر ، وإمّا إلى النَّصْب ، بإضْمار : أَمدَحُ ، في صِفات المدح ، وأذُمُّ في صِفات الذّم ، وأرحَمُ في صفات التَّرحيم .

ومن كلامهم : (الحمدُ للهِ الحميدَ) ، بنصْب الحميدِ وخَفْضه .

وإنْ تكرّرتْ ، فإنْ كانت صِفات مدْح ، أو ذم ، أو ترحُّم ، وكان المنعوت معلوماً عند المخاطب ، أو متزلاً منْزلته ، جاز فيها ثلاثةُ أوْجه : اتباعها الموصوف ، وقَطْعها عنه ، وإتْباع بعضها ، وقطعُ بعض إلاّ أنّك تبدأ بالإتْباع قبل القَطْع ، ولا يجوز عكسُه ، وكذلك ان كان المنعوت مجهولاً ، والصِّفاتُ في معنىً واحد .لم يجز في الصِّفة الأولى إلاّ الاتْباعُ ، وماعَداذلك من الصِّفات يجوز فيه ثلاثة الأوْجه المتقدّمة ، ومن ذلك قولُه[1] :

---

(١) هو : أمية بن ابي عائذ الهذلي ، والشاهد في : أوضح المسالك ١٣/٣ ، وشرح المفصل ١٨/٢ .

ويأوي إلى نسوة عُطَّلٍ
وشُعْثاً مراضيعَ مثلَ السَّعالى

فأتبع عطّلاً ، وقطع شعثا ، لأنَّ الشعث يكون عن العطل • فهو في معناه •

وما عدا ما ذُكر مِمّا تكرّرتْ فيه النعوت ، لا يجوزُ فيه إلاّ الاتْباعُ •

ولا يجوزُ عطفُ بعض النُّعوت على بعض حتى تختلف معانيها •

واذا اجتمع في هذا الباب نُعوتٌ ومَنْعوتُون ، فلا يخلو ان تجمعهما ، نحوُ قولك : (قام الزيدون العقلاءُ) •

أو تفرّقهما ، نحوُ قولك : (قامَ زيدٌ العاقل وعمروٌ الكريمُ وبكرٌ الظريفُ) •

أو تجمع النُّعوت ، وتفرّق المنعوتيْن ، نحوُ قولك : (قامَ زيدٌ وعمروٌ وبكرٌ العقلاءُ) ، أو تجمع المنعوتيْن وتُفرّقُ النُّعوت ، نحوُ قولك : (قامَ الزَّيدون العاقلَ والكريمُ والشُّجاع) ، ومنه قولُه(١) :

بكيتُ وما بُكا رجُلٍ حزينٍ
على رَبْعَيْن ، مسلوبٍ وبالِ

وجمعُ المنعوتين وتفريق النُّعوت جائزٌ في جميع الأسماء ، إلاّ في أسماء الإشارة ، فإنْ جمعتهما ، أو فرّقتهما ، أو جمعت

(١) مجهول القائل ، وعجزه في : أوضح المسالك ٣/٩ •

المنعوتين وفرّقت النّعوتَ ، كان حكمُ ذلك حكم المنعوت المفرد في الاتْباع والقطع في الأماكن المذكورة ، وإنْ فرّقت المنعوتين ، وجمعت النّعوت ، فإن اختلفوا في الإعراب ، أو في التعريف ، أو في التّنكير ، أو الاستفهام أو عدَمه ، لم يجز في النّعوت إلاّ الرفع على خبر ابتداء مُضمر ، والنّصْب على إضْمار أعني .

وإن اتفق المنعوتون في جميع ما ذُكر ، فإنْ كان العامل فيهم واحداً جاز الاتْباعُ والقطْعُ في الأماكن المتقدّمة ، وإنْ كان العامل أزيد من واحد ، فإنْ اتفق جِنْس العامل فالاتْباعُ والقطعُ في الأماكن المتقدّمة أيضاً .

وإن اختلف جِنْسه فالقطع ليس إلاّ امّا إلى الرفع على خبر ابتداء مضْمر ، أو إلى النّصْب بإضْمار أعني .

واختلاف جِنْس العامل هو أنْ يكون أحد العوامل من جِنْس الأفعال ، والآخر من جِنْس الأسماء أو الحروف .

والحرفان المختلفان في المعنى بمنزلة العامليْن المُخْتلفيْن في الجِنْس ، نحوُ قولك : (مررتُ بزيدٍ ورحلت إلى أخيك العاقلان) .

واذا اجتمع في هذا الباب صفتان ، إحداهما ، اسمٌ ، والأخرى في تقديره ، قدّمتَ الاسم ، ثم الظرف ، أو المجرور ، ثم الجملة ، نحوُ قوله تعالى : « وقال رجلٌ مؤمنٌ من آل فرعون

يكتم إيمانه »[1] . ولا يجوزُ خلافُ ذلك ، إلاّ في نادر الكلام ، أو في ضرورة نحوُ قولهِ[2] .

وفرع يُغَشّي المتْن أسودَ فاحمٍ
أثيثٍ ، كقنو النخلة المتعثْكِلِ

ولا يجوزُ تقديم الصِّفة علىٰ الموصوف ، إلاّ حيث سمع ، وتكون الصِّفة إذ ذاك مبنيّةً علىٰ العامل المتقدّم ، وما بعدها بَدَلٌ منها ، نحوُ قوله :

وبالطويل العمر عمراً حيدرا

ولا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصِّفة مُقامَه إذا كانت صِفَته في تقدير الاسم ، إلاّ مع مِنْ ، نحوُ قولهم : « مِنا ظعنَ ومنّا أقامَ » .

أيْ : فريقٌ ظَعَنَ ، وفريقٌ أقامَ ، بشرط أن يكون الموصوف ممّا يجوز حذْفُه . وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذْف الموصوف إلاّ في ضرورة ، نحوُ قوله[3] :

ترمي بكفّيْ كان من أرمَىٰ البشَرْ

أيْ : بكفّي رجلٍ كان من أرْمىٰ البشر ، فإن كانت

---

(1) الآية/٢٨ سورة غافر .
(2) هو : امرؤ القيس ، والشاهد من معلقته المشهورة .
(3) مجهول القائل ، والشاهد بيت من مشطور الرجز ، ويروى : جادت بكفي .
وهو في : الانصاف ١/١١٥ ، والخزانة ٢/٣١٢ ، والمغني ١/١٦٠ والاشموني ٤/٣٣٣ .

الصِّفة اسماً لم يجز حذْف الموصوف ، وإقامة الصِّفة مُقامَه ، إلاّ إذا كانت خاصَّةً بجنْس الموصوف ، نحوُ قولك : (مررتُ بكاتبٍ) أو إذا كانت الصِّفة قد استُعْمِلت استعمالَ الأسماء ، فلم يظهر موصوفُها أصلاً ، نحوُ : الأبطحَ ، والأَبرق ، والأجرع .

وما عَدا ذلك لا يجوزُ إقامته مقامَ الموصوف إلاّ في ضرورة . نحوُ قوله[1] :

وقُصْرى شنج الأنساء نبّاج من الشُّعبِ

أيْ : ثور شنبح الأنْساء ، وشنبح الأنْساء ليس مختصاً ببَقر الوحش .

ولا يجوز الفَصْل بين الصِّفة والموصوف الا بجمل الاعْتراض ، وهي كلُّ جملة فيها تسديدٌ للكلام ، نحوُ قوله تعالى : « وانّه لَقَسَمٌ ، لو تعلمون ، عظيمٌ »[2] .

ولا يجوز فيما عَدا ذلك ، إلاّ في ضرورةٍ ، نحوُ قوله[3] :

أمرْتُ من الكتّان خيطاً وأرْسلتْ
رسولاً إلى أخرى جرِيّاً يُعينُها

---

(١) هو : ابو داود الايادي ، كما في اللسان ، مادة (ش/ن/ج) ، ودراسات في الادب العربي صفحة/٢٨٨ وفيه : نباح .

(٢) الآية/٧٦ سورة الواقعة .

(٣) مجهول ، والشاهد في الخصائص ٢/٣٩٦ .
ويريد : وأرسلت الى اخرى رسولا جريّا . والجري : الرسول لجريه في أداء رسالته .

باب عطف النَّسَق

وهو حَمْلُ الاسم على الاسم ، أو الفعل على الفعل ، أو الجملة على الجملة ، بشرط توسُّط حرفٍ بينهما من الحروف الموضوعة لذلك .

ولا يُحْمل الفعل على الاسم ، ولا الاسم على الفعل ، ولا المفرد على الجملة ، ولا الجملة على المفرد ، حتى يكون أحدهما في تأويل الآخر ، نحوُ قوله تعالى : « إنَّ المُصَّدِّقين والمُصدِّقات وأقرضوا »[1] .

المعنى : إن الذين صدّقوا وأقرضوا ، نحوُ قوله تعالى : « أَولمْ يرَوا إلى الطَّيْر فوقَهم صافّاتٍ ويقبضْن »[2] .

أيْ : وقابضات .

والحروفُ الموضوعةُ للعطف ، هي : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتّى ، وأو ، وأمْ ، وإمّا ، وبَلْ ، ولابُدَّ ، ولكنْ ، ولا ، إلاّ أنَّ إمّا ليست بعاطفةٍ في الحقيقة ، وإنّما ذُكِرَت في الجملة لمصاحبتها لها .

فأمّا الواو ، فللجمع بين الشيئين من غير تعرُّض لترتيب ولا مُهْلة .

وأمّا الفاءُ فللجمع والتَّرتيب من غير مُهْلة .

---

(1) من الآية/١٨ سورة الحديد .
(2) الآية/١٩ سورة الملك .

وترتيبها قد يكون في معنى العامل ، وقد يكون في الذكر نحو قوله[1] :

عفا ذو حسى من فرتنا فالفوارع

فجنبا أريك فالتلاع الدوافع

لأن المخبر قد لا تحضره أسماء هذه الأماكن ، في حين واحد ، فما سبق إلى ذكره أتي به أولاً ، وما تأخر في ذكره عطفه بالفاء .

وأمّا ثم ، فللجمع والمهلة ، وحتى بمنزلة الواو ، إلاّ أنّها تفارقها في أنّ ما بعدها لا يكون إلاّ جزءاً ممّا قبلها ، أو ملتبساً به ، نحو قولك : (خرج الناس حتى دوابهم) .

ولا يكون إلاّ عظيماً أو حقيراً .

وأمّا أو ، فلها خمسة معانٍ : (الشك) ، و (الابهام) ، و (التخيير) ، و (الاباحة) ، و (التفصيل) ، نحو قوله تعالى ، « وقالوا كونوا هوداً أو نصارى »[2] .

فأو ، فصلت ما قالت اليهود ممّا قالت النصارى .

وأمّا أم ، فتكون متّصلة ومنفصلة .

فالمنفصلة يتقدمها الاستفهام والخبر ، ولا يقع بعدها إلاّ الجملة . وتتقدر وحدها ببل ، والهمزة وجوابها نعم أو لا ،

---

(١) هو : النابغة الذبياني ، انظر ديوانه صفحة/١٠٨ ، وذو حسى ، موضع ، وفي د : ذو حسام فرتنا فالفوارع .

(٢) من الآية/١٣٥ من سورة البقرة .

التَقدير : بلْ أعمرو قائمٌ .

والمتَصلة ، هي العاطفة ، وهي التي لا تتقدَّمُها إلا همزةُ الاستفهام لفظاً أو نيّةً ، ولا يكون ما بَعدها إلا مفرداً أو في تقديره ، وتتقدَّر مع الهمزة بأيّهما ، أو أيّهم ، وجوابُها أحدُ الشيئين ، أو الأشياء ، وذلك نحوُ قولك : (أقامَ زيدٌ أمْ عمروٌ) ، التَقدير : أيّهما قامَ

والأحسن فيهما توسُّط الذي لا يُسْئَل عنه ، نحوُ قولك : (أزيدٌ قامَ أمْ عمروٌ) .

وقد يجوز تقديمُه ، نحوُ قولك : (أقامَ زيدٌ أم عمروٌ) ، وتأخيرُه نحوُ قولك : (أزيدٌ أمْ عمروٌ قام) .

وأمّا إمّا ، فلها ثلاثة معانٍ : الشك ، نحوُ قولك : (قام إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ) .

والإبهامُ كذلك ، إلا أنّك تعلم القائم منهما .

والتخييرُ ، نحوُ قولك : (خُذْ مِنْ مالي إمّا ديناراً وإمّا ثوباً) ، والأفصح فيها كسر الهمزة .

ويجوزَ فتحها ، ومن ذلك قولُه :

تنفحُها أمّا شَمالٌ عريّة
وأمّا صباً جِنْح الظلام هَبُوبُ

وكذلك أيضاً الأفصح فيها ، أنْ تكرّر وقد لا تكرّر بشرط

أنْ يكون في الكلام ما يُغْني عن تكرارها ، وهو إمّا أو وإمّا إلاّ نحوُ قوله(١) :

فإمّا أنْ تكون أخي بحقٍّ
فأعرِفَ منك غثّي من سَميني
وإلاّ فاطّرحني واتخذني
عدواً أتّقيكَ وتتّقيني

وقد لا يكون في الكلام ما يُغْني عن تكرارها ، وذلك قليلٌ جداً ، نحوُ قوله(٢) :

تُهاضُ بدارٍ قد تقادَمَ عهدُها
وإمّا بأمواتٍ ألمَّ خَيالُها

وأمّا بلْ ، ولا بلْ ، فإنْ وقع بعدهما جملةٌ كانا حرفَيْ ابتداء ، ويكون معناهُما الاضْرابُ عمّا قبلهما واستئناف الكلام الذي بعدهُما ، والاضْرابُ امّا علىٰ جهة الابْطال له ، وامّا علىٰ جهة التّرْك من غير إبْطال ، و (لا) المُصاحبة لها لتأكيد معنىٰ الاضْراب .

وإنْ وقع بعدهما مفرد كانا حرفَيْ عطف ، ويكونُ معناهُما الاضْرابُ عن جعل الحكم للأول وإثْباته للثاني ، ولا يُعْطف بهما في الاستفهام .

---

(١) هو : المثقب العبدي ، والبيتان في ديوانه صفحة/٤٢ .
(٢) هو : ذو الرمة ، والبيت في ديوانه ص/٧٦ ، وفيه :
فلم بدار قد تقادم عهدها .

و (لا) المصاحبة لها في الإيجاب والأمر نفيٌ ، نحوُ قولك : (قامَ زيدٌ ، لا بَلْ عمروٌ) و (اضرب زيداً ، لا بَلْ عمراً) .

وفي النَّهي والنَّفي تأكيدٌ ، نحوُ قولك : (لا تضربْ زيداً لا بل عمراً) ، و (ما قامَ زيدٌ ، لا بلْ عمروٌ) .

وأمّا لكن ، فإنْ وقع بعدها جملةٌ ، كانت حرفَ ابتداء ، ويكون معناها الاسْتدراك ، ويتقدَّمُها الإيجاب والنَّفي ، وتكون الجملة التي بعدها مضادةً لما قبلها ، وذلك نحوُ قولك : (قامَ زيدٌ لكنْ عمروٌ لم يقُمْ) ، و (ما قامَ زيدٌ لكن عمروٌ قامَ) .

وإنْ وقع بعدها مفرد كانت عاطفةً ، ويكون معناها الاسْتدراك ، ولا يعطف بها إلاّ بعد نفي .

وأمّا (لا) فلاخراج الثاني ممّا دخل فيه الأول ، ولا يعطف بها إلاّ بعد أمرٍ أو إيجاب .

ويجوزُ في الأسماء كلّها عطف بعضها على بعض من غير شرط ، إلاّ ضمير الخفض ، فإنّه لا يُعْطف عليه إلاّ بإعادة الخافض ، نحوُ قولك : (مررتُ بكَ وبزيد) .

وضمير الرفع المتّصل ، فإنّه لا يعطف عليه إلاّ بعد تأكيده بضمير رفع منْفصل ، أو طول يقومُ مقام التأكيد ، نحوُ قولك : (قمتُ اليومَ وزيدٌ) ، (وما قمتُ ولا عمروٌ) .

ولولا الظرف ، و (لا) الفاصلان بين المعطوف والمعطوف عليه لم يكن بدٌّ من التأكيد .

فأمّا قولُه(١) :

ورَجا الأخَيْطِلُ من سَفاهة رأيه
مــا لم يكُــنْ وأبٌ له لِينَالا

وقول الآخر(٢) :

الآن قرَّبْــتَ تهجــونا وتشْتِمُنا
فاذهَبْ فما بك والأيامِ من عَجبِ

فضرورتان .

ولا يجوزُ تقديمُ المعطوف على المعطوف عليه ، إلاّ في الواو خاصّة بشرط أنْ لا يكون المعطوف مخفوضاً ، وأنْ لا يؤدي التقديم الى وقوع حرف العطف صدراً ، أو إلى أن يلي عاملاً غير متصرّف ، وبابه مع ذلك الشعر ، نحوُ قوله :

لعنَ الالهُ وزوْجهــا معَهــا
هندَ الهُنــود طويلــةَ البَظْر

ولا يجوزُ أيضاً الفصل بين حرف العطف والمعطوف إلاّ بالقسم أو بالظرف ، أو المجرور بشرط أنْ يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحدٍ ، نحوُ قولك : (قامَ زيدٌ لا واللهِ عمروٌ) ، ولا يجوزُ : (وواللهِ عمروٌ) ، إلاّ في ضرورة ، نحوُ

(١) هو : جرير بن عطية ، والشاهد من قصيدة له يهجو فيها الاخطل التغلبي ، وهو في ديوانه صفحة/٤٥١ .

(٢) لم يعرف ، والشاهد في : الكتاب ٣٩٢/١ ، الانصاف ٤٦٤/٢ شرح الكافية ٢٩٦/١ ، الخزانة ٣٣٨/٢ .

قوله[1] :

يوماً تراها كشِبْه أردية العَصْب ويوماً أديمها نَغِلا

واذا تقدَّم معطوفٌ ومعطوفٌ عليه ، وتأخَّر عنهما ضميرٌ يعود عليهما ، فإنْ كان العطف بالواو ، كان الضمير على حسبهما. نحوُ قولك : (زيدٌ وعمروٌ قاما) ، ولا يجوزُ الإفرادُ إلاّ في الشعر ، نحوُ قوله :

إنَّ شرخ الشباب والشَّعَر الأسود ما لم يُعاص كانا جُنونا

أو في نادرٍ من الكلام ، ومنه قولُه تعالى : « واللهُ ورسولُه أحقّ أنْ يُرْضوه »[2] .

وحتىٰ في ذلك بمنزلة الواو .

وإنْ كان العطف بالفاء جازَ أن يكونَ الضميرُ على حسبهما .

وأنْ يكون مفرداً ، فتقول : زيدٌ فعمروٌ قاما ، وإنْ شئْتَ قامَ .

وإنْ كان العطف بثم جاز أيضاً الوجهان ، إلاّ أنّ الإفراد أحسن ، وإنْ كان العطف بغير ذلك من حروف العطف لم يجز إلاّ الإفْراد .

فأمَّا قوله تعالى : « إنْ يكنْ غنياً أو فقيراً فاللهُ أولىٰ بهما »[3]

---

(1) هو الاعشى ، والشاهد في ديوانه (الصبح المنير) ص/١٥٥ . وفيه : كمثل . وأراد : تراها يوما كمثل اردية العصب ، وأديمها يوما آخر نغلا .

(2) من الآية/٦٢ من سورة التوبة .

(3) الآية/١٣٥ سورة النساء .

فشاذٌ لا يُقاسُ عليه[1] ، ولا يجوزُ عطف فعل علىُ فعل إلاّ بشرط اتفاقهما في الزمان ، والأحسن أنْ يتّفقا مع ذلك في الصّيغة .

وقد لا يتّفقان فيهما ، نحوُ قولك : إنْ قامَ زيدٌ ويخرُج يقمْ بكرٌ .

ويجوز حذْف حرف العطف والمعطوف إذا فُهِمَ المعنى ، ومن كلامهم : « راكب النّاقة طليْحان » . التّقدير : والناقة .

وحذف حرف العطف عليه ، نحوُ قوله تعالىُ : « أَن اضرب بعصاك البحر فانفلق »[2] .

التقدير : فضربَ فانفلقَ ، فحذف ضربَ ، والفاء الداخلة علىُ انفلق ، ويكون إعراب المعطوف علىُ حسب إعراب المعطوف عليه في اللفظ ، أو في الموضع إنْ كان له موضعٌ .

ويجوزُ أنْ تعطف بحرف عطف واحدٍ اسمين فصاعداً ، علىُ اسمين فصاعداً ما لم يؤد ذلك إلى نيابة حرف العطف منابَ عاملين ، فتقول : (اعلم زيدٌ عمراً بكراً منطلقاً) و (جعفرٌ خالداً عبدَالله مقيماً) .

ولو قلت : (إنّ في الدّار زيداً ، والقصر عمراً) ، لم يجز ، لأنّ ذلك يُؤدّي إلى نيابة الواو مَناب إنّ .

---

(١) وهذا ايضا من سقطاتهم فكيف لا يقاس على العبارة القرآنية وهي اساس قواعد النحو واللغة .

(٢) الآية/٦٣ سورة الشعراء .

وفي (فإنْ) جاء ما ظاهره خلاف ذلك تؤَوّل على حذف الخافض، لدلالة ما قبله عليه من غير أنْ يجعل حرف العطف نائباً منابه، نحوُ قوله(١):

أكلَّ امرىء تحسبين امرءاً ونارٍ توقّدُ بالليل نارا

فعطف ناراً على امرىءٍ المخفوض، وحذف (كلاً) لدلالة ما قبله عليه، كأنّه قال: وكلَّ نارٍ .

وكذلك يتخرّج كلُّ ما جاء من مثل هذا .

واذا نفيْتَ في هذا الباب، بقي الكلام بعد دخول حرف النفي عليه، على حسب ما كان قبل، فتقول في نفي قام زيدٌ فعمروٌ، (ما قامَ زيدٌ فعمروٌ)، إلاّ في نحو قولك : (مررتُ بزيدٍ وعمرو)، فانّك انْ قدّرتَ الكلام على فعليْن، وأعني بذلك : انْ يكون مرورُك بزيدٍ منفصلاً عن مرورك بعمروٍ، وقلتَ في النّفي : (ما مررتُ بزيدٍ)، و (ما مررتُ بعمروٍ)، وإنْ كان مرورك بهما واحداً قلتَ : (ما مررتُ بزيدٍ وعمروٍ) .

---

(١) هو : عدي بن زيد العبادي، على رواية، وقيل : أبو دؤاد الايادي، انظر : شرح المفصل ٣/٢٦، ٧٩، و ٥/١٤٢، وديوان عدي ابن زيد صفحة/١٩٩ .

باب التوكيد

التوكيد لفظٌ يُراد به تمكين المعنى في النفس ، أو إزالة الشكّ عن الحديث ، أو المحدَّث عنه .

فالذي يُراد به تمكين المعنى في النفس ، التأكيدُ اللّفظيّ ويكون في المفرد ، نحوُ قوله تعالى : « دكّاً دكّاً »(1) .

والجملة ، نحوُ قولك : (اللهُ أكبر اللهُ أكبر) ، إلّا انك إذا أكدت الحرف فلا بدّ أنْ تذكر معه ما يدخل عليه ، نحوُ قوله تعالى : « ففي الجنّة خالدين فيها »(2) .

ولا يجوزُ أنْ تأتي بالحرف وحدَه ، إلّا في ضرورة ، نحوُ قوله(3) :

فـلا واللهِ لا يُلْفَى لمـا بي
ولا لِلِما بهـم أبداً دَواءُ

والذي يُرادُ به إزالة الشك عن الحديث ، التأكيدُ بالمصدر ، فإذا قلتَ : (ماتَ زيدٌ موتاً) ، ارتفع المجاز .

والذي يُراد به إزالة الشكّ عن المُحدَّث عنه ، التأكيدُ بالألفاظ التي يُبوَّب لها في النحو ، وهي للواحد المذكّر : نفسه ،

(1) من الآية/21 من سورة الفجر .
(2) من الآية/108 من سورة هود .
(3) هو : مسلم بن معبد الوالبي ، والشاهد في : المغني 1/181 ، و/183 ، 353 ، وأوضح المسالك 3/29 ، والانصاف 2/571 ، وسر الصناعة 1/283 ، والخزانة 1/364 ، الخصائص 2/282 ، معاني القرآن 1/68 ، وشرح المفصل 8/43 و 10/15 .

وعَيْنه ، وكلّه ، وأجمعُ ، وأكتعُ ، وقد يقال : أبْصَعُ ، وأبْتعُ ، وللاثنين أنفسهما ، وكِلاهما ، وللجميع أنفسهم ، وكلُّهم ، وأجمعون ، وأكتعون ، وقد يُقالُ أيضاً : أبْصعُون وأبْتعون ، وللواحدة ، نفسها ، عينها ، كلّها ، جمعاء ، كتْعاء ، وقد يقال : بصْعاء ، بتْعاء ، وللاثنين ، أنفسهما ، أعينهما ، كلتاهما ، ولجماعة المؤنَّث ، أنفسهنَّ ، أعينهنَّ ، كلهنَّ ، جُمَعُ ، كُتَعُ ، وقد يُقال ، بُصَعُ ، وبُتَعُ .

وكلُّ جَمْعٍ لما لا يعقل ، فالعربُ قد تعاملُه معاملة جماعة المؤنَّثات ، وقد تعامله معاملة الواحدة ، فأمّا قولُ الشاعر[1] :

يمتُّ بقرْبى الزينْبيْنِ كليهما
إليكَ ، وقرْبى خالدٍ وحبيبِ

فمن تذكير المؤنَّث حملاً على المعنى الضرورة ، كأنَّه قال : بقربى الشخصين كليهما .

فأمّا النفسُ والعينُ ، وتثنيتُهما ، وجمعُهما ، فيؤكّدُ بها ما ثبتَتْ حقيقتُه تبعَّضَ أوْ لم يتبعَّضْ .

وسائرُ ألفاظ التأكيد ، لا يؤكّد به إلا ما يتعَّض بذاته ، أو بعامله ، نحوُ قولك : رأيتُ زيداً كُلَّه .

وإذا اجتمعت ألفاظُ التأكيد ، بدأت منها بالنَّفْس ثم بالعيْن ، ثم بكُلّ ، ثم بأجمع ، ثم بأكْتَع . وأمّا أبْصعُ ،

(١) هو : هشام بن معاوية ، والشاهد في : الاشموني ٣٧٠/٤ ، والعيني (١٠٦/٤ بهامش خزانة الادب) .

وأَبْتَعَ ، فلَكَ تقديمُ أيّهما شئْت ، وعلى هذا التّرتيب يكون المؤنّث والتثنيةُ والجمعُ ، فإنْ لم تأتِ بالنّفسِ أتيتَ بما بقيَ على التّرتيب ، فإن لم تأتِ بالعين ، أتيتَ أيضاً بما بقيَ على التّرْتيب .

وكذلك إنْ لم تأتِ بكُلٍّ ، أتيتَ بما بقيَ على التّرْتيب ، فإنْ لم تأتِ بأجْمعَ ، لم تأتِ بما بعدَه .

ويجوزُ تأكيدُ الأسماء كلّها ، إذا احتيج إلى ذلك إلاّ النّكرات ، فإنّها لا توكّد ، فأمّا قولُه(1) :

قد صَرّتِ البكرةُ يوماً أجْمعا

فضرورةٌ ، وكذلك قول الآخر(2) :

تحملُني الذّلْفاءُ حَوْلاً أكْتَعا

ففيه ضرورتان ، تأكيدُ النكرة ، واستعمالُ أكْتع غير تابع لأجمع .

وإنْ كان معنىً الكلام يُغْني عن التأكيد لم يجز التأكيد ، لا تقول : (اختصم الزيدان كلاهُما) ، إذْ لا فائدةَ فيه ، لأنّه معلومٌ ان الاختصام إنّما يكون من اثنيْن .

ولا يجوزُ تأكيدُ ضمير الرفع المتّصل بالنّفْس والعيْن ، إلاّ بعد تأكيده بضمير رَفْعٍ مُنْفصلٍ ، نحوُ قولك : (قمت

---

(1) مجهول القائل ، وهو في : ابن عقيل ١٦٨/٢ .

(2) من رجّاز العرب ، والشاهد مما يدور على السنة النحاة ، ينشدونه شاهدا على جواز توكيد النكرة اذا كانت محدودة ، كيوم وشهر وحول ، وهذا على مذهب الكوفيين ، ويرى البصريون خلاف ذلك . انظر : ابن عقيل ١٦٧/٢ .

أنتَ نَفْسُكَ) ، فإنْ أكَدْتَه بكلٍّ وما في معناها لم يحتج إلى شيءٍ من ذلك ، نحوُ قولك : (قمتم أجمعون) .

ولا يجوزُ عطفُ بعضِ ألفاظ التأكيد على بعض ، وما كان منها على فعلاء ، كجمعاء لم ينْصرف للتأنيث اللازم ، وما كان منها على فُعَل ، لم ينْصرف للتَّعْريف والعَدْل عن فَعالى إلى فُعَل ، لأنَّ جمعاء كصحراء ، فكان قياسُها جماعاً كصحارى ، فعُدِلت عن ذلك .

وتجري العربُ مُجرى كلٍّ في التأكيد ، اليد والرجْل ، والزَّرْع والضَّرْع ، والظهر والبطن ، والسَّهْل والجَبل ، وقضّهم بقضيضهم ، فتقول : (ضربتُ زيداً الظهرَ والبطنَ ، واليدَ والرجْلَ) ، (ومُطِرْنا الزَّرْعُ والضَّرْعُ ، والسَّهْلُ والجبلُ) ، أي : مُطِرَ مالُنا كلُّه ، (وجاءَ القومُ قضُّهُم بقضيضهم) ، أي : كلهم .

وكذلك أيضاً تجري العرب مجرى التأكيد بكلٍّ أسماء العدد من ثلاثة إلى عشرين ، فتقول : (مررتُ بالقوم ثلاثتهم) ، وكذلك إلى العشرة ، (ومررتُ بالقوم أحدَ عشَرَ رجلاً ، وأحدَ عشَر) ، ولا تذكر التميز ، وأحدَ عشرَهُم ، وهو أضعفها ، وكذلك إلى العشرين ، والمعنى في ذلك كلّه : مررتُ بالقوم كلِّهم .

باب البـَـدل

البدَلُ إعْلامُ السَّامع بمجموع اسمْين ، أو فعلْين على جهة تبيين الأول ، أو تأكيده ، وعلى أنْ يُنْوَى بالأول منهما الطَّرح معنىً لا لفظاً ، فمثالُ مجيئه للتّبيين ، قولُك : (قامَ أخوكَ زيدٌ) .

ومثـالُ مجيئـه للتّأكيـد (جـدعْتُ زيـداً أنفـه) ، فمعلومٌ من قولك : (جدعْتُ زيداً) ، ان المجدوع أنفُه ، والدليل على انّ الأول يُنْوى به الطَّرْح ، أنّ البدَل على نيّة استئناف عامل ، فإذا قلتَ : (قامَ زيدٌ أخوكَ) ، فالتقديرُ (قامَ أخوكَ) .

فتركك الأول ، وأخْذك في استئناف كلام آخر طرْحٌ منك له ، واعتمادٌ على الثاني . والدليلُ على أنّه في نيّة تكرار العامل إظْهارُه في بعض المواضع ، نحوُ قوله تعالى : « قالَ الملأُ الذين استكبروا من قومه ، للذين استُضْعِفوا لمن آمنَ منهم »[1] .

فأعادَ اللّام ، والدّليلُ على أنّه لا يُنْوى به الطَّرْح من جهة اللفظ ، إعادةُ الضمير عليه في مثل قولك : (ضربتُ زيداً يدَهُ) .

والبدل ، ستة أنواع :

بَدلُ شيءٍ ، وهو أنْ تُبدل لفظاً من لفظ ، بشرط انْ

---

(١) من الآية/٧٥ من سورة الاعراف .

يكونا واقعين على معنى واحد .

وبدل بعض من كل ، وهو ان تبدل لفظاً من لفظ ، بشرط ان يكون الثاني واقعاً على بعض ما يقع عليه الأول .

وبدل اشتمال ، وهو أن تبدل لفظاً من لفظ كل واحد منهما واقع على غير ما وقع عليه الآخر ، بشرط أن يكون الأول قد يجوز به الاكتفاء عن الثاني ، نحو قولك : (سرقت زيداً ثوبه) .

ألا ترى انك قد تقول : (سرقت زيداً) ، إذا سرقت ثوبه ، وبدل بداء . وهو أن تبدل لفظاً تريده من لفظ أردته أولاً ، ثم أضربت عنه ، ومنه قوله عليه السلام : « ان الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها إلى العشر » .

كأنه قال : بل ما كتب له ثلثها .

وبدل الغلط ، وهو أن تبدل لفظاً تريده من لفظ سبق اليه لسانك ، وأنت لا تريده .

وبدل نسيان ، وهو ان تبدل لفظاً تريده من لفظ توهمت أنه المراد وليس كذلك . وذلك نحو قولك : (ضربت زيداً عمروا) .

فذكرت زيداً غالطاً وناسياً ، ثم أتيت بالمراد ، وهو عمرو ، إلا أن هذين الضربين لم يرد بهما سماع ،

فأمّا قولُه(١) :

لمياءُ في شفتيها حُوَّةٌ لعَسٌ

وفي اللّثاتِ وفي أنيابها شَنَبُ

فيتخرَّج علىٰ أنْ يكونَ لعَسٌ مصدراً وُصِف به حُوَّةٌ علىٰ حدّ قولهم : (رجلٌ عَدْلٌ) ، أيْ : حُوةٌ لعساء .

والحوة ، السَّوادُ الخالص ، واللَّعَس سوادٌ تشوبه حمرة .

ويُشْترط في بَدل الاشتمال وبَدل البعض من الكلّ ، أنْ يكون في البَدل ضميرٌ يعودُ علىٰ المُبْدل منه ، وقد يجيء محذوفاً لفهم المعنىٰ ، وذلك قليلٌ جداً ، نحوُ قوله تعالى : « ولله علىٰ الناس حجّ البيت من استْطاع إليه سبيلا »(٢) .

التّقدير منهم .

والبَدل ينقسمُ بالنّظر إلى التعريف والتنكير أربعة أقسام :

معرفةٌ من معرفة .

ونكرةٌ من نكرة .

ومعرفةٌ من نكرة .

ونكرةٌ من معرفة .

ولا يُشْترط في بَدل النكرة من غيرها أكثر من أنْ يكون في ذلك فائدة .

---

(١) هو : ذو الرمة ، والشاهد في ديوانه ، صفحة/٥ .

(٢) الآية/٧٩ سورة آل عمران .

فأمّا كونُها من لفظ المُبْدل منه ، أو موصوفة ، فغيرُ مشروط ، بدليل قوله :

فلا وأبيك خير منك انّي
ليؤذيني التَحمْحُمُ والصَهيلُ

فخيرٌ منك بدلٌ من أبيك ، لأنّه نكرةٌ ، وأبوك معرفة .

والبَدل أيضاً ينقسم بالنَّظر إلى الاظْهار والاِضْمار أربعة أقسام :

ظاهرٌ من ظاهر .

ومُضْمرٌ من مُضْمر .

وظاهرٌ من مُضْمر .

ومُضْمَرٌ من ظاهر .

إلاّ أنّ بَدلَ المُضْمر من المُضْمر ، أو الظاهر في بَدل البعض من الكلّ وبَدل الاشتمال لا يجوزُ لما يلزم فيه من خلوّ الجملة الواقعة خبراً من رابطٍ يربُطُها بالمبتدأ ، ألا ترى انك لو أبدلتَ المُضْمر من المُضْمر ، فقلتَ : (ثلْث الرَّغيف أكلته إيّاه) ، وأبدلتَ المُضْمر من الظاهر ، فقلت : (ثلْثَ الرَّغيف أكلتُ الرَّغيف إيّاه) ، لم يكن في الجملة الواقعة خبراً لثلْث الرَّغيف رابط يربُطها بالمُخْبَر عنه ، إلاّ إيّاه ، وهو على نيّة استئناف عاملٍ مُنْفصل من الجملة التي قبله .

وكذلك أيضاً لا يجوزُ إبدال الظاهر من ضمير المتكلّم ، أو

المخاطب في بَدل الشيء من الشيء ، لا يجوزُ ضربتُك زيداً ، و لاضربني زيداً عمروٌ ، لأنَّه يؤدّي إلى وقوع الظاهر موقع ضمير المتكلّم ، أو المخاطب ، وذلك لا يجوزُ إلاّ في النداء والاختصاص .

فأمّا قولُه(1) :

أنا سَيْفُ العشيرة فاعرفوني

حُمَيْداً قد تذرَّيْتُ السَّناما

فمنصوبٌ على الاختصاص ، كأنّه قال : أعني حُمَيْداً .

وإذا أبدلتَ من اسم الاستفهام اسْماً لا يُعْطي الاستفهام ، لم يكن بدٌّ من ذكر أداة الاستفهام معه ، حتى يُوافق البدلُ المُبْدل منه في المعنى ، نحوُ قولك : (كم مالُكَ ، أثلاثون أمْ عِشْرون) .

وإذا أتيْت بعد جمعٍ أو عدد بأسماءٍ تُريدُ إبْدالَها منها ، فإنْ كان ما بعد العدد يفي به ، وما بعدَ الجمْع يصْدق عليه الجمع ، جازَ فيه وجهان : الإبْدال ممّا تقدَّم ، والرَّفْعُ على القطع ، نحوُ قولك : (لقيْتُ من القوم ثلاثةً زيداً وعمراً وجعفراً) .

فالنَّصْبُ على البدَل ، والرفعُ على القطْع ، كأنّك قلتَ : أحدُهم زيدٌ ، والآخر عمروٌ ، والآخر جعفرٌ .

---

(1) ورد في : شرح أبيات ملغزة صفحة/184 في رواية اخرى .

ومثلُ ذلك ، (لقيتُ الرجالَ زيداً وعمراً وجعفراً) ، وإنْ لم يكن ما بعدَ العدد والجمع ، كذلك فالقطْعُ ليس إلاّ ، نحوُ قولك : (لقيتُ رجالاً زيدٌ وعمروٌ) ، أي : منهم زيدٌ وعمروٌ .

ولا يجوزُ البَدلُ لأنَّ زيداً وعمراً ليْسا برجال .

ولا يتصوَّرُ انْ يكونَ من قبيل بَدل البعض من الكلّ ، لأنّه لا ضميرَ فيهما يربُطُهما بالمُبْدل منه .

فإنْ جاءَ شيءٌ مــن ذلك ، جُعِلَ مـن باب مـا وقـع فيه الجمع على المثنّى ، فيحفظ ولا يُقاسُ عليه ، نحوُ قوله[1] :

توهَّمْتُ آياتٍ لها فعرفتُهــا
لستّةِ أعوامٍ وذا العامُ ســابعُ
رمادٌ ككحل العَــين لأياً أبينُه
ونُؤيٌ كجذْم الحوض أثلمُ خاشعُ

فإنّه يروى برفع رماد ونؤيٍ ونصبهما .

وإذا اجتمعت التوابع الأربــع ، بدأتَ منهـا بالنَّعْت ، ثم بالتوكيد ، ثم بالبَدل ، ثم بالعطف .

(١) هو النابغة الذبياني ، والبيتان في ديوانه صفحة/١٠٩ .

باب عطف البيان

عطفُ البيانِ ، جَريانُ اسمٍ جامدٍ معرفةٍ علىٰ اسمٍ دُونه في الشُهْرة ، أو مثْله يُبَيّنه كما يُبيّنه النَعْت ، ولا يشتّرط فيه انْ يكون مشتقاً ، ولا في حكمه .

والفرْق بينه وبين التّأكيد بيّنٌ ، إذ التأكيد لا يكون إلاّ بألفاظ مختصّة ، والفرق بينه وبين البَدل ، انّك لا تنوي بالأول الطَرْح في عطف البيان ، كما تفعل في البَدل .

ولذلك إذا كان اسمُ الفاعلِ المُعرّف بالألف واللّام مضافاً إلى ما فيه الألفُ واللّام ، وأُتبع ما أُضيف إليه اسمُ الفاعلِ اسماً لبس فيه ألفٌ ولامٌ ، جازَ علىٰ عطف البيان ، ولم يُجزْ علىٰ البَدل ، نحوُ قوله[1] :

أنا ابنُ التّاركِ البكريّ بشْرٍ
عليه الطيرُ ترقُبُهُ وُقُوعا

لأنّ البَدل في نيّة تكرار العامل ، فيلزم أنْ يكون التقدير : أنا ابنِ التّاركِ بِشْر ، وذلك لا يجوزُ ، وكذلك أيضاً تقول : (يا زيدُ زيدٌ) ، بتنوين زيدٍ الثاني ، إنْ جعلتَه عطف بيان ، لأنه ليس في نيّة تكرير العامل ، وإن جعلته بَدلاً لم تُنوّنه .

وأكثر استعماله في الأسماء الأعلام ، إذا جرت علىٰ

---

(١) هو : المرار بن سعيد بن نضلة الفقعسي ، والشاهد في : أوضح المسالك ٣/٣٦ .

الكُنىٰ وفي الألقاب إذا جَرتْ علىٰ الكنى ، أو علىٰ الأسماء الأعلام المضافة ، نحوُ قولك : (قامَ أبو عبدالله قُفَّة) .

فإنْ اجتمع اللَّقب مع اسمٍ مفرد ، أضَفْتَ الاسم إلى اللَّقب .

ولم يجز غيرُ ذلك ، نحوُ قولك : (قامَ زيدُ قفّة) ، فهذه جملة عوامل الأسماء .

باب الإعمال

وقد يَعْرِضُ في بعض هذه العوامل أن يجتمع منها عاملان فصاعداً ، ويتأخَّر عنهما معمولٌ فصاعداً ، أو كلٌّ واحدٍ منهما يطلبُه من جهة المعنىٰ .

فمثالُ تقدم العاملين علىٰ معمولٍ واحد : (ضربني) ، (وضربتُ زيداً) ، فزيدٌ يطلُبه ضربني ، وضربتُ من جهة المعنىٰ .

ومثالُ تقدّم أزيد من عامل علىٰ معنىً واحد ، نحو قوله(١):

سئِلْتَ فلم تَبْخَل ولم تُعْطِ طائلاً
فسيّان ، لا فقرٌ لديك ولا ذمُّ

فقد تقدّم علىٰ الطائل ثلاثة عوامل ، وهي : سئلت ، وتبخل ، وتعط .

ومثالُ تقدّم العامل علىٰ أزيد من معمول واحد ، نحوُ قولك: (متىٰ ظننت أو علمتَ زيداً منطلقاً) .

والاختيار في جميع ذلك إعمال الثاني ، ويجوزُ إعمال الاول(٢) :

فإن أعملت الأول ، أضمرت في الثاني كلَّ ما يحتاج إليه من مرفوع ، أو منصوب ، أو مخفوض .

---

(١) في د : لا ذم عليك ولا حمد

(٢) هذا مذهب البصريين لان الثاني لصيق بالمعمول فهو أولى أن يؤثر فيه ، ومذهب الكوفيين اعمال الاول لتقدمه . يقول ابن مالك :

ان عاملان اقتضيا في اسم عمل — قبل فللاول منهما العمل
والثاني اولى عند أهل البصرة

وقد يحذف الضمير المنصوب في الشعر ، نحو قوله[1] :

بعكاظ يُعْشي النَّاظرين إذا هُمُ لمحوا شُعاعُه

التقديرُ : إذا هم لمحوه .

وإن أعملت الثاني ، فإن احتاج الأول إلى غير مرفوع ، وكان مما يجوزُ حذْفُه اقتصاراً ، حذفته . نحوُ قولك : (ضربتُ وضربني زيدٌ) .

ولا يجوز إضْماره قبل الذكر ، إلاّ في ضرورة ، نحوُ قوله :

علّموني كيف أبكيهم إذا خفَّ القَطينُ

وإنْ كان ممّا لا يجوزُ حذْفه اقتصاراً ، جازَ فيه إضْماره وتأخيره ، نحوُ قولك : (ظنَّني وظننْتُ زيداً قائماً ايّاه) .

والآخر ان تحذفه إذ الحذف في هذا الباب اختصارٌ .

وحذف أحد المفعولين في باب ظننْتُ اختصاراً جائزٌ ، إلاّ أنَّ ذلك قليل جداً .

وإن احتاج إلى مرفوعٍ ، أضْمرتَه قبل الذكر فتقول : (ضربوني ، وضربتُ الزَّيْدين) ، فأمّا قوله[2] :

تعفّق بالأرطى لها وأرادَها

رجالٌ فبذَّت نبلَهم وكَليبُ

فجاء على إعمال الثاني ، وفاعلُ تعفّقَ مُضْمرٌ فيه . إلاّ أنّه أفرده ، وإنْ كان عائداً على جَمْعٍ ضرورة ، نحوُ قوله[3] :

---

(١) قالته عاتكة بنت عبدالمطلب بن هاشم ، وهو في : اوضح المسالك ٢/٢٧ .

(٢) قاله : علقمة بن عبدة ، انظر : اوضح المسالك ٢/٢٩ .

(٣) في الاصل : كاولاد القطا ، والتصويب من : د .

لِزُغْبٍ كأفراخ القَطا راثَ خَلْفها

على عاجزاتِ النهض حُمْرٍ حواصِلُه

وكذلك قولُ الآخر :

لو كــان حيّا قبلهُـنَّ ظعائنـاً

حيّا الحطيمُ وجوهَهُنَّ وزَمْزَمُ

جاءَ على إعمال حيّا الثاني ، وفاعل حيّا الأول مُضْمرٌ فيه ، إلاّ أنّه أفرده ، وإن كان عائداً على اثنين ضرورة على حدّ قوله :

فلو ظفرَتْ يداي بهـا وظنَّتْ

لكـان عليَّ للقَـدَر الخيـارُ

وقد يعرِضُ أيضاً فيما كان من عوامل الأسماء فعلاً أنْ يُضْمر ، وذلك أنّ الأفعال تنقسِمُ ثلاثةَ أقسام :

قسمٌ ، لا يجوزُ إضْمارُه ، وهو كلُّ فعلٍ لو أُضْمر لم يكن عليه دليلٌ ، نحوُ قولك : (ضربتُ زيداً) ، لا يجوزُ أنْ تُضْمر (ضربتُ) ، إذا لم يكن عليه دليلٌ .

وقسمٌ التزمتْ فيه العربُ الاضْمار ، وهـو كلُّ فعـل حُذِفَ وأُبْدِل منه شيءٌ ، وهو محْصورٌ يُحفظ ولا يُقاس عليـه .

والذي جاء من ذلك : المنادى ، وهو منصوبٌ بإضْمار أُنادي ، إلاّ أنّه لا يجوز اظهارُه ، لأنَّ حرف النّداء صار عوضاً منه .

وكذلكَ المنصوبُ علىُ الاختصاص ، وهو علىٰ طريقة النّداء ، فلا يجيء أبداً إلاّ بعد ضمير متكلّم ، أو مخاطب ، نحوُ قولهم : « إنّا معشَرَ العربَ نفعلُ كذا وبكَ اللهَ نرجو الفضْلَ » . و « نحنُ العربَ أقرى الناس للضَّيْف » .

التقديرُ : أعني العربَ ، وأعني الله ، وذلك ان الأول قد يتطرّق إليه لَبْسٌ ما فيزالُ بذكر اسم معرفة ، ولذلك لا يؤْتى في هذا الباب بذكر اسم بالاسم النكرة ، لأنّه لا يُزيل لَبْساً .

وهذا البابُ شبيهٌ بباب النّداء ، ألا ترى أنّ الظاهر وقعَ فيه موقع ضمير المتكلّم أو المخاطب ، كما وقع في النداء .

ولا يقع في غير ذلك من الأبواب لو قلتَ : (ضَربَ عمروْ زيداً) ، وأنتَ تخاطبُ زيداً ، أو تُخْبر عن نفسك ، واسمك زيدْ لم يجزْ . ولما أشبههَُ فيما ذُكِر وقعت فيه أيّ المختصّةُ بالنداء ، كقولهم : « اللّهمَّ اغفر لنا ايّتُها العِصابةُ » . وكذلك ما انتصب من الصّفات المقطوعة علىُ المدح والشّتْم ، والتّرحم ، لأنّها صارت بدَلاً من : أمدحُ ، وأرحمُ ، وأذمُّ .

وكذلك الاسم المشتَغلُ عنه الفعل ، نحوُ قولك : (زيداً ضربتهُ) ، لأنّ الفعل الظاهر الذي يفسّرُ المُضْمر صار عوضاً منه ، ومن ذلك قولُهم في التحذير : (إيّاكَ والأسدَ) .

التقديرُ : إيّاكَ اتّقِ أنْ تتعرّض للأسد ، واتّقِ الأسدَ أنْ يُهلكَكَ .

نحوُ قولهـــم : (رأسَك والحائـطَ) ، (وما زِرأسَك

والسيفَ) ، (وإيّاكَ والشرَّ) ، وإيّايَ وأنْ يحذفَ أحدَكم الأرنبَ ، ومنه : (شأنَك والحجَّ) ، أيْ : ألزم شأنك مع الحجِّ ، (وامرءاً ونفْسَه) . أيْ : دعْ امرءاً ونَفْسَه ، (وأهلَكَ والليلَ) ، أيْ : بادرْ أهلكَ واسبق الليل ، أيْ : بادرهم قبل الليل ، (وعذيرَكَ) ، أيْ : أحْضِرْ عُذْرَكَ ، أو عاذرك ، وهذا ولا زَعَماتِك ، أيْ : ولا أتوهَّم زَعماتك ، وكليهما وتَمْراً ، أيْ : أعْطني . (وكلَّ شيء ولا شتيمةَ حُرٍّ) ، أيْ : إيتِ كلَّ شيء ولا ترتكب شتيمةَ حُرٍّ ، وانتَهُوا خيراً لكم ، أيْ : إيتوا خيراً لكم . (وحسْبُكَ خيراً لك) ، (ووراءَكَ أوسعَ لك) ، أيْ : اقْصد خيراً لك . واقْصد أوْسع لك ، ومن أنت زيداً ، أيْ : تذكر زيداً ، وأخذته بدرهم فصاعداً ، أو بدرهم فزائداً ، أيْ : فزادَ صاعداً ، وذهبَ زائداً ، (ومرْحَباً وأهْلاً وسهْلاً) ، أيْ : أصبْتَ مرحباً ، أيْ : رُحْباً ، وأتيْتَ أهلاً لا أجانبَ ، ووطئْت سهْلاً من البلاد .

(وإنْ تأتِ فأهلَ الليل والنهار) ، أيْ : تأتي أهلاً لك بالليل والنهار .

ومنه ما ثني ، نحوُ قولك : (الأسدَ الأسدَ) ، (والجدارَ الجدارَ) ، (والصبيَّ الصبيَّ) إذا حذروه الأسدَ ، والجدارَ المتداعي ، ووطْءَ الصبيِّ .

(وأخاكَ أخاكَ) ، أيْ : ألزمْهُ ، والطريقَ الطريقَ ، أيْ : خلِّه .

جميعُ ذلك جُعل فيه المنصوبُ بَدلاً من الفعل المُضْمر ، ومنه في الدُعاء له : (سَقْياً ورَعْياً) ، وفي الدعاء عليه : (أفةً وتُفَةً) ، (ودَفْراً وخيْبةً) ، (وجَدْعاً) ، (وعَقْراً) ، (وتعْساً) ، (وتبّاً) ، (وجوعاً) ، (وبهْراً) ، (وبُؤْساً) ، (وبُعْداً) ، (وسُحْقاً) .

ومنه إلاّ انّه متبعٌ جوعاً ، ونُوْعاً ، وجوداً ، وجُوْساً .

ومنه إلاّ انه لا يُسْتعمل إلاّ مضافاً . وَيْحكَ ، ووَيْلك ، ووَيْك ، ووبَيْك .

ومنه إلاّ أنّه في غير الدعاء ، حمْداً ، وشُكْراً ، لا كفراً ، وعَجْباً ، وكرامةً ، ومسرّةً ، ونُعْمةَ عينٍ ، وحُبّاً ونعْمى ، ونُعام عين .

ومنه ، ولا كيداً ، ولا همّاً ، ومنه ، ورَغْماً وهَواناً ، ومنه إذا أردتَ دوامَ الفعل واتّصالَه ، انّما أنتَ سيْراً سيْراً ، وما أنتَ إلاّ قتْلاً وإلاّ سيْراً لبريد ، وإلاّ ضربَ الناس .

ومنه ، (فإمّا منّاً بعدُ ، وإمّا فِداء)[1] ، وأشباهُ ذلك .

ومنه المصدرُ المُشبّهُ به ، إذا تقدّم عليه ما يدُلُّ على الفعل الناصب له ، نحوُ قولهم : (له صوْتٌ صوتَ حمار) ، (وله صُراخٌ صُراخَ الثكلى) ، (وله دقٌ دقّكَ بالمنجار حبَّ الفُلْفُل) ، وأشباهُ ذلك .

ومنه ما يكونُ من المصادر توكيداً لما ينطوي عليه الكلام ،

---

(١) سورة (محمد) صلى الله عليه وسلم الآية/ ٤ .

نحوُ قولك (هو عبدُالله حقّاً) ، (وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطل) ، وهذا زيدٌ غيرَ ما تقول ، وهذا القولُ لا قولَك .

ومنه ما يكونُ من المصادر توكيداً للكلام المتقدّم الذي في معناه ، نحوُ قولهم : « لهُ عليَّ ألفُ دِرْهم عُرْفاً واعرافاً » و « الله أكبرُ دعوةَ الحقّ » .

ومن ذلك قولُ الأَحْوص[1] :

إنّي لأمنحك الصّدودَ وإنّني

قَسَماً إليكِ مع الصُّدود لأميلُ

ومنه ، صُنْعَ الله ، ووعدَ الله ، وكتاب الله وصبغةَ الله .

ومنه ، سُبْحانَ الله وريحانَه ، ومعاذَ الله ، وعمرَكَ الله ، وقعدَكَ الله .

ومنه ما جاء من المصادر مثنىً ولا يُراد به ما يشفع الواحد ، وهو : (حنانيك) ، (ولبَّيْك) ، (وسَعْدَيْك) ، (وهذاذيْك) ، (ودواليْك) .

ومنه ما كُرّر من المصادر في معنى الأمر في نحو قولهم : « النّجاءَ النّجاءَ ، وضرْباً ضرْباً » .

جميع المصادر المذكورة في هذا الباب ، لا يظهر الفعل الناصب لها ، لأنّها صارت عِوضاً منه ، وتُقدّر الفعل الناصب لها من

---

(١) وقبله :

يا دار عاتكة التي اتعزل   حذر العدا وبه الفؤاد موكل

انظر : شعر الاحوص صفحة/١٥٢ .

لفظها ، فإن كانت العربُ قد استعملت منه فعلاً فحسنٌ ، وإلاّ بنيْتَ منه فعلاً على القياس ، لأنّ جميع هذه المصادر مؤكدٌ لأفعالها المُضْمرة ، والمصدرُ المؤكد لا ينْصبه إلاّ فعلٌ من لفظه ، إذ التأكيد إمّا لفظيّ وإمّا معنويّ .

فالمعنويّ بألفاظٍ محفوظة ، لا تتعدّى .

واللفظيّ ، تكرارُ اللفظ ، نحوُ قولك . (قام زيدٌ) أو إعادةُ ما يقرب منه نحوُ قوله تعالى « فمهّل الكافرين أمْهلهم رُوَيْداً »(١) .

ومثلُ ذلك : (قامَ زيدٌ قياماً) ، وممّا أُجريَ مُجرى : سبحان في المعنى ، إلاّ أنّه غير مصدر سبُّوحاً ، قدوساً ، ربّ الملائكة والرّوح ، أيْ : ذكرتُ سبّوحاً قُدّوساً ، أو : اذكروا .

وممّا أُجريَ من الجامدة مجرى المصادر في الدعاء : ترْباً وجندلاً ، أيْ : أطعمه الله ترباً وجندلاً ، وفَا ها لفيك ، أيْ : ألقى الله الداهية لفيك .

وممّا أجري من الصّفات مجراها ، هنيئاً مريئاً ، وفي غير الدعاء ، عائذاً بك ، وأقائماً وقد قعدَ الناسُ ، وأقاعداً وقد سار الرّكب ، وإنْ شئتَ حذفْتَ الهمزة جميع ذلك جرى في غير الدعاء مجرى قولك : (ما أنت إلاّ سيْراً) ، لأنك تريد إثباتَ العِياذ ، والقيام ، والقعود في الحال واتّصالها ، وانتصابها بأفعالٍ من لفظها على أنّها أحوالٌ مؤكّدة ، التقدير : أعوذ عائذاً بك ،

---

(١) الآية/١٧ سورة الطارق .

وأتقوم قائماً وتقعدُ قاعداً ، ومثل ذلك قوله[1] :

أراكَ جمعْتَ مسألة وحِرْصاً
وعند الحقِّ زحّاراً أَبانا

فكأنّه قال : زحيراً وأبيناً .

ومن ذلك ما أُجريَ من الأحوال التي هي أسماء لم تؤخذ من الفعل مُجرى ما أُخِذ منه ، نحوْ قولهم : « أتميمياً مرّةً وقيسياً أخرى » .

ومنه قولُه[2] :

أفي السِّلْم أعياراً جفاءً وغِلْظةً
وفي الحرب أشباهَ النساء العوارك

وقولُه[3] :

أفي الولائم أولاداً لواحدةٍ
وفي العيادة أولاداً لعِلاّتِ

أيْ : تتلوّنون مرّةً كذا ومرّةً كذا .

ومنه قولهم : (أعورَ وذا نابٍ) ، أيّ : أتستقبلون أعورَ وذا نابٍ ، فالاستقبال ثابتٌ في الحال ، وكذلك التحوّلُ والتلوّن يجري مَجرى أقائماً وقد قعد الناس ومن هذا الباب إضْمارُ كان وإنابةُ ما منابَها ، نحوُ قولك : (أمّا أنتَ

---

(1) شاعر من العرب ، والشاهد في : الكتاب ١/١٧١ .
(2) هو في : الكتاب ١/١٧٢ ، والمقتضب ٣/٢٦٥ .
(3) هو في : الكتاب ١/١٧٢ ، والمقتضب ٣/٢٦٥ أيضا .

مَنْطلقاً انطلقتُ معك) ، الأصل : إنْ كنتَ منطلقاً انطلقتُ معك ، فأضمرتْ كانَ وعُوّضَ منها ما ، وانفصل الضمير ، ومن مثل ذلك قولُه[1] :

أَبَا خُراشَةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ

فإنَّ قوميَ لم تأكلهمُ الضَّبُعُ

وقسمٌ أنت فيه بالخيار ، وهو ما عدا ما ذُكر ممّا على إضْمار الفعل فيه دليلٌ ، نحوُ قولك لمن شَهَر سَيْفاً : (زيداً) ، تُريدُ : اضْربْ زيداً ، وإنْ شئتَ أظهرتَه .

(١) هو : العباس بن مرداس . انظر ديوانه صفحة/١٢٨ .

باب ذكر الرافع للفعل المضارع

اعلم انَّ الرافع للفعل المُضارع وُقوعُه موقع الاسم[1] ، وأعني بذلك ، ان الفعل المضارع ، إذا وقع في موضع يجوزُ لك إزالتُه منه ، وجعلُ اسمٍ بدَله كانَ مرفوعاً ، نحوُ قولك : (يقوم زيدٌ) ، ألا ترىٰ انك لو قلتَ : (أخوكَ زيدٌ) ، لجازَ . ولذلك لم يرتفع بعد النَّواصب والجوازم ، فأمّا قولهم : (سيقومَ زيدٌ) ، (وقد يقوم زيدٌ) ، فرفع الفعل ، لأنّه صار مع قد والسين ، كالشيء الواحد ، فوقع الفعل مع الحرف موقع الاسم ، والدليلُ علىٰ انّهما كالجزء من الفعل قولُك : (لقد يقومُ زيدٌ) ، (ولسوف يقومُ زيدٌ) ، ولامُ التأكيد لا يفصل بينها وبين الفعل المؤكّد بشيء ، وكذلك قولُهم : (هلاّ يقوم زيدٌ) ، وأمثال ذلك من أدوات التحضيض ، انّما رُفع الفعل بعدها ، لأنَّ الاسم يليها في اللفظ في فصيح الكلام ، فيُقال : (هلاّ زيدٌ قامَ) ، فروُعي فيها ذلك القدْرُ .

اعلم انّ نواصبَ الأفعال منها ما ينْصب الفعل بنفسه ، وهو أن وهي أبداً مع ما بعدها ، في تقدير المصدر ، وإذا دخلت علىٰ الفعل المضارع خلّصتْهُ للاستقبال ، ولا تعمل فيها أفعال التحقيق لو قلت : علِمْتُ أنْ يقوم زيدٌ ، لم يجز ولا يتقدّم

---

(١) هذا عامل معنوي ، وبعضهم يذهب الى ان الفعل المضارع مرفوع بتجرده من الناصب والجازم ، وآخرون يذهبون الى انه مرفوع بحروف المضارعة . ومعنى كونه واقعا موقع الاسم انه مرفوع بالاسناد .

شيء ممّا بعدها عليها ، لأنّها من قبيل الموصولات ، وقد تقدّم ذلك .

ولنْ : وهي لنفي سيفعل .

وكَيْ : في لغة من يَدْخل عليها حرف الجرّ ، فيقول : (لكي):

و (إذَنْ) : ومعناها الجوابُ والجزاء ، يقول القائل : (أزورك) ، فتقول مُجيباً له ومجازياً على زيارته ، (إذَنْ أكرمك) ، والفعل الذي بعدها إنْ كان ماضياً أو حالاً لم تعمل فيه ، وإنْ كان مستقبلاً ، فإنْ وقعت صَدْراً نصبتْهُ ، وبعضُ العرب يُلغيها ، وإنْ لم تقع صدراً ، فإنْ تقدّمها حرفُ العطف ، جاز إلغاؤُها وإعمالُها .

قال تعالى : « وإذَنْ لا يلبثُون »[1] . وقد قُرِئ : (لا يلبثوا) .

وإنْ وقعت بين شيئين مُتلازِمَيْن ، كانت مُلغاةً لا غير ، نحوُ قولك : (أنا إذَنْ أكْرِمُك) .

فأمّا قولُه[2] :

لا تتركنّي فيهمُ شَطِيْرَا
إنّي إذَنْ أهلِكَ أو أطيرَا

فيتخرّج على انْ يكون خبرُ أنّ محذوفاً ، أيْ : أموت ،

---

(١) من الآية/٧٦ من سورة الاسراء .

(٢) مجهول ، والشاهد في : المغني ١/٢٢ ، واللسان (ش/ط/د) الخزانة ٣/٥٧٤ ، الانصاف ١/١٧٧ ، اوضح المسالك ٣/١٧٠ ، وشرح المفصل ٧/١٧ .

فتجيء إذَنْ علىٰ هذا التقدير أول الكلام ، ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقَسَم ، والظرف ، والمجرور ، نحوُ قولك : (إذَنْ واللهِ أكرمك) ، (وإذَنْ في الدار آتيك) ، ولا يجوزُ ذلك في غيرها من النَّواصب ، إلاّ في ضرورة ، نحوَ قوله[1] :

لمّا رأيتُ أبا يزيدَ مُقاتِــلاً

أدعَ القتالَ وأشْهدَ الهيجــاءَ

ومنها ما ينتصب الفعل بإضْمار أنْ بعده ، وإنْ شئت أظهرتها ، وهو لام كي ، إذا لم تكن بعدها لا ، نحوُ قولك : (جئتُ ليقوم زيدٌ) .

وحرفُ العطف المعطوف به الفعــل علىٰ الاسم الملفوظ ، نحوُ قولك : (يُعْجبني قيامُ زيدٍ ويخرجَ عمرٌو) ، وان شئت ، (وأنْ يخرج عمرٌو) .

والباقي منها ما ينتصب الفعل بإضْمار أنْ بعده ، ولا يجوزُ إظهارُها ، وهي : كيْ في لغة من يقولُ : كيْمَه ، فيحذف معها ألفَ ما الاستفهاميّة ، ولام الجحد[2] ، وهي التي يتقدّمها نفيٌ ، وكونٌ ماضٍ ، نحوُ قولك : (ما كانَ زيدٌ ليقومَ) .

وأوْ ، بمعنىٰ إلاّ أن ، أوْ بمعنىٰ كيْ ، نحوُ قولك : (لألزمنّك أو تقضيَني حقي) . أيْ : كي تقضيني حقّي ، نحو قوله[3] :

---

(١) قائله مجهول ، والشاهد في : المغني ١/٢٨٣ .

(٢) ويسميها بعضهم لام الجحود .

(٣) هو : زياد الاعجم ، والشاهد في : الكتاب ١/٤٢٨ ، وأوضح المسالك ٣/١٧٣ .

وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ

كسرْتُ كعوبَها أو تستقيما

أيْ : إلاّ أنْ تستقيم .

فإنْ لم تكن بمعنىً ما ذُكر لم ينتصب الفعل بعدَها إلاّ في ضرورة ، نحوُ قوله[1] :

فسر في بلاد الله والتمس الغنى

تعشْ ذا يسار أو تموتَ فتعذرا

المعنىَ : يكن أحدُ الأمرين .

والفاء ، والواو في جواب أمر ، أو نهي ، أو نفي ، أو استفهام ، أو تمنّ ، أو تحضيض ، أو عرْض ، أو دعاء ، ولا ينْتصبُ الفعل بعدهما فيما عدَا ذلك إلاّ في ضرورة ، نحوُ قوله[2] :

سأترك منزلي لبني تميم   وألْحقُ بالحجاز فأستْريحا

فنصب (أستريح) ، ولم يتقدّم الفاء شيء من ذلك ، وليس النصب بعد الفاء حتْماً في جميع ما ذُكر ، بل يجوز معه غيره ، والضابط لذلك أنْ تقول : إنْ تقدّم الفاءَ جُملةٌ منفيّةٌ ، فإنْ كانت فعليّة ، وكان الفعل مرفوعاً ، جازَ في الفعل الذي بعدَها الرفع والنّصبُ .

فالرفع له معنيان : أحدهُما ، ان يكون ما بعد الفاء معطوفاً

---

(١) انظر : شرح أبيات ملغزة ، صفحة/١١٠ .

(٢) مجهول القائل ، وهو من شواهد الكتاب : ٤٢٣/١ ، ٤٤٨ وشرح أبيات ملغزة ، صفحة/١١٠ .

علىٰ الفعل الذي قبلها ، فيكونَ شريكاً له في النفي ، نحوُ قولك : (ما تأتينا فتُحدِّثَنا) . تُريد : (ما تأتينا فما تحدِّثنا) .

والآخر أنْ يكون مقطوعاً ممّا قبله ، كأنّك قلت : (فأنت تُحدِّثنا) .

والنصب بإضمار أنْ ، له معنيان :

أحدهما : أنْ يكون نفي الاتيان ، فانتفىٰ من أجله الحديث ، كأنّه قال : (ما تأتينا فكيف تُحدِّثنا)[1] ، والتَّحديثُ لا يكون إلاّ مع الاتْيان .

والثاني : أنْ يكون أوْجب الاتْيان ، ونفى الحديث ، كأنّه قال : ما تأتينا مُحدِّثاً ، بل غير مُحدِّث .

وإنْ كان الفعل منصوباً ، جازَ فيه وجْهان ، الرفعُ والنصبُ .

فالرفعُ له وجهٌ واحدٌ ، وهو القطْعُ ، فتقول : (لنْ تأتينا فتُحدِّثنا) . أيْ : فأنت تحدِّثنا .

والنصبُ على ثلاثة أوْجه :

العطفُ علىٰ الفعل ، فيكون ما بعد الفاء شريكاً لما قبله في النفي ، كأنّه قال : (لن تأتينا فلن تُحدِّثَنا) .

والنصبُ بإضمار أنْ ، فيكون له المعنيان المتقدِّما الذكر ، وإنْ كان الفعل مجزوماً ، جازَ فيه ثلاثةُ أوْجه : الرفع ،

---

(١) في د : تحدث .

والنصبُ ، والجزمُ .

فالرفعُ على القطعِ ، فيكون ما بعد الفاء موجباً ، نحوُ قولك : (لم تأتِنا فتُحدِّثُنا) ، أيْ : فأنت تُحدِّثُنا ، ومن ذلك قولُه[1] :

غيرَ أنّا لم تأتِنا بيقينٍ
فنُرجِّي ، ونُكثِرُ التأميلا

أيْ : فنحن نُرجِّي .

والجزمُ على العطف ، فيكون التقديرُ : فلم تُحدِّثنا .

والنصبُ بإضمار أنْ على المعنيَيْن المتقدِّمي الذكر .

وإنْ كانت إسميّةً لم يجز فيما بعدُ الفاء ، إلاّ النصبُ على المعنيَيْن المتقدّمي الذكر . أو الرفع على القطعِ ، ولا يجوز العطفُ على ما بعد أداة النفي ، لأنّه لم يتقدّم فعلٌ فيُعطفَ عليه .

وإنْ تقدم الفاءَ جملة استفهاميّة ، فإنْ كانت فعليّة ، جاز فيما بعد الفاء ، وجهان : الرفع والنصبُ .

فالرفعُ على وجهين ، العطفُ ، فيكون الثاني شريك الأول في الاستفهام ، نحوُ قولك : هل تأتينا فتحدِّثنا ، أيْ : فهل تحدِّثنا .

والقطعُ ، كأنك قلت : (فأنت تُحدِّثنا) .

---

(1) هو شاعر حارثي ، والشاهد في : الكتاب ٤١٩/١ وفي شرح المفصل ، للعنبري ، ٣٦/٧ .

والنصبُ علىٰ انْ تُقدّر الأول سبباً للثاني ، كأنك قلتَ :
(هل يكون منك إتْيانٌ) . فيكون بسببه حديثٌ .

وإنْ كانت اسميّةً لم يجز فيما بعد الفاء أيضاً إلاّ الرفع علىٰ القطْع ، نحوُ قولك : (هل زيدٌ أخوكَ فنكرمُهُ) ، أيْ : فنحن نكرمُهُ .

أو النصبُ علىٰ السببيّة ، نحوُ قولك : (أين بيتكَ فأزوركَ) .

وإنْ تقدّمها جملةُ تمنٍّ فامّا انْ يكون فيها فعلٌ ، أو لا يكون . فانْ كان ، جازَ فيما بعد الفاء الرفعُ والنصبُ .

فالرفع علىٰ معنيْين ، العطْفُ ، نحوُ قولك : (ليتني أجدُ مالاً فأنْفقُ منه) ، أيْ : فليتني أنْفِقُ منه ، والاستئناف ، أيْ : فأنا أنفقُ .

والنصبُ علىٰ السببيّة ، كأنّه تمنّىٰ وجْدان مالٍ يكون سبباً للانْفاق منه .

وإنْ لم يكن فيها فعلٌ لم يجز إلاّ النّصبُ علىٰ السببيّة ، والرفع علىٰ القطع ، ولا يجوز العطف ، نحوُ قولك : (ليتَ لي مالاً فأنْفقُ منه) ، برفع أنفقُ ونصبه .

وإنْ تقدّمها جملةُ نهْي ، أو أمر باللاّم ، جازَ فيه ثلاثةُ أوْجه ، الرفعُ علىٰ الاستئناف ، والنصبُ علىٰ السببيّة ، والجزمُ علىٰ العطف ، نحوُ قولك : (لتُكرمْ زيداً فيكرمَكَ) ، (ولا

تضْرب عمراً فيضْرِبُكَ) .

وإنْ كان الأمرُ بغير لام ، لم يجز فيه إلاّ الرفع على القطْع ، والنصبُ على السببيّة ، نحوُ قولك : (اكرمْ زيداً فيُكرمُكَ) ، برفع يُكرم ونصْبه .

وإنْ تقدّمها جملةُ دعاء ، وكان فعله على صيغة الأمر ، كان حكْمه حكمَ فعل الأمر .

وإنْ تقدّمها جملةُ عرض أو تحضيض ، أو دعاء على غير صيغة الأمر جازَ فيما بعد الفاء الرفعُ على العطْف ، فيكون شريك ما قبله في المعنى ، أو على القطع .

والنصب على السببيّة ، نحوُ قولك : (ألا تنزلْ عندَنا فنحدّثك) ، (وغفرَ اللهُ لزيدٍ فيُدْخله الجنَة) .

والعربُ قد تجري مجرى الأجوبة الثمانية فعل الشرط والجزاء في جواب نصب ما بعد الفاء ، فاذا تقدّم الفاءَ فعلُ شرطٍ ، جاز فيما بعدها وجْهان : الجزمُ على العطف ، والنَّصبُ باضْمار أنْ على السببيّة ، نحوُ قولك : (انْ تأتِني فتُحدّثَني أُكرِمْك) ، بنصب تُحدّث وجزمه ، ولا يقطع ، لأنّ القطع انّما يكون بعد تمام الكلام .

وانْ تقدّمها فعلُ الجواب ، جازَ فيه ثلاثةُ أوْجه ، الرفعُ على القطع ، والجزمُ على العطف ، والنصب باضْمار أنْ على السببيّة ، نحوُ قولك : إنْ تأتني أكرمْك فأحْسنُ إليك .

والواو مثل الفاء في جميع ما ذُكر ، إلا انّ النصب بعدها بإضمار أنْ ، فإنّه انّما يكون على معنى الجمع ، فاذا قلت : (لا تأكل سمكاً وتشربْ لبناً) ، جاز في : تشرب ، الرفعُ على القطع ، كأنك قلت : وأنت تشرب لبناً ، إنْ شئت ، والجزمُ على العطف ، كأنك قلت ولا تشرب لبناً ، والنصبُ على النّهي عن الجمع ، كأنّه قال : لا تجمعْ بين أكل السمك وشُرْب اللبن .

ولا يجوز تقديمُ الفاء والواو مع ما بعدهما على معمول الفعل الذي قبلهما ، لو قلتَ : (ما ضربتَ فيغضب زيداً) ، (ولا تأكل وتشرب لبناً سمكاً) . لم يجز ، وتقول : ما يأتي زيدٌ إلاّ عمراً فيُحدّثه .

إنْ أعدت الضمير على عمرو ، لم يجز إلاّ الرفع ، لأنّ الفعل في حقّه موجَبٌ[1] .

وإنْ أعدتَهُ على زيد ، جازَ فيه الرفعُ ، والنصبُ ، لأنّ الفعل في حقّه منفيٌ .

وحتى إذا كانت بمعنى إلى ، أو بمعنى كي ، فإنْ لم تكن بمعنييهما لم تنصب ، فعلى هذا لا يخلو ان تقع حتى مع ما بعدها خبراً لذي خبر ، أو لا تقع . فإنْ وقعت خبراً لم يجز فيما بعدها إلاّ النصب ، نحوُ قولك : (كان سيري حتى أدخلَها) ،

(١) وذلك لا يستقيم الا بالقطع او الاستئناف وهو رفع .

(وسيرَ زيد حتى يدخلَ المدينةَ) بنصب أدخل ، ويدخل .

وانْ لم يقع خبراً ، فاما أنْ يكون ما قبلها سبباً لما بعدها أو لا يكون ، فانْ كان ، فان أردتَ بالفعل الذي بعدها الماضيَ ، أو الحال ، رفعتَ نحوَ قولك : (سرت حتى أدخلُ المدينةَ) ، تريدُ : سِرْتُ فدخلتُ ، أو فأنا داخلٌ ، وإنْ أردت به الاستقبال نصبْتَ ، وتكون بمعنى كيْ ، أو إلى أنْ ، كأنك قلت : (سرتُ كي أدخلَ المدينةَ) ، أو إلى أنْ أدخلَ المدينة ، وان لم يكنْ ما قبلها سبباً لما بعدها لم يجز في الفعل الذي بعدها ، إلاّ أنْ يكون مستقبلاً منصوباً ، وتكون بمعنى إلى أنْ ، نحوُ قولك : (سرتُ حتى يُؤذّنَ المؤذّن) ، أيْ إلى أنْ يؤذن المؤذن .

فانْ كثّرت السببَ ، نحوُ قولك : (كثر ما سرت حتى أدخلُ المدينةَ) ، كان الرفع أقوى من النصب . وإنْ قللْتَه نحوُ قولك : (قلّما سرتُ حتى أدخلَ المدينةَ) ، كان النصب أقوى من الرفع .

وإنْ نفيْتَهُ ، فانْ قدّرت النفي ، دخل بعد دخول حتى ، فالأمرُ على ما كان عليه قبل النفي من جواز النصب على معنى إلى ، أوْ كي ، والرفعُ على المعنيْين المتقدّمي الذكر .

وإنْ قدّرتَ أنها دخلتْ بعد دخول النفي ، لم يجز فيما بعدها إلاّ النصبُ على معنى إلى أنْ ، وذلك : نحوُ قولك :

(ما سرتُ حتىٰ أدخلَ المدينةَ) ، بالنصب لا غير ، علىٰ التقدير الثاني . وبالنصب والرفع علىٰ التقدير الأول .

فهذه جملةُ النواصب بنفسها ، وبإِضْمار أنْ ، ولا تُضمر أنْ في عَدا ما ذُكر ، إلاّ في ضرورة نحوُ قوله[1] :

فلم أرَ مثْلَها حَباسةَ واجـدا
ونهْنهتُ نفسي بعدما كدتُ أفعلهْ

يُريد : انْ أفعله[2] .

أو في نادر كلام ، نحوُ قولهم : (مُرْهُ يحفرَها) ، (ولابدَّ من يتتبعها) .

التقديرُ : أنْ يحفرَها وأنْ يتتبَّعها .

---

(١) هو : عامر بن جوين الطائي والشاهد في : المغني ٢/٧١٢ ، وشرح شواهد المغني ٢/٩٣١-٩٣٢ .

(٢) قال المبرد : الاصل : أفعلها ، ثم حذفت الالف ونقلت حركة الهاء الى ما قبلها .

باب ذكر جوازم الفعل المضارع

وهي قسمان ، جازمٌ فعلاً واحداً ، وهو : لم ، وهي لنفي الفعل الماضي المنقطع ، ولمّا ، وهي لنفي الماضي المتّصل بزمان الحال ، تقول : عصى آدمُ ربّه ولم يندم ، ثم ندِمَ بعدُ ، وعصى إبليسُ ربَّه ولمّا يندْم .

واذا دخلت عليهما همزةُ الاستفهام ، كان الكلام تقديراً ، وقد يحذف الفعلُ بعد لمّا اذا فُهم المعنى ، نحوُ قولك : (قاربْتَ المدينةَ ولمّا) .

ولا النّاهية ، نحوُ قولكَ : (لا تضربْ زيداً) .

ولا في الدعاء ، نحوُ قولك : (لا تُعذّبْني يا ربِّ) .

ولامُ الأمر ، نحوُ قولك : (ليَضْربْ زيدٌ) .

ولامُ الدعاء ، نحوُ قولك[1] : (ليغْفرِ اللّهُمّ لزيد) .

إلاّ أنّ اللاّم تلزم في الأمر للغائب والمتكلّم ، نحوُ قولك : (لِيَقُمْ زيدٌ ، ولِأقُمْ) .

وفي فعل المفعول المُخاطَب ، نحوُ قولك : (لتُعْنَ بحاجتي) .

ولا تلزمُ في فعل الفاعل المخاطَب ، بل تقول : لِتَضْربْ زيداً واضربْ زيداً إنْ شئْتَ .

---

(١) قولك : ساقط في الاصل .

ولا يجوزُ إضْمارُ اللامِ وإبقاءُ عملها إلاّ في ضرورة ، نحوُ قوله[1] :

محمدُ تفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ
إذا ما خِفْتَ مِن أمرٍ تَبالا

يريد : لتفدِ .

وكلُّ جملة غيرِ محتملة للصدق والكذب ، إذا ضُمِّنت معنىً الشرط ، فإنّها تحتاج إذْ ذاك جواباً فتجزمهُ ، وهي جملة الأمر ، نحوُ قولك : (إيتني أكرمْكَ) .

والاستفهامُ ، نحوُ قولك : (أين بيتُك أزرْكَ) .

والتمنّي ، نحوُ قولك : (ليت لي مالاً أُنْفقْ منه) .

والتحضيض ، نحوُ قولك : (هلاّ تأتينا تُحدّثْنا) .

والعَرْضُ ، نحوُ قولك : (ألا تنزلُ عندنا نتكلّمْ معك) .

والدعاءُ ، نحوُ قولك : (غفرَ اللهُ لزيدٍ يُدْخلْه الجنَّةَ) .

والنَّهيُ ، نحوُ قولك : (لا تضرِبْ زيداً يُكرِمْكَ) .

إلاّ أنَّ جملة النهي إذا ضُمِّنت معنىً الشرط ، فإنّما تتقدَّر بفعل منفيّ ، بعد أداة الشرط ، كأنك قلتَ في المسألة المتقدّمة الذكر ، إلاّ تضربْ زيداً يكرمْكَ ، ولو قلتَ : لا تَدْنُ من الأسد يأكُلُك . لم تجزم ، لأنّ الجزم إنّما يكون على

---

(1) مختلف فيه ، والشاهد في : المغني ٢٢٤/١ ، والانصاف ٥٣٠/٢ ، والكتاب ٤٠٨/١ ، والخزانة ٦٢٩/٣ ، ويروى : من شيء تبالا والتبال : الوبال ، ابدلت الواو المفتوحة تاء ، مثل : تقوى .

تقدير إنْ لا تدنُ من الأسد يأكلكَ . وذلك فاسدُ المعنى .

والأسماءُ الموضوعةُ موضعَ فعل الأمر ، تجري مَجراه في جزم الجواب ، إذا ضمنت معنى الشرط ، نحوُ قولك : نَزالِ أكرِمْك وحسبُك ينمِ الناسُ[1] .

ومن ذلك قولُه[2] :

وقولي كلّما جشأتْ وجاشَتْ
مكانكِ تُحْمدي أو تَستريحي

وكذلك الفعلُ الذي لفظُه لفظَ الخبر ، ومعناهُ الأمر ، يجزم الجواب إذا ضُمّن معنى الشرط .

ومن كلامهم : اتّقَى اللهَ امرؤٌ فعلَ خيراً يُثَبْ عليه[3] ، فإنْ لم يُضمّن شيءٌ من ذلك معنى الشرط . ارتفعَ الفعل نحوُ قوله[4] :

كُرّوا إلى حرتيكم تَعْمُرونها
كما تكرُّ إلى أوطانها البقرُ

وجازمٌ فعلين ، وهو قسمان :

حرفٌ وإسمٌ ، فالحرفُ إذ ما ، وإن . والاسمُ : ما بقيَ

---

(١) ويقال : حسبك حديث فينام الناس ، انظر : اوضح المسالك ١٨٠/٣ .

(٢) هو : عمرو بن الاطنابة الخزرجي ، والشاهد مما يدور في كتب النحاة ، وهو في : الاشباه والنظائر ١١٧/١ ، وغيره .

(٣) انظر : أوضح المسالك ١٨١/٣ .

(٤) هو الاخطل التغلبي ، والشاهد في : الكتاب ٤٥١/١ ، وشرح المفصل ٥٢/٧ .

وهو قسمان : ظرفٌ ، وغيرُ ظرف .

فغيرُ الظرف : مَنْ ، وما ، ومَهْما ، وأي .

والظرفُ قسمان : زماني ، ومكاني .

فالزمانيُّ : متى ، وأيّان ، وأيُّ ، وحين ، وإذا في الشِّعر .

والمكانيُّ : أينَ ، وأنّى ، وأيُّ مكان ، وحيثُ .

وهذه الأدواتُ ومنها ما تلزمه ما ، وهو : إذْ ، وحيثُ .

ومنها ما لا تلزمه ما ، وهو : إنْ ، وأينْ ، وأيّ ، ومتى ، وأيّان ، وإذا .

ومنها ما لا تلحقُهُ ما ، وهو ما بقي .

وهذه الأدواتُ إمّا أنْ تدخل على جملتين فعليتيْن ، أو جملتين ، إحداهما فعلية ، والأخرى اسميّة .

فإنْ كانتا فعليتين ، فامّا انْ تكون الثانية أمراً ، أو نَهْياً ، أو دعاءً ، أو استفهامية ، أو فعلاً قد دخلت عليه قد أو السين ، أو سوف ، أو ما ، أو أنْ ، أو غير ذلك .

فإن كانت الجملة الثانية شيئاً ممّا ذُكر ، أُدخلتَ عليها الفاء ، وجزمتَ الفعل الأول ، إنْ كان مضارعاً ، وإنْ كان ماضياً ، كان في موضع جزم ، وإنْ لم يكن شيئاً من ذلك ، فأمّا أنْ يكون الفعلان ماضيينْ أو مضارعَينْ ، أو أحدهُما ماضٍ والآخر مضارعٌ ، فإنْ كانا ماضيْين كانا في مرضع جزم ، وانْ كانا مُضارعين جزمتَهُما ، إلاّ أنْ تدخل الفاء على الثاني ،

فإنك ترفعه ولا يجوزُ رفعُه إنْ لم تدخل عليه الفاء، إلا في ضرورة، ويكون على تقدير الفاء، نحو قوله(١):

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ
إنك إنْ يُصرَعْ أخوكَ تُصرَعُ

أي: فتُصرعُ.

وإنْ كان أحدهما ماضياً، والآخر مضارعاً، قدَّمت الماضي ويكونُ في موضع جزم، وأخرت المضارع.

ويجوز فيه الجزمُ والرفع، والجزمُ أحسن. وإنْ أدخلتَ عليه الفاء لم يجز إلا الرفع، وذلك نحو قولك: (إنْ قامَ زيدٌ يقمْ عمروٌ). وإنْ شئْتَ: (يقومُ) وإنْ شئت (فيقوم).

ولا يجوزُ تقديم المضارع وتأخير الماضي إلا في ضرورة، ويجزم إذْ ذاك المضارع، ويكون الماضي في موضع جَزْم، ومن ذلك قوله(٢):

من يكدْني بسيِّءٍ كنتُ منه
كالشَّجا بين حَلْقه والوريد

وإنْ دخلتْ على جملتين، إحداهما: اسميّة، والأخرى فعليّة. جعلتَ الاسميّة جواباً، ولم يكن بدٌّ من دخول

---

(١) نسبه سيبويه الى: جرير بن عبدالله البجلي، ونسبه غيره الى آخر، والشاهد من مشطور الرجز، وهو في: الكتاب ٤٣٦/١، والخزانة ٣٩٦/٣، والانصاف ٦٢٣/٢.

(٢) هو أبو زبيد الطائي، والشاهد في ديوانه صفحة/٥٢.

الفاء أو إذا عليها ، نحوُ قولك : (إنْ يقمْ زيدٌ فعمروٌ قائمٌ) ، أو : (إذَنْ عمروٌ قائم) .

ولا يجوز حذفُ الفاء إلاّ في ضرورة ، نحوُ قوله[1] :

من يفعلِ الحسَناتِ اللهُ يشكرُها

والشرُّ بالشرِّ عنـد اللهِ مثْـلان

وقد تقدّمَ حكمُ الشـرط والقَسَم في باب القسم ، فإنِ اجتمع الاستفهامُ والشرطُ ، بنيْتَ الجـواب على الشرط ، ويكون الاستفهام داخلاً على جملة الشرط والجواب بأسرها . نحوُ قولك : (هل إنْ قامَ زيدٌ يقُمْ عمروٌ) .

ويجوز حذف فعل الشرط ، وابقاء الجواب إذا كان في الكلام دليلٌ على ذلك ، نحوُ قوله[2] :

فطلّقْها فلستَ لهـا بكـفءٍ

وإلاّ يعلُ مفْرقكَ الحسـام

أي : إنْ لا تُطلّقْها .

وكذلك يجوزُ حذفُ الجواب وإبقاء فعل الشرط ، إذا جاء الشرطُ عقِبَ كلام يدلُّ على الجواب ، أو أثناءه ، نحوُ قولك : زيدٌ قائمٌ إنْ قامَ عمروٌ ، وزيدٌ إنْ قامَ عمروٌ قائمٌ .

ويجوزُ حذفهما أيضاً في الشعر إذا كان في الكلام ما يدلُّ

---

(١) هو الاحوص ، والشاهد في ديوانه صفحة/١٨٤ .

(٢) البيت متنازع ، روي لحسان بن ثابت ، وروي لابنه عبدالرحمن ، وروى لكعب بن مالك ، وهو في : الخصائص ٢/٢٨١ ، والكتاب ١/٤٣٥ ، والخزانة ٣/٦٤٥ ، ونوادر ابي زيد : ٣١ ، وانظر : ديوان كعب بن مالك صفحة/٢٨٨ .

علىٰ ذلك نحوُ قولِه(١) :

قالت بناتُ العمِّ يا سَلْمى وإنْ
كانَ فقيراً مُعْدِماً قالت : وإنْ

أي : وإنْ كان عَيِيّاً معدماً تمنيتُهُ ٠

أو في نادر كلام ، نحوُ قولهم : (إفعل هذا إمّا لا) ٠ أيّ : إنْ كنت لا تفعل غيره فافعله ٠

وأسماء الشرط إذا تقدّمها عاملٌ بطَلَ عملُها ، ما عدا حرفَ الجرّ ، والاسم المضافُ نحوُ قولك : (بِمَنْ تمرُرْ أمرُرْ) ، (وغلامَ من تضربْ أضْربْ) ٠

فأمّا قولُه(٢) :

إنَّ من يدخلِ الكنيسةَ يوماً
يلْقَ فيها جآذراً وظباءا

فاسمُ إنَّ ضميرُ شأنٍ محذوفٌ ، أيْ : إنّه ٠

وما كان من الجوازم لفعلَيْن حرفاً فلا موضع له من الاعْراب ، وما كان منها اسم زمانٍ أو مكانٍ أو مصدراً ، وأعني بذلك أيّاً المضافة الى المصدر ، كان في موضع نصب علىٰ الظرفيّة ، أو علىٰ المصدريّة ، وما كان منها اسماً لغير ما ذُكر ٠

---

(١) هو : رؤبة بن العجاج ، والشاهد في : المغني ٢/٦٤٩ ، وشرح شواهد المغني ٢/٩٣٦ ، والخزانة ٣/٦٣٠ ٠

وفي د : وفي هامش الاصل : كان عييّاً معدما
لذلك فسره بقوله « وان كان عييا معدما ٠٠ » ٠

(٢) هو للاخطل ، وقد تقدم في الصفحة/٩٥ ٠

فإنْ دخل عليه حرفُ خفَضٍ ، كان مخفوضاً به ، ويكون المجرورُ متعلقاً بفعل الشرط ، وإن لم يدخل عليه حرفُ خفض ، فإن كان الفعل الذي بعده غير متعدٍّ ، كان مبتدءاً نحوَ قولك : (مَنْ يقمْ أقمْ معه) ، وإنْ كان متعدّياً ، فإن كان فاعل الفعل ضميراً يعودُ على اسم الشرط ، كان أيضاً مبتدءاً ، نحوَ قولك : (مَنْ يضربْ زيداً أضربْهُ) .

وإنْ لم يكن ضميراً يعودُ على اسم الشرط ، فإن كان الفعل لم يأخذ مفعوله ، كان مفعولاً مقدّماً ، نحوُ قولك : (من يضربْ زيداً أضربْهُ) .

وإنْ كان قد أخذه ، فإن كان المفعول ضميراً عائداً على اسم الشرط ، أو سبباً له ، جازَ فيه الرفع على الابتداء ، والنصبُ بإضْمار فعلٍ ، والاختيارُ الرفعُ ، نحوُ قولك : (مَنْ يضربْهُ زيدٌ أضربْهُ) . (ومَنْ يضربْ غلامَه زيدٌ أضربْه) .

وإنْ كان المفعول أجنبياً لم يجز فيه إلاّ الرفعَ على الابتداء ، نحوُ قولك : (من يضربْ زيداً أضربْهُ) ، (ومَنْ يضربْ غلامُهُ زيداً أضربْهُ) .

وحكمُ المضاف إلى اسم الشرط في الاعْراب كحكم اسم الشرط في جميع ما ذُكر[1] .

---

(1) في د : والله أعلم .

بَاب ما جَرىٰ من الأسماء في الاعراب مجرى الفعل

وهو غيرُ المنصرف ، وأعني به كُلَّ اسم لا يُنوَّن ولا يخْفَض ، وسمّي غيرُ مُنْصرفٍ ، لأنَّ المنصرف : هو الذي في اخره صريفٌ ، وأعني بذلك : التنوين .

فلما لم يكن في آخره تنوينٌ سُمّيَ غير منصرفٍ ، ولذلك ينبغي أنْ يسمّى الاسمُ الذي لا ينصرف إذا دخلت عليه الألِفُ واللاّم ، أو أُضيفَ ثم خُفِضَ بعد ذلك منجرّاً ، ولا يسمّى منصرفاً ، لأنّه ليس فيه صريف قبل دخول الألِف واللاّم والاضافة ، ولا بعد دخولهما .

ولا يمنع الاسمُ الصرفَ حتىٰ تُوجد فيه عِلّتان فرعيّتان فصاعداً من عِلَلٍ تسع ، أو ما أشبهها ، قد اجتمعتا علىٰ نحوٍ ما ، أو علّةٌ تقومُ مقام علّتيْن .

والعِلَلُ التسعُ : العدلُ ، والتعريفُ ، والصِّفَةُ ، والتأنيث ، والعُجْمَةُ ، والتركيبُ ، ووزن الفعل ، والجمعُ الذي لا نظيرَ له في الآحاد ، وزيادةُ الألف والنون .

والعِلّة التي تقومُ مقامَ عِلّتين : التأنيثُ اللاّزمُ ، وهو التأنيثُ بالألف ، والجمعُ الذي لا نظيرَ له في الآحاد ، وهو ما كان من الجموع موافقاً لِمفَاعل ، أو مفاعيل في الحركات ، والسَّكَنات ، وعدد الحروف ، نحوُ : مساجدَ ، ودنانيرَ ،

فالعدلُ لا يمنع الصَّرْف إلاّ مع التعريف ، أو الصِّفة ، وذلك : أنَّ العدلَ إمّا عن الألف واللاّم ، أو عن بناءٍ إلى آخر .

فالعدلُ عن الألف واللاّم لم يجيء إلاّ في : سَحَر ، وأُخَر ، لأنَّ سَحَرَ في الأصل نكرةٌ ، فكان يجب إذا أردت تعريفه أنْ تدخلَ عليه الألف واللاّم ، فعدلُوه عن ذلك ، وعرَّفوه بنيَّتهما ، وكذلك أُخَر ، هو جمعُ أُخرىٰ .

فكلُّ فُعلىٰ مؤنّثة الأفْعَل ، لا تستعمل هي ولا جمعها إلاّ مضافَيْن ، أو معرّفين بالألف واللاّم ، فعُدلت عن ذلك ، واستعملت نكرةً ، وهذا النوعُ من العدل يمنع الصرف مع التعريف ، كسَحَر ، أو مع النَّعْت كأُخَر .

والعدلُ عن بناء إلى بناء ، لا يكون أبداً إلاّ علىٰ وزن فَعالِ ، أو فُعَل ، أو مَفْعلان ، أو فُعال ، أو مَفْعَل ، إلاّ أنّ فُعالاً ، ومَفْعلاً ، لا يكونان معدولين إلاّ في العدد في حال تنكير ، نحوُ : مَثْنىٰ ، ومَوْحد ، وأُحاد ، وثُلاث ، ورُباع ، وعُشار ، وهو موقوفٌ علىٰ السَّماع .

ويمنع جميع ذلك الصرف للعدل والصِّفة ، وأمّا فَعال ، وفُعَل ، ومِفْعلان ، فلا تُعْدل إلاّ في حال التعريف ، ولذلك لا تُعدل ، والمرادُ بها الصفة إلاّ في النداء .

لأنَّ المنادىٰ وإنْ كان نكرةً في الأصل معرفةٌ إذا كان مُقبلاً عليه ، وتكون إذْ ذاك مبنيّة نحوُ قولك : (يا فَساقِ) ،

و (يا فُسَقُ) ، و (يا مَلأمانُ) ، وهو موقوفٌ علىٰ السَّماع .

وإذا كان فُعَلُ علماً ، فإن كان له أصلٌ في النكرات فاقضِ عليه بأنّه مصروفٌ غيرُ معدول ، نحوَ : (لُبَد) ، اسم نَسْر لُقْمان بن عاد ، لأنّه يُقالُ : مالٌ لُبَد .

إلاّ أنْ يقوم دليلٌ سمعيٌّ علىٰ عَدْله بمنع صرفه ، نحوُ : (عُمَر) ، هو معدولٌ من عامرٍ ، وليس منقولاً من عُمَر جمعْ عُمْرة .

وإنْ لم يكن له أصلٌ في النكرات نحوَ : (قُثَم) ، فاقضِ عليه ، بأنّه ممنوعُ الصرف ، معدولٌ . إلاّ انْ يقوم الدليلُ بصرْفه . علىٰ أنه ليس بمعدولٍ ، نحوُ : (أُدُد) .

وإذا كانَ فعال معرفة في غير النداء ، فإنْ كان معدولاً عن اسم فِعْل ، كنَزال ، وهو مُطَّرِد في كلّ فعل ثلاثي ، أو عن مصدر ، كبَداد ، أو عن صفةٍ ثم غُلِّبَ ، كخلاق ، للمنيّة ، كان مبنياً ، وإنْ كان اسماً عَلَماً لمؤنّث وليس له أصلٌ في النكرات ، كحَذام ، كان معدولاً .

فأمّا أهلُ الحجاز فينونَه علىٰ الكسْر تشبيهاً بنَزال .

وأمّا بنو تميم ، فإن لم يكن في آخره راء أعربوه إعراب ما لا ينصرف للعدل والتعريف والتأنيث ، وشبّهوه بزينب في أنّه علمٌ لمؤنّث ، وإنْ كان في آخره راء أجازوا فيه البناء علىٰ الكسر ، وأنْ يُعْرب إعرابَ ما لا ينصرف ، وقد جمعَ الشاعر بين

اللُّغَتين ، فقال(١) :

ومرَّ دهرٌ على وَبارِ فهلكتْ جَهْرةً وَبارُ

فأمّا التعريف فلا يمنع منه الصرف إلاّ تعريف العلميّة ، أو ما أشبَهَهُ ، نحوُ : سَحَرَ ، ألا ترى أنّه تعريفٌ بغير أداةٍ في اللفظ ، كما أنَّ العَلَمَ كذلك ، ويمنع الصرف مع العلل كلّها إلاّ الوصف ، والجمعُ المتناهي ، فإنّهما لا يجتمعان مع العلميّة .

وأمّا وزنُ الفعْل ، فلا يُمنع منه الصرف إلاّ المختصُّ بالأفعال ، نحوُ : ضَرِبَ ، إذا جعلْتَهُ اسمَ رجل ، ولم تجعله محتملاً لضمير ، أو الغالب عليها ، نحوُ : أفعل ، إذا كان اسماً عَلَماً ، كأحمدَ ، أو صفةً كأحمرَ ، هذا ما لم يدخل الوزن تاء التأنيث ، فإنّه إذْ ذاك لا يمنع الصرفَ لِبُعْدِه(٢) بذلك من شَبَه الفعل ، نحوُ : أرمل ، لا يمتنع الصرف للوزن الغالب ، والصّفة ، لأنّك تقول : أرملةٌ ، في المؤنّث .

وإنّ اعتلَّ الوزنُ المانعُ للصرف حتى يخرج إلى وزن من أوزان الأسماء ، لم يمتنع الصرف نحوُ : قيْل ، وبيْع ، إذا سمَّيْتَ بهما رجلاً ، ولم تُحمّلهُما ضميراً ، لأنّهما قد صارا بمنزلة : فِيل ، وديك .

---

(١) هو الاعشى ، كما نسبه سيبويه في الكتاب ٢/٤١ ، واوضح المسالك ٣/١٥٢ وهو في ديوانه صفحة/٧١ مع اختلاف في الرواية .

(٢) في د : لبعده من ذلك من شبه الفعل .

وأمّا الوزنُ المُشْتَرك ، فلا يمنع الصرف منقولاً كان من فعلٍ ، كحكم اسمِ رجلٍ ، أو غير منقولٍ منه ، كبَصَلٍ ، اسم رجل[1] .

فأمّا قولُه[2] :

أنا ابنُ جَلا وطَلاّعُ الثّنايا
متى أضعِ العمامةَ تعرفُوني

فإنَّ جَلا مُتحمّلٌ لضميرٍ ، فهو محكيٌ ، لأنّه جملةٌ .

ولا يمنع الوزنُ الصرفَ إلاّ مع التعريف ، أو الصّفة ، أو شبه أصله من الصّفة ، نحوُ : أحمر ، إذا سُمّي به ، ثم نكّر بعد التسْمية .

وأمّا التأنيث ، فإنْ كان بعلامةٍ لازمةٍ ، وهي الألف ، نحوُ : (حُبْلى) ، (وحمراء) ، مَنع الصرفَ وحدَه ، وكذلك إذا سمّيْت باسمٍ في آخره ألفُ الإلْحاق ، نحوُ : (أرْطى) في لغة من يقولُ : أديمٌ مأروط ، تمنعه الصرف لشَبَه الألِف بألف التّأنيث ، في أنّها زائدة في الآخر ، لا تدخل عليها تاء التّأنيث ، كما أن ألف التأنيث كذلك ، وأمّا قبل التسمية بها ، فقد كانت مُعرّضةً لدخول تاء التأنيث عليها ، لأنّك تقول : (أرْطاةٌ) ، في الواحد ، (وأرْطَى) ، في الجمع .

وإنْ كان بعلامةٍ غير لازمةٍ ، وهي : التّاء ، فإنّه يمنع

---

(1) في د : أيضا .
(2) هو : سحيم بن وثيل الرياحي : والشاهد في : الكتاب ٧/٢ ، وغيره .

الصرف مع التعريف خاصةً ، وسواء كان باقياً على المؤنث ، أو منقولاً عنه إلى مذكر وإنْ كان بغير علامة ، فامّا أنْ يكون الاسمُ المؤنّث واقعاً ، أو قد نُقل عنه إلى المُذكّر ، فإن كان واقعاً عليه ، فإنّه يمنع الصرف مع التعريف خاصةً فيما زاد على ثلاثة أحرفٍ ، كزينب ، أو فيما كان متحرّك الوَسَط من الثلاثة كسَقَرَ .

وامّا الثلاثي الساكن الوسط ، فإن كان منقولاً من اسم أكثرُ استعماله للمذكر ، فإن تأنيثه يمنع الصرف مع التعريف .

والنقل من الخفيف إلى الثقيل ، نحوُ زيدٍ ، اسم امرأة ، وإنْ لم يكن كذلك ، فإن انضاف إلى التأنيث العُجْمة امتنع من الصرف ، كحمْص .

وإنْ لم تنضف إليه عجمةٌ ، جازَ فيه وجهان : الصرفُ ، لخفة البناء ومنعه للتأنيث والتعريف أيضاً .

وإن كان قد نُقل إلى مذكّر ، فإن كان ثلاثياً صرفْتَهُ ، نحوُ : هند ، وقَدَم ، إذا سمّيت بها رجلاً . وإن كان أزيدَ ، فإن كان تأنيثُه تأنيث جمع . ككلاب ، أو كان من الأوصاف الواقعة على المؤنّث بغير تاء ، كحائض ، فانّك تصرفُه إذا سمّيت به مذكّراً ، وان كان غير ذلك ، منعتَهُ الصرف للتعريف وقيام الحرف الرابع مقام تاء التأنيث ، نحوُ : زيْنب ، إذا سمّيتَ به رجلاً ، إلاّ كُراعاً ، وذِراعاً ، اسمْين لرجلين .

فإنّ العرب صرفتهما لكثرة تسمية المذكّر بهما .

وأمّا التركيبُ فإنّ الذي يمنع منه الصرف ما لم يكن فيه تضمين حرف[1] ، كبعلبك ، ولا يمنع الصرف إلاّ مع التعريف ، ومنهم مَن يشبّهُهُ بالتركيب الذي فيه تضمين حرف ، كخمسة عشرَ ، فيَبْنيه .

ومنهم من يشبهُهُ بغلام زيدٍ ، فيضيف الأول إلى الثاني ويُعْرب الاسمين .

وأمّا زيادة الألف والنون ، فلا يمنعان الصرف إلاّ مع الصفة أو التعريف ، ولا يمنعانه ، إلاّ إذا كانا مُشْبِهين لألفي التأنيث ، ولا يشبهانهما في الاسم غير الصفة ، إلاّ إذا كانا في اسم علَم ، لأنّهما إذْ ذاك زيادتان في الآخر ، الأولى منهما ألفٌ ، ولا تدخلُ عليهما تاء التأنيث أصلاً ، كما أنّ ألفي التأنيث كذلك .

وأمّا في حال التنكير فالاسم قد تدخله تاء التأنيث ، نحوُ : (مرْجان) ، إذا أردت منه الواحد ، قلت : (مَرْجانةٌ) ، ولا يُشْبهانهما في الصفة ، حتىٰ تكون لا تؤنّث بالتاء ، نحوُ : سكران ، وسكرىٰ ، لأنّهما إذ ذاك زيادتان في الآخر ، لا تدخل عليهما تاء التأنيث ، بل للمذكّر وزنٌ خلاف وزن المؤنّث ، كما

---

(١) يريد بذلك حرف العطف في العدد المركب فان المركب نحو خمسة عشر مبني على فتح الجزئين لتضمنه حرف العطف (الواو) .

انّ أَلِفيْ حمراء ، كذلك .

فإنْ أنّث الاسمُ بالتاء صُرِفَ نحوُ : سكران في لغة من يقول : سكرانة .

وأمّا العجمة ، فالذي يمنع منها الصرفَ ، الشخصيّةُ بشرط أنْ يكون الاسمُ على أزيد من ثلاثة أحرف ، وأعني بالشخصيّة : أنْ ينقل الاسمُ في أول أحواله من كلام العجم إلى كـلام العرب ، معرفة ، وسواءٌ كان في كلام العجم معرفة ، كإبراهيم أو نكرة ، كـ (قالون) ولا تمنع الصرف إلاّ مع التعريف : فإن كانت جنسيّة ، كلجامٍ ، لم تمنع الصرف ، وكذلك إن كان الاسمُ ثلاثياً لم تؤثر عجْمتُه في أكثر من التزام منع الصرف ، في المؤنّث الساكن الوسط ، نحوُ : (حِمْص) .

وأمّا الوصف فيمنع الصـرف مع زيادة الألف والنـون ، أو الوزن ، أو العدل خاصّةً ، نحوُ : أحمر ، وأُخَر ، وغضبان ، إلاّ انْ يكون الوصفُ اسماً في الأصل ، فإنّه لا يُؤثر منع الصرف ، نحوُ قولك : مررتُ بنسوة أرْبع ، فإنّه اسمُ عَدَد في الأصل .

وأمّا الجمعُ الذي لا نظير له في الأحاد ، فيمنع الصـرف وحده ، نحوُ : مساجدَ ، وإذا سُمّيَ به امتنع الصرفُ للتعريف وشَبَه العُجْمة ، لأنّك إذن أدخلت في الأحاد العربيّة ما ليس منها ، كما انك إذا سمّيْتَ بالعجمي ، فقد أدخلتَ في كلام

العرب ما ليس منه ، فإن نكّرته بعد التَّسْمية منعْتَهُ الصرفَ ، لشبهه بأصله ، ألا ترى أنّه الآن اسمٌ نكرة ، كما أنّه قبل التسمية كذلك .

ذكر النوع الثاني من الاحكام التركيبية

هذا النوع أيضاً منحصرٌ في ذكر حُكم المبني والمحَكي ،. وحكمُ إسْناد الفعل المؤنّث والعَدَد ، والادْغام ، فيما هو من كلمتين ، وتغييرُ آخر الكلمة ، لالتقائه ساكناً مع ساكن في أول كلمة أخرىٰ ، أو لنقل حركة الهمزة ممّا بعده إليه ، أو للوّقف عليه ، أو لالتقائه إذا كان همزةً مع همزةٍ من أولِ كلمة أخرىٰ .

بـاب البنـاء

البناءُ أنْ لا يتغيَّر آخرُ الكلمة لعاملٍ ، في حين جعلها جزءَ كلامٍ عمّا كانت عليه قبل ذلك لفظاً ولا تقديراً ، والحروفُ كلُّها مبنيّة ، والأفعالُ تنقسمُ ثلاثة أقسام : ماضٍ ، ومضارعْ ، وأمرْ ، بغير لام .

فالماضي والأمرُ بغير لامٍ مبنيّان .

والمضارعُ إنْ دخلتْ عليه النون الشديدةُ ، أو الخفيفة ، أو نونُ جماعة المؤنّث ، كان مبنياً ، وإلاّ فهو معربٌ .

والأسماءُ كلّها معربةٌ إلاّ ما أشبه الحرف ، كالمضمرات والموصولات ، ألا ترى أنّ المُضْمر يفتقر إلى مفسِّر ، والموصولات إلى صلاتها ، كما أن الحرفَ يفتقر الى غيره .

أو تضمّنَ معناه كأسماء الشرط ، فإنّها تضمّنت معنى إنْ ، وأسماءُ الاستفهام فإنّها تضمّنت معنى الهمزة ، أو وقعَ موقع المبني ، كالمناديات المفردات المقبل عليها ، فإنّها وقعت موقع ضمير المخاطب ، لأنّ المنادى مخاطبٌ ، والخطابُ حقّه أنْ يكون بضمائره المختصّة به . وكأسماء الأفعال ، فإنّها وقعت موقع الفعل المبنيّ ، أو ضارع ما وقع موقع المبني ، وهو : كلُّ اسمٍ معدولٍ لمؤنّث على وزن فَعَالِ ، كحذامِ ، فانّه بُني لمضارعته نزالِ ، في البناء والتعريف ، والتأنيث ، والعدل ، أو أُضيف إلى مبنيّ ، نحوُ قوله(1) :

---

(1) هو : النابغة الذبيانى ، والشاهد في ديوانه ، صفحة/ ١١٠ .

على حينَ عاتبْتُ المشيبَ على الصِّبا

وقلتُ : ألمَّا أصحُ والشيبُ وازعُ

فبنىُ حين لا ضافتها إلى عاتبَ .

أو خرج عن نظائره ، نحوُ : أيّ الموصولة ، لأنّها إذا وصلت بمبتدأ أو خبر ، وكان المبتدأ ضميراً ، جازَ إثباتُه وحذفُه ، كان في الكلام طولٌ أو لم يكن ، ولا يجوزُ ذلك في غيرها حتى يكون في الصِّلَة طولٌ .

وهذه الأنواع كلُّها يلزمها البناءُ ، إلاّ المضاف إلى المبني فإنّه يجوزُ فيه الاعرابُ والبناءُ . والإعرابُ أحسنُ .

وكلُّ اسمٍ معدولٍ لشخص مؤنّث على وزن فَعال ، فإنّه يجوزُ فيه الاعرابُ والبناءُ على حَسَب ما أُحكم في باب ما لا ينصرف .

وأمّا أيُّ الموصولة ، فإنّه يجوزُ فيها الوجْهان ، وكلاهما حَسَنٌ .

وأمّا المُنادى المبنيّ ، فإنّه قد ينوَّن ويعْرب في الضرورة .

وأصلُ البناء السكون ، ولا يبنى على حركةٍ ، إلاّ لموجِب .

والموجِبُ كونُ المبني قد كان معرباً قبل بنائه ، كالمُنادى .

والفعل المضارعُ إذا دخلت عليه النونُ الشديدةُ ، أو الخفيفةُ .

وكذلك كان يجب أنْ يكون حكمُهُ مع نون جماعة المؤنث لولا حملُهُ على فَعَلْنَ .

والظروفُ المقطوعةُ عن الإضافة نحو : قبلُ ، وبعدُ ، أو كونُه يشْبه المعرب كالماضي ، نحوُ ذهَبَ ، فإنه يشبه الاسم المعرب في وقوعهِ صفةً كما أنّ الاسم كذلك .

وعَلُ ، فإنه أشبهَ لِعَلَ النكرة في المعنى ، واللفظ وهو معربٌ ، ولم تكُ المعرفةُ معربةً قط ، أو كون الآخر حرفاً يُحرّكُ ما قبله ، فالأحرى أنْ يحرّكَ نفسه نحوُ : ذيّة ، ألاَ ترى أنَّ تاء التأنيث تفتح ما قبلها لفظاً أو تقديراً ، وذلك إذا كان قبلها ألفٌ ، أو التقاءٌ للساكنين ، نحوُ : أمسِ .

أو كونُ الكلمة على حرفٍ واحدٍ ، كواو العطف .

وأصلُ الحركة إنْ كانت لالتقاء الساكنين ، الكسرُ وإنْ كانت لغير ذلك الفتحُ ، ولا يُعْدل عن الكسر ، والفتح فيما ذُكر إلاّ لموجب ، وهو امّا الاتباعُ نحوُ : مُذ ، وأمّا كونُ الحركة في الكلمة كالواو في نظيرتها ، وذلك نحنُ ، ألا ترى أنّ الضمّة في النون بمنزلة الواو في : هُمُو ، وأمّا الشَبَه بما هي فيه كذلك ، نحوُ : اخشو القومَ .

ألا ترى أنّ الواو ضميرُ مرفوع كما أن نحنُ كذلك .

وأمّا كونُ الحركة لم تكن في الكلمة في حال إعرابها ، نحوُ : قبلُ .

وأمّا الشَبَهُ بذلك نحوُ : يا زيدُ ، ألا ترى أنّ المُنادى لا يُبنى في حال الإضافة ، كما أنّ قبلُ كذلك .

وأمّا طلبُ التخفيف نحوُ : (أينْ) . وأمّا الفرق بين أداتين نحوُ قولك : (لِموسى غلامٌ) ، و (لَموسى غلامٌ) .

وأمّا الفرقُ بين معنى أداةٍ واحدةٍ ، نحوُ قولك : يالزيد ، لعمرو .

وأمّا مجانسة العمل نحوُ : بزيد ، وأمّا مجانسةُ مقابل العمل ، نحوُ : لنَقُمْ .

وأمّا كونُ الحركة للحرف في الأصل نحوُ قولك : (مُذَ اليوم) ، لأنّ أصلها : مُنْذُ ، وما أشبَهَ محلّ بما في كنف هاء التأنيث ، نحوُ : (بعلبك) . وما جاء خارجاً عن هذا فلا يلتفتُ إليه ، لشذوذه ، نحوُ : ما حكاه قطْرب من قولهم : (فِرُ) ، بالضم .

باب الحكايــة

المحكيُ إمَّا مفردٌ ، وإمَّا جملة .

فالجملة لا تُحكى إلاّ بعد القول ، أو فعل في معناه ، نحوُ قولك : (قرأتُ : الحمدُ لله ربِّ العالمين) .

ولا يجوزُ أنْ تدخل الجرّ على الجملة المحكية ، فأمّا قولـه :

تنادَوْا بما هــذا وقد سمعوا لنا
دوياً كعزْف الجنّ بين الأجارع

فضرورة لا يلتَفتُ إليها .

والذي حسَّنَ ذلك كونُ الاسم بعد حرف الجرّ مبنياً ، فلم يظهر الفتحُ لكونه مجروراً ، ومرفوعاً على صورة واحدةٍ ، وأقبحُ من ذلك قولـه :

تنادَوْا بالرّحيلُ غداً وفي ترحالهم نفسي

ولا تخلو الجملة المحكيّةُ من أنْ تكون ملحونةً ، أو معربةً .

فإن كانت معربةً حكيتَها على لفظها ، وإن شئْتَ على معناها .

فإذا حكيت قولَ القائل : (زيدٌ القائمُ) ، قلتَ : (قالَ عمرو زيدٌ القائمُ) ، وإن شئتَ قلتَ : (قال عمروٌ القائمُ زيدٌ) .

وإن كانت ملحونةً حكيتَها على المعنى ، فتقــولُ : إذا حكيتَ : (قامَ زيدٍ) ، بخفض زيدٍ ، قال عمروٌ قامَ زيدٌ ، لكنَّه خفض زيداً .

أو المفرد إذا كان نائباً عن جملة ، ومفيداً إفادتها ، حكي كما تحكى الجملة ، نحو : نعم ، وبلى .

فنعم تكون عادة في جواب الاستفهام والأمر ، وتكون تصديقاً للخبر ، نحو قولك لمن قام : قام زيد ، أو : قام زيد نعم فتصدقه ، في إثبات القيام لزيد أو نفيه عنه .

وبلى تكون جواباً للنفي خاصة ، إلا أن معناها أبداً ايجاب المنفي ، مقروناً كان النفي بأداة الاستفهام ، أو غير مقرون بها ، نحو قولك في جواب من قال : ما قام زيد ، أو لم يقم زيد بلى ، أي : (قد قام) .

ولو قلت : نعم ، لكنت محققاً للنفي ، كأنك قلت : نعم لم يقم .

وقد تقع نعم في جواب النفي المصاحب لأداة الاستفهام ، والمراد إيجاب المنفي ، إذا أمن اللبس ، وذلك بالنظر إلى المعنى ، لأن التقدير في المعنى ، إيجاب .

ألا ترى انك إذا قلت : (ألم يقم زيد) ، فإنما تريد أن تثبت للمخاطب قيام زيد ، ومن ذلك قوله[1] :

أليس الليل يجمع أم عمرو

وإيانا : فذاك بنا تداني

---

(١) هو : جحدر ، والبيتان في : المغني ٣٤٧/١ .

ثم قال :

نعَمْ ، وترى[1] الهلالَ كما أراه

ويعلوها النهارُ كما علاني

فلما كانت بلى تنوبُ مناب بل ، قد كان كذا ، ونعَمْ تنوبُ منابَ قولك : كان كذا ، أو لم يكن عوملتا معاملة ما نابتا منابه .

ويجوزُ في القول إذا وقعت بعده جملةٌ إسمية أن يجري مجرىُ الظنّ في المعنىُ والعمل .

وأمّا بنو سليْم فيجرونه أجمع مجرىُ الظن ، من ذلك قول امرىء القيس في إحدىُ الروايتين[2] :

تقولُ هزيزُ الريح مرّت بأثأبِ

وأمّا غيرُهم من العرب فلا يُجريه مُجرىُ الظنّ إلاّ بأربعة شروط :

أنْ يكون الفعل مضارعاً لمخاطب قد تقدّمته أداةُ استفهام غير مفصول بينها وبينه إلاّ بظرف ، أو مجرورٍ ، نحوُ قولك : أتقول زيداً منطلقاً ، و : أتقولُ اليومَ عمراً ذاهباً . ومن ذلك قولُه[3] :

متىُ تقول القُلُصَ الرّواسما

يُدنين أمَّ قاسم وقاسِما

---

(١) في المغني : وارى الهلال .

(٢) وصدره : اذا ما جرى شوطين وابتل عطفه

انظر ديوانه صفحة/٥٣ .

(٣) هو : هدبة بن خشرم العذري ، والشاهد في : التبريزي ٢/٤٦ ، وابن عقيل ١/٣٨٠ .

وإذا وقع بعد القــول مفردٌ ، فإنْ كان مصدراً له ، أو صفة للمصدر لم تحكه ، نحوُ قولك : قال زيدٌ قولاً ، وقال عمروٌ باطلاً .

وإن لم يكن مصدراً ولا صفةً له ، فإن كان اسماً للجملة في المعنى لم تحكه ، نحوُ قولك : قال زيدٌ كلاماً .

وإن لم يكن اسماً لها فلابدَّ من أنْ يكون عامله مُضْمراً ، إذ المفرد لا يُتكلّم به وحده ، فتحكيه إذ ذاك كما تحكي الجملة ، نحوُ قوله تعالى : « يُقالُ له إبراهيمُ »[1] .

أيْ : يا إبراهيم ، ومن ذلك قول امرئ القيس :

إذا ذُقْتُ فاها قلتُ طَعْمُ مدامةٍ

البيت ، فإنّه رُوِيَ برفع طعمٍ على تقدير : (طعمُهُ طعمُ مدامةٍ) ، ونصبه على تقدير : (ذُقْتُ طعْمَ مدامة) .

وأمّا المفردُ ، فإنْ كان جملةً في الأصل حكيتَه ، نحوُ : تأبّط شرّاً ، وإن كان مُشْبِهاً للجملة نحوُ تسميتك بحرف عطف ومعطوف ، أو بحرف جرّ ومجرور ، أو بتابع ومُتْبَع ، أو بمضافٍ ومضاف إليه . أو بمعلول ، وأعني به : الاسمَ العامل فيما بعده أو بمركّب ، فإنّك إنْ سمّيْتَ بحـرف عطفٍ ومعطوفٍ حكيته على حسَبَ الموضع الذي نقلته منه ، فتقول إذا سمّيْتَ

---

(١) من الآية/٦٠ من سورة الانبياء . وتمام الآية : (قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم) .

بحرف العطف والمعطوف من قولك : قامَ عمروٌ وزيدٌ خرجَ ، وزيدٌ ورأيت وزيدٌ ، ومررتُ بوزيدٌ .

وإن سمَّيْتَ بحرف جرّ ومجرورٍ ، فإن كان حرفُ الجرّ على حرفٍ واحدٍ ، أو على حرفَيْن ، ثانيهما حرفُ علّة حكيْتَ لا غيرُ . نحوُ : (بزيدٍ) ، (وفي زيدٍ) .. وإنْ كان ثانيهما حرفاً صحيحاً ، أو كان على أزيدَ من حرفين ، جازَ لك فيه وجْهان : الاعْرابُ والحكايةُ ، فتقول : جاءني من زيدٍ ورأيتُ منذُ يومينْ وإنْ شئتَ أعربتَ وأضفتهما إلى ما بعدهما فقلت : (منْ زيدٌ) ، بالرفع ، ومنذُ يومين ، بالنَصب ، وإنْ سمَّيْتَ بمضافٍ ومضافٍ إليه ، أو بتابع ومتبع ، أو باسْم مطوّلٍ حكيتَ حاله التي كانت له قبل التسمية ، فتجعل إعــراب المتبــع على حَسَب العامل ، وتجعل التّابعَ على حَسَب المتبع ، وتجعــل إعرابَ المضاف على حسب العامــل الذي تقدّمه ، وإعرابُ المضاف إليه خفضاً على كلّ حالٍ ، وتجعــلُ إعرابَ الاسم المطوّل على حَسَب العامل الذي يتقدّمه ، ويبقى معمولُه على ما كان عليه قبل التسمية به .

وإن سمَّيْت بمركّب ، فإن كان مركّباً من اسمين نحوَ : بعلبك ، فقد تقدّمَ حكمه في باب ما لا ينصرف ، وإنْ كان مركّباً من حرفين نحوُ : إنّما ، أو من حرفٍ واسْمٍ ، نحوَ : أنت ، أو من حرف وفعل ، نحوُ : هلّم ، أو من فعلٍ واسمٍ ، نحوُ : (حبّذا) ، أو من اسم وصَوْت ، كسيبويْه .

فإنك تحكي جميع ذلك على لفظه ، ولا يجوز إعرابه .
وإن لم يكن جملة ولا مشبهاً بها لم يجز فيه حكاية إلا في الاستثبات بمن عن الأسماء الأعلام ، أو ما جرى مجراها في لغة أهل الحجاز ، أو في غير ذلك في شذوذ من الكلام ، مثل قولهم : (دعنا من تمرتمان) و (ليس بقرشياً) .

فإذا استثبت بمن عن علم ، أو لقب ، أو كنية ، حكيت بعدها إعرابه الذي كان له في الكلام الذي اقتطعته منه ، فتقول إذا استفهمت عن زيد من قول القائل : ضربت زيداً ، من زيداً ، بنصب زيد ، وعن زيد من قوله : مررت بزيد من زيد ، بخفضه وعن زيد من قوله : قام زيد من زيد ، برفعه .

ولا يحكى إلا بشرط أن لا يدخل على من حرف عطف ، وأن لا يكون الاسم المحكي متبعاً بتابع من التوابع ، ما عدا العطف ، فإذا قلت فمن زيد ، أو من زيد العاقل ، أعربت لا غير ، إلا أن يكون التابع مع المتبع . كالشيء الواحد . فإنه يجوز حكايته ، نحو : (زيد بن عمرو) ، فإن اجتمع ما يحكى مع ما لا يحكى بنيت الكلام على المتقدم فتقول في الاستثبات عن زيد ، ورجل ، من قول القائل : (رأيت زيداً ورجلاً من زيداً ورجلاً) ، ومن رجل وزيد ، إن تقدم الرجل .

وبعض العرب يحكي سائر المعارف إلا المضمر والمشار ، وذلك قليل جداً .

ومَنْ في جميع ذلك : إمّا مبتدأ ، وإمّا خبرٌ مُقَدَّم .

وإذا استثبتَ بمن عن نكرةٍ ، ألحقتَها واواً في الرفع ، وألفاً في النصب ، وياءً في الخفض ، وسواءٌ كان الاسم مفرداً أو غير مفردٍ ، ومذكَّراً أو مؤنَّثاً ، فتقول : مَنُو ، ومَنَا ، ومَنِي ، ومنهم من يُلحقها علامةً تدلُّ على التشبيه والجمع والتأنيث ، فيقول في الاستثبات عن رجلين : مَنَانْ ، في الرفع ، ومَنَيْنْ ، في النصب والخفض ، وفي الاستثبات عن امرأتين : مَنْتَان ، في الرفع ، ومَنْتَيْنْ ، في النصب والخفض ، بسكون النون .

وفي الاستثبات عن نساءٍ مَنَاتْ ، وفي الاستثبات عن رجالٍ ، مَنُونْ ، في الرفع ، ومَنِيْن ، في النصب والخفض ، فإنْ وصلتَ حذفتَ العلامات في كِلْتا اللُّغتين ، فتقولُ : (مَنْ يا فتىٰ) ، وإنْ اسْتثبتَ بأيٍّ ، قلتَ : (أيٌّ) ، في الرفع ، وأيّاً في النصب ، وأيٍّ ، في الخفض .

وسواءٌ كان الاسمُ مفرداً ، أو مثنىً ، أو مجموعاً ، أو مذكَّراً ، أو مؤنَّثاً .

ومنهم مَنْ يُلحقها علامةً تدلُّ على التثنية والجمع والتأنيث ، فتقول في الاستثبات عن الواحدة : (أيّة) ، وعن الاثنين : (أيّانْ) ، في الرفع ، وأيّيْن ، في النصب والخفض ، وعن الاثنتين (أيّتان) ، في الرفع ، و (أيّتين) في النصب والخفض ، وعن المذكر : (أيُّون) ، في الرفع ، و (أيّين) ، في النصب

والخفض . وعن جماعة المؤنثات : (أيات) ، في الرفع ، و (أيمات) ، في النصب والخفض .

ولا يحذف شيءٌ من هذه العلامات في الوصل ، وحكى يونس[1] : أنَّ بعض العرب ، يُعرب مَنْ يحكي بها النكرات كما يَحكي (بأيّ) .

وسمعَ من كلامهم : (ضَربَ مَنٌ مناً) ، وعلى هذه اللغة قولُه[2] :

أتوْا ناري فقلتُ : مَنُونَ أنتُمْ
فقالوا : الجنُّ ، قلت عِموا ظَلاما

فأثبتَ علامة الجمع في الوصل ، كما يفعلَ بأيٍّ ، وهذه اللغة من النُدور بحيث لا يُقاس عليها .

ومن العرب من يجري سائر المعارف مجرى النكرة في الاستثبات بمن ، وبأيٍّ .

سُمِعَ من العرب من يُقال له ذهبَ معهم ، فيقول : مع (مَنينْ) .

والأحسنُ أنْ تقولَ : (مَنْ هُمْ) ، فلا تحكي ، ولابدَّ من إدخال حرفِ الجرّ على مَنْ ، وأيٍّ ، إذا استثبتَ بهما

---

(١) يونس ، هو ابو عبدالرحمن يونس بن حبيب ، أحد أعلام البصريين في اللغة والادب والرواية ، وأحد شيوخ سيبويه ، وكانت وفاته في سنة ١٨٢هـ على رواية .

(٢) هو : شمير أو : سمير بن الحارث الضبي ، والشاهد في : الكتاب ٤٠٢/١ ، واوضح المسالك ٢٣١/٣ ، ونوادر ابي زيد ، ص/١٢٣ .
ورواه ابو زيد هكذا   سراة الجن ، قلت : عموا ظلاما

عن مخفوضٍ ، ويكونُ المجرور متعلّقاً بفعلٍ مُضْمر وتُقدّره بعدَهما ، وإذا استثبتَ بهما عن مرفوعٍ ، كانا مبتدأين ، والخبرُ محذوفٌ لفهم المعنىا .

وإذا استثبتَ بهما عن منصوبين ، كانا منصوبَين بفعل مُضْمر محذوفٍ لفهم المعنىا ، وإذا استثبتَ عن نَسَب المسؤول عنه ، قلتَ : (المنيُّ) ، في العاقل ، و (المائي) ، و (الماويُّ) ، في غير العاقل ، وتجعله في الإعْراب ، والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث علىا حَسَب المسؤول عنه .

باب إسناد الفعل الى مؤنث

إذا أُسْند الفعلُ إلى مؤنَّث ، فانْ فُصل بينهما بإلا ، لم تلحقه علامةُ تأنيث ، نحـوُ قولك : (ما قـامَ إلا هِندٌ) .

ولا يُقال : (ما قامتْ) ، إلا في ضرورةٍ ، وإنْ لم يُفْصل بينهما بها ، فإن أسْندته من ظاهر المؤنَّث إلى المفرد ، أو المثنَّى ، أو المجموع جمعَ سلامةٍ ، فإن كان حقيقياً ولم يفْصل بينهما بشيء ، فالعلامةُ لازمةٌ . وما جاءَ من قولهم : قالَ فلانة . شاذٌ لا يُقاسُ عليه .

وإنْ فُصل بينهما بشيء ، جازَ إلحاقَ العلامة وحذْفُها ، فتقول : قامتِ اليومَ هندٌ وقامَ ، إن شئتَ .

وكلّما طال الفصلُ كان الحذفُ أحسنَ ، وإنْ كانَ المؤنَّثُ غيرَ حقيقيٍّ ، جازَ إلحاقُ العلامة ، وحذْفُها . فَصلْتَ أوْ لم تفصل ، وإنْ أسندْتَه إلى جمع التكسير من ظاهر المؤنَّث ، جازَ لك إلحاقُ العلامةِ وحذْفُها .

وإن أسْندتَهُ إلى ضمير المؤنَّث المفرد ، أو المثنَّى ، ألحقْتَهُ العلامةَ حقيقياً كان المؤنَّث أو غير حقيقيٍّ ، ولا يجوزُ حذْفُها إلا في الشعر ، نحوُ قوله[1] :

---

(١) هو : عامر بن جوين الطائي ، والشاهد في : أوضح المسالك ١/٣٥٤ ، والكتاب ١/١٤٠ .
والشاهد فيه : حذف تاء التأنيث من قوله : (أبقل) من الفعل المسند الى ضمير المؤنث .

فلا مزْنةٌ ودَقتْ ودْقَها

ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها

وإن أُسند إلى ضمير المؤنّث المجموع، لم تلحق الفعل علامةٌ إلاّ أنَّ ضميرَ جماعة المؤنّث، إن عادَ على غيرِ مسلّم(١)، قد يكون كضمير الواحدة المؤنّثة، فتقول: النساءُ قُمْنَ وقامَتْ. ومن ذلك قولُه:

تركنا الخيلَ والنَعَمَ المفدّى

وقُلْنا للنساء بها أقيمي

وقد يجيء في الشعر، كضمير الواحد المذكَر، وفي شاذّ من الكلام.

ومن ذلك قولُه عليه السلام: «خيرُ النساء صَوالِحُ نساء قريش، أحناهُ علىٰ ولَدٍ، وأرعاهُ علىٰ زوج، في ذات يده».

وجمعُ التكسير من المذكَر يجري في إسْناد الفعل إلى ظاهره مَجْرىٰ جمع التكسير من المؤنّث، والضمير العائد عليه، إنْ كان غير عاقلٍ بمنزلة الضمير العائد علىٰ جمع المؤنّث فتقول: الأجْذاعُ انكسَرْنَ، وانكسرَتْ.

وانكسَرْنَ أفصحُ، لأنّه جمع قلّة، ولو قلت: الجذوعُ لكان انكسرتْ أفصحُ. ولا يُقالُ: انكسرَ، إلاّ في ضرورة،

---

(١) لعل المراد الجمع السالم الذى يسلم فيه بناء المفرد.

أو نادر كلام، ومنه قوله تعالى: « نُسْقيكم ممّا في بطونِه »[1].

وإن كان عاقلاً، فالضميرُ العائدُ عليه كالضمير العائد على السالم منه.

وقد يجيء كضمير الواحدة من المؤنّث، أو كضمير الواحد المذكّر، أو ضمير جماعة المؤنّث، وهو أقلُّها.

---

(1) من الآية/٦٦ من سورة النحل. الضمير عائد على الانعام في قوله تعالى (وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين).

باب العَـــدَد

وهو أربعةُ أنواعٍ .

فالنوعُ الأول : المفردُ ، وهو واحدٌ ، واثنـــان للمذكر ، وواحدةٌ واثنتَان ، وثِنْتان للمؤنّث .

ولا تجوزُ إضافةُ شيءٍ منها إلاّ في ضرورةٍ ، نحوُ قوله[1] :

ظَرْفُ عجوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ

وعشرون ، وسائرُ العقود إلى تسعين ، ويكونُ للمذكّرُ والمؤنّث علىٰ لفظ واحدٍ . وتُميَّز بواحد منصوب .

ولا تجوزُ إضافةُ شيءٍ منها إلى التمييز ، فأمّا ما حكـاهُ الكسائي من قولهم : (أخذتُه بمائة وعِشْريْ درهمٍ) ، فشاذٌ لا يُلْتفتُ إليه .

والثاني : المضافُ ، وهو من ثلاثة إلى عشرة ، ومائة وألف ، فأمّا المائةُ والألْفُ ، فيكـونان للمذكّر والمؤنّث علىٰ لفظ واحدٍ ، ويُفسَّران بواحدٍ مخفوض ، نحـوُ قولك : (مائةُ رجلٍ) ، و (مائةُ امرأةٍ) ، و (ألف رجلٍ) ، و (ألفُ امرأةٍ) ، وتثنيتُهـُما بمنزلتهما ، تقول : (مائتا رجُلٍ) ، و (مائتا امرأة) ، و (ألْفا رجُلٍ) ، و (ألْفا امرأةٍ) .

ولا يجوزُ إثباتُ النون والنَّصْب ، إلاّ في ضرورة الشعر ،

---

(1) هو : جندل بن المثنى ، وقيل : غيره ، والشاهد من الرجز المشطور ، وهو في : الكتاب ١٧٧/٢ ، والخزانة ٣٦٩/٣ ، والاشموني ٣٦٤/٣ ، وشرح المفصل ١٤٤/٤ و ١٨/٦ .

نحوُ قولِه[1] :

إذا عاشَ الفتى مائتينَ عاماً
فقد ذهبَ اللذاذةُ والفتاءُ

وأمّا من الثلاثة إلى العشرة ، فلا يخلو أنْ تستعملها مضافةً ، أو غير مضافة ، فإن استعملتها غيرَ مضافة ، وأردتَ بها مجرّدَ العدد أدخلتَ عليها تاء التأنيث ومنعتَها الصرفَ ، فتقول : (ثلاثةُ نصفُ ستّة) و (أربعةُ نِصفُ ثمانيةَ) .

وإن أردتَ بها المعدودَ ، ألحقتها التّاء إنْ أوقعتَها على المذكّر ، وإنْ أوقعتَها على المؤنّث لم تلْحِقْها إيّاها .

ويجوزُ حذْفُ التاء في الحالَيْن .

حكى الكسائي : (صُمْنا من الشهر خَمْساً) .

والأول أفصحُ ، وإن أضفتها إلى المعدود ، فإمّا أنْ تُضيفها إلى جمع ، أو اسْم جمع ، أو اسم جنس ، ولا تُضاف الى مفرد .

فأمّا قولهم : (ثلاثُ مائة) فلأنّ المائة في المعنى جمع .

وقد يُقال : (ثلاثُ مئين) ، ولا يُقال إلاّ : (ثلاثةُ آلاف) .

فإن أضفْتها إلى جمع ، ألحقتَ التاء ، إن كان الواحد مذكّراً ، ولم تُلْحقها إنْ كان مؤنّثاً ، إلاّ ما شذّ من قولهم :

---

(١) هو : الربيع بن ضبع الفزارى ، وقيل ليزيد بن ضبة ، والنسبتان قال بهما سيبويه فى كتابه ، ج١ ص/١٠٦ و ص/٢٩٣ ، وهو ايضا في : اوضح المسالك ٣/ ٢٢٠ ، وشرح المفصل ٨/ ٢١ .
وفى هامش الاصل : المسرة ، وهى كذلك في د .

(ثلاثةُ أنْفُسٍ) . والنفسُ مؤنَّثةٌ ، لكن عوملت معاملة المذكّر حملاً على معنى شخص . وما عدا ذلك فلا يُحمل على المعنى ، إلاّ في ضرورة ، نحوُ قوله[1] :

فكان مِجنّي دونَ من كنتُ أتّقي
ثلاثُ شخوصٍ : كاعبانِ ومُعْصِرُ

فأسقط التاء ، لأنّ الشخوص في المعنى ، هي الكاعبان والمُعْصرُ .

وتقول : ثلاثةُ نسّاباتٍ ، لأنّه صفة لمحذوف ، التقديرُ : ثلاثةُ رجالٍ نسّابات .

وكذلك تفعل في أمثاله ، فأمّا قولُهم : (ثلاثُ دوابَّ ذُكور) ، فعلى جعل الدّابة اسْماً ، وإذا كان للمعدود جمعُ قلّة ، وجمعُ كثرة ، أضفتَه إلى القليل ، نحوُ : (ثلاثةُ أفْلُسٍ) ، وقد يُضاف إلى الكثير ، فيُقال : (ثلاثةُ فلوسٍ) ، وإنْ كان الجمع صفةً ، أجريْته على العدد ، فتقول : (ثلاثةٌ قُرشيّون) .

وقد يُضاف إليه ، فيُقال : (ثلاثةُ قرشيّينَ) ، على حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مُقامه ، وبابُه الشعر ، وإن أضفتَها إلى اسم جمع ، ألحقتَ التاء ، إنْ كان لعاقل ، نحوُ قولك : ثلاثةُ رَهْط ، ولا تُلْحقها إن كان لغير عاقل ، نحوُ : ثلاثُ

---

(١) هو عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، من قصيدته الرائية المشهورة . انظر ديوانه صفحة/ ١٠٠ .

ذَوْد[1] .

فأمّا قولهم : (ثلاثةُ أشياء) ، فبُنيَ العددَ علىٰ مفرده شُذوذاً .

وكذلك : (ثلاثةُ رِجْلةٍ) والبابُ أنْ لا يُضاف إلى اسْمِ جمعٍ ، إلاّ بمن ، فيُقال : (ثلاثٌ من الإبِل) ، وإن أضفْتها إلى اسْمِ جِنْسٍ ، كُنْتَ في إلحاق التاء بالخيار .

فتقول : (ثلاثةُ نَخْلٍ) . والأحسنُ إلحاقُها .

والثالث المركب :

وهو من إحدىٰ عَشَر ، إلى تسعة عَشَر ، وحكمهُ أنْ يبقى النيّفُ[2] علىٰ ما كان عليه من تذكير أو تأنيث . إلاّ انّك تبني من واحدٍ أحداً ، ومن واحدةٍ إحدىٰ .

وقد يجوزُ أنْ تُبقيهما علىٰ لفظيهما .

وأمّا العشرةُ ، فإنّك تُلْحقُها التّاء في عدد المؤنّث ، وتُبقي الشين ساكنةً ، ويجوزُ كسرها ، وتسقطها في عدد المذكّر ، وتُبقي الشين علىٰ فتحها ، وتبني النيّف علىٰ إعرابه .

ومن العرب من يُسكّن العين في عَشَر في عدد المذكّر ، إلاّ في اثنَي عَشَرَ ، ويُسَرّ جميع ذلك بواحدٍ منصوبٍ ، فتقول : (واحدَ عَشَرَ رجلاً) ، و (أحدَ عَشْرَ رجلاً) ،

---

(١) هو مأخوذ من قول الحطيئة :
ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي
(٢) النيف : هو التسعة فما دونها ، وقيل الى : الثلاثة .

إلى تسعةَ عشر ، و (واحدةَ عشْرةَ امرأةً) ، و (إحدى عشْرةَ امرأةً) . إلى تسْعَ عشرةَ ، إلاّ أنه يجوزُ في ثماني عشرة إثْبات الياء ساكنةً أو مفتوحةً ، وحذْفها ، وعلى الحذف قولُه :

ولقد شربتُ ثمانياً وثمانيـاً

وثمانَ عشْرةَ واثنتين وأربعـا

ولا تجوز إضافةُ النيِّف إلى العشرة ، إلاّ في ضرورة ، نحوُ قولُه[1] :

بنْتَ ثماني عشرةٍ من حِجَّتهْ

وإذا أضفْتَ العدد المركّب ، جازَ فيه ابقاؤه على بنائه ، وأنْ يجْعل الاعرابُ في الاسم الثاني ، فتقول : (عندي أحدَ عشْركَ) ، بفتح الراء وضمّها .

ولا تجوز إضافةُ اثني عَشَرَ ، ولا اثنى عشْرَةَ ، ولا ثنتيْ عشْرَةَ .

والرابع ، المعطوفُ والمعطوفُ عليه من واحدٍ وعشـرين

---

(١) قيل هو : نفيع بن طارق ، والشاهد بيت من الرجز المشطور ، وقبله :

كلف من عنائه وشقوته ..

وهو فى : اوضح المسالك ٣/٢٢٢ .

إلى تسعةٍ وتسعين ، وجميعه يُفسَّر بواحد منصوب ، ويكون حكم النيِّف والعقْد في سائر الأحكام بمنزلتهما قبل العطف ،

واذا اجتمع في هذا الباب مذكّرٌ ومؤنّثٌ ، وأضفْتَ العدد إلى المعدود ، بنيْتَهُ علىُ المتقدّم منهما ، فتقول : (عندي ستّةَ رجالٍ) ، و (نساءٍ) ، و (وستُّ نساء ورجالٍ) • وكذلك تفعل إلى العشرة ، ولا يجوزُ ذلك فيما دون الستّة ٠

وإن نصبْتَ المعدود المختلط بعد العدد ، فإنّك في العاقل تبني العدد علىُ المذكّر ، تقدّم أو تأخّر • فتقول : (عندي أحدَ عشَرَ عبداً وجاريةً) ، و (ثلاثةَ عشَرَ جاريةً وعبْداً) •

وفي غير العاقل تبني علىُ المتقدّم ، فتقول : (عندي ستّةَ عشَرَ جملاً وناقةً) ، و (خمْسَ عشْرةَ ناقـــةً وجملاً) • و (سرتُ ثلاثةَ عشرَ يوماً وليلةً) • و (ثلاثَ عشْرة ليلةً ويوماً) •

إلاّ أنَّ الحكم للأول ، إذ يصح الاستغناء عن الثاني ، لأنّه ليست تحتها عددٌ يحتوي علىُ جمعيْن ، وإن أتيْتَ بالمعـدود بعد بيْن ، غلَبْتَ في العاقل المذكّر ، تقدّم أو تأخّر •

وفي غيره المؤنّث تقدّمَ أو تأخّر • فتقول : (عندي أحدَ عشَرَ بين رجلٍ وامرأةٍ) ، و (بين امرأةٍ ورجلٍ) • و (سرتُ ثلاثَ عشرةَ بين يومٍ وليلةٍ ، وبين ليلةٍ ويوم) •

ومن ذلك قوله(1) :

فصافت ثلاثاً بين يوم وليلة

وكان النكير أن تضيف وتجأرا

واذا لم تذكر المعدود في التاريخ ، فان العرب تبني العدد على الليالي دون الأيام ، وتنجر مع ذلك الأيام فتقول : (كتبت لثلاث خلون) أو (بقين من شهر كذا) . ومن ذلك قوله :

خُطَّ هذا الكتابُ في يوم سبتٍ

لثلاثٍ خلون من رمضان

والأحسن أن يؤرخ بالأقل مما مضى ، أو مما بقي ، فاذا استوى الماضي ، والباقي أرخت بأيهما شئت ، وتعريف المضاف من الأعداد بادخال الألف واللام على ما أضيف إليه ، نحو : (ثلاثة الأثواب) .

وقد حكي إدخال الألف واللام عليهما ، وتعريف المركب بادخالهما على الاسم الأول . نحو : الأحد عشر رجلاً ، وقد حكي : (الرجل) ، على زيادة الألف واللام ، وتعريف المعطوف والمعطوف عليه بادخال الألف واللام على الاسمين ، نحو : (الثلاثة والعشرين) .

وتعريف المفرد ، بادخال الألف واللام عليه ، نحو : (الواحد والاثنين) .

---

(1) نسبه سيبويه الى النابغة الجعدي ، في الكتاب ٢/١٧٤ وفيه :
يكون النكير ان تضيف
وفي ديوانه صفحة/٤١ ، رواية أخرى .

باب كنايات العدد

والعربُ تكْني عن العدد بكذا، وتستفهم عنه بكم، وتكثّره بكأين، وبِكَمْ أيضاً .

فأمّا (كَم)، فإن كانت استفهاميّةً، كان تمييزُها مفرداً منصوباً .

وإن كانت خبريّةً، كانت للتكثير[1]، ويكون تمييزُها مخفوضاً، ويجوزُ فيه الإفرادُ والجمعُ، ويجوزُ حمل الخبريّة علىٰ الاستفهاميّة في نصب التمييز خاصّةً إذا فُهم المعنىٰ، ومن ذلك قوله[2]:

كم عمّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ

فَدْعاء قد حلَبتْ عليَّ عِشاري

فإنّه رُوِيَ بنصب عمّةٍ .

وكذلك يجوزُ أيضاً حمْلُ الاستفهاميّة علىٰ الخبريّة في خفض التمييز خاصّةً .

وحُكيَ من كلامهم: «علىٰ كمْ جذْعٍ بيتُك..» . والأصلُ: علىٰ كم من جذْع، فحذفت مِنْ وعُوّضَ منها علىٰ .

وكذلك لا يجوزُ خفضُ تمييزها حتىٰ يدخلَ عليها حرفُ خفض .

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٣/٢٢٦، والمغني ١/١٨٣ .

(٢) هو الفرزدق، والشاهد من قصيدة له يهجو فيها جريرا، انظر: ديوان الفرزدق، ٢/٤٥١ مع اختلاف في رواية الصدر .

ويجوزُ الفصل بين الاستفهاميّة وتمييزها بالظرف والمجرور، فتقول: (كم في الدار رجلاً)، و (كم عندكَ جاريةً). وإن فصلتَ بينَ الخبريّة وتمييزها التزمَ فيه النَّصبُ، ولا يجوز الخفض إلاّ في ضرورةٍ، نحوُ قوله[1]:

كم بجودٍ مُقْرفٍ نالَ العلى
وكريم بُخْلُه قد وَضَعَهْ

فإنّه رُوِيَ بخفض مقرف ونصبه، ويجوزُ دخول مَنْ علىُ تمييزها فيخفض إذ ذاك، فتقول: (كم مِن غلامٍ عندك). و (كم من غلامٍ ملكتَ).

ويجوزُ أيضاً حذْفُ تمييزها لفهم المعنىُ فتقول: (كم مالك). أيْ: كم درهماً مالك. وكلاهُما له صدرُ الكلام فلا يتقدمُه عاملٌ إلاّ الخافض. ويُعرف موضعُها من الإعراب بالقانون الذي تقدَّم في أسماء الشرط. والأحسنَ في الاسم الواقع في جواب كم الاستفهاميّة أنْ يكون موافقاً لها في الإعراب فتقول في جواب مَنْ قال: كم درهماً ملكتَ، عشرين، وفي جواب من قال: كم درهماً عندك، (عشرون).

ويجوزُ انْ ترفع الجواب علىُ كلّ حالٍ، وأمّا كأيْن، فمعناها معنىُ كم الخبريّة، إلاّ ان تمييزها يلزمه مِن، ويجوز الفصل بينها وبينه بالحمل فتقول: (كأيٍّ جاءني من رجلٍ).

---

(١) هو: أنس بن زنيم، كما في: شرح المفصل ٤/١٣٢.

وفيها لُغاتٌ : يُقال : (كَأيِّنْ) ، و (كاءِنْ) ، و (كَيْءٍ) نحوُ : (كَعٍ) ، و (كَيْءٍ) ، نحو : كَيْعٍ .

وأمّا (كذا) ، فإن كَنَيْتَ به عن الثلاثة إلى العشرة ، أو عن المائة ، أو الألف ، قلت : (كذا من الدراهم) . وإنْ كَنَيت به عن أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشَر ، قلت : (كذا وكذا درهماً)[1] . وإن كنيت به عن عشرين ، أو ثلاثين إلى تسعين ، قلت : (كذا درهماً) ، وإن كنيتَ به عن المعطوف من واحدٍ وعشرين إلى تسعة وتسعين ، قلت : (كذا وكذا درهماً) .

---

(١) اى فى قول من يقول : قبضت كذا وكذا درهما .

باب اسم الفاعل المشتق من العدد

إذا اشتققتَ اسمَ فاعلٍ من واحدٍ إلى عشرةٍ ، كان المذكَرُ علىٰ وزن (فاعل) ، والمؤنّث علىً وزن (فاعله) ، نحو : (حادٍ) ، و (حادية) ، وكذلك إلى العشرة ، إلاّ انّه يجوزُ في ثالث وثالثة ، لُغتان ، إثْباتُ الثاء وإبدالُها ياءً ، فيُقال : ثالي ، وثالية ، وعلىٰ ذلك قولُه :

يَفْديك يا روْعَ أبي وخالي
قد مرَّ يومان وهذا الثّالي

وذلك يجوزُ أيضاً في خامسٍ ، وخامسة ، إثْباتُ السين وابدالُها ياءً ، وعلىٰ ذلك قولُه :

مضت ثلاثُ سنينٍ منذ حلَّ بها
وعامَ حلّت وهذا التّابع الخامي

ويجوز في سادس وسادسة ، ثلاثُ لُغاتٍ : إثباتُ السين وإبدالُها ياءً ، فيُقال : (سادٍ) ، و (ساديةٍ) . وعلىٰ ذلك قولُه :

بويزل عامٍ قد أذاعتْ لخمسة
وتعتدُّني إنْ لم يقِ الله ساديا

وإدْغام الدال فيها بعد قلبها تاءً ، فيُقال : (ساتٌ) ، و (ساتةُ) . كما قالوا : (ستٌ) ، (فحادٍ) ، و (حاديةٍ) ، لم يستعملا إلاّ فيما زاد علىٰ عشرة .

وأمّا واحدٌ وواحدةٌ ، فصفتان من : وحَدَ يَحِدُ ، إذا انفرد أو لَيْستا من هذا الباب ، ولا تجوزُ إضافتُهما ، وما عدا ذلك يجوزُ إضافتُهُ إلى العدد الذي أُخذ منه . وإلى خلافه ، فيُقالُ : ثالثُ ثلاثةٍ ، وثالثُ اثنين . وكذلك باقيها ، إلاّ ثانياً وثانيةً ، فإنّهما لا يُضافان إلاّ إلى العدد الذي أُخذ منه ، فيُقالُ : ثاني اثنين ، وثانية اثنتين . ولا يجوز ثاني واحدٍ ، ولا ثانيةُ واحدة .

فإذا أُضيف إلى الموافق لم يعمل ، وتعرّف بالإضافة ، وإن أضفت[1] إلى المخالف جرى مجرى اسم الفاعل المأخوذ من الفعل في جميع أحواله فيعمل بمعنى الحال والاستقبال ، ولا يعمل بمعنى الماضي إلاّ إذا دخلت عليه الألف واللام ، نحوُ : (هذا الربعُ ثلاثةً أمسِ) .

وأمّا العَدَدُ من أحد عشر إلى تسعةَ عشر ، فإنّك تبني اسمَ الفاعل من النيّف على فاعلٍ ، للمذكّر ، وفاعلة للمؤنّث . ويكون اسمُ الفاعل مبنياً مع العشرة ، كما كان النيّف . فتقول : حاديَ عشَرَ ، وحاديةَ عشَرةَ ، وكذلك إلى تسعةَ عشَرَ .

فإن أضفْته إلى العدد الموافق ، قلت : (ثالثَ عشَرَ) ، (ثالثةَ عشر) . وإن شئتَ حذفْتَ عشَرَ الأول ، لدلالة عشر المتأخّر عليه ، ويعربُ اسمُ الفاعل لزوال موجب بنائه ، وهو

(١) في د : اضيف .

أجود الوجوه . فتقول : (هذا ثالث ثلاثةَ عشر) .

وإن شئْتَ حذفْت أيضاً ثلاثــة ، لدلالة ثالثَ عليها ، وأعربْت ثالثاً لزوال مُوجب بنائــه ، وأبقيْت عشَرَ مبنياً ، لأنك نَويْتَ المحذوف ، فقلت : (هذا ثالثُ عَشَر) .

حكى الكسائي : السواء ، ثالثُ عشَرَ ، وهذا الوجْه أقلها استعمالا ، ومثلُ ذلك جائزٌ في الباقي ، وإن أضفْتَه إلى المُخالف لم يجز فيه إلا وجهان :

أحدهُما : أنْ تقولَ : (هذا ثالثُ عشَرَ اثْني عشَر) . والآخرُ : أنْ تحذف عشَرَ المتقدّم ، لدلالة المتأخّر عليه ، ويُعْربُ اسمُ الفاعل لزوال مُوجب بنائه ، فتقول : (هذا ثالثُ اثنَى عشَر) ، ومثلُ ذلك جائزٌ في الباقي ، ولا يعمل اسمُ الفاعل المأخوذُ من العدد المركّب أصْلاً ، ولا يجوزُ بناء اسم الفاعل من عشرين وسائر أسماء العقود ، بل تقول : (هذا العشرون) ، أو (كمال العشرين) .

باب الادغام من كلمتين

الإدغامُ ، لا يكون إلاّ في مثلَيْن متقاربَيْن .

ذِكْرُ إدْغام المثلين :

إذا التقا المثلان في كلمتين ، فامّا أنْ يكون الثاني ساكناً ، أو متحرّكاً ، فإن كان ساكناً لم يجز الادْغامُ ، بل لابدّ من اظهارهما ، نحوُ قولك : (اضْرب ابنك) .

وقد شذّت العربُ في علماء بنو فلان . والأصل علىُ الماء ، فحذفوا الألف لالتقاء الساكنين ، ثم حذفوا أحدَ المثلين بعد ذلك تخفيفاً ، وإنْ كان متحرّكاً .

فإن كانا صحيحين ، فامّا أنْ يكون الأولُ منهما ساكناً فتدغمَهُ في الثاني ليس إلاّ ، نحوُ قولك : (اضْرب بكراً) ، وامّا أنْ يكونَ متحرّكاً فلا يخلو إذ ذاك من أنْ يكون ما قبلُه ساكناً أو متحرّكاً ، فإن كان متحرّكاً ، جازَ الاظْهارُ وحذْف الحركَة من المثل الأول ، وادْغامُه في الثاني فتقول : (جعلَ لكَ) ، و (جعلّك) . وكلاهُما حسَنٌ .

والاظْهار لغةُ أهل الحجاز .

وأقوىُ ما يكون الادْغام وأحسنَهُ إذا أدّى الاظْهارُ إلى اجتماع خمسة أحرف متحرّكة فصاعداً .

وإنْ كان ما قبله ساكناً ، فإن كان الساكن حرفَ علّة ، جاز الاظْهار وان تحذفَ الحركَة من المثل الأول وتدغمهَ في

الثاني ، نحوُ : (دارَ راشد) ، و (ثوب بكر) ، و (جيْب بشْر) .

والاظْهارُ فيه أحسن من الاظهـــار في (جعلْ لك) وأشباهه .

وإن كان الساكن حرفاً صحيحاً لم يجز الادْغام نحوَ : اسمُ موسى ، وابنُ نوح ، وإن كان المثلان حرفَيْ علّة ، فإن كان الأول ساكناً .

فإمّا انْ يكون حرفَ لين[1] ، فيلزم الإدْغام نحو : (اخْشَيْ ياسراً) . أو حرفَ مدٍّ ولين ، فلا يجوزُ الادّغامُ نحوُ : (يغزو واقداً) ، و (اضْربي كاسِراً) ، وإنْ كان الأول متحرِّكاً ، فامّا انْ يكون ما قبله متحرِّكاً ، فيجوز الاظهارُ والإدْغامُ نحوُ : (ولي يَزيد) ، و (لَقَضو واقِدٌ) .

وإمّا أنْ يكون ساكناً معتلاً غير مُدْغم ، فيجوزُ الاظّهارُ والإدْغامُ ، نحوُ (واوُ واقد) . و (آيْ ياسين) .

وامّا أنْ يكون ساكناً صحيحاً ، أو معتلاً مُدْغماً ، فلا يجوزُ الادْغام ، نحوُ : (ولِيُّ يزيدَ) ، و (عدوُّ واقد) ، و (ظبْيُ يزيد) ، (غزو واقد) .

---

(١) حرف اللين هو الواو او الياء ساكنين مسبوقين بفتحة مثل شيء وقوم .

ذكر إدغام المتقاربين

اعلم ، انّ التقارب بين الحرفين يكون في المخرج ، أو في الصّفة ، أو في مجموعهما ، فلابدّ من ذكر الحروف ومخارجها وصفاتها .

فحروف المعجم ، الأصولُ : تسعةٌ وعشرونَ حرفاً ، أوّلها الألفُ وآخرها الياء علىٰ المشهور من ترتيب حروف المعجم .

وقد تبلغ خمسةً وثلاثين بفروعٍ حَسَنَة تلحقُها ، يؤخذ بها في القرءآن وفصيح الكلام ، وهي : النون الخفيفةُ ، وأعني بذلك : الساكنة ، إذا وقع بعدها حرفٌ من الحروف التي تُخفي معها ، والشين التي كالجيم ، نحوُ : أجْدق في أشدق ، والصادُ التي كالزاي ، نحوُ : (مزْدر) في مصدرٍ ، والهمزةُ المخفّفةُ ، وهي المجعولة بينها وبين الحروف الذي منه حركتُها ، وذلك جائزٌ في كلّ همزة متحرّكة تكون بعد ألفٍ ، أو بعد حركة ما لم تكن مفتوحةً مكسوراً ما قبلها ، فتبدل ياءً ، أو مضموماً فتبدل واواً .

وألفُ التفخيم[1] ، وألفُ الإمالة ، وهي كلُّ ألف ينحىٰ بها نحو الياء ، وبالفتحة التي قبلها نحو الكسرة ، ولا تفعل ذلك بها إلاّ إذا كان قبلها بحرف كسرةٌ بحرف ، نحوُ : (عِمادٍ) ، أو بحرفين ، أوّلهُما ساكنٌ ، نحوُ : (شِمْلال) ، أو بحرفين

---

(١) وهي التي ينحى بها نحو الواو .

متحركين إذا كان أحدهما الهاء، ولم تفصل بين الكسرة والألف ضمّةٌ، نحوُ: لن يضربها، فان فصل بينهما ضمّةٌ لم تُمِلْ، نحوُ: (يضْرِبُها)، أو بثلاثة أحرفٍ، أولها ساكنٌ إذا كان أحدها الهاء، ولم تفصل أيضاً بين الكسرة والألف ضمّةٌ، نحوُ قولك: (عندَها)، أو إذا كان قبلها ياءٌ تليها نحوُ: (سيّال)، أو بينهما حرفٌ نحوُ: (شيْبان)، أو حرفان متحركان، أحدهما الهاء، ولم تفصل بينهما أيضاً ضمّةٌ نحوُ: (بينَها)، أو إذا كان قبلها إمالةٌ بحرفٍ نحوُ قولك: (رأيتُ عماداً)، أو إذا كان بعدها كسرةٌ تليها، نحوُ: (عابدٍ)، أو إذا كانت متطرّفةً ثالثة فصاعداً، نحوُ: (رَمَىٰ)، و (غزَاىٰ)، و (فتىٰ)، و (كيْما)، و (ملْهىٰ)، و (موتىٰ)، و (حُبْلىٰ).

وقد يتركون الامالة في (عصاً)، نحوها من الأسماء.

واذا كانت عيْناً في فعل مُنْقلبة عن ياءٍ، نحوُ: (باع)، أو عن واو مكسورة، نحوُ: (خافَ)، وسواء كانت الكسرةُ في جميع ما ذكرنا بناءً أو إعراباً، نحوُ قولك: (بمالك). وظاهرةً أو مقدّرةً، نحوُ: الوقفِ علىٰ (ماشٍ)، ومتّصلة أو منفصلة، نحوُ قولك: (لزيدٍ مالٌ)[1].

إلاّ أنّ الإمالة لكسرة البناء أقوىٰ منها لكسرة الاعراب،

---

(1) انظر: اوضح المسالك، وقد نقل ابن هشام هذا الرأي مصرحا بالنقل من (المقرب).

وللمتّصلة كائنةً ما كانت ، أقوىٰ منها للمنفصلة ، وللظاهـرة أقوىٰ منها للمقدّرة ، وفي ما كانت الألف فيه متطرّفةً رابعةً فصاعداً ، أو ثالثةً منقلبةً عن ياءٍ أقوىٰ منها إذا كانت ثالثـةً منقلبةً عن واو ، وإذا كانت عيْناً منقلبة عن ياء أقوىٰ منها إذا كانت منقلبة عن واو مكسورة .

والإمالةُ إمّا تكون في الأفعال والأسماء ، إلاّ ما كان منها متوغّلاً في البناء غير مستقبلٍ نحـــو : (ما) الاستفهاميّة ، أو الشرطية ، أو الموصوفة ، وإذا .

وأمّا الحروفُ ، فلا يُمال شيءٌ منها إلاّ : (بلىٰ) ، من قولهم (إمّا لا) . ويا في النداء ، لنيابتهما منابَ الأفعال . وتـمنع الإمالة إذا كانت لتأخّر كسرةٍ ، أو تقدُّمها ، أو تقدُّم (ياء) ، أو إمالة سبعة أحرف ، وهي : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والغين والخاء ، والقاف ، وذلك إذا ولِيَت الألف قبلها نحوْ : (غانم) ، أو كانت مكسورةً أو ساكنةً ، وقبلها كسرةٌ وبينهما حرفٌ عند بعضهم نحو : (قِفاف) ، و (مصباح) ، أو ولَيتها بعدها نحوُ : (ناظر) ، أو بينهما حرفٌ ، نحوُ : (ناهِضٍ) ، أو حرفان ، نحوُ : (مناشيط) .

واذا كان حرفُ الاستعلاء منفصلاً من الكلمة لم يمنـع الإمالة إلاّ فيما لكسرة عارضة ، نحوُ قولك : (بمال قاسمٍ) ، أو فيما أميلَ من الألقاب التي هي صلاتٌ للضمائر ، نحوُ (أراد

ان يضربها قبلُ)[1] .

وسواء كان المُسْتعلي يلي الألف أو بينهما حرفٌ ، نحوُ قولك : (منّا فضلٌ) . أو حرفان ، نحوُ قولك : (أراد أنْ يضربها ملقٍ) ، أو ثلاثةُ أحرفٍ ، نحوُ قولك : (أراد أنْ يضربها بسوط) .

فإن كانت الألفُ المالةُ خلافَ ما ذُكر لم يُؤثر فيها المُسْتعلي المنْفصل ، لقوّتها في الإمالة ، نحوُ قولك : (عمادُ قاسمٍ) . بالإمالة .

وأمّا الراء إذا لم تكن مكسورةً ، فإنّها إذا وقعت قبل الألف تليها فإنّها تمنع الإمالة كالمُسْتعلي ، نحوُ : (راشدٍ) . وإنْ وقعت بعدها تليها منَعَتْها أيضاً ، حيث منعت المسْتعلية ، نحوُ قولك : (هذا حمارٌ) ، و (رأيت حماراً) . و (أراد أنْ يضربها راشدٌ) ، و (بمال راشدٍ) .

وإن كان بينهما حرفٌ منعتها عند بعضهم ، نحوُ قولك : (هذا كافرٌ) ، وإنْ كانت مكسورةً غلَبَتْ الراء غير المكسورة أو المُسْتعلي المتقدّم عليها ، إن وقعت بعد الألف تليها نحو : (قاربٍ) . ومن قرارك ، بإمالة ، فإنْ تأخّر عنها المُسْتعلي غلبها ، نحوُ قولك : هــذه ناقةٌ فارقٌ ، وأيْنقٌ مفاريقُ ، ومررت بحمار قاسم بالنصب ، والأجود أنْ لا يغلبها إذا كان

---

(١) في أوضح المسالك : (أراد ان يعرفها قبل) .

منفصلاً ، فيُقال : (مررتُ بسفَارٍ قبلُ) بالإمالة وإن فصل بينهما حرفٌ غلبتْهُ عند بعضهم ، نحـــوُ قولك : (بقادرٍ) ،٠ بالإمالة ، والأكثرُ لا يُميـل ، فإنْ وقـَع بعـدها أيضـاً مُستَعلٍ غلبَها نحوُ قولك : (بقادرٍ قبلُ) .

ومن العرب من يقولُ : (بكافرٍ) ، فيجعل الراء المكسورة تمنع الإمالةَ إذا فصل بينها وبين الألف حرفٌ كما تفعـل المفتوحةُ والمضمومةُ .

والاعتدادُ بالكسرة المقدّرة في الراء أقوى من الاعتداد بها في غيرها ، فلذلك يقول : (بحمارٍ) ، بالإمالة في الوقْف من يقول : (مررتُ بمالٍ) ، بالفتح في الوقف .

وقد شذَّت العربُ في ألفاظ فأمالتها ، وبابُها أنْ لا تُمال لعدم موجب الإمالة ، وهي (الحجاجُ) اسماً علماً ، و (الناسُ) ، و (بابُ) ، و (مالُ) ، و (قابُ) ، و (طلبْنَا) ، و (طلَبنَا) ، وقال بعضهم : (رأيت عِرقاً وضيقاً) ، فأمالَ ولم يعتدَّ بالقاف .

وقد يجرون مجرى الألف في الإمالة الفتحة فيميلونَها إذا كان بعدها راء مكسورةٌ تليها ، نحــوُ قولك : (من البقر) ، و (خَبطَ رياح) والصررُ ، أو بينهما حرفٌ ساكنٌ أو مكسورٌ نحوُ : (من عمرو وباشرٍ) والمتّصلة أقوى في إيجاد الإمالة من المنفصلة . فإن كان بعد الراء المكسورة حرفٌ مُستعلٍ لم تجز الإمالةُ نحوُ : (الشَّرق) .

وعن العرب من يُميل الفتحةَ للإمالة بعدها إذا كان الحرفُ

الذي قبل الألف الممالة حلقياً ، أو للكسرة التي بعدها وتليها ، وإنْ لم تكن في راء ، وقد قُرِيءَ : « فإنّهم لا يُكَذِّبونكَ »[1] ، و « رأى كوكباً »[2] . بإمالة الفاء للكسرة بعدها ، وبإمالة الراء لإمالة الهمزة بعدها ، فإن لم يكن حلقياً ، فالإمالة قبيحة .

وقد حُكِيَتْ لُغَيَّةٌ : فإن ذهبت الكسرة بالتخفيف ، أو الألفُ الممالةُ لالتقاء الساكنين لم تُمِل الفتحةُ نحوُ قوله تعالى: « رأى القمرَ »[3] نحوُ قولك : (رَحْمَةُ الله) ، في : (رَحِمه الله) .

ومنهم من يُبقي الإمالة ولا يعتدُّ بذهاب موجبها ، هذا ما لم تكن الفتحة في حرف مضارعة ، أو ياء أو مفصولاً بينها وبين كسرة بياء ، فإن كانت كما ذُكر لم تُمَل ، نحوُ : يَعِدُ ، وتَعِدُ ، ونَعِدُ ، وأعِدُ ، ويزيدُ اسمَ رجلٍ ، ومررتُ بغيرٍ .

وسواء كانت الكسرة في راء ، أو في غير ذلك من الحروف ، وكذلك أيضاً قد يجرون الضمّة مجرى الفتحة ، إذا كان بعدها تليها راءٌ مكسورةٌ ، نحوُ (من المُنقِرِ) ، و (خَبَطَ رِياحٍ) فيشمونَها الكسر ، والمتصلة أقوى في ذلك من المنفصلة ، ويجرون أيضاً الواو الساكنة المضموم ما قبلها مجرى الضمّة في ذلك ، فيقولون : (ابنُ بُورٍ) ، فيشمون الكسرة في الواو ويخلّصون

---

(١) من الآية/٣٣ من سورة الانعام .
(٢) من الآية/٧٦ من سورة الانعام .
(٣) من الآية/٧٧ من سورة الانعام .

الضمّة التي قبلها .

وقد تبلغ أيضاً الحروفُ ثلاثةً وأربعين حرفاً ، بفروع غير مُسْتحسنة لا توجد إلاّ في لغة ضعيفة ، وهي الكافُ التي كالجيم ، نحوُ : جَمَلٍ ، في كمَلٍ ، والجيمُ التي كالكاف ، نحوُ : (رَكُلٍ) ، في رجُلٍ . والجيمُ التي كالشين نحوُ : (اشْتَمعُوا) ، في اجتمعوا ، والطاء التي كالتّاء ، نحوُ : (تال) ، في طال ، والضّادُ الضعيفةُ ، وهي الثّاء المُقرّبةُ من الضّاد ، يقولون : (إثْرَ ذلك) ، في : إثْر ذلك ، والصادُ التي كالسين ، نحوُ : (سابر) ، في صابر ، والباءُ التي كالفاء ، وهي على ضربَيْن :

أحدهُما : لفظُ الباء ، أغلبُ عليه من لفظ الفاء .

والآخر ، بالعكس ، نحوُ : (بلْج) .

والظاء ، التي كالثاء ، نحوُ (ثالم) ، في : ظالم .

تم الجزء الأول

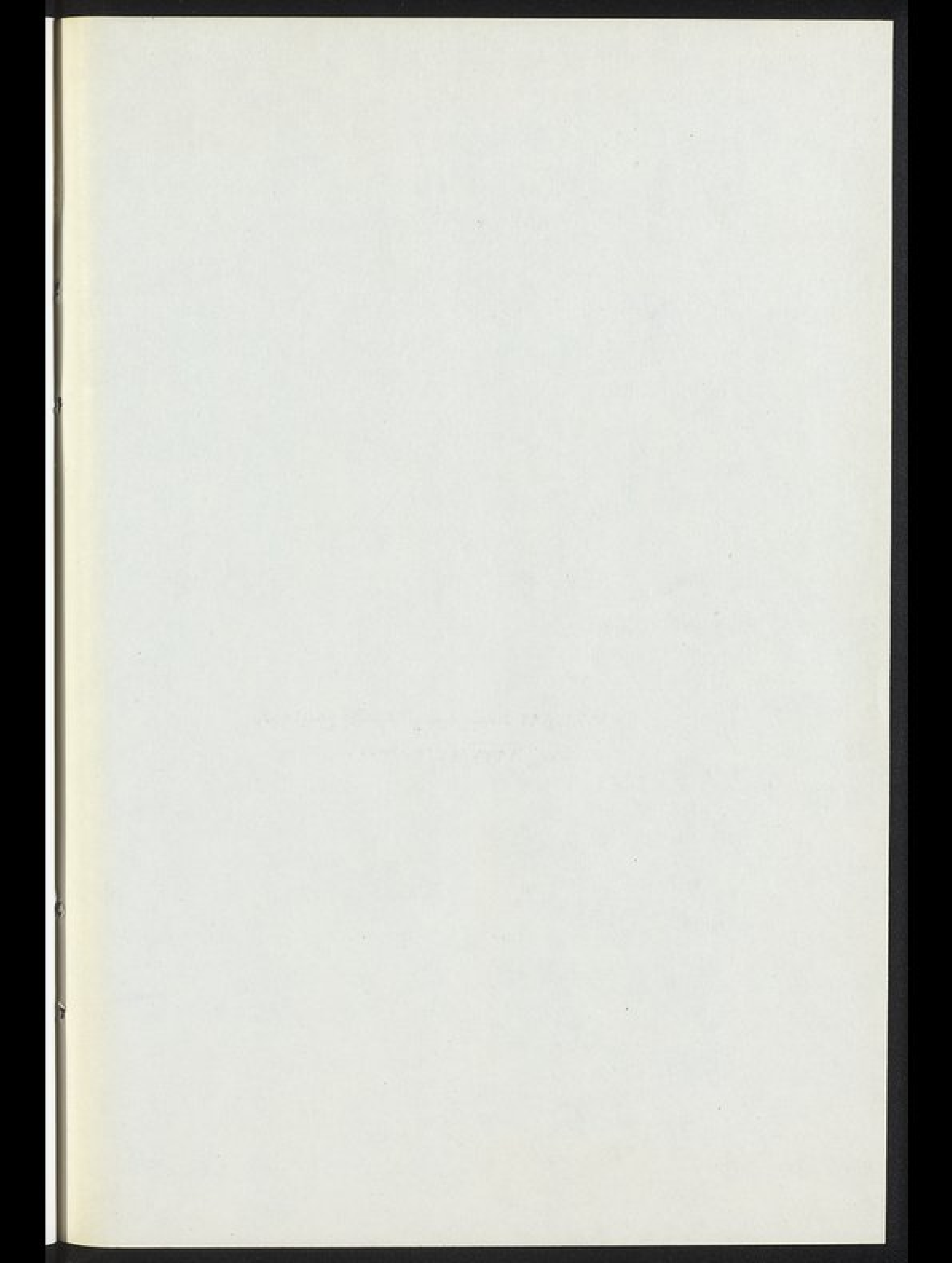
من

المقرّب

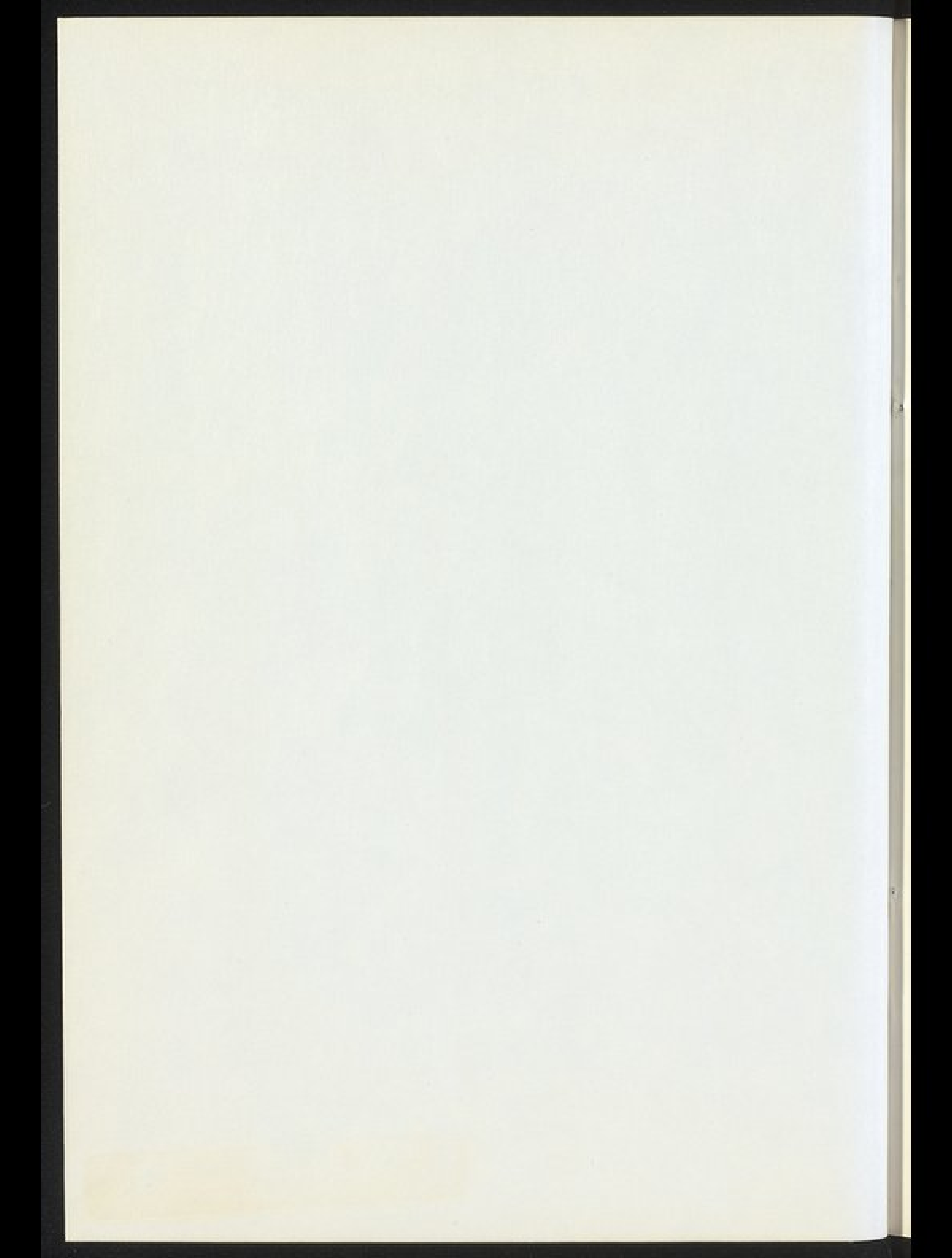
ويتلوه - إن شاء الله - الجزء الثاني وبه يتم الكتاب ، وأوله :

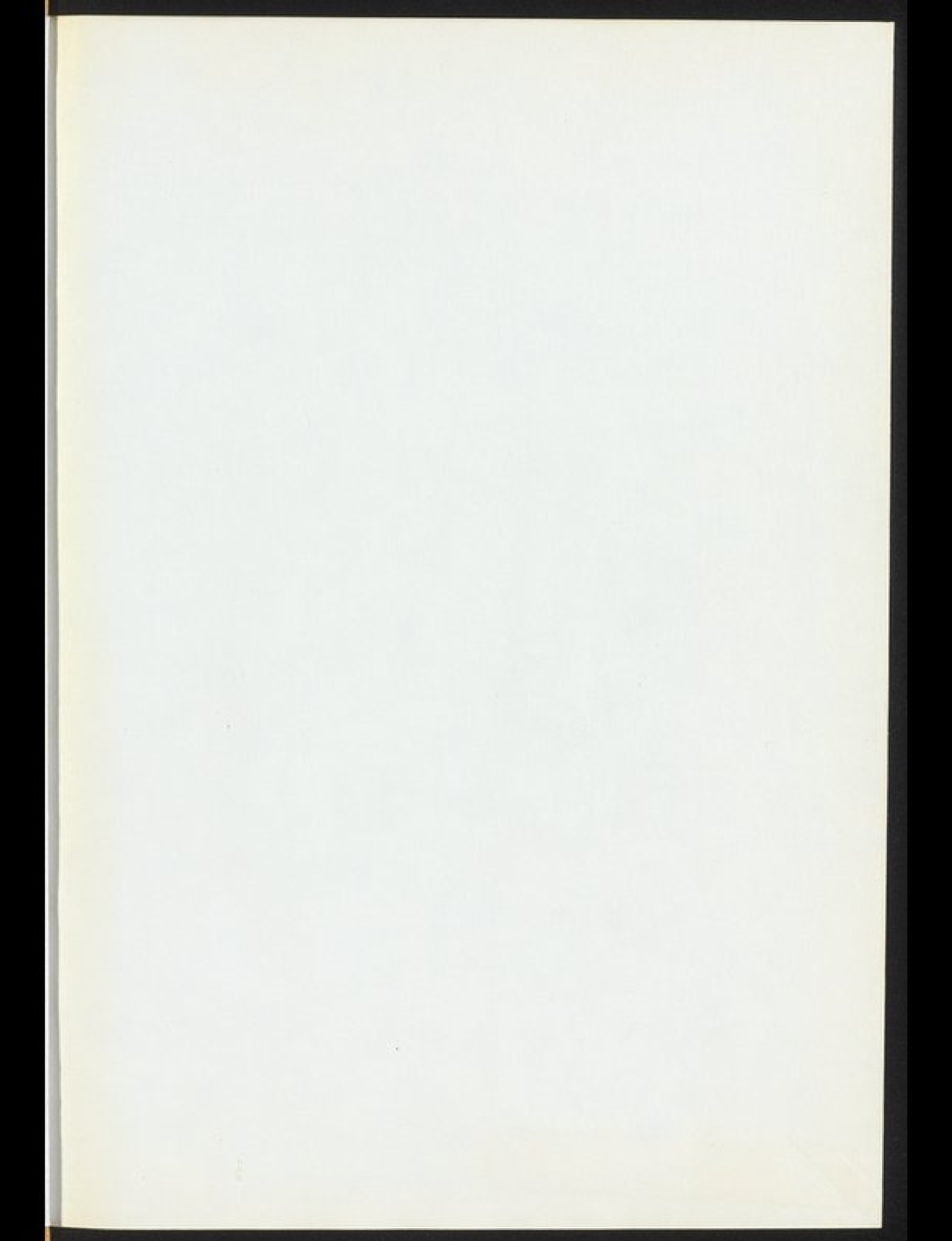
ذكر مخارج الحروف العربية الأصول .

رقم الايداع بالمكتبة الوطنية ببغداد ٨٩٢/١٩٧١
٣٠٠٠/٣٠/١٢/١٩٧١










COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES
0036759899

